قَطْعُ أَجْنِحَةِ الجَرَادَةِ

النَّاصِبِ لِلعَرَّادَةِ

قَطْعُ أَجْنِحَةِ الجَرَادَةِ

النَّاصِب للعَرَّادَة

قَطْعُ أَجْنِحَةِ الجَرَادَةِ

النَّاصِب للعَرَّادَة

للشيخ المحقق والعلامة المدقق

أبي عبد الإله الحسني الجزائري

حفظه الله ورعاه

دار الحديث

المُقَدِّمَة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد للَّه تَعَالَىٰ علىٰ جزيل نعمه هو المَانح، يُقيل عَثْرة الشَّاكر الصَّالح، ويتأنَّىٰ بالمُعاند أو الجاهل الطَّالح، يُجازي بالنّعم، ويُقابله فئة من «العباد» بالكفر والبدع والفسق والبَسْط للمُعيقات والأغلوطات والنّقم. هو القائل سُبۡحَانَهُۥ: ﴿قُلۡ إِنَّ ٱلۡخَٰسِرِينَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ وَأَهۡلِيهِمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۗ أَلَا ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡخُسۡرَانُ ٱلۡمُبِينُ ١٥ لَهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ ظُلَلٞ مِّنَ ٱلنَّارِ وَمِن تَحۡتِهِمۡ ظُلَلٞۚ ذَٰلِكَ يُخَوِّفُ ٱللَّهُ بِهِۦ عِبَادَهُۥۚ يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ١٦﴾ [الزمر].

بشَّر وحذَّر ـ ولمطلوبه ـ فئة من العباد له بَصَر، وقال: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱجۡتَنَبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعۡبُدُوهَا وَأَنَابُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ لَهُمُ ٱلۡبُشۡرَىٰۚ فَبَشِّرۡ عِبَادِ ١٧ ٱلَّذِينَ يَسۡتَمِعُونَ ٱلۡقَوۡلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحۡسَنَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ١٨﴾ [الزمر].

ثمَّ أخبر سُبۡحَانَهُۥ ـ بما جاء من صحيح الخبر ـ أنَّ السَّابق فيه «الشَّقاوة» له بتَر، بقوله: ﴿أَفَمَنۡ حَقَّ عَلَيۡهِ كَلِمَةُ ٱلۡعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي ٱلنَّارِ ١٩﴾ [الزمر].

ثمَّ بشَّر وسَرَر العابد؛ بالسَّبب المُسْتَقل بالسَّببية وله حَصَر، بقوله: ﴿لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ لَهُمۡ غُرَفٞ مِّن فَوۡقِهَا غُرَفٞ مَّبۡنِيَّةٞ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ وَعۡدَ ٱللَّهِۖ لَا يُخۡلِفُ ٱللَّهُ ٱلۡمِيعَادَ ٢٠﴾ [الزمر].

جعل سببية «التَّقْوىٰ»، حاجزة لكل هولة وبَلْوَىٰ، لكن ليس الحجز بتقوىٰ بَاردة أو وَرعة ساذجة أو شطحة صوفية شاردة، وإنما بٱمتناعٍ بصير، أو وُلوجٍ بنظرٍ غير حَسير. فلقد قال جَلَّالِهُ في «الشَّهادة» ـ التي هي أُسّ العبادة ـ : ﴿وَلَا يَمۡلِكُ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِهِ ٱلشَّفَٰعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلۡحَقِّ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ۝٨٦﴾ [الزخرف]. وقال جَلَّالِهُ في الأمتناع عن قُبح «المَعْصيَة» بالسَّمع والسَّماع: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً أَوۡ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ ذَكَرُواْ ٱللَّهَ فَٱسۡتَغۡفَرُواْ لِذُنُوبِهِمۡ وَمَن يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمۡ يُصِرُّواْ عَلَىٰ مَا فَعَلُواْ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ۝١٣٥﴾ [آل عمران].

فلقد ٱشترَط «العِلْم» في «العِبَادَة»، بالأقْوَال والأعْمَال السَّدَادة وٱشترَطه كذلك في «الأمْتِنَاع»، لحفظ «الزَّاد» و«المَتَاع»، ليسهل القَوْد لدَار الخُلْد.

ولما عُلم أنَّ «العِلْم» هو الأساس، في «التَّشييد» و«البِنَاء» أو قطع دابر «الإبْلَاس»، فتح المولىٰ سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ علىٰ «الغَرْس» الذي يستعمله في طاعته ـ دومًا ـ نوعًا من «الفُهُوم»، وٱرتضىٰ لهم قِسْطًا من «العُلُوم» وجعلهم جُنْدَه ـ في التَّبديد ـ عن الحقائق وما ظهر من المُسْتَنْبطات والدَّقائق وما تجلَّىٰ من السَّلائق «الغُيُوم»، والقطع لمسالك «السُّمُوم» وجعل في ذلك ـ لا غيره ـ سوق المنافسة قائمة و«النّية» فيه من كلّ شائبة سالمة، بقوله: ﴿وَفِي ذَٰلِكَ فَلۡيَتَنَافَسِ ٱلۡمُتَنَٰفِسُونَ ۝٢٦﴾ [المطففين].

فهذا الصنف ـ الأمين الذي رعاه ربّ العالمين ـ حلَّاه بوصف يُرىٰ من بعيد، ولا يستطيع أَن يجحده «البَلِيد» أو «العَنيد»، بل بسببه أوصلهم المولىٰ سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ لتلك المنزلة العلّية، والطَّريقة السَّوية

بقوله: ﴿سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾﴾ [البقرة].

فلقد جمع المولىٰ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في هذه «الآية» الكريمة صحيح «العلم»؛ وقد تجلَّىٰ في قوله: «سَمِعْنَا»، اللاَّزم لقريح الفَهْم ـ بالمُلازمة الغير مُنفكَّة ـ وقد تجلَّىٰ في قوله: «وَأَطَعْنَا»، فالأنقياد ناتجٌ عن صحيح ٱعتقاد، والذي لا يتحقَّق فيه هذا «الوَصْف»، فلقد ٱسْتُدرج ـ بالمشيئة ـ إلىٰ البتْر والخَسْف.

فنسأل المولىٰ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أَن يُحلّينا بهذا «الوَصْف»، وأَن يسدّ عنّا ما يجلب الخَسْف وفي المزبلة القَذْف، **وأَن يوفّقنا في طحن البَليد والمُجَادل العَنيد، والحَمِق المُنَازل، في النَّتْن الجَاهِل ـ أعني: ذاك «الجَرَادَة» النَّاصِب للعَرَّادة ـ الذي صدَّق شغَبية عقله ـ أنه حرَّر ولما طرحناه من علمٍ صحيح وفهمٍ فسيحٍ كَسَر، فنَهَقَت له طبقة «الحَمِير» لعلَّها تَغْلب، وبذاك المُسْتَنْفر من النَّهيق تَثْلِب. آمين! آمين! آمين!**

❖ ❖ ❖ ❖

وكتب

أَبُو عُزَيْر عَبْد الإِلَه يُوسُف اليُوبي

الحَسَنِي الجَزَائِري

يوم السَّبْت ١٨ ربيع الثاني ١٤٣٣هـ

الموافق لـ ١٠ مارس ٢٠١٢م

على السَّاعة الثَّانية بعد الظهر

أورهوس ـ الدنمارك.

تَمْهِيدٌ

ٱعلم ـ يرعاك اللَّه ـ أنَّ ما يثلم «السَّد»، ويُولّد «العِنْد» و«الحِقد» ويكسر «الأصل»، ويبتر أو يفْصِم «الفَصل»، ويجني علىٰ «المَبَاني» ويضرب بالمِعْول علىٰ سَلِيق وصحيح «المَعَاني» إلَّا الحَمِق الأخرق والجاهل المُنَازِل، ولولا جهل المُتكلّمة ـ من «إنَاث» الجَهْمِيَة و«مَخانيث» الجَهْمِيَة ـ ما تجرَّأ الشَّانىء المُنَدّد والفلسفيُّ المُلحد والباطنيُّ المُنكّد علىٰ «**الفِطرَة**» المكمَّلة و«**الشّرْعَة**» المُنزَّهة.

ويزاد «الخَرق» ويتّسع «الثَّلم» إذا تقحَّم الجاهل المُنازِل ميادين الزَّلازل وهو عن «العِلْم» و«الفَهْم» زَائِل، وفي الإحكام لوسيلتهما مائل، يرىٰ «**البَعْرَة**» ثمرة، و«**الجَمْرَة**» تمرة، ويزداد سوء هذا الحَمِق الأخرق ـ الجاني علىٰ «الشَّريعة» وفهم «الخلِيقَة» ـ **إذا تولَّد حُمْقه الأخرق وجهله الأحْمَق، بسبب غَضب جاهلي صرْف، الذي يتولَّد منه الموت الحَتْف.**

ومَن تدبَّر الوَقْت «الحَاضر»، وٱستقرأ الوَقْت «الغَابر»، وَجد أنَّ الأمَّة لا تُؤتىٰ إلَّا من طرف هذا «الصنْف»، بل ما دخلت جناية، أو تعمَّدت لعماية، إلَّا بسبب هٰؤلاء النَّوْكَىٰ الهَلْكَىٰ.

وهذا «**الجَرَادَة**» النَّاصب لتلك «**العَرَّادة**» ـ و«الجَرَادَة» تُذكَّر وتُؤنَّث في «اللّسان» وعند أصحاب البَيَان ـ قد ٱجتمع فيه التَّزَبّب قَبْل

التَّحصرم، وٱدّعاء «العِلْم» وصحيح «الفَهْم»، **والغَضب لِمَا قوَّضته من تلك العِمَايات والنُّصب.**

فلما كان قد حرَّكه الغَضب الجَاهِل، وتوطَّد فيه إنشائية وعاطفية «العِلْم» و«الفَهْم» المَائل، بعَّر تلك الخَرْبَشات والأفكار الوَبَشَات فَنَهَقت له طبقة «الحَمِير»، وأُنيخ له «البَعِير» ـ ليركبه ـ في الطَّوفان علىٰ طبقة العمْيَان. ثمَّ سمَّته مؤسَّسَة «المَضْبَعَة» شيخًا، وكلمة «شَيْخ» عَطِرة بأطيب الفَيْح، وحروف أصلها ثلاثة، بينه وبين «الشّين» المُعْجمة الأولىٰ، كما بين «السَّابِعَة» و«الأولىٰ»!!

فظنَّ المسكين الجاهل، البائل علىٰ أصول «العِلْم» و«الفَهْم» والطَّالب لهول المَنازل، أنَّ مَن قمَّش وجمع وما فتَّش، وتزبَّب قَبْل التَّحصرم، ونطق ـ قبل الضَّبط والإحكام ـ في التَّعَلم، وجَمَع بعض التَّعْريفات ـ مع عدم التَّمييز فيها بين الحُلْوَات وبين المَسْمُومات أو المليئة بالحَسَكات ـ وحاز بعض الفُهُوم، ولم يدر أين يكون فيها الفُصُوم ـ والفَصْم هو الكسر من غير بينونة ـ يُعطىٰ لقب «الشَّيخ» ويُعطَّر بأطيب الفَيْح!!

فنظرت في الرَّد ـ بجزئيه ـ ومُقبلاً عليه بنيَّة صادقة، لعلَّ يكون فاتني «الزَّين» أو حرَّرت «الشَّيْن» ودعوت للحيف و«المَيْن»، فتعجَّبت لحطبه «اللَّيلي»، والولوج للدّهليز «الوَيْلي»، فتحرَّك ـ بالضَّحك ـ الصَّدر. لأني وجدته حفر لنفسه الغَامِق من القبْر، ووقف شعر الرَّأس بذاك المُحرَّر المُعْوج والكاحل بالعَبْس، **ثمَّ مع هذا تُسمّيك مؤسَّسَة «المَضْبَعَة» شيْخًا، وأنت خُضت هَوْلاً وولجت وَيْلاً!!**

وَضِدُّ كُلِّ امْرِىءٍ مَا يَجْهَلُه وَالجَاهِلُونَ لأَهْلِ العِلْمِ أَعْدَاء

وهذا الحَمِق الجاهل، الطَّالب لصعاب المنازل، ذكَّرني بحَمِقٍ مثله، لما وصفت الحافظ «ٱبن عبدالبر» رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالإرجاء؛ بسبب أنه يتبنَّىٰ القحّ من «المصطلح»، ويُحقّق له بما طلح، ٱستدرك عليَّ ـ بتزبّبه قبل التَّحصرم ـ وعدم تمييزه بين المُعَلّم المُعْلِم والمُلَمْلم المُسمّم. فردَّ عليَّ بردٍ باردٍ وفهمٍ شاردٍ، ممَّا حملني لقطع بلعومه بعُجالة علمية وتحريرة فَهْمِية، سميتها: «قَطْع اللَّجَاجَة فِيمَا وَرَد فِي إِرْجَاء الحَافِظ ابن عَبْدالبَرّ مِن مُجَّة ثجَّاجَة».

وإنه قد غلب علىٰ ظنّي أنَّ «الجَرَادَة» ـ النَّاصب للعرَّادة ـ هو نفسه الذي ٱستنكر عليَّ وصفي للحافظ «ٱبن عبدالبر» رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالإرجاء. فشنَّع، وبالعلم الصَّحيح والفَهم القَريح ما متَّع، **وهذه هي فصيلة شيوخ «المُنْتَدَيات» التي يُحرّكها الغَضب في «النَّزَعَات» و«القَوْمِيَات» أو «الأَنَاشِيد» و«الفِدْيوهَات»، وليس صحيح «العُلُوم» وقَريح «الفُهُوم» و«الأصول» و«الكُلّيات» وما صحَّ من «الجُزْئيَات»!!**

لَقَدْ بَانَ لِلنَّاسِ الهَدْيِ غَيْرِ أَنَّهم غَدُوا بِجَلابِيبِ الهَوَىٰ قَدْ تَجَلْبَبُوا

كما وجب علينا بقوله تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ۝٨﴾ [المائدة]. أَن نُنصف ولا نظلم أو نتعدَّىٰ ونُجحف، وأنَّ هذه «المُنْتَدَيَات» **لا تخلو من «المُحرّرين» للخير الدَّالين علىٰ صحيح السَّير**، وإنَّا وإياهم ـ وللذين قضوا نَحبهم وما بدَّلوا ـ قد وعدناهم؛ علىٰ السّيرة «الصَّحَابِيَة» سنبقىٰ وللشَّرّ نتوقَّىٰ ـ إِن شاء اللَّه ـ **نُحارب ـ بما**

نملك من طاقة ـ «العَدُوّ» العَاذِل، ونُعْنِف «الصَّدِيق» الجَاهِل.

والسّيرة «**الصَّحَابِيَة**» قائمة علىٰ أصلين ٱثنين: **فَرْكُ «العَائِلَة» والمُجاهدة ـ بالتَّفَاني ـ للأعدَاء «الصَّائلة»**. فلقد كان الصَّحابيُّ دائمَ القول: **قد ضللت إذن وما أنا من المُهتدين، إِن ٱتبعت قول «فُلَان» وتركتُ ما صحَّ عن «الملك» الدَّيان!!**

فبهذه السّيرة النَّقيَّة «الصَّحابية»، نحفظ طري العود المُستشرف لكلّ مائل، لِنُبدّد له التَّحريرات الضَّبابية، التي يظنّها من صحيح العلم وهي من أنكىٰ السُّم.

فنعاهد اللَّه تَعَالَىٰ ونُشهده هو القائل: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ شَهِيدٌۢ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام]. علىٰ البقاء علىٰ هذه السيرة التَّقية النَّقية نُهلك في ذلك النَّفس، ونُموّت فيها كلّ حس، نبتغي في ذلك التَّطلُّع للجنان والنَّظر لوجه «الرحمٰن»، ومَن علم أنَّ العُمْر ساعة، فقد حاز البَاعَة. كيف وقد قال اللَّه تَعَالَىٰ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ۖ وَلَا يَرْهَقُ وُجُوهَهُمْ قَتَرٌ وَلَا ذِلَّةٌ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [يونس].!!

فنعود من هذا المُعْترض للمُفترض.

فهذه الزُّمرة من «الشُّيُوخ» ـ كذاك «**الجَرَادَة**» النَّاصب للعرَّادة ـ هي التي أحدثت في الأمَّة تلك الهولات والبلوات والشُّروخ ـ قطع اللَّه دابرهم علىٰ بكرة أبيهم ـ كم ولَّدوا للأمَّة من بَلْوىٰ، وكم أدخلوها من هَوْلة!! وفي الأخير يدعون إلىٰ ثقافة «التَّراجعات» ـ بلغة أحلاس «المقاهي» ـ **إذا أطالتهم الشَّدائد أو نفر منهم العابد أو همْلج لهم البَائِد أو قِيدوا للسُّجُون أو حوصروا ومُنِعُوا من إغلاق الجُفُون.**

والعَجب العَجب!! ـ في فهم هذا الصنف من «الشُّيوخ» ـ أنَّ الأدلَّة التي وظَّفوها وٱستخرجوا منها «العِلَّة» في الدَّعوة للغُلوّ، هي ذاتها وظَّفوها في ثقافة «التَّرَاجُعَات» للتُّلوّ!!

فبسبب هذا «الصنف» ـ العرَّاب البوَّال علىٰ عَقِبه ـ أصبح أحلاس «المقهىٰ» يُسمّون ثقافة «التَّراجعات» ـ من البائد إلىٰ البائد ـ «**فنّ ما غاب عن الظُّنون في هذه السُّنُون**»!!

وهٰؤلاء أصبحوا يكثرون وبباطلهم يغْهُرُون، فمثلاً «أبو الحسن المأربي المصري»، كان من جماعة «الهجرة والتَّكفير» الغالية «المصرية»، فتراجع إلىٰ «**الرَّبِيعِيَة**» الإرجائية و«**الحَلَبِيَة**» الجهمية، كما قلتُ آنفًا: **من البائد إلىٰ البائد**. و«سيد إمام» كان يُعتبر من أعلام علماء المُجاهدين، يُكفِّر مَن لم يُكفِّر «الحاكم» بالقوانين الوضعية بالعَيْن فتراجع ـ بإرشاداته ـ إلىٰ تُلوٍّ وحيفٍ ومَيْن. و«محمد الفِزَازي» كان يثور ويفور، ويُحرّر السُّطور، ويُناظر ويُسامر، فألَّف ـ في ذلك الزَّمن من الفَوَرَان ـ «عُمَلاء لا عُلَمَاء»، فبعد مِحْنَة وهُنَيْهةٍ، أصبح «الزّنديقُ» القحّ ـ المُكَفَّر سابقًا ـ «ولي أمر» و«أمير المؤمنين»، فأرْبَك الدَّهماء وأدخلهم في عمياء، وٱنقلب ـ عنده ـ «العُمَلَاء» علماء، و«العُلَمَاء» جُهَلاء وسُفَهاء!!

والقائمة مفتوحة، تنتظر مَن يَمْهرها بمتراجع جديد، ٱنقلب عنده «النَّدِيد» إلىٰ «تَوْحِيد»، لما ٱمتلء ـ يومها ـ كُنَيْفهم بالحماسة والعاطفة الجيَّاشة، و«الشُّبُهَات» الغَشَّاشة، والأيام القادمة الحَاسِمَة، سَتُرينا مَن كان يدعو بالأمس ـ وبأقصىٰ جُهده ـ للفَوَرَان، سيُوظّف الأدلَّة نفسها ـ

في ٱستخراج العلَّة ـ للدَّعوة للفتَرَان!!

فهذا الصنف من «الشُّيوخ»، قد كثروا في «التَّيَار الجِهَادِي» ـ بهذا المُصطلح البِدْعي ـ ، فزنديق الأمس ـ «الحاكم» بالقوانين الوضعية ـ أصبح ـ عند المُتَراجعين ـ «وليّ الأمر» اليوم، والزَّندقة هي ذاتها، بل هي شرّ منها، والعلَّة الموظَّفة ـ في «الغُلُوّ» و«التُّلُوّ» ـ هي نفسها في الحالين!!

فَمَنْكُوح «الفَهْم»، والمُشَرْنَق في «العِلْم»، دائمًا يُنْتج «الطَّرح» البِدعي و«القَول» و«العَمَل» المُردي في الحالين ـ في حال الدَّعوة للغُلُوّ وفي حال التَّراجع للتُّلُوّ ـ . وهٰؤلاء لا يُأمنون علىٰ «الجُزْئيَات»، فكيف يُعطىٰ لهم ويُسْنَد إليهم التَّحرير للكليات!! بل يُعطىٰ لهم ويُسْنَد إليهم ما يُسَيّل الدَّم ويؤصّل للعِلْم، ويُخرج غَائِص الفَهْم، ويُحلّل ويُحرّم الفَرْج، ويُعَيِّن صاحب السَّرْج، وهم نوْكَىٰ، ودعاة ـ بعاطفة جيَّاشة ـ وتُخماء ـ بشبهات غشَّاشة ـ لهلكة!! فَهَذه نفثةُ مَصدورٍ.

والنَّاسُ يَبْتَدِعُونَ فِي أَقْوَالِهِم ... بِدَعًا فَقَدْ قَعَدُوا بِهِنَّ وَقَامُوا

ومن فقه هذا الأخرق الأحمق، والجاهل المُنَازِل، والغَاضب بسبب «العِلْم» و«الفَهْم» الصائب ـ لموالاة جاهلية ونزعة قبلية ـ أعني: «الجَرَادَة» ـ أنه سمَّىٰ ردَّه ـ المُقمّش المُنْكَمِش ـ : «نَصْبِ العَرَّادَة عَلَى جَهَلَاتِ المُتَطَاوِل عَلَى العَلَّامَة أَبِي قَتَادَة».

ولجهله المائل وتزبُّبه النَّازِل، أنه سعىٰ في طلب «السَّجَع» في عنوان الرَّد، وفيه النَّتن وليس رائحة «الرَّنْد»، **ولم يدر هذا الحَمِق الأخرق، أنَّ «العُنْوَان» يُؤثّر في «البُنْيَان»، ولكلّ ٱسم حظّه من الإسم**

ولكلّ كُنية حظّها من التّكني.

والسَّبَب، الذي لا يعلمه هذا «الجَرَادَة» المُتَرّبب، أَنَّ «الأَسْمَاء» قوالب للمَعَاني ودلالة علىٰ المَبَاني، ٱقتضت «الحِكْمَة» أَن يكون بينها وبينها ٱرتباط وتناسب وٱعتباط؛ سرّية في «البَاطن» تظهر في المُسمَّىٰ «الظَّاهر». ولهذا ثبت عن النَّبيء ﷺ أنه كان يُغيّر الأسماء «القبيحة» إلىٰ الأسماء «الحَسَنَة»؛ لما فيها من تأثير وتناسب وقرابة ما بين قوالب الأشياء وحقائقها، وما بين «الأرواح» و«الأجسام»، وكان ﷺ يتفاءل بالإسم الحسن ويُعجبه الفأل الحسن، ولهذا عبَّر ـ يوم «الحُديبية» ـ ٱسم «سُهَيْل» إلىٰ سهولة الأمر.

ولهذا لَمَّا قدم ﷺ «المدينة» وجد ٱسمها «يثرب»، فغيَّره بـ«طيبة» لما في «الأوَّل» من تثريب، وفي «الثَّاني» من طيبة وٱزدادت به طيبًا ﷺ، وكان ﷺ لا يستعمل صاحب ٱسم قبيحٍ في شيء ألبتة.

دعا رسول اللَّه ﷺ ناقة يومًا فقال: «**مَن يحلبها؟** ـ وفي رواية ـ **مَن يَحْلُبُ هَذِهِ؟** فقال رجل أنا! فقال: **ما ٱسمك؟** قال: «مُرَّة». فقال: **ٱقعد** ـ وفي رواية ـ **ٱجْلس**. ثمَّ قام آخر فقال: **ما ٱسمك؟** قال: «جَمْرَةٌ»! ـ وفي رواية ـ «حَرْبٌ»! فقال: **ٱقعد**. ثمَّ قام «يعيش» فقال: **ما ٱسمك؟** قال: «يعيش»! فقال: **ٱحلبها** ـ وفي رواية ـ **ٱحْلُبْ**» [المُوَطّأ رقم ١٨٧٠ من رواية «يحيىٰ بن سعيد» ومجمع الزَّوائد ٨/ ٥٠ من رواية «يعيش الغفاري»].

وذكر موسىٰ بن عُقبة، عن نافع، عن ٱبن عمر: «أَنَّ «عمر بن الخطَّاب» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال لرجُلٍ: ما ٱسمك؟ فقال: «جَمْرَة»، فقال: ٱبنُ مَن؟ فقال: ٱبنُ «شِهَاب». قال: مِمَّن؟ قال: من «الحُرْقَة». قال: أَين مَسْكَنُك؟

قال: بـ«حَرَّة النَّار»، قال: بأَيّها؟ قال: بذاتِ «لظَّىٰ». قال عُمَرُ: أدرك أهلك فقد ٱحترقوا!! قال: فكان كما قال «عُمَر بن الخطَّاب» رضي الله عنه»

[المُوَطَّأ رقم ١٨٧١ من رواية يحيىٰ بن سعيد].

لأنَّ «عُمَر بن الخطَّاب» رضي الله عنه عبَّر «الألفاظ» إلىٰ أرواحها ومعانيها بسبب قوالب «المَعَاني» وأساميها. وذلك من ردّ الشَّيء إلىٰ حقيقته الكامنة.

والعلَّة ـ التي من أجلها كان النَّبيء ﷺ يُغيّر الأسماء «القبيحة» إلىٰ «الحسنة» ـ ذكرها بقوله: «**الطَّيْرُ يَجْري بقَدَر**» [التَّعليقات الحسان علىٰ صحيح ٱبن حبان رقم ٥٧٩٤ والسلسلة الصحيحة رقم ٨٦٠].

وهذا الحَمِق الأخرق ـ البعَّار في وضح النَّهار ـ أصابته حظّية قالب معنىٰ «العُنْوان»، فقوَّضت له «الطَّرح» و«البُنْيان»، فلقد سمَّىٰ ردَّه المُزري وحفره القبري: «نَصْب العَرَّادَة عَلَى جَهَالات المُتَطاوِل عَلَى العَلاَّمة أبي قَتَادة».

و«العَرَّادَة» شبْه «المَنْجَنيق» صغيرة، والجمع «العَرَّادَات»، ولما كانت صغيرة، فالقذف بها غير مُعيقة، فقذف بها هذا «**الجَرَادَة**» قذفه فلم يصلنا قذفه، بل تردَّىٰ عليه قذفه، فأعطبه ودفعه إلىٰ حتفه.

فليُنصف «المُنصف» وليرعوي «المُجحف» الغارق في ظلمات الإجحاف! فهل نصبه لعَرَادته أطال جهالاتي علىٰ علاَّمته؟! كيف وهي أكثر من «خمسة وعشرين» صحيفة!!

فأين «الجهالات» التي أطلتها بقذفك أيها البعَّار في وضح النَّهار؟!

وما هو تحريرك السَّالم لدحر جهلي المُتَطاول والمُتَعالم؟!

فجزؤك «**الأوَّل**» فيه الباطل المهوّل، جمعت فيه أيها «**الجَرَادَة**» قال: فلان! وقال: فلان! وقال: فلان! ـ في غير موضعه ـ فحفرت به قبرك وقوّضت به لنفسك «البُنْيان»، فتردّىٰ عليك القذف ـ بتلك «**العَرَّادَة**» ـ إلىٰ حتف، ثمَّ هرولت طبقة «**الحَمِير**» بالتَّمهير: جزىٰ اللَّه فضيلة الشَّيخ «الأزْدي»، وهو جاء لحتف أنفه وحرَّر القُبْح المُبْدي! الذي يعرفه «الفَحْل»، ويظنه العسل «البَغْل» ـ في فهمه وتصوّره ـ وقد تحقَّق من عواره وبواره «النَّذْل»!! إلَّا أنَّ الجحود للفضائل، ولأصحاب العلّية من المنازل، سمَّقَه فحمَّقه، فحمله علىٰ جُحده.

فلما خرج ذاك الجزء «**الأوَّل**» ـ بتلك الضَّحالة العلمية والجهالات الفهمية. والعَككات القولية. والنُّخالات الفكرية ـ أنكر عليك بعض طلبة العلم الذين طالهم حظّ الإسم بقولهم: «**أين الرَّد العِلْمي**»؟!

فلقد أرسل إليَّ خيار الطَّلبة، أصحاب الأعتقادات الصَّلبة، تبعيرك فبوصوله نظرنا فيه «كلمة» «كلمة»، فتعجبت من ذاك التَّبعير، والهروب من الحقيقة وتكلّف التَّقعير.

فبمجيئه ـ وبعد نظره «كلمة» «كلمة» ـ أرسلنا إلىٰ تلك الزُّمرة من الأخيار والأصحاب الأبرار ـ حفظهم اللَّه ـ ما لفظه: «نحن في صدد تنقيح ثلاثة كتبٍ وإعداد طبعها طبعة ثانية، «مَسْأَلَة الإِيمَان فِي كَفَتَيِ المِيزَان»، و«مَنْهج أَهْل السُّنَة فِي تَقْرِير عَقِيدَة الأُمَّة»، وكتاب «إِحْقَاق الحَق فِي الرُّجُوع إِلَى المَذْهَب الحَقّ» ـ ولقد أنتهينا منهم ـ

وثمَّ بعد ذلك ننظر في تبعيره ونُفنّد تسطيره»! فأجابني خيار الطَّلبة:
«وهل ردَّ عليك علميًا حتَّىٰ تتكلَّف الرَّد عليه»؟!

لأنَّ السَّريرة القبيحة، والغضبة الجاهلية السَّفيحة، حملتك علىٰ ذلك «التَّقَيُّؤ»، وهذا هو سرّ المُلازمة بين «الباطن» و«الظَّاهر». فكل ردّك كان حول شخصي، بل حاكمتني بالنّية المخفية دون بيّنة لسريرة قبيحة فيك، حملتك علىٰ تلك المحامل!!

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِيءٍ مِنْ خَلِيقَةٍ ... وَإِنْ خَالَهَا تُخْفَىٰ عَلَىٰ النَّاسِ تُعْلَمِ

فلما عذَّبك قول «المُنصفين»، ٱنتفخ سحرك فٱستُدرجت ـ وأنت تُقدّم الرّجل وتؤخر الأخرىٰ ـ، لأنك تعلم ـ في قرارة نفسك ـ مَن هو **«الحَسَنِي الجَزَائِري» وكيف يَطحْن!!** وقد خَبَرت ذلك من تصانيفي.

فَتَقَحَّمت ـ بتزبّبك قبل التَّحصرم ـ في جزئك «الثَّانِي» فطمَّيت الوادي علىٰ قرىٰ بتلك الفِرَىٰ، وتهدَّم علىٰ رأسك «المَبَانِي» ليقضي اللَّه تَعَالَىٰ فيك أمرًا كان مفعولاً؛ لغضبك الجاهلي. وهذا هو الذي كنت تَبْتَعد عنه وتخشاه في الرَّد؛ لعاطفيتك وإنشائيتك «التَّحْرِيرِيَة» وضحالتك «العِلْمِيَة». ولعلمك جيّدًا كيف نرد، ومِن أين وكيف نستخرج «الحُجَّة» لقطع دابر «اللُّجَّة»!!

وحظّك من «العُنْوان» الذي قوّض لك البُنْيَان أيها **«الجَرَادَة»** النَّاصب للعرَّادة! يُذكّرني بذكراتين ٱثنين.

▪ **الأولى:** بمُتَعالمٍ مثلك، أرسل إليَّ بعره الذي بعَّره لأنظره فوجدته ٱختزله في عنوانٍ لطلب «السَّجَع» مثلك تمامًا، فتحقَّق فيه ذاك الأختزال.

فالموضوع فيه تكفير وتفجير، وٱستحلال ولكبار المسائل الأستدلال، ولو عرضنا موضوعه علىٰ «السَّماوات» لهابت وأبت حمله، فٱختزله في عنوانٍ، فسفَّه «الموضوع»، وكوَّر البَعْر «المَصنوع» وما نظرنا في دليل، إلَّا ووجدنا قوله وتحريره عوَّج وعوَّر وخاض في آخر مُختلف السَّبيل!!

فقلتُ له: لماذا تُريد النَّار؟! فقال: أعوذ باللَّه من النَّار!! قلتُ: تبعيرك كلّه من صلب العار والشنَّار!!

أفحسبتَ إذا رفعتَ «الفاعل» ونصبتَ «المفعول به» وجمعت بعض المعلومات ـ ولم تُفرّق فيها بين «الحُلْوَات» و«المَسْمُومَات» ـ تستطيع أَن تكتُب وتُحقّق وتُسْهب!!

وهذا «**الجَرَادَة**» شبيه بهذا الذي كوَّر «الموضوع»، ونثر البعر «المصنوع» ـ قطع اللَّه دابركم ـ كم جنيتم علىٰ الأمَّة من الويلات، وكم أدخلتموها من المتاهات، وكم ألبستموها من الهنات!! ثمَّ تُسمّيكم مؤسَّسة «**المَضْبَعَة**» شيوخًا، ويمهر لكم طبقة «**الحَمِير**» بجزاكم اللَّه خيرًا!!

▪ **الثَّانية**: تُذكّرني بالعلاَّمة الأصولي الفَحل «الشُّوكاني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ أيام الطَّلب ـ لما ألَّف كتابه «**السَّيْل الجَرَّار المُتَدَفّق عَلَى حَدَائِق الأَزْهَار**»، وتكلَّم فيه علىٰ عيونٍ من المسائل، وصحَّح من الشُّروح بما هو مقيّد بالدَّلائل وزيَّف المُزَيَّف، وأقبر ـ بقوَّة دليله ـ المُجحف وخشَّن العبارة ـ في الرَّد والتَّعليل والتَّفنيد ـ بالظَّاهر والإشارة، علىٰ المردود ـ عليه ـ ليميَّز بين الدَّليل المعدود، والمُتهافت المَبْدُود.

قام له حمار مُستنفر وحشي، فيه البعر إلىٰ النُّخاع مِحشي، غضب غضبك نفسه أيها **«الجَرَادَة»**، وقد أهلكه وأحرقه من قبل حبّ **«التَّقْليد»** و**«المَذْهَب»** مثلك تمامًا، وطنَّ سمعه الحبّ الذي يعمي ويصم، وفي السَّير يَفْصم، ٱسمه «محمد بن صالح السَّمَاوي» المعروف بـ«حريوة» فشمَّر عن السَّاعد، وحرَّر الوابد البائد لأنه في الغضب زابد، وقد ٱحترق من قبل بالبدعة، وسماجة الصنعة، فألَّف ردَّه ـ بسبب الغضب والحميَّة الجاهلية ـ مثلك تمامًا ـ إلَّا أنه كان خيرًا منك، لشهرته عند أصحاب مذهبه، سمَّاه: **«الغَطَمْطَم الزَّخار المُتدفّق علىٰ حدائق الأزهار ليُطهّرَه من رجْس السَّيل الجَرَار»**. و**«الغَطَمْطَم»** هو المُحيط.

فلما بلغ العلاَّمة الجهبذ الفحل «الشُّوكاني» رَحِمَهُ اللهُ ما قام به هذا الحَمِق الجاهل الغاضب لمذهبه، وأخبروه بٱسم المُؤَلَّف، ضحك ـ كضُحكنا ـ وعلَّق علىٰ عنوان المُصنَّف قائلاً: «إنَّ ٱبن حريوة جاهلٌ ليس بفقيه، فهو لا يدري بأنَّ السَّيل لا يَنْجس!» [الإمام الشوكاني رائد عصره ص ٢٦٩ ـ ٢٧١].

فنقول لك كما قال الشُّوكاني رَحِمَهُ اللهُ ألَا تعلم أيها **«الجَرَادَة»** إنَّ **«العَرَّادَة»** قاذفة صغيرة الحجم، و**«التَّبْصِير»** سيل جرار طهَّر السُّم ولأفواه البدعة لجم!!

فـ**«التَّبْصِير فِي وُجُوب التَّفْرِيق بَيْن المُكَفّر لِذَاتِه وَالمُكَفّر بِغَيْرِه فِي مَسَائِل التَّكْفِير»** ليس فيه تعمية، ولا غوية هوية!! وكم من غالي به تبصَّر، وكم من تالي ـ من «الإرجاء» و«التَّجهم» ـ به تحرَّر!!

فٱنظر ـ قاتلك اللَّه ـ ! كيف نعطي ـ حقّ التَّسمية ـ فيما نُحرّره

بـ«العناوين» وكيف نقطع به «الوَتين»!!

فلقد سمَّينا كتابنا «إحقاق الحقّ»، ورصَّعنا بصحيح المسائل وعُنَّة من الدَّلائل بالصّدق السَّلق. وسمَّينا كتابنا «مَسْأَلَة الإيمَان» وكان فرقانًا بين ما هو صحيح للجَنَان، وبين ما يعتضد به السَّابري الجَبَان. وسمَّينا كتابنا «مَنْهَج أهْلِ السُّنَّة»، فكان عُنَّة في الدَّعوة لرياض الجَنَّة. وسمَّينا كتابنا «الإِفْرَاك»، ففركنا فيه ـ حقيقة ـ السَّفَّاك وفضحنا المُسفسط الأفَّاك وسمَّينا كتابنا «الكَاشِف»، فكشفنا به الزَّائف والجاحف، والمختبىء في الرُّكن ـ من الزَّوايا ـ النَّاكف!!

وسمَّينا كتابنا «الوَابِل»، وقد أثلجنا به صدر السَّائل وحبَّرناه وزبَّرناه بالدَّلائل وصحيح المسائل. وسمَّينا كتابنا «قَطع اللَّجَاجة» وكم طرحنا فيه من حجَّة ثجَّاجة. وسمَّينا كتابنا «التَّبْصِير»، ولقد أثلج صدر أصحاب ملكة التَّسطير والتَّحبير. وسمَّينا كتابنا «الرَّدْم» ورصَّعناه بفهمٍ وعلم دَمدم؛ ممَّا حمل بعض الأتقياء الأنقياء مؤخرًا ـ بسببه ـ أَن يُحرّروا «تَأَمُلَات فِي مُصْطَلَح السَّلَفِيَة الجِهَادِيَة». وهذا إِن دلَّ علىٰ شيءٍ إنما يدل علىٰ أنَّ تلك «الثُّلَّة» تسمع وتَبلع، وتبتغي الحقّ وبه تُسطع، وهذا رجاؤنا فيهم!!

وسمّينا كتابنا «قَتْل القَادَة»، وبيَّنا فيه سرّ تلك العبادة. فلقد حمل الأعداء ليتكلموا عليه بإسهاب. وسمَّينا كتابنا «نَصْب المَنْجَنِيق». فأثلجنا به صدر الأحباب التُّقاة النُّقاة المُتمسّكين بالعَتِيق!!

فأنظر ـ قطع اللَّه دابرك وسدَّ عن الأمَّة معايبك ـ كيف نُعْطي لعُنوان ردنا عليك حقَّه!!

فلقد سميتك «جَرَادَة»، ليس لإضحاك «القارئ» أو لطلب «السَّجَع»، وإنما لحقيقة فيك تَسْطع!!

فالصفة المُلازمة للجَرَادَة القَفْز من «مَكان» إلىٰ «مَكان»، فمرَّة تقفز علىٰ «ثَمْرة»، ومرَّة تقفز علىٰ «جَمْرة»، ومرَّة تقفز علىٰ «زَهْرة» ومرَّة تقفز علىٰ «بَعْرة»، ومرَّة تقفز علىٰ «جَفْرَة»، ومرَّة تتردَّىٰ في «حُفْرَة»، **مثلك تمامًا أيها البعَّار في وضح النَّهار!!**

وكما هي من حلال الميّت في «الأكل»، فأنت من طبقة النَّاعقة حلال «النَّكل»، فتحمَّل أيها الحَمِق الأخرق، وبتلك السّمة أنتَ أَبْلَق لما بُلت وَفَرْقَعت ـ من تحت ـ بباطل مزوَّق، نتنٍ غير مُسَوَّق!!

فمع هذا القَفْز الحَمِق الذي في حقيقة «الجَرَادَة»، لا ينفع في إيقاف قفزها إلّا قطع أجنحتها!! ولهذا سمَّينا ردنا عليك: «قَطع أَجْنِحَة الجَرادَة النَّاصِب لِلْعَرَّادَة»!!

فتفاءلنا بالعنوان، لما له من الحقيقة السَّليقة ـ فيما حرَّرته أنتَ ـ من «العَيَّان»، قفزت علىٰ «الحَقَائِق»، وولَّيت دُبرك للمُتَلَبّد بصحيح العلوم و«الدَّقَائِق»، لخوْرٍ فيك، وبَوْرٍ عاميك، وإني واللَّه! لقاطع رقبتك ـ بعون اللَّه تَعَالَىٰ ـ ليكون «الإِسْم» مُتلبّدًا بالمُسَمَّىٰ فيما ٱستبشرنا به في هذا «العُنْوَان».

ولو نترك أيها المُتَطلّع للجنان المُشتاق لوجه الرحمٰن ـ يرعاك اللَّه ـ «الفرصة» لهذه الفصيلة ـ من شيوخ «المُنْتَدَيَات» ـ في هذا «الزَّمان» ونُطلق لها «العَنَان»، فيسحكمنا ـ حتْمًا ـ بعد هذه «الثورات» ـ بسبب جهلها المُطبق ـ **«زنادقة جُدُد»، وليس «صحابة جُدُد»!!**

فواللَّه! ثمَّ واللَّه! إنَّا لكم بالمرصاد، لحماية ـ من جهلكم المُطبق المُفْرط ـ «العباد»، ولا نترك لكم موطأ قدم في شتَّىٰ «البلاد»!!

وَلَقد سَبَق وفُهْت: أَن لَا مُهَادَنَة وَلَا مُدَاهَنة، وَلَا شَفَقَة وَلَا رَحْمَة بَيْنَنا وَبَيْن «الخَوَارج» أَو مَن وَافَق «أُصول الخَوَارج»، وَلا «المُرْجِئَة» أَوَ مَن وَافَق «أُصول المُرْجِئَة»، حَتَّىٰ يَحْكُم اللَّه تَعَـالَىٰ بَيْنَنا وَهُو خَيْر الحَاكِمِين.

فلقد ٱجتمع فيك أيها «**الجَرَادَة**» الأمران، ونخَر عقلك الدَّاءان القاتلان، «**الهَوَىٰ**» في «**القَصْد**»، و«**الشُّبْهَة**» في «**الفَصْد**».

فقصدك جاهلي وعلمك إنشائي سطحي، فخرج ـ بسبب ذلك ـ منك قول «البَوْر» وروَّثت ـ من تحت ـ أيها الثَّوْر!!

ربّي ـ جَلَّ جَلَالك ـ سدّد، وللقَطع حدّد، ولذاك السَّمج من الأقوال بدّد. ولتلك العُفَارة ـ من تحريرات «الجَرَادَة» ـ فَنّد، فلك المُشتكَىٰ وأنت المُرْتَجىٰ. آمين! آمين! آمين!

❖ ❖ ❖ ❖

قَطْعُ الأَجْنِحَةِ
وَإِزَالَة كَرِيه الأَنْفِحَة

يقول الجَرَادَةُ النَّاصب للعرَّادَة ما لفظه: «ثمَّ إني لا يكاد ينقضي عجبي، ولا يهدأ غضبي من جرأة ذلك المُتَطاول علىٰ الشَّيخ الأسير وهو في نفس الوقت مُكرَمٌ في دارٍ يُغضِبُ صاحبها صنيعه، بل صاحب تلك الدَّار قد سماها بٱسم الشَّيخ الأسير، فهل غاب عن نظره وهو (المدّقق!) و(المحقّق!) أنَّ تلك الدَّار التي يتجوّه بالٱنتساب إليها أحد سُبلها المؤدية إليها: « http://www.abu-qatada.com».

وكل ناظر في ما سطره صاحب تلك الدَّار الرَّحيبة ـ فك اللَّه أسره ـ يعلم منزلة الشَّيخ «أبي قتادة» منه، فقد أثنىٰ عليه، ونقل من كلامه وذب عنه، في مواضع من كتبه ورسائله ـ إلىٰ أن قال ـ : فهذا صاحب تلك الدَّار كما ترىٰ يدافع ويدفع عن الشَّيخ «أبي قتادة»، فهل من شيم ذوي المُرُوءات أَن يُؤذىٰ الرَّجل من نزيلٍ مُكرمٍ في بيته؟! أم أنَّ للمروءة معايير أُخَر لا يفهمها إلَّا (العلاَّمة المحقق)؟!!

وإذا كان الشَّارع الحكيم ﷺ قد شدد وأكد علىٰ حق «الجار» حتَّىٰ قال ـ كما في الصحيحين وغيرهما ـ : «**مَن كان يؤمن باللَّه واليوم الآخر فلا يؤذي جاره**»، وفي «البخاري» عنه ﷺ أنه قال: «**واللَّه لا يؤمن، واللَّه لا يؤمن، واللَّه لا يؤمن**. قيل: ومَن يا رسول اللَّه؟ قال: **الذي لا يأمن جاره بوائقه**»، وفي «مسلم» عنه ﷺ قال: «**لا يدخل الجنَّة من لا يأمن جاره بوائقه**»، **فإذا كانت هذه منزلة «الجار»، في كلام سيد**

الأبرار، فكيف بمنزلة وحقِّ المتفضلِ الكريمِ صاحبِ الدَّار؟!

ثمَّ إنَّ من علامات صدق «المحبة» للحبيب محبة ما يحب وكراهة ما يكره، أو علىٰ الأقل عدم إظهار «الكراهة» لمَن أحب، وعدم إظهار «المحبة» لمن كره، ومحبة عدو الحبيب أو كراهة حبيبه، دلالة كذب دعوىٰ «المحبة» للحبيب، **وآية كونها زيفًا لا يحمل عليها إلَّا شهوة جامحة، أو مصلحة مُرتجاة.**

قال ٱبن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في تعداده لعلامات «المحبة» ـ : «ومنها: سروره بما يُسر به محبوبه كائنًا ما كان، وإن كرهته نفسه، فيكون عنده بمنزلة الدَّواء الكريه، يكرهه طبعًا، ويحبه لما فيه من الشفاء، وهكذا المحب مع محبوبه يسُرُّه ما يرضىٰ به محبوبه؛ وإن كان كريهًا لنفسه وأما مَن كان واقفًا مع ما تشتهيه نفسه من مراضي محبوبه فليست محبَّتُه صادقة، بل هي محبة معلولة، حتَّىٰ يُسر بما ساءه وسره من مراضي محبوبه».

قلتُ: وهذا الطَّاعن في الشَّيخ «أبي قتادة»، يزعم محبته للشَّيخ «أبي محمد المقدسي» ـ فكَّ اللَّه أسرهما ـ ولا أدري كيف تروج دعوىٰ محبة «الثَّاني» مع بغض خِلّه وحِبّه «الأول»؟! بل ذمِّهِ وعيبِهِ والٱفتراءِ عليه!! فهل صحّت وٱستقامت عند عاقل دعواه؟! **أم لاح أنها المصالح المرتجاة!! ومحبة الشُّهرة والذِكر والجاه!!**

هل غاب عن علم (العلامة!) الغزير!! وفهمه الملبّد الوفير!! قول النَّبي ﷺ ـ كما في «صحيح مسلم» ـ وغيره: **«لا يَؤُمَّنَّ الرَّجلُ الرَّجلَ في سلطانه، ولا يقعد في بيته علىٰ تَكْرِمَتِهِ إلَّا بإذنه»** [نصب العرَّادَة ١/ ٥ ـ ٧].

القَطْعُ:

▪ **قَالَ أبو عُزَيْر عَبْدُالإِلَه الحَسَنِي ـ عفا الله عنه ـ:** العَار والشنَّار هو التَّنكب لطريقة «الأبرار»، والسُّلوك لسُبُل «البَوَار»، والأطهار يبغضون هذا «المَسَار»!!

فالطَّريقة «النَّبوية»، والسّيرة «الصَّحابية»، والحكمة «الرَّبَانية» تقتضي تفنيد «القول» أو «العمل» البَلِيد، والدَّل علىٰ القول السَّدِيد سواء غضب أو رضىٰ بذلك «العَبيد»، والدَّعوة ـ بالتَّفاني ـ للخير العَدِيد، سواء كان **بقولٍ** «**سَدِيدٍ**»، **أو دفعة** «**حَدِيدٍ**»، حتَّىٰ يتبدَّد «البَدِيد» وينبتر «النَّدِيد»، ويهنأ «الخلق» بالجديد، **فمَن أَوْجَب هَذَا «الطَّرح» ومَن شدَّد عَلَىٰ هَذَا «الصَّرح»؟!**

يقول عليه الصلاة والسلام: «**الدّين النَّصيحة** قلنا: لمَن؟ قال: **للَّه ولكِتَابه ولرَسُوله ولأئِمَة المُسْلِمين وعَامَّتهم**» [مسلم رقم ١٩٤ باب: بيان أنَّ الدّين النَّصيحة].

و«النَّصيحة»، قد تكون بلطفٍ وتلطُّفٍ وقولةٍ «فسيحة» ـ مع نيّة صحيحة ـ وقد تكون بكلمة «مَلِيحة»، وقد تكون بغضبةٍ وقولةٍ «قَبِيحة» فقحّ «النَّصيحة» تكون إما بـ«**مُجَادَلَة**» **أو** «**مُجَالَدَة**»، ولا يُعذر العالم ولا يسلم السَّالم ـ في إعذاره بإنذاره ـ إلَّا بصدق النُّصح بالكلام الفُصح. في حالة الغضب والنَّصب، أو بوجود الحبيب المُحبّب.

فبهذه الخاصية «الصَّافية»، يُقبل عُذر المُعتذر إذا أدَّاها علىٰ مبداها؛ بأَن تكون علىٰ السَّطح طافية، ليرضاها أصحاب المنازل «العالية»، وفي ذلك يقول جَلَّ جَلَالُه: ﴿ **لَّيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ وَلَا**

عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُواْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦۚ مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٩١﴾ [التوبة].

والنصح للَّه ورسوله، أسّه تزييف المُزيَّف، ودفع «القَوْل» أو «العَمَل» المُجْحف، والأخذ علىٰ يد المُتْلِف ـ للعقل أو النَّقل ـ وتسديد السَّديد وتبديد الفَنيد.

ولقد جمعتها لك أيها البَعار في وضح النَّهار! ـ من قبل ـ في كلمة جامعة مانعة ـ في «التَّمْهِيد» ـ: «**فَرْكُ «العَائِلَة» والمُجاهدة ـ بالتَّفَاني ـ للأعدَاء «الصَّائِلَة»**. **والصائل قد يكون من «الأعْدَاء» وقد يكون من أعزّ «الإخوَة» و«الأبنَاء»، فوجب الدَّفع لنشر النَّفع، وأوجب الدَّفع هو ما كان في حق اللَّه ورسوله، ليسلم دينه وما ٱرتضاه للعباد بأصوله.**

فإذا كان ﷻ لم يعذر «الضعيف» و«المَريض» والذي لا يجد ما ينفق ـ مالاً ـ إلَّا بجواب الشَّرط «إِذَا نَصَحُواْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ» ـ قولاً وعملاً ـ وهذا من أوجب الواجب وأكمل الإحسان، لهذا قال ﷻ: «مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ»، فالذي ليس عليه من سبيل، هو المعذور النَّاصح بالدَّليل، ليقْنع الغَلِيل، ويشفي العَليل؛ بأقوم الأدلَّة كالأهلَّة **فكيف يُعْذر العالم، المميّز بين المعطوب والسَّالم!!**

ألم يقل ﷻ: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٨٧].؟!

فنصح الخلق عبادة السَّلق، ولا يقوم بها ـ من كل جوانبها ـ إلَّا «الرَّبَاني»، العالم بالمَعَاني والحافظ للمَبَاني، المُحرّر للأصول والجانح تحتها الفصول، والصائن للكُلّية، والعَاقِل للجُزئية، **يُنقّح المَنَاط، ويحمي الفُسْطاط، من اللَّوثات «البِدْعِيَة»، ولو أتىٰ بها الإخوة**

الأحباب أصحاب حُسْن النّية.

▪ أما قولك أيها البعَّار في وضح النَّهار: «وإذا كان الشَّارع الحكيم ﷺ قد شدد وأكد علىٰ حق «الجار» حتَّىٰ قال ـ كما في الصحيحين وغيرهما ـ: «**مَن كان يؤمن باللَّه واليوم الآخر فلا يؤذي جاره**»، وفي «البخاري» عنه ﷺ أنه قال: «**واللَّه لا يؤمن، واللَّه لا يؤمن، واللَّه لا يؤمن**. قيل: ومَن يا رسول اللَّه؟ قال: **الذي لا يأمن جاره بوائقه**»، وفي «مسلم» عنه ﷺ قال: «**لا يدخل الجنَّة من لا يأمن جاره بوائقه**». **فإذا كانت هذه منزلة «الجار»، في كلام سيد الأبرار، فكيف بمنزلة وحقِّ المتفضلِ الكريمِ صاحبِ الدَّار؟!**».

قُلْتُ: هذا حظّك من «الفَهْم»، وكم بلَعْت من «السُّم»، تُعوّج الأستدلال، بما أصابك من مرض «الزُّلال»، وهو مرض يُصيب الرّجلين بنَفخة، فيصدر أبخرة تصعَد للدّماغ فتُصيبه بنَفْحَة، فينقلب ـ بسببها ـ عنده «الشَّيْن» زينَ، و«السَّقم» صحيح فهم، **وهذا هو بعينه الذي أصابك، زيادة لِما سبق فيك من ضحالة عِلْمِيَة، وعكاكة فَهْمِيَة ونُخالة فِكْرِيَة، وغضبة بَهيمِيَة، جعلتك تُخَربش، بقولٍ وبشٍ.**

فهل تلك العُنَّة من «الأحاديث» تنطبق في المُتَطاول علىٰ علاَّمتك وبحر فهامتك؟!

فما الذي جناه هذا المُتَطاول ـ بزعمك ـ علىٰ فهّامة عصره ووحيد دهره، وإمام التَّوحيد والمحرّر للسَّديد ـ في «العِلْم» و«الفَهْم» ـ كما تدَّعي وتُبْدي ـ حتَّىٰ تستدل ـ بتلك العُنَّة ـ هذا الأستدلال المُعوَّر والطَّرح البَلِيد المُصوَّر؟!

فهل أذينا علاَّمتك وبحر فهَّامتك في عرضه أو ٱفترينا عليه في نسبه؟! وهل خُنَّاه في مالٍ أو قصَّرنا ـ معه ـ في حقّ صُحبة **أو صحَّحنا ما عوَّجه وكوَّجه من الأستدلال؟! فهل تَعَدَّينا علىٰ «الحُرُمَات» أم صحَّحنا «الفُهُومَات»؟!**

يقول شيخ الإسلام ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «وقد قيل: إنما يُفْسِد النَّاس نِصف «مُتَكَلم»، وَنِصف «فَقِيه»، وَنِصف «نَحْوِي» وَنِصف «طَبِيب»، هذا يُفْسِد «الأدْيَان»، وهذا يُفسد «البُلْدَان»، وهذا يُفْسِد «اللّسَان» وهذا يُفْسِد «الأبْدَان» [الأستغاثة في الرَّد علىٰ البكري ص ٤١١].

فهذا إفساد «النّصفي» ـ في علمه وفهمه ـ فكيف يكون إفساد «الرُّبْعِي» وجنايته علىٰ الدِّين وحطّه علىٰ الملَّة وقد تَلَبَّدت فيه تلك العِلَّة؟! بل كيف يكون إفساد «الجُزْئي» ـ في علمه وفهمه ـ مثلك أيها «**الجَرَادَة**» النَّاصب للعرَادَة؟!

رأيت كيف هو علم شيوخ «**المُنْتَدَيَات**» وكيف يستدلون للكُليات ويجنون علىٰ «العُمُومات»؟! فما حملك للأستدلال بتلك العُنَّة من «الأحاديث» ٱستدلال «صبيغ بن عسَل»؟! ثَمَّ مع هذا البَوار والعَوَار والحِنْق علىٰ مسلك الأبرار تُسمّيك مؤسَّسة «**المَضْبَعَة**» شيخًا!!

▪ أما قولك أيها البعَّار في وضح النَّهار: «**فإذا كانت هذه منزلة «الجار»، في كلام سيد الأبرار، فكيف بمنزلة وحقِّ المتفضلِ الكريمِ صاحبِ الدَّار؟!**».

قُلْتُ: لكن صاحب «الدَّار» إذا أظهر العار ـ قولاً أو فِعلاً ـ وجب ـ بالميراث المورَّث ـ ردّه لطريقة «الأبرار»؛ بإسرارٍ أو إجهار أو توجيع

رأسه بالحُمَّار، علىٰ حسب «الجناية»، والمدىٰ التي وصلت إليه تلك «العِمَايَة»، وهذه هي الطَّريقة النَّبوية ـ ترغيب وترهيب ـ للدُّروك للمنازل العلّية.

و«الحُمَّار» هو العمود الوسطي الأصلي في حمل «الخَيْمَة» فلابدَّ أَن يكون الضرب به ليُميّز بين «الأصل» و«الفصل»، و«الكلية» و«الجُزئية»، وها نحن نُقرع رأسك به أيها «**الجَرَادَة**»؛ علىٰ جناياتك الأستدلالية، وعلىٰ صولاتك وغوغائك الهُلَامِيَة، وعلىٰ عنديتك الحقدية «الحِزْبية»، فتحمَّل أيها البَّعار في وضح النَّهار!! **لتَتَعَلَّم كيف تكون «الرُّدُود» ولتُميّز ـ فيها ـ بيْن الخائنين للعُهود «النَّبوية»، والوصايا «الصَّحابية»، وبين الحامين لمسلك ربّ البرية!! وليس المصاولة بها عَلَىٰ الولاءَات النَّتِنَة «الحِزْبية»، أو التَّحجُّرات «البَهِيمِيَة»!! بما التَّعَمُّد أو التَّبَلُّد!**

فمتىٰ كان دخول الدَّار مانِعًا مِن تَبْيين الأضرار ـ «العَقَدية» و«المَنْهجية» و«البِضاعة» المُزيَّفة الشَّوَيَّة ـ أيها «**الجَرَادَة**» النَّاصب للعَرَادة!!

أليس صَوْن «النَّقل» و«العَقل» من البليد أو الشانىء العَنيد واجبًا دينيًا ومطلبًا سَمَاويًا؟! ففركُ «الأسرة» ـ بِيُسْرةٍ أو عُصْرَة ـ من أوجب واجب الدّين ليُتجنَّب الحيْف والمَيْن.

أما «المُدَاهَنَة» لصاحب الدَّار ـ وهو قد أظهر العَار وخالف مسلك «الأبرار» ـ خاصة إذا علمنا أنه نُصح بالإسرار وبالمرار، وأبىٰ إلَّا أَن يَسْتَقل بفهمه ويغْتَر بعلمه ويُولّي دُبره للإرشاد في تصحيح المَسَار.

فما تُعيّرني به ـ في مسلكي في تلك الدَّار ـ من تصحيح «المَفَاهِيم» وسدّ «المَثَالِيم» ـ هو مسلك البوار الذي سلكه أحبار «اليهود» الأشرار كان إذا ٱنحرف فيهم «الشَّريف» داهنوه بالكلام الظَّريف وغضُّوا عنه الطَّرف وستروا عليه ما ظلم وأجحف، وإذا ٱنحرف فيهم «الضعيف» نشروه بطحنٍ وتَعْنِيف، فكان ـ بسبب ذلك ـ بأَن ضرب اللَّه تَعَالَىٰ قلوبهم بعضها ببعض، وشدَّد عليهم بفضٍ علىٰ فض، والأمة «المُحمَّدية» سلّمها اللَّه تَعَالَىٰ من الأغلال والأصرار «الإسرائيلية» والسَّبب ـ المُسْتقل بالسَّببية ـ في سلمها من ذلك ـ **أنها قوَّامة وقوَّالة بالحقّ بصدقٍ سلقٍ لتسلم من المهالك**، ولهذا قال ﷺ: «**إِنَّ أمتي لا تجتمع علىٰ ضلالة**» [سنن ٱبن ماجة رقم ٣٩٣٢]. وكذلك لا تقرّ «الوبالة» **سواء جاء بها «الضعيف» أو زخرفها ذو المَكَانة «الشَّريف»**.

وهذا الدُّر المُرَصَّع، والتَّأصيل المُسَطَّع، لا تعلمه أيها «**الجَرَادَة**»! النَّاصب لتلك العَرَّادَة، لأنك تجهل «أصول» و«فصول» هذه «العبادة» وغارق في ظلمات الجهل، **لعدم تمييزك بين ما يُحرّره «الفَحْل»، وبين ما يُخربشه «البَغْل»!!**

أليس ـ بسبب هذا القطيع من «البِغَال» ـ كره الناس «السَّلفية الشَّرعية» وسلموا أنفسهم للمُبتدعة السَّابرية الرَّدية ـ في «العِلْم» و«الفَهْم» ـ ؟! **فالعُهدة «النَّبوية» والسّيرة «الصَّحَابية» تَنُص علىٰ: أَن لا قُدسية لمُقدّس علىٰ حساب العَهْد القبَس.**

فكان ينبغي لأخي صاحب الدَّار ـ الذي سمَّىٰ الدَّار بٱسمه ـ أَن يزجره علىٰ تلك «الوَبَالات» من رسمه، وهذا ظنّنا بأخينا «أبي محمَّد

المْقْدسي» ـ حفظه اللَّه ـ أنه سوف ينزع «الألغام» المعلومة ـ من تلك الدَّار ـ ويُطهّرها من «الأقوال» المسمومة، **وقد علمنا ـ مِن قبل ـ أنه أوّاب لا يرضىٰ المُعَاب، وإذا ذُكّر تذكَّر ومِن تلك الوبالات تَطهَّر!!**

▪ أما قولك أيها البعَّار في وضح النَّهار: «بل ذمِّهِ وعيبهِ والٱفتراءِ عليه!! فهل صحّت وٱستقامت عند عاقل دعواه؟!».

قُلْتُ: فهل تعدّي علىٰ هذا الجار ـ كما تزعم ـ أيها البعَّار في وضح النَّهار! هو فيما حرَّمته «الشَّريعة» وأوكدت تحريمه، والتَّهجم علىٰ ستره؟! وما هو هذا «الٱفتراء» الذي ٱفتريناه علىٰ علاَّمتك وبحر فهامتك؟! نعوذ باللَّه من ذلك، كما نسأله أَن يُجنّبنا طرق المهالك ألَا ترىٰ أيها البعَّار في وضح النَّهار! أننا أتينا بتلك «الوَبَالَة» ـ بأصلها ورسمها ـ وحقَّقنا وبالدَّلائل هدَّمناها!!

أفهكذا تقرؤون يا شيوخ **«المَضْبَعَة»** قول اللَّه ورسوله؟! ثمَّ تسميكم تلك المؤسَّسة **«المَضْبَعِيَة»** شيوخ «الجهاد» وأنتم لم تتطهَّروا ـ بَعْد ـ من أشين خلقٍ عند «العباد»، الغلوّ والعُتوّ والمُخاصمة في الرّجال ولو ٱستلزم لخوضها الجبال، **الآن! الآن! تَوَكّد عندي أنَّ لكم صوفية ولاءٍ وعلم وفهم الغَوْغاء.**

فهل قول الرَّسول ﷺ وزجره ووعيده ينطبق علىٰ (العلاَّمة) (المدّقق)! ـ كما أردت أَن يكونا بين المعكوفتين ـ أيها البعَّار في وضح النَّهار؟!

أتعرف ما فعل علاَّمتك وبحر فهَّامتك بالفتاوىٰ الجريئة علىٰ «المُعْتَقد» و«الدّماء»؟!!

فلقد كاد شعب أَن يكره الإسلام ويرتد ـ بأكمله ـ بسبب جرأة علامتك علىٰ «المُحرَّمات» المَعْصومة!!

فلقد نزل الرّجال من الجبال وسلّموا أنفسهم للطَّاغوت بسبب ذاك الوَبال، وٱنطوىٰ عَلَم «الجهاد» في تلك البلاد، ولولا لُطف اللّه تعَالَىٰ لبكينا بالدَّم بسبب ذاك السُّم، وهذا الذي أذكره لك أيها **«الجَرَادَة»**؛ هو بالٱتفاق والوفاق بين طلبة العلم «الكبار» المُخلصين، فمنهم مَن يُسرّه ومنهم مَن يجهر به. فالكُلّ علىٰ حسب الٱستطاعة والبضاعة، وكيفية تفنيد تلك «الوَبَالَة» بالصّناعة.

كما أخبرك ـ من هذا القطع لأجنحتك أيها **«الجَرَادَة»** النَّاصب لتلك العَرَّادَة ـ إني عازم علىٰ تتبُّع أقوال علاَّمتك وبحر فهامتك ـ هو وغيره ـ مَقَالَة مَقَالَة وَوَبَالَة وَبَالَة ـ وتفنيدها ودحرها بل تقطيع أوصالها حتَّىٰ لا تكون عقبة في الطَّريق قعود، يُجنىٰ بها علىٰ «العُهود» ويُستعان بها في ثَلم «السُّدُود»، كيف ونحن اليوم عند مُفترق الطَّريق، إما أَن يَهجم علينا الباطل المَحيق، وإما أَن نهتدي ـ بتلك الفِرْكَة والحِسْبَة وصحابية النّسْبَة ـ إلىٰ العَتِيق السَّليق!! فتقوم لنا القائمة وتكون من كلّ شائبة سالمة، ويومها نقول ونعدّد: ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٤ بِنَصۡرِ ٱللَّهِۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُۖ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ٥﴾ [الرُّوم].

فأسأل المولىٰ سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ أَن ينعم بتلك «الفُرصة» في الأخذ بهمَّة لتلك «الحِسْبة»، سواء كانت بيُسْرة أو فضاضة قولٍ وعُصْرة، علىٰ حسب ما تقتضيه تلك «الوَبَالَة»؛ من التَّأثير وللبدعة التَّبرير.

▪ أما قولك أيها البعَّار في وضح النَّهار: «**قال ٱبن القيم** رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في تعداده لعلامات «المحبة» ـ: «ومنها: سروره بما يُسر به محبوبه كائنًا ما كان، وإِن كرهته نفسه، فيكون عنده بمنزلة الدَّواء الكريه، يكرهه طبعًا ويحبه لما فيه من الشفاء، وهكذا المحب مع محبوبه يسُرُّه ما يرضىٰ به محبوبه؛ وإِن كان كريهًا لنفسه وأما مَن كان واقفًا مع ما تشتهيه نفسه من مراضي محبوبه فليست محبَّتُه صادقة، بل هي محبة معلولة، حتَّىٰ يُسر بما ساءه وسره من مراضي محبوبه».

قلت: أقسم باللَّه تَعَالَىٰ إنك لحمارٌ وحشي، فيك «البَعْر» إلىٰ النُّخاع مِحْشي!! أتعرف علىٰ مَن يتكلَّم الإمام الرَّباني وشيخ الإسلام الثَّاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تلك «الفَقْرة» من «**المَحَبَّة**»؟!

فلقد غرَّك أيها «**الجَرَادَة**» البَليد، والذي أنت مع «النُّصوص» عنيد، في قول العلاَّمة «ٱبن قيم الجوزية» ـ بعد قوله ـ «حتَّىٰ يُسر بما ساءه وسره من مراضي محبوبه» قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وإِن كان هذا موجودًا في محبَّة الخلق بعضهم لبعض**»، فظننت أنه يتكلم ـ في تلك «المحبة» ـ علىٰ محبة العبد للعبد!!

وَيْحَك أيها «الجَرَادَة»!! ما غرَّك علىٰ خوض القفار والإصرار علىٰ جلب البوار وقول العار، ثمَّ التَّجني به علىٰ الأخيار!! أليس العِنْد وسَبْق التَّبَلُّد وحزبية التَّجَلُّد؟!

أتظن العلاَّمة «ٱبن قيم الجوزية» صوفيًا؟! يأتي بالمحبَّة الإلٰهية «الذَّاتية» ويضعها علىٰ المنازل العَبدية، ألم تُبْصر قوله ـ بعد كلمة: «بعضهم لبعض» ـ: «**فالحبيب لذاته أولىٰ بذلك!!**».

فمَن هو الحبيب لذاته؟! وما هي المحبة «الذَّاتية»؟!

المحبة «الذَّاتية» أيها الحَمِق الأخرق عند «الأصل» الأبْلَق! هي المحبة المُرادة من كلّ الوجوه، وهذه لا تكون إلّا للّه ورسوله، وأدخلنا مع اللّه ﷻ الرَّسول ﷺ لأنه هو طلب ذلك وجعله معقودًا ومعبودًا وسمَّينا هذه العبادة «ذاتية» لأنها مطلوبة لذاتها في «الدُّنيا» و«الآخرة» بخلاف العبادات الأخر، فهي مرادة بغيرها. كيف ذلك؟!

فعبادة «الخوف» مُرَادة بغيرها، لأنها وسيلة في تحقيق غَيْرٍ يهدي لصحيح سَيْر، وهو «الأمن»، فإذا حصل «الأمن» زالت عبادة «الخوف»، فصار الخوف ليس مقصودًا لذاته، وإنما بغيره، ومتىٰ يتحقَّق ذاك القصد من «الأمن»؟ هو بدخول أصحاب «الجنَّة» للجنَّة ـ جعلنا اللّه تَعَالَى من عُمَّارها ـ يدل علىٰ ذلك قوله: ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمۡ وَلَآ أَنتُمۡ تَحۡزَنُونَ ٤٩﴾ [الأعراف].

فقس أيها البعَّار في وضح النَّهار ـ علىٰ ذلك ـ كل أنواع «العبادات» الأخر، ماعَادَا عبادة المحبَّة ـ «الذَّاتية» ـ وهي الوحيدة، فهذه العبادة لا تنقطع بدخول أصحاب الجنَّة للجنَّة، وإنما تزداد برؤية الرحمٰن في الجنان، وكلما ٱزدادت الرؤية ٱزدادت «المحبة»، فهي مرادة لذاتها في «الدُّنيا» و«الآخرة»، وجعل شرطها في «الدُّنيا» الأتباع. **قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ:** **﴿قُلۡ إِن كُنتُمۡ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحۡبِبۡكُمُ ٱللَّهُ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٣١﴾** [آل عمران]. وفي «الآخرة» علامتها الإشباع، ولا إشباع أبدًا بذلك السُّرور والمتاع. **قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ:** ﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞۖ وَلَا يَرۡهَقُ وُجُوهَهُمۡ قَتَرٞ وَلَا ذِلَّةٌۚ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ٢٦﴾ [يونس].

■ نقول وندحرك بالأصول:

هَبْك أنه غرَّك أيها «**الجَرَادَة**» قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وإن كان هذا موجودًا في محبَّة الخلق بعضهم لبعض**»، فحملك علىٰ ذلك التَّفسير المُعوَّك والباطل المُشوَّك، فهذا لا يستقيم وليس عليه أصل في التَّفهيم!! تعرف لماذا؟! لأنه من «المُجْمَل» واجب الحَمْل علىٰ «المُفَصَّل». وهذا الأخير سبق ذكره عنده في «الفَقْرة» **التي قبل تلك التي خرْبشَتك وربَّشتك أيها الصَّاطل بالفهم العاطل!!**

يقول العلاَّمة ٱبن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ بعد ما ٱستفاض في فصل «**بَذْل المُحبِّ في رضا محبوبه ما يقدر عليه**» ـ ما لفظه: «فإذا كان هذا شأن محبَّة عبده ورسوله؛ فكيف بمحبَّته سُبْحَانَهُ؟! **وهذا «النَّوعُ» من المحبَّة لا يُمكن أن يكون إلَّا للَّه ورسوله شرعًا وقدرًا، وإن وُجد في الناس مَن يُؤثر محبوبَه بنفسه وماله؛ فذاك في الحقيقة إنما هو لمحبَّة غرَضه منه، فحملَه محبَّةُ غرضِه على أَن بذل فيه نفسَه وماله، وليست محبَّتُه لذلك المحبوب لذاته، بل لغرضه منه، وهذا «المحبوب» له مثلٌ ولمحبَّته مثل، وأما محبَّة اللَّه؛ فليس لها مثلٌ، ولا للمحبوب مثل ـ يعْني: رسول اللَّه ـ** ولهذا حكَّم الصَّحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ رسول اللَّه في أنفسهم وأموالهم فقالوا: هذه أموالنا بين يديك، فٱحكم فيها بما شئت، وهذه نفوسُنا بين يديك، لو ٱستعرضت بنا «البحر» لخُضناه، نقاتل بين يديك ومن خلفك، وعن يمينك، وعن شمالك.» [روضة المُحبّين ونُزهة المُشتاقين ص ٣٢٤]. ثمَّ بعد ذلك أكمل «الفصل» رَحِمَهُ ٱللَّهُ بفصلٍ آخرٍ تابع للأوَّل «**سرُورُ المحبّ لسُرُور محبوبه**» وهو الذي ٱستدلت به علينا!!

فلقد ٱستدلت علينا ـ في ذاك الواجب من المَحبَّة ـ بالمحبَّة «الذَّاتية»، والتي لا تنبغي إلَّا للَّه ورسوله، وطلبت منَّا أَن نضعها في أخينا «أبي محمد المقدسي» ـ حفظه اللَّه ـ وغرَّك قوله: «**وإِن كان هذا موجودًا في محبَّة الخلق بعضهم لبعض**»، وتحمَّقت وتهوَّكت عند قوله: «**وإِن وُجد في الناس مَن يُؤثر محبوبَه بنفسه وماله؛ فذاك في الحقيقة إنما هو لمحبَّة غرَضه منه، فحملَه محبَّةُ غرضِه علىٰ أَن بذل فيه نفسَه وماله، وليست محبَّتُه لذلك المحبوب لذاته، بل لغرضه منه، وهذا «المحبوب» له مثلٌ ولمحبَّته مثل**».

بل ما تطلبُه مني هو «المصلحة» بعَيْنها التي ذكرها العلاَّمة «ٱبن قيم الجوزية» رَحِمَهُ ٱللَّهُ، **فأنتم أيها «المَشارِقَة» قد خبرتكم جيدًا، وطال مقامي وطوافي عندكم، فلا تُحبُّون إلَّا لمصلحة ولا تبغضون إلَّا لمصلحة. ولا تُوالون إلَّا لمصلحة، ولا تُعادون إلَّا لمصلحة مُرتجاة وينعدم فيكم «الإخلاص» و«الوَفَاء» في محبَّة الإيمان الحاملة للملاقاة في الجنان. وهذا خلق «الخاصَّة» فيكم فكيف بـ«العامَّة»!! إلَّا قلَّة قليلة ـ نحسبها واللَّه حسيبها ـ سويَّة.**

فٱستدلالك هذا أيها «الجَرَادَة»! أبكاني ولشدَّة سماجته أعياني. بل صبَّب الجبين ونشَّف العَيْن، ثمَّ بعد هذه السَّمائج التَّحريرية والولائج الضَّبية، والٱستشرافات العِنْدِية تُسمّيك مؤسَّسة «المَضْبَعَة» شَيْخًا! بل شيْخ الجهاد وإماطة الأذىٰ عن العباد! فهذه نَفْثَةُ مَصدُورٍ!!

▪ أما قولك أيها البعَّار في وضح النَّهار: «قلتُ: وهذا الطَّاعن في الشَّيخ «أبي قتادة»، يزعم محبته للشَّيخ «أبي محمد المقدسي» ـ فكَّ

اللَّه أسرهما ـ ولا أدري كيف تروج دعوىٰ محبة «الثَّاني» مع بغض خِلّه وحِبّه «الأول»؟! بل ذمِّهِ وعيبِهِ والٱفتراءِ عليه!! فهل صحّت وٱستقامت عند عاقل دعواه؟! **أم لاح أنها المصالح المرتجاة!! ومحبة الشُّهرة والذِكر والجاه!!**

هل غاب عن علم (العلامة!) الغزير!! وفهمه الملبّد الوفير!! قول النَّبي ﷺ ـ كما في «صحيح مسلم» ـ وغيره: «**لا يَؤُمَّنَّ الرَّجلُ الرَّجلَ في سلطانه، ولا يقعد في بيته علىٰ تكْرِمَتِهِ إلَّا بإذنه**».

قلتُ: واللَّه! لأكبر عقوبة قدرية علىٰ العَبْد، إذا ٱنقلب في عينه الضّد، يرىٰ «الزَّيْن» شَيْن، و«الشَّيْن» زَيْنَ، وتزداد جناية هذا المطموس صاحب النَّظر المَعْكُوس إذا كان شاميًا ـ بولاياته الأربعة ـ!! لماذا؟!

عن عمرو بن سلمة قال: سمعت الأوزاعي يقول: «يترك من قول أهل «مكة» **المُتْعَة والصرف**، ومن قول أهل «المدينة» **السَّماع وإتيان النّساء في أدبارهن**، ومن قول أهل «الشَّام» **الجبر والطَّاعة**، ومن قول أهل «الكوفة» **النَّبيذ والسَّحور**» [السُّنَن الكبرىٰ رقم ٢٠٩١٩ والتَّمهيد ٤/ ٣١٦ ـ ٣١٧].

فلو تدبَّرت أيها التَّابع للدَّلائل وصحَّة المسائل ـ يرعاك اللَّه ـ لوجدت ـ بحَصْر يسبقه نظرة بصر ـ أنَّ هذه «**المَنْهيَات**» و«**المُجْتَنَبَات**» كلّها مَشرقية «المنشأ»، أحادية «المَبْدأ»، ليس عليها دليل ولا إليها «القلب» يميل، ومع هذا ٱستُشرف لها وقُبلت، ولهذا بالعلماء الأفذاذ فُنِّدت. وبالدَّلائل الصَّحيحة شُنّعت. و«العامة» منها حُذِّرت.

والسَّبب ـ المُستقل بالسَّببية في ذلك ـ أنَّ «**المَشْرق**» مَنْبَت الباطل

الأخرق، وإذا تحقَّق ـ بالصَّحيح النَّبوي وما أُثر عن الصَّاحبي صاحب المذهب السَّوي ـ أنَّ قرن الشَّيْطان مِن «**المَشْرق**» يَطلع، فهذا يستلزم ـ بالمُلازَمة ـ أنَّ البدع الشَّيْطانية «**الشُّبَهِيَة**» منه تَسْطع، فمِن بدعة «الرِّدَّة» الأولىٰ إلىٰ بدعة «التَّقْليد» البهيمية السُّفلىٰ، كلّها مشرقية النَّبْت، صوفية السَّمْت. وكأنَّ من خصائص الإنسان «المَشْرقي»، البَلَه العقلي والتَّبلُّد الإنشائي والميل الوجدي السَّطحي السَّفْقي.

يقول العلاَّمة أبو حامد محمد بن محمد الغزالي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في معرض كشفه لفضائح «الباطنية» ـ فعدَّ أصنافًا «ثمانية» فيها قابلية القبول للهُرَاء وللعُفَارة النَّكراء، ذكر في الصنف« الأوَّل» ما لفظه:

«**طائفة ضعُفت عُقولهم وقلّت بصائرهم وسخفت ـ في أمور الدّين ـ آراؤهم لما جلبوا عليه من «البَلَه» و«البَلَادَة»، مثل: «السَّوَاد» وأفجاج «العَرَب» و«الأكْرَاد» وجُفَاة «الأعَاجِم» وسُفَهَاء «الأحداث»، ولعل هذا الصنف هم أكبر الناس عَدَدًا. وكيف يستبعد قبولهم لذلك ونحن نُشاهد جماعة في بعض المدائن القريبة من «البَصْرَة» يعبدون أناسًا يزعمون أنهم ورثوا «الرُّبُوبية» من آبائهم المعروفين بـ«الشبَاسية»!! وقد ٱعتقدت طائفة في «عَلِي» رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه إلٰه السموات والأرض رب العالمين؛ وهم خلق كثير لا يحصرهم عدد ولا يحويهم بلد. فلا ينبغي أَن يكثر التَّعجب من جهل الإنسان إذا ٱستحوذ عليه الشَّيطان وٱسولىٰ عليه الخُذْلَان.**» [فضائح الباطنية وفضائل المستظهرية ص ٣٥].

فعدَّ «أبو حامد الغزالي» رَحِمَهُ ٱللَّهُ «البَلَه» و«البَلادة» و«السَّذاجة» والأقوال والأعمال المُنعدة للسَّدادة ـ في جلّها ـ أنها مشرقية «الوصف»

ولولا ذاك ما ظهر فيها الباطل الأخرق الحَتْف، فصانع الرَّفض والكفر المَحض «عبداللَّه بن سَبَأ» الصنعاني ـ لعنه اللَّه ـ لم يَسْتَطِع نشر ذاك السُّم لا في «المدينة» ولا في «مصر» حتَّىٰ أرشدوه إلىٰ «العراق» لنشر ذاك الكفر البواح والباطل الصُّراح، و«التّلمساني» و«ٱبن عَرَبي» لم يستطعا إظهار تلك «الزَّندقة» الحُلولية حتَّىٰ هاجرا وٱستوطنا المشرق في «الشَّام»!!

يقول الإمام الإمام أبو حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «أتانا من المشرق رأيان خبيثان: «جهم» معطل و«مقاتل» مشبه.» [تاريخ بغداد ١٣/ ١٦٤].

فالزَّلازل والقَلاقِل والباطل الأخرق النَّازل، موطنه دومًا «**المَشْرق**» ومنه يشرق، وفيه يُقبل، لوجود هناك ـ بكثرة ـ البَلَه والبلَادَة والعقل الهَبَل!!

وما نذكره هنا ـ من توضيح وتصحيح ـ ليس لدعوة «قومية» نَتِنَة أو «شعوبية» سَفِقة، وإنما لمعرفة خصائص كامنة، لتكون الطَّرحة التَّصحيحية سالمة، وهذا من فقه «التَّغيير» قلَّ مَن أتقنه، وطرَحه وقَنَّنه ولابدَّ للمُجدّد أَن يُوليه الأهمية إذا أراد للخير أَن يُمَهّد.

فللعُقَلاء عوارض تَعمي عليهم طرق الصَّواب، وتقضي عليهم بالٱنخداع بلامع السَّراب، فيهجم عليهم ـ بعد ذلك ـ المُعَاب، ويُولّد لهم الخبَّاب ويخوض بهم في التَّباب.

وإذا نظرنا أيها الباصر المُستبصر ـ يرعاك اللَّه ـ لحظّ «**المَغْرب**» ـ من تلك البدع «**المَشْرقية**» ـ وجدنا أنها قد تكون مُنْتَفية، بل لم يُؤثر عن «السَّلف» رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ التَّحذير من قولٍ «مغربي» واحدٍ أو باطل فيه وابد!!

والسَّبب ـ المُسْتَقل بالسَّببية ـ وصف النَّبيء ﷺ للمغرب أنه دائم الظهور بالحقّ والصدق السَّلْق المَبْرور.

يقول عليه الصلاة والسلام: **«لَايَزَال أَهْل الغَرْب ظاهرين عَلَىٰ الحقّ»**

[مسلم رقم ٤٩٣٥ كتاب الإمارة].

فهذا الإخبار من النَّبيء ﷺ إمام المُتَّقين والأبرار، يُبيّن أنَّ «المغرب» مركز التَّطهير، والتَّنْقيح والتَّسْطير، ومنه يكون لواء المَدَد لكلّ بقعة تريد التَّحْرير، والمُستقرأ للتَّاريخ يجد ذلك الزَّخِيخ.

ولقد تفطن إلىٰ هذه الخاصية «الحديثية» ـ في الجهة **«المَغْرِبية»** ـ عدَّة علماء صناديد حرَّروا الخير العَديد، منهم «الأسد بن فرات» وشيخ الإسلام الفحل «ٱبن تيمية» صاحب النَّقي والسَّديد من التَّحريرات.

يقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «وكان صار إلىٰ «المغرب» طوائف من «الخوارج» و«الرَّوافض»، كما كان هؤلاء في «المشرق» وفي بلاد كثيرة من بلاد الإسلام. **ولكن قواعد هذه «المَدَائِن» لا تستمر علىٰ شيءٍ من هذه «المَذَاهِب»، بل إذا ظهر فيها شيء من هذه «المَذَاهِب» مدَّة، أقام اللَّه ما بعث به محمدًا ﷺ من الهدىٰ ودين الحق الذي يظهر عَلَىٰ باطلهم.**» [منهاج السُّنَّة النَّبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية ٦/ ٤٢١].

فمدائن المغرب الإسلامي ـ بولاياته الخمسة ـ بُنِيَت علىٰ أصول «السُّنَّة»، وما يُقرّب إلىٰ رياض الجنَّة، فلا تقبل غير ذلك، وتمحو الباطل من كل المسالك، وإذا قُدّر وظهر فيها شيء من تلك الأهواء الرَّدية **«المَشْرقية»**، قيَّض اللَّه تَعَالَىٰ لها من يمحوها ويجعلها نسيًا مَنْسية.

والسَّبب ـ المُستقل بالسَّببية في ذلك ـ الذي ٱستُبْعِد بسببه عن تلك «**المَدَائِن**» الظلام الحالك، هو خصائص الإنسان «**المَغْربي**» التي تأصَّلت علىٰ أصول الثَّائر الأبي، فهو يكره الٱنبطاح والدَّنية، ولو قُطّع وشارفته المَنيِة، وهذا من حيث الحكم الغالب المانع للعائب، ومع ذلك، لا يمنع من جود في «المَغْرِب» ـ بولاياته الخمسة ـ مَن هو دنيٌّ غير سوي، خبيث البطانة لو كان صاحب خطب رنَّانَة.

فالمغاربة لم يقبلوا المذاهب السَّابرية «الإرجائية» و«الجَهْمِيَة» وقَبَلوا المذاهب الخارجية منها «**الصُّفْرِيَة**»، للخصائص الكامنة المَبْنِيَة عَلَىٰ الرُّجولة السَّالمة، فهم لا يَرضون بالذُّل ويرونه مرض السُّل. فالسُّنَّة والتَّشدُّد فيها، بل الغلوّ فيها من خصائصهم، **لهذا كان القَول «الخَارِجي» يُناسبهم، و«الإرْجَاء» والٱنبِطاح يُضَايِقهم**، فهم يأنفون منه. لهذا ـ إذا ٱستقرأت «التَّاريخ» ـ تجد أعنف المعارك في دفع صائل «اليَهُوصلِيبي» جلّها كانت هناك. خاصة الولاية «الوُسْطىٰ»، بل هذه «الثَّوارت» الجديدة والتي نأمل أَن تكون فيها مسالك خيرية عديدة قامت من «**المَغْرب**»، فقلَّدها أهل «**المَشْرق**»!!

فهم ثوريون ـ في الغالب ـ وللذُّل والٱنبطاح مُعيبون، مُكثّرون للجبهات القتالية يبتغون المَنَازل العالية، فما ظهرت راية إلَّا وهبُّوا بالوفرة والكثرة في طلب تلك الغاية، فهم أصحاب تضحية ونفوس أبيّة، لذاك السَّبب ـ المُستقل بالسَّببية ـ الذي فيهم.

ولهذا لما ظهر رأي «**الصُّفْرية**» الخارجي في «**المَشْرق**» ـ لأنَّ البدع من هناك دائمًا تشرق ـ لم يقبلوه «المَشَارقة» ونفروا منه لميلهم

ـ بسبب خصائصهم ـ خاصة أهل «الشَّام» بولاياته الثَّلاث ـ إلىٰ الذُّل والهوان والأنبطاح وقبوله بل التَّلذُّذ به، وقَبَله أهل «**المَغْرب**» لمناسبته لخصائصهم وما جُبِلُوا عليه من التَّشدُّد، خاصة الولاية «الوُسْطىٰ» منه، ولهذا قَال مَن قَال: أنَّ التَّابعي «عكرمة البربري» رَحِمَهُ اللَّهُ أضلَّ أهل «المَغْرب»، آتّهم أنه أوَّل مَن أدخل رأي «الصُّفْرية»!! وبهذا السَّبب جَبُن الإمام «مالك بن أنس» رَحِمَهُ اللَّهُ في «الرواية» عنه!! وهذه التُّهمة فنَّدناها ووضَّحنا براءته فيها في كتابنا: «**إِحْقَاق الحَقّ فِي الرُّجُوع إِلَى المَذْهَب الحَقّ**».

وإذا نظرت أيها الباصر المستبصر ـ يرعاك اللَّه ـ إلىٰ أشين البدع والأقوال ـ فيما ذكره الإمام «الأوزاعي» رَحِمَهُ اللَّهُ من تلك التَّحذيرات ـ وجدتها بدعة الطَّاعة «الشَّامية» العمياء التي هي من خصائص «البهيمة» البَكْماء، فمن خصائص «الشَّامي» وبِنيته التَّركيبية؛ أنه للأمير يُمجّد وبأقواله يَتعَبَّد، والسَّبب لشيْئَيْن كامنَيْن فيه، ميله للذُّل وله بالأنشراح، والسَّعي ـ دومًا ـ وراء المصلحة «الدُّنيوية» ولو بالأنبطاح ولهذا لا نرجو أَن تكون في ولاية «الأرْدُن» ثورة أبدًا.

فللإرجاء السَّائد في أهل «الشَّام»، بل هناك عَشْعَش وفيه تَنَفَّس وقبوله والتَّلذُّذ به والأنشراح له، تمكَّن منهم «الزَّنادقة» الأقحاح وآستعبدوهم شرّ عبادة، وهذا «التَّصوف الجديد» ـ التَّمجيد للأمير والبروك له كالبعير ـ تسلَّل إلىٰ التَّيار «الجِهَادِي» ـ بهذا المصطلح البدعي ـ لمَّا كثَّر سواده بعض «الشَّاميين» المُتحرّرين من الإرجاء والمُتلبّسين بمُرُط جاهلية وصوفية الولاء والبراء.

فلقد أصبح الكاره ـ من «الشَّاميين» ـ للإرجاء يغلو في رجال طائفته ويتعبَّد بأقوالهم بصراحة أو إيحاء، فبدعة «الغُلُوّ» ـ في مشايخ «**الغُلُوّ**» أو مشايخ «**التُّلو**» ـ لا تجدها إلَّا هناك ـ قطع اللَّه دابرها ـ بل ما أصاب هذا التَّيار «**الجهَادِي**» من بدعة «غُلُوٍّ» أو بدعة «تُلُوٍّ» وبدعة موالاة ومعاداة في «الرّجال» و«الأقوال» و«الٱجتهادات» **إلَّا بسبب لحوق هٰؤلاء البُلَداء العُنَداء بهذا التَّيار. فَشوَّهوا مكنونه ولقد كادوا أَن يقضوا علىٰ مَضمونه.**

والسَّبب هو ذاك الكامن في خصائص بِنْيَة «الشَّامي»؛ الطَّاعة العمياء والتَّعبد بالرّجال والجري خلف المصلحة «الدُّنيوية» باقية فيه ـ لأنها من خصائصه الكامنة ـ يحملها معه إلىٰ أيّ مذهب تَمَذْهب به!

فهو ـ وإِن تطهَّر من «الإرجاء» ـ دعا إلىٰ مثله بغُلُوٍّ وتصريح أو إيحاء. يُنكر علىٰ طائفة «**المُرْجِئَة الجُدُد**» ما هو واقع فيه من بعيد أو قريب، وغالبًا ما يكون علىٰ علم وتعمُّد، **بل ٱجتمع مع «مُرجئة» قُطره في نفس «التَّطبُّع»!!** وهذا هو «**التَّصوف الجَدِيد**» بعينه، الذي عقدتُ لواء «الحرب» عليه بما أملك من طاقة ـ يسَّر اللَّه لنا دحره وٱجتثاثه ـ فهو واللَّه! لدَّاء عُضال وسُمّ قَتَّال.

فأنت أيها الباصر المُستبصر ـ يرعاك اللَّه ـ لو تدبَّرت بعض شيوخ «**المُنْتَدَيَات**»، التي تُحرّكها صلصلة «**الأَنَاشِيد**» و«**الفِدْيُوهَات**» ـ وهذه هي العاطفة الجياشة ـ لوجدتهم يغلون غلوّ طائفة «التُّلُوّ» في بعض «المشايخ»، يرون أنَّ الحق ٱنحصر في أقوالهم، ليس فيما يطرحونه من دلائل وصحيح المسائل، وإنما في «الٱجتهادات» وما هو ظاهر أنه عن

الصَّواب هو مائل، ومع هذا يَجمدون عليه ويوالون ويُعادون فيه!!

فهو ـ أعني: شيخ «المُنْتَدَىٰ» ـ خاصة إذا كان شاميًا ـ لبنيته الشَّامية الكامنة ـ مُستعدٌ لِلأنبطاح لمَن يُمجّد من «المشايخ»، ليظهر بهم كظهور «الصَّباح»، **ولو علىٰ حساب ما صحَّ من «الأصول» وما حرَّره وأتقنه «الفُحُول»**، وهذه هي **«الصُّوفِيَة الجَدِيدَة»** بعينها ـ والعياذ باللَّه ـ تسلَّلت إلىٰ أصحاب التَّيار «الجهادي» ـ بهذا المُصطلح «البِدْعي» ـ فالقول ما قاله مشايخهم والأجتهاد ما اجتهد فيه مشايخهم، وغيره إما هراء أو صدر من شيوخ ضلالة غير بصراء، **وإن كان هؤلاء يدعون إلىٰ** نفس «الدَّعوة»؛ **الجمع بين «العِلْم» و«الجِهَاد»، لتطهير البلاد والتَّحرير للعِبَاد ولطمأنة العُبَّاد!!**

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «**ومن نصَّب شخصًا ـ كائنًا من كان ـ فوالىٰ وعادىٰ علىٰ موافقته في «القَوْل» و«الفِعْل» فهو** ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا﴾ [الرُّوم: ٣٢]. **وإذا تفقه «الرَّجل» وتأدب بطريقة قوم من المؤمنين مثل أتباع «الأئمة» و«المشايخ» فليس له أن يجعل قدوته وأصحابه هم «العيار»، فيوالي من وافقهم ويعادي من خالفهم،... وليس لأحد أن يدعو إلىٰ «مقالة» أو يعتقدها لكونها قول أصحابه، ولا يناجز عليها، بل لأجل أنها ممَّا أمر اللَّه به ورسوله، أو أخبر اللَّه به ورسوله؛ لكون ذلك طاعة للَّه ورسوله.**»

[مجموعة الفتاوىٰ ٢٠/ ٨، ٩].

ويقول شيخ الإسلام الفحل ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «**ومَن حالف شخصًا علىٰ أن يوالي مَن والاه ويعادي مَن عاداه، كان من جنس «التتر»**

المجاهدين في سبيل «الشَّيطان»، ومثل هذا ليس من المجاهدين في سبيل اللَّه تَعَالَىٰ ولا من جند المسلمين، ولا يجوز أَن يكون مثل هٰؤلاء من عسكر المسلمين، بل هٰؤلاء من عسكر الشَّيطان، ولكن يحسن أَن يقول لتلميذه: عليك عهد اللَّه وميثاقه أَن توالي مَن والىٰ اللَّه ورسوله وتعادي من عادىٰ اللَّه ورسوله، وتعاون علىٰ «البر» و«التقوىٰ» ولا تعاون علىٰ «الإثم» و«العدوان» وإذا كان الحق معي، نصرت الحق وإِن كنت علىٰ الباطل، لم تنصر الباطل. فمَن ٱلتزم هذا، كان من المجاهدين في سبيل اللَّه تَعَالَىٰ الذين يريدون أَن يكون الدّين كله للَّه، وتكون كلمة اللَّه هي العليا.» [مجموعة الفتاوىٰ ٢٨/ ١٥ ط/ جـ ٢٠، ٢١ ط/ ق].

ويقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «فالحذر الحذر أيها الرَّجل! من أَن تكره شيئًا مما جاء به الرَّسول ﷺ، أو ترده لأجل هواك، أو ٱنتصارًا لمذهبك، أو لشيخك، أو لأجل ٱشتغالك بالشَّهوات، أو بالدُّنيا، فإِنَّ اللَّه لم يوجب علىٰ أحد طاعة أحد إلَّا طاعة رسوله، والأخذ بما جاء به، بحيث لو خالف «العَبْد» جميع «الخَلْق» وٱتبع الرَّسول ما سأله اللَّه عن مخالفة أحد.

فإِنَّ مَن يطيع أو يطاع إنما يطاع تبعًا للرَّسول، وإلَّا لو أمر بخلاف ما أمر به «الرَّسول» ما أطيع فٱعلم ذلك وٱسمع، وأطع وٱتبع، ولا تبتدع تكن أبتر مردودًا عليك عملك، بل لا خير في عمل أبتر من الإتباع ولا خير في عامله.» [التَّفسير الكبير ٧/ ٤٦، ٤٧].

فالسَّبب المُستقل بالسَّببية ـ في ذكري لهذا المُعترض وتحقيقه وبيان خصائصه ـ أنَّ الرَّجل ـ أعني: «الجَرَادَة» النَّاصب للعَرَّادَة ـ الغالب

ـ في ظنّي ـ أنه من «الشَّام» أو غلب عليه تلك الخصائص «الشَّامية» البَهِيمِيَة، وهذا «الجَرَادَة» علىٰ رأس هؤلاء البهائم، الذين لا يُميّزون بين المعطوب والسَّالم، فهو يدعوني للتَّصوف الجَدِيد الذي يَتَعَبَّد به لمصلحةٍ دُنيوية، ولأحب أخي «أبا محمد المَقْدسي» ـ حفظه اللَّه ـ محبة «ذاتية» ـ التي لا تنبغي إلَّا للَّه ورسوله ـ ومحبة صوفية موردية مصلحية، بما خربشه ووبَّشه آنفًا.

يقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ ما لفظه: «**كلّ أحد من النَّاس يؤخذ من قوله ويترك إلَّا رسول اللَّه** ﷺ. **فَمَن جَعَل شَخصًا من الأشخاص غير رسول اللَّه ﷺ مَن أحبه وَوَافَقه كان من «أَهْل السُّنَّة والجَمَاعَة»، ومَن خَالَفَه كان من أهل «البِدْعَة والفِرْقَة» ـ كما يوجد ذلك في طوائف من أتباع أئمة الكلام في الدّين وغير ذلك ـ كان من أَهْل البدع والضلال والتَّفرق.**» [مجموع الفتاوىٰ ٣/ ٢١٦].

أَلَا ينطبق هذا الكَلام فيك وما قاله يُدْمِيك! أنت وزمرتك المُخْتَبِئَة في «الرُّكن» بالمَنْفُوش من «العِهْن»، وطبقة «الحَمِير» التي صفَّقت لك بالتَّمهير. جزىٰ اللَّه الشَّيخ «الأزدي» وأنت حمار وحشي؛ في النَّتن من «الفَهْم» وفي «السُّم» من العلم **مُتَرَدي**. أتدعوني للتَّصوف الجَدِيد وأنا أحاربه بما أملك من طاقة أيها البعَّار في وضح النَّهار!!

أَوَ ما علمت أيها «**الجَرَادَة**»! أنَّ الذي تدعوه إلىٰ بدعة «التَّصوف الجَدِيد»، هو «**حَسَنِي**» و«**جَزَائِري**» يتعبَّد بالقول السَّديد ولا يخون العهد العَهيد، ويدعو إلىٰ التَّجديد بالدَّليل العَتيد ـ **سواء كان بالتَّحرير أو المناظرة أو المُجالَدَة بالحديد!!**

فكلّها مجالات دعوية، تدلُّ علىٰ المسالك الخيرية، قد نصب نفسه ـ بعون اللّٰه تَعَالَىٰ ـ لتطهير هذا «التَّيار» مما نسبه إليه البعَّار في وضح النَّهار مثلك، المُشابه لك في تبلّدك وعِنْدك وحقدك.

وإني واللّٰه! لواقف النَّفس في ذلك، أتصدَّىٰ لهذا «**التَّصوف الجَدِيد**» الحالك؛ الذي أصاب هذا «**التَّيار**» خدمة وعهدًا لمَن قضىٰ نحبه من «الأبرار»، لا أغمض العَيْن ولا أدعو إلىٰ الحَيْف والمَين، نُحقّ الحق بصدْعٍ وقوَّة وصدق سَلْق، ونضرب ـ بقوَّة ـ رأس الأبرار بالحُمَّار إِن هم مالوا للعار، ونُعْنف الصَّديق الأحمق، ونهزّ صدر الحبيب اللَّبيب إِن مال للباطل الأخرق؛ بشبهة غشَّاشة أو خربشة وَبَّاشَة!! شَاء مَن شَاء أو أبَىٰ مَن أبَىٰ!!

فالحمد للّٰه علىٰ ما أنعم من تلك النّعم «الثَّلاثة» الأَثَّاثة، نعمة: العلم الصَّحيح والفَهْم القريح، ونعمة: النَّسب الشَّريف والمقصد العفيف النَّظيف، ونعمة: المنشأ «المَغْربية» «الأندلسية» التي لو كانت منها إلَّا نعمة القبول والانقياد للدَّلائل السَّلَسِية لكفىٰ بها نعمة نسبية فكيف بالنّعم الأخرىٰ كالأنافة النَّخوية!!

فمُت بغيضك كمَدًا وردَدًا أيها البعَّار في وضح النَّهار!! فاللّٰه سُبْحَانَهُۥ يصطفي ويخْتَار، لمَن يصون «العَهْد» ويُحافظ علىٰ «الأسْرَار» ـ «الإلٰهية» و«النَّبوِيَة» ـ ، أما «البَرْزَخي» فقد وكَّله إلىٰ نفسه لما جمع بين مسلك الأبرار ومسلك الأشرار، وآدَّعىٰ بل نسب ـ ذاك الجَمع ـ أنه فقه مدرسة «الأطهار»!!

مَعَاشِرَ الحُسَّادِ مُوتُوا كَمَدًا كَذَا نَكُونُ مَا بَقِينَا أَبَدًا

▪ أما قولك أيها البعَّار في وضح النَّهار: «ولا أدري كيف تروج دعوىٰ محبة «الثَّاني» مع بغض خِلّه وحِبّه «الأول»؟! بل ذمِّهِ وعيبهِ والٱفتراءِ عليه!!».

قُلتُ: مَن قال لك أنا أبغض علاَّمتك وبحر فهَّامتك، صاحب التَّسطير والتَّحبير؟! ولِمَ تُسمّي التَّطهير «الفهمي» والرَّد «العلمي» علىٰ البدعة المُعوَّكة والطَّرحة المشوَّكة، ولو كان بقسوة وعُصرة بُغضًا وعَيْبًا؟! فهل تعلم معنىٰ «البُغْض» و«الحبّ» حقيقة؟!

ألَا تعلم أنَّ هذا «البُغض» و«الحبّ» عبادة الأولياء وطبقة الأصفياء، بل قد ٱستكمل الإيمان مَن أحب للَّه وأبغض للَّه، وذلك أوثق عُرىٰ الإيمان!! بل هو دليلٌ علىٰ صحَّة مُعْتقد الجَنَان.

فها هو مَن هو أكمل علمًا وأوفر فهمًا من علاَّمتك وبحر فَهَّامتك الشَّيخ «ٱبن عثيمين» رَحِمَهُ ٱللَّهُ، نردّ عليه في كتابنا «مَنْهج أَهْل السُّنَّة فِي تَقْرِير عَقِيدَة الأمَّة» بمطوَّل، لمَّا قلَّد العلاَّمة «محمد بن عبدالوهاب» رَحِمَهُ ٱللَّهُ في التَّفريق بين «**شِرْك العِبَادَة**» و«**شِرْك الطَّاعَة**»، وها نحن نردّ عليه في كتابنا الكبير «الإِفْرَاك فِي حَوْض الدَّلَائِل فِي حُكْم مُوَالَاة أَهْل الإِشْرَاك»، لمَّا ضعَّف حديث «الذُّبابة» دونَ تحريرة وإسهابة!! ثمَّ مع هذا الرَّد، ها نحن ننصره ونداقع عنه، ونُساجل بينه وبين العلاَّمة «الألباني» ـ المُرجىء في «الإسم» والجهمي في «الحُكم» ـ بمطوَّل في كتابنا «مَسْأَلة الإِيمَان فِي كَفَتَي المِيزَان» نُصرة للحنابلة!!

فهل تُسمّي ردّنا عليه أيها «**الجَرَادَة**» النَّاصب لتلك العَرَادَة! في «الإِفْرَاك»؛ وقد ظهر فيه نوعٌ من القسوة ردّية، لتفنيد شُبهة عِنْدية بُغضًا

له وتعدّيًا عليه؟!

وها هو مَن هو أكمل علمًا وأقرح فهمًا من علاَّمتك وبحر فهَّامتك بل مجرد التَّفكير في المقارنة بينهما تُعدّ بدعة وخيانة للصنعة، العلاَّمة «سليمان بن عبداللَّه بن محمد بن عبدالوهاب» رَحِمَهُ اللَّهُ نشرحه دلائله ومسائله، ونداقعه عن مُعتقده وقريح فهمه، ونُخرج الغائص من علمه ثمَّ مع هذا الدّفاع والشَّرح والإمتاع، ها نحن نردّ عليه، لمَّا أخطأ في إجابته في رسالة «أَوْثَق عُرَى الإِيمَان»، سمَّينا ذاك الرَّد «إِجَابَة وَهلَة أو النَّسْخ أطال القَوْلَة» ـ أعني: إجابة سريعة أو «الدَّلَائِل» التي قُتل على إثرها نسخ الخطأ وصقَل الصَّدأ ـ أوْردناه في خاتمة الشَّرح في «المُجلّد الثَّاني» من كتاب «الإِفْرَاك» بمطوَّل.

فهل تُسمّي أيها البعَّار في وضح النَّهار! ردّنا عليه وتفنيد شبهته بُغضًا له وتعدّيًا عليه؟!

ثمَّ إياك! إيَّاك! والنَّظر إلىٰ ذاك المُسطَّر، فواللَّه! لهو أكبر بكثير من عقلك، كيف تنظر إليه وأنت لا تُفرق ـ في الذَّم ـ بين «الإرجاء» تَعَبُّدًا ولسانًا، وبين «الإرجاء» ـ إذا أخرج الشَّرط عن شرطه ـ في مصطلح إيمَانًا!! لمَّا نصل إليه ـ إن شاء اللَّه ـ سوف نُدميك ونُقبرك ونُعريك ـ بعَوْن اللَّه تَعَالَىٰ ـ . **بل المُسطَّر ـ أعْنِي: «إِجَابَة وَهلَة» ـ وبصحيح الدَّلائل مُعطَّر وقريح الفهم مُحبَّر، هو أكبر من عقل مَن تُمجّد وله تنبَطِح وتَعْبد؛ لقضاء مصلحتك لطبعك «الشَّامي» الكامن فيك!!** قبَّحك اللَّه! وأمثالك من المُتَنَطّعة شيوخ «المُنْتَدَيَات»! كم تَعْبدون «المصلحة» لو ٱقتضىٰ الأمر التَّبنّي للمقبَحَة!!

فلما كنت أيها «**الجَرَادَة**»! بهيمي الطَّاعة مُنعدم البضاعة وتجهل قبل الصناعة ـ «العِلْمِيَة» و«الفَهْمِيَة» و«المَعَارِفِيَة» ـ رأيت قسوة الرَّد لصون العَهد، بُغضًا وعَيْبًا بل ٱفتراء وهُرَاء!!

فلا ألومك أيها «**الجَرَادَة**»! علىٰ سمومك، فطبعك ـ الشَّامي الأنبطاحي المصلحي ـ غلب تطبُّعك أيها «الصُّوفي الجَدِيد» الباغض للعَهْد العَهيد!! فكلّ هذا التَّبعير وهذا الضَّحل النَّتن من التَّعبير والفهم المُعوَّك والباطل المشوَّك والأنبطاح المصلحي المُسوَّك، تُسمّيك مؤسَّسة «**المَضْبَعَة**» شيخًا، وأنت بمُرط «الجهل» و«التَّصوف الجَدِيد» توشحت بل أحدثت فَيْخًا!! ومع هذا أيها البَعَّار في وضح النَّهار! تعالَ لأريك كيف يكون «البُغض» و«الحبّ»، لتتجنَّب قول الخبّ!!

يقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في مَعْرض تعْليقه علىٰ غضب «سَعْد بن عبادة» وغضب «سَعْد بن مُعاذ» والمشاجرة التي كانت بينهما بسبب «عبداللَّه بن أُبَي» ـ ما لفظه: «**وأصل هذا أَن تكون محبة الإنسان للمعروف وبُغضه للمُنكر، وإرادته لهذا وكراهته لهذا موافقًا لحبّ اللَّه وبُغضه وإرادته وكراهته الشَّرعيتين**. وأَن يكون فعله للمحبوب ودفعه للمكروه بحسب قوته وقدرته، فإنَّ اللَّه لا يُكلّف نفسًا إلَّا وسعها، وقد قال: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]... ـ إلىٰ أَن قال ـ: **فإنَّ من الناس مَن يكون حبّه وبغضه وإرادته وكراهته بحسب محبته نفسه وبغضها، لا بحسب محبة اللَّه ورسوله، وبغض اللَّه ورسوله. وهذا من نوع الهَوَىٰ، فإن ٱتبعه الإنسان فقد ٱتبع هواه**: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠].

فإنَّ أصل «الهَوَىٰ» هو محبة النَّفس، ويتبع ذلك بغضها. والهوىٰ نفسه ـ وهو الحبّ والبُغض الذي في النَّفس ـ لا يُلام العبد عليه، فإنَّ ذلك لا يملكه، وإنما يُلَام عَلَىٰ أتباعه. كما قال تَعَالَىٰ: ﴿يَـٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلۡنَـٰكَ خَلِيفَةً فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱحۡكُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلۡهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمۡ عَذَابٞ شَدِيدُۢ بِمَا نَسُواْ يَوۡمَ ٱلۡحِسَابِ ﴿٢٦﴾﴾ [ص]. وَقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَنۡ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيۡرِ هُدٗى مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [القصص : ٥٠]... ـ إلىٰ أن قال ـ : والحبّ والبُغض يتبعه «ذوق» عند وجود «المحبوب» و«المُبْغَض»، و«وجد» و«إرادة» وغير ذلك، فمَن ٱتبع ذلك بغير أمر اللَّه ورسوله فهو ممَّن ٱتبع هواه بغير هُدًىٰ من اللَّه، بل يتمادىٰ به الأمر إلىٰ أَن يتخذ إلٰهه هواه، وٱتباع الأهواء في «الدّيَانَات» أعظم من ٱتباع الأهواء في «الشَّهَوَات». فإنَّ «الأوَّل» حال الذين كفروا من أهل «الكتاب» و«المشركين»، كما قال تَعَالَىٰ: ﴿فَإِن لَّمۡ يَسۡتَجِيبُواْ لَكَ فَٱعۡلَمۡ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهۡوَآءَهُمۡۚ وَمَنۡ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيۡرِ هُدٗى مِّنَ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿٥٠﴾﴾ [القصص]... ـ إلىٰ أن قال ـ : فالوَاجب عَلَىٰ «العَبْد» أَن يَنْظر في نفس حُبّه وبُغْضه، ومِقْدار حُبّه وبُغْضه، هَل هو مُوَافق لأمر اللَّه ورسوله، وهو هُدَىٰ اللَّه الذي أنزله علىٰ رسوله ﷺ بحيث يكون مَأمُورًا بذلك «الحُبّ» و«البُغْض»، لا يكون مُتَقَدّمًا بين يَدَي اللَّه ورسوله!! فإنه قد قال تَعَالَىٰ: ﴿لَا تُقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الحجرات : ١]. ومَن أَحَبّ أو أَبْغَض قَبْل أَن يَأْمُره اللَّه وَرَسُوله، فَفِيه نوعٌ من التَّقَدُّم بَيْن يَدَي اللَّه وَرَسُوله.» [الإستقامة ٢/ ٢٢٠ ـ ٢٢٦].

فهل حُبّك أيها البَعَّار «الوَحْشي» وصاحب السَّفَه المِحْشي!

لعلاَّمتك وإمامك وبحر فهَّامتك، وحملتك علىٰ «أبي عُزَيْر عبدالإلٰه الحَسَنِي الجزائري» ـ عفا اللَّه عنه ـ وبُغضك له ـ الذي ظهر في هذا «المَوْضوع» وما نثرت فيه من البَعْر «المَصْنوع»، **ٱتبعت فيه هذا «الأمر» بما هو واضحٌ ومنه مُحَذّر آخر «السَّطر»؛ من كلام «ٱبن تيمية» صاحب القرائح الفَهْميَة!!**

وإذا تدبَّرت أيها الباصر المُستبصر ـ يرعاك اللَّه ـ في قول اللَّه تَعَالَىٰ: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٠﴾﴾ [القَصَص]. لوجدت «الآية» الكريمة علَّقت «**الحُكْم**» علىٰ مشروطٍ من شرطه أو مُسبّبٍ من سببه. والمشروط هو: «فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ»، وشرطه هو: «فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ»، فالتَّلازم بينها بالمُلازمة واضحٌ بالٱعتبار والنَّظر، فكلّ متأخّرٍ عن الٱستجابة ـ لسبيل مع صحَّة دليل أو لفائدة مُتلبّدة بصحيح القاعدة أو لمحبَّر بدليل مُسطَّر ـ أخّره «الهوىٰ» ودفعه لتبنّي «الرَّدىٰ».

فٱنظر حالك أيها البَعَّار في وضح النَّهار! من «الشَّرط» مع مشروطه، تجد نفسك قد عشَّش فيها «الهَوىٰ»، حملك للفرقعة ـ من تحت ـ لهذا النَّصب من «الرَّدىٰ»!! العُمدة فيه الغضب الجاهل والطَّرح النَّازل. والحُمْق الأبْلَق والأدّعاء الأخرَق.

وَيْحَك!! فهل صدَّقت شغبية عقلك أنك شيخ وتُحرّر بعطر الفيح أم غرَّتك مؤسَّسة «**المَضْبَعَة**» بما فرقعته ـ من تحت ـ من تلك الجَعْجَعَة والبَعْبَعَة فسمَّتك شيْخًا؟!

كيف وأنت ـ في صحيح «العلم» وقريح «الفهم» ـ من البَعَابِعَة!!
ـ قطع اللَّه دابرك وسدَّ عن الأمَّة معايبك ولا كثَّر اللَّه أمثالك ـ آمين!
آمين! آمين!

فواللَّه! لأنت ـ ومَن تشبَّه بسمتك «الصُّوفي الجَدِيد» ـ لداء عُضال وسمّ قتَّال للتيار «الجهادي» ـ بهذا المصطلح «البدعي» ـ وإني واللَّه! لواقف ـ بعون اللَّه تَعَـٰلَىٰ ـ لكم بالمرصاد، حتَّىٰ لا يُضلّل الصَّادق من «**العِبَاد**» وتُختزل ـ فيكم ـ اليوم وظيفة «**الجِهَاد**». كيف وهذه وظيفة «الأنبياء» و«الرُّسُل» عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ وأتباع الرُّسل!!

▪ أما قولك أيها البعَّار في وضح النَّهار: «فهل صحّت وٱستقامت عند عاقل دعواه؟! **أم لاح أنها المصالح المرتجاة!! ومحبة الشُّهرة والذِكر والجاه!!**».

قُلتُ: أين هي «المصلحة» المُرتجاة التي أريدها؟! **فهل كُنْت مخفيًا حتَّىٰ ٱكتشفني منبرك ومضبعتك وعلاَّمتك وبحر فهَّامتك والإمام المُجَدّد صاحب الخير المُعَدّد؟! أليس هكذا تدَّعي أيها «الجَرَادَة»! الأدّعاء البارد والتَّصوُّف الشَّارد، بما ظهر ـ جليًا ـ من تلك المصلحة التي نشرتها مؤسَّسة «المَضْبَعَة»!!**

فخصائصي ـ الكامنة ـ وعملي الظَّاهر المُلازم للباطن بالتَّلازم ينفي ما تدَّعي وما تبول من القُبح المُبدي!!

ألَا تعلم أني جزائري «المَنْبت» ثوري «السَّمْت»، أبغض لأنبطاح وأتلَبَّد وأتعبَّد بالحقّ الصُّراح، وأخضع له بقلبٍ وٱنشراح، ولو أتىٰ به «الصُّوفي الجديد» ـ مثلك أيها «**الجَرَادَة**»! ـ الذي يجني علىٰ «الدّين»

و«العَبِيد» فأنا لست شاميًا أو في «العلم» و«الفهم» عاميًا!!

ولو كنت أبغي تلك «المصلحة الدُّنيوية» المُرتجاة وراودتني لرأيتني في «المَحَبَّة» ـ لشيُوخك وبُحور فهَّامتك وعلاَّماتك ـ مُطرءًا وفي الباطل مُصفقًا وفي التَّعبد بهم والموالاة فيهم حَمِقًا أخرقًا، وفي القول الفاسد غاضًا وبالبدعة عاضًا!! مثلك تمامًا وزمرتك «البَهِيمِيَة» نعوذ باللَّه من هذا الوَيل، وولاء وبراء ظلام اللَّيل.

أتظن دخولي هناك ـ أَعني: إلىٰ منبرك ـ دخول إمعَة مُصَفقٍ أم دخول فَحلٍ مُحقّق!!

فواللَّه! لولا ضغط بعض طلبة «العلم» الكبار عليَّ ـ لمَّا ٱستشرتهم ـ ما كنت لأدخل. لأنَّ الوقت غير كافي في التَّحرير والتَّقييد للعلم الصَّافي، فالرَّغبة: هي إتحاف «المكتبة» الإسلامية ببعض المؤلفات «الحَسَنِيَة العُزَيْرِيَة» الصَّافية، ومُعالجة «العَيْن» الطَّافية؛ لبعض الأبرار حتَّىٰ حرَّفوا وحاروا عن المَسَار.

فخصائصي «الجَزَائِرِيَة» ـ الكامنة ـ تمنعني أَن أكون مع «الكتابة» بليدًا ومع الحق السَّلق عنيدًا أو مع التَّحرير المُعوَّك والباطل المُشوَّك مُنشرحًا ومع المصلحة «الدُّنيوية» مُنبطحًا، **فالذي يشهر «الإنسان» أيها البَعَّار في وضح النَّهار! علمه وقريح فهمه، وما يؤصلّه من مسائل وما يدل عليه من صحَّة الدَّلائل، وليس بالإطراء للرّجال والتَّغَني ولِمَا حرَّروه من الإنشائي البائد التَّبَني!!**

فَقَد اسْتَبَانَ الحَقُّ وَاتَّضَح السَّبِيل لِمَن عَقَل

ولو حُزْت بعض «العلوم» وكان في جُعبتك بعض «الفُهوم»

وتأصّلت علىٰ أصل ولم تولِّ دُبرك للكُلية والفصل، ونشأت في حاضنة «قُحّ السُّنَّة»، وسلمت من هوىٰ البُغض والأحِنَّة، وقطعت لأجل ذلك المفاوز، وسلكت صحَّة المَفَاوِز، وٱتبعت ـ في ردّك البائد ـ ما أوصىٰ به الأئمة «الفُحول» وجَهَابذة «الأصول»، لرأيتني ـ فيما حرَّرته ـ بالصدّق نصحت وما لبَّست. وللدَّليل أتبعت وللهوىٰ جَانَبْت.

يقول الإمام الكبير ٱبن حزم الأندلسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «إذا ورد عليك خطابٌ بلسانٍ، أو هجمت علىٰ كلامٍ في كتابٍ **فإيّاك أَن تقابله مقابلةَ المغاضبة الباعثة علىٰ المغالبة قبل أَن تتيقَّن بطلانَه ببرهانٍ قاطعٍ. وأيضًا؛ فلا تُقبل عليه إقبالَ المُصدّق به، المُستحسن إيّاه قبلَ علمك بصحَّته ببرهانٍ قاطعٍ**، فتظلم في كلا «الوجهين» نفسك وتَبعد عن إدراك «الحقيقة»، **ولكن أقبل عليه سالم القلب عن النّزاع عنه، والنُّزوع إليه، لكن إقبالَ مريدِ حظِّ نفسِهِ في فهمِ ما سمع ورأىٰ والتَّزيد به علمًا وقَبوله إِن كان حسنًا، أو ردّه إِن كان خطأً، فمضمون لك ـ إذا فعلت ذلك ـ الأجر الجزيل، والحمد الكثيرُ، والفضلُ العميمُ مع الوقوف علىٰ الحقيقة في أغلب الأمر.**» [الأخلاق والسير ص ١٩٤، ١٩٥].

فأنت لم تُقبل علىٰ ما حرَّرته في «التَّبْصِير فِي وُجُوب التَّفْرِيق بَيْن المُكَفّر لِذَاتِه وَالمُكَفّر بِغَيْرِه فِي مَسَائِل التَّكْفِير» من علم وتحرير بسلامة قلب، وقد سبق ـ في علمك وفهمك ـ الشُّبه النَّصب، بل بالمغاضبة وللدَّليل الظَّاهر والطَّويل المُعَايبَة، كيف لا! وأنت رأيت ردّي علىٰ علاَّمتك وبحر فهَّامتك ٱفتراء وهُراء، وعُدوانية مسار علىٰ الجَّار!!

فكيف تعلم ذلك وأنت تجهل قبلة صحَّة المسالك، ثُمْنِي في «العِلْم» وإنشائي في «الفَهْم»، صاحب ولاء بهيمي بذاك السُّم!!

فكيف تعرف «العَار» و«الشَّنار» وأنت داخل «الدَّار» تهزّ الخصر للدَّرْدَار!! لهذا توجَّب علينا ـ بالمِيثَاق والوِفَاق والاتفاق ـ رضّ رأسك بهذا المُحرّر الحُمَّار. والقَسْوَة ـ هنا ـ لنا فيها أُسْوَة.

يقول الإمام الجليل ٱبن حزم الأندلسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «وفساد الرَّأي، والإثم والعار؛ لا يعلم قُبحها إلَّا من كان خارجًا عنها، وليس يراه من كان داخلاً فيها... وجودة «الرَّأي»، والفَضائل، وعملُ «الآخرة»؛ لا يعرف فضلها إلَّا من كان من أهلها، ولا يعرفه من لم يكن من أهلها.»

[الأخلاق والسير ص ٩٨].

فلما كنت دخيلاً علىٰ «العِلْم»، ومُختلاً في «الفَهْم»، ولا تُميّز في «النَّقْل» ولك دُرْشَة ودَرْوَشَة وتصوُّف في «العَقْل»؛ لأنك لا تُميّز بين المؤصَّل من الفَهْم وبين المُركَّب بالسُّم، ثُمْنِي البضاعة مُنْعَدم البَاعَة الصناعة «التَّأْلِيفِيَة» ليست من سَمْتك، والضرب بالمِعْول والاغتيال بالمِغْوَل للشبهات ليست من ٱسمك، خرج منك ذاك الرَّدي والقُبْح المُبْدي؛ للتَّلازم واجب المُلازمة الذي في سريرتك القبيحة الغير صحيحة.

يقول الإمام الجليل ٱبن حزم الأندلسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «ولا آفة أضرّ علىٰ العلوم وأهلها من الدُّخلاء فيها؛ وهم من غير أهلها، فإنَّهم يجهلون ويظنون أنهم يعلمون، ويُفسدون ويُقدِّرون أنهم يصلحون.»

[الأخلاق والسير ص ٩١].

فواللَّه! لأنت وأمثالك أيها «**الجَرَادَة**» النَّاصب لتلك العَرَّادَة! من الغُلاة في الرّجال، الضُّعفاء في حَمْل كبير السّجَال، المُتعبّدة بالميل الدَّاعية لظلام اللَّيل ومسلك الويل، لأخطر علىٰ مُعتقد «العِبَاد»، ولفتنة علىٰ «الجهاد»، من الكفَّار الأصليين والزَّنادقة المُرتدين والمُبتدعة المُميّعين.

فالجهاد اليوم عند مُفترق الطُّرق، وإن لم نُطهّركم من أدعائه ونَمْنَعُكم من حمل لوائه، رجعنا من حيث بدأنا بل شرّ ممَّا كنا! و«العَهْد» و«المِيثَاق» يقتضي رضّ رأسكم بالقاعدة «العُمَرِيَة»: الضَّرب بـ«العَرَاجِين» لِمَا أحدثم من الحيف والمَيْن، وتعبّدتم بالشَّين وكشَّرتم أنيابكم للتَّحرير الزَّين، المُنقض للخليقة بالدَّلائل السَّليقة، ولبَستُم ثوب الولاء الجاهلي الهُرَاء، ونَصبْتُم العداء للفُحول البُصراء!!

القَطْعُ الثَّانِيُّ

يقول الجَرَادَةُ النَّاصب للعرَّادَة ما لفظه: «فلا واللّه ما كان ذلك بُخُلقِ بني الإنسان، فضلاً عن أهل الإسلام! وإنما تلك الفعلة الرَّدية نزعةُ لؤمٍ فأرية!!

والفأر من شأنه دخول الدّيار عند سكون الحركات، وغياب الأصوات! ليسلم من هشم العصا، أو رجم الحجار والحصا! فيفترش الدارَ سُفْرَة، يأكل من طعام أهلها حتَّىٰ يبشم، ثمَّ يكون شُكرُه وحمدُه عيثُ الفساد! حتَّىٰ إنه ليكون سببًا في إضرام النار علىٰ أهل البيت!! ولهذا قال النَّبي ﷺ كما في الصحيحين وغيرهما واللَّفظ للبخاري: «خمروا الآنية، وأوكوا الأسقية، وأجيفوا الأبواب، وٱكفتوا صبيانكم عند العشاء، فإنَّ للجن ٱنتشارًا وخطفة، وأطفئوا المصابيح عند الرقاد فإنَّ الفويسقة ربما ٱجترت الفتيلة فأحرقت أهل البيت»، **وفي رواية** عند مسلم: «فإنَّ الفويسقة تُضرم علىٰ أهل البيت بيتهم».

وهكذا يفعل من أصابته تلك النزعة إذا دخل الدّيار، لا تراه يلبث قليلاً حتَّىٰ يضرم بين أهلها نار الأذىٰ والفرقة والشِقاق!!

ولا غرو بعد هذا أن كانت تلك الفأرة الفويسقة من «الخمس» الفواسق اللاتي يقتلن في الحِلِّ والحَرَم!

فمن أفسد في دار مُكرِمهِ المحسنِ إليه، وهو في نفس الوقت يأكل منها وبها، ويستشرف بالأنتساب إليها خاصة حين كساد البضاعة

وفسادها، فذلكم شَبَهُهُ فٱعرفوه!!

ولم يتوقف التَّعري عن مروءات الكرام عند هذا الحد، بل أوصلته تلك النَزْعة إلىٰ إيذاء صاحب الدَّار نفسه، فغدا يصف بعض أقواله المشتهرةِ عنه بالأوصاف البذيَّة، ويصف القائل بها بأنه مصطبح ومتغدٍ ومتعشٍ في سُفْرة ـ وليس صفرة ـ «الأزارقة» و«الصُفرية»!! فهل رأيتَ أيها الناظر معضلة أخلاقيه كهذه؟!!» [نصب العرَّادَة ١/ ٨].

القَطْعُ:

▪ **قَالَ أبو عُزَيْر عَبْدُ الإِلَه الحَسَنِي ـ عفا الله عنه ـ**: فاسد الطَّوية والخائن للوصية النَّبوية، والمخاصم في الولاءات الجاهلية، وصاحب البضاعة الشَّوَيَّة، ومحروم «العَقْل»، والبليد عند صحيح «النَّقل»، **لابُدَّ أَن تكون عَيْنه طافية، أمام البضاعة الصَّافية**، وأنت أيها **«الجَرَادَة»!** والبَعَّار في وضح النَّهار، لمَّا ٱجتمع فيك هذه المشاين؛ لِمَا حُزت قبل من فساد المكامن، فرقَعْت ـ من تحت ـ بهذا التَّصوُّر الجاهلي، والولاء النَّتن العَاطفي، الذي لا يُحصّل شيئًا من «العلوم»، ويلحد ويجني علىٰ صحيح «الفُهُوم».

فلقد شبَّهتني بـ«الفُوَيْسِقَة» لذاتها أيها الحمار الوحشي صاحب البعر وإلىٰ النُّخاع فيك محشي، فأين علومك وفهومك وردودك التَّأصيلية التَّحصيلية؟! كيف وهي ليست من صنعتك يا شيخ «المُنْتَدَىٰ» والقُبح «المُبْتَدَىٰ»! كيف لا! وأنت تُسمّي الإصلاح سِفاحَ والقرائح «الفهمية» ٱعتداءات وخيانات أخلاقية وضغائن سُمّية!!

كُنت تظن ـ مع أصحابك البهائم أمام العلم السَّالم والسَّاعية للمصالح المَأْربية ـ أني مُطبّل للباطل ومُصْتَطل بالعاطل، مُنبطح غير مُحقّق ومُنقّح، أوَالي وأعَادي في أصحاب «المَنْبَر» وأغضّ الطَّرف عن الباطل المُسطَّر!!

يقول العلاَّمة ٱبن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «عادتُنا في مسائل الدّين كلّها، دقّها وجلّها، أَن نقول بموجبها، **ولا نضرب بعضها ببعض ولا نَتَعَصب لطائفة عَلَىٰ طائفة، بَل نُوَافق كلَّ طائفةٍ عَلَىٰ ما مَعَهَا مِن الحق، ونُخَالِفُها فيمَا مَعَها من خِلاف الحق، لا نَسْتَثْني من ذلك «طائِفَة» ولا «مَقَالَة»، ونرجو من اللَّه أَن نحيا عَلَىٰ ذلك وَنَمُوتَ عَلَيه وَنَلْقىٰ اللَّه به ولا قوة إلَّا باللَّه.**» [طريق الهجرتين وباب السَّعادتين ص ٤٠٤].

تظن هذا «الحَسَنِي الجَزَائري» ـ مغربي «النَّبْت» وثوري «السَّمْت» ـ من زمرة مفاتيح الشَّر ومقابيح القَعْر، السُّعَاة خلف المصالح ولو بالتَّبني للمَقَابح، ثمَّ يقولون ـ وهم يعلمون ـ : قال: إمامنا ومُجدّدنا وعلاَّمتنا وشيخنا!! **وقد تجلَّىٰ في «القول» مُعْتَقد «الهَوْل» وتنجَّس بالبدعة كالبَوْل!!**

الفاسق لذاته أيها الخبيث! لا يُحارب «البدع» و«اللَّجج» وعنداته، ولا يُصلح «المُعْتَقد» ويُحارب الشَّنآن والحقد، **كيف وهو له ذاتية فسوق، ومُلبّد بالعُقوق!!**

فهل نسيت ما فعل إمامك وعلاَّمتك وبحر فهَّامتك بالعباد وما جنىٰ علىٰ البلاد، بتلك «الفتاوىٰ» العِنْدِية وفي العلم نصفية ورُبعية؟! أم أنه فقط من «الشَّام» وأنت لك خاصية «بَلْعَام» ـ تُلْحِد في النَّقي

وتُخْرِج العِقْي ـ فاستلزم علينا أَن نُغطي ذاك الفهم السَّام الذي شرَّد العباد وسَفَح في البلاد!!

ـ نعوذ باللَّه ـ من الخيانة للعهد والأمانة، وإنَّا واللَّه! لك ولأمثالك ـ البهائم في «العلم» والحُمْر الوحشية في «الفهم» ـ بالمرصاد ولبدعكم وولائكم الجاهلي النَّتِن نصطاد، وبسكّين «قُحّ السُّنَّة» نذبح لكم «الوَرِيد»، ونُفرغ بُطونكم من «القَيْح» و«الصَّديد»، حتَّىٰ يَنْبَسِط مُعْتَقد «قُحّ التَّوْحِيد» ويَنْدَحر «النَّدِيد» نبتغي في ذلك إلَّا الجَنَّة.

فحصّن نفسك وأخبر أمثالك المُختبئة في الرُّكن بذاك المَنْفُوش من العِهْن يا شيخ «المُنْتَدَىٰ»! فيما تكتبون من الشَّنآن والأحِنَّة.

فواللَّه! سنقطع لكم ـ بعون اللَّه ـ «البُلْعُوم» فيما تُبعّرون من اعوجاج في «الفُهُوم»، سواء سمَّتكم مؤسَّسَة «المَضْبَعَة»: علاَّمات أو بحور فَهَّامَات، أو أئمة مُجدّدة وأنتم بالباطل العاطل مُقلّدة ومُتَعَبّدة!!

وآيُّم اللَّه! لن تفرحوا بـ«المَغْرِب» يا بهائم «الشَّام» أصحاب المَثْلَب!! فله خاصية التَّنقيح والتَّعبُّد بالصَّحيح ومُحاربة السَّفيح القَبِيح!! فهو لا يرضىٰ بالبدعة ويقبل ويُحبّ صحيح الصَّنْعَة، فتدبَّر ذاك «الإخبار» أيها البَعَّار!

▪ أما قولك أيها البعَّار في وضح النَّهار: «ولا غرو بعد هذا أَن كانت تلك «الفأرة» الفويسقة من «الخمس» الفواسق اللاَّتي يقتلن في الحِلِّ والحَرَم!».

قُلْتُ: فلمَّا كُنت ثُمْنيَ في «الفَهْم» ووَحْشِيَ في «العِلْم»، ومُقمّش غير مُفتّش، وَ«حَمَسَة» في التَّحصيل، ظننت أنَّ الفواسق ـ لمَّا اجتمعت

في الصَّحيحين ـ فقط «خَمْسَة». فالفواسق «سَبْعَة» ـ بالزّيادات ـ من صحيح «الروايات» يا شيخ «**المَضْبَعَة**»!!

■ رواية «الخمسة»:

عن عائشة ـ رضي اللَّه عنها ـ أنَّ الرَّسول ﷺ قال: «**خمْسٌ من الدَّواب كلُّهن فاسقٌ يُقتلن في الحرم: «الغُرَابُ» و«الحِدَأةُ» و«العَقْرَبُ» و«الفَأْرَةُ»، و«الكَلْبُ العَقُور**» [البخاري رقم ١٨٢٨، ١٨٢٩، ٣٣١٤، ٣٣١٥ ومسلم رقم ٢٨٥٥، ٢٨٥٧، ٢٨٥٩، ٢٨٦٠، ٢٨٦١].

■ رواية الزيادة «السَّادِسَة»:

عن عائشة ـ رضي اللَّه عنها ـ عن النَّبيء ﷺ أنه قال: «**خمسُ فواسِق يُقتَلن في الحلّ والحرم: «الحيَّةُ»، و«الغُراب الأبقعُ»، و«الفَارَةُ» و«الكلبُ العقورُ»، و«الحُدَيَّا**» [مسلم رقم ٢٨٥٤].

فهذه الرواية الصَّحيحة زادت «**الحَيَّة**» يا صاحب الطَّرحة العَيَّة!!

علَّق العلاَّمة النَّوَوي رَحِمَهُ اللَّهُ علىٰ رواية «**الحَيَّة**» بما لفظه: «وفي رواية: «الحَدَأة» ـ بدل الحُدَيَّا ـ ، وفي رواية: «العَقْرب» بدل «الحيَّة» وفي الرواية الأولىٰ: أربع بحذف «الحيَّة» و«العَقْرب»، **فالمَنْصوص عليه «السّت»**، واتفق جماهير العلماء علىٰ جواز قتلهن في الحلّ والإحرام» [المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجَّاج م٤ الجزء ٨/ ٣٥١، ٣٥٢].

■ رواية الزيادة «السَّابِعَة»:

عن عامر بن سعد بن أبي الوقَّاص، عن أبيه قال: «**أمر رسول اللَّه ﷺ بقَتْل الوَزَغ، وسمَّاه فُوَيْسِقًا**» [السلسلة الصحيحة رقم ٣٥٧٢ والتَّعليقات الحسان علىٰ صحيح ابن حبان رقم ٥٦٠٦].

وعن عائشة ـ رضي اللَّه عنها ـ أنَّ رسول اللَّه ﷺ قال: «**الوَزَغُ فُوَيْسِقٌ**» [التَّعليقات الحسان علىٰ صحيح ابن حبان رقم ٥٦٠٧].

فكم صار ـ من «فُوَيْسقٍ» بالزيادات الصَّحيحات ـ أيها البَعَّار في وضح النَّهار! أليس «سَبْعَة» يا شيخ «**المَضْبَعَة**»!!

▪ أما قولك أيها البعَّار في وضح النَّهار: «ويصف القائل بها بأنه مصطبح ومتغدٍ ومتعشٍ في سُفْرة ـ وليس صفرة ـ «الأزارقة» و«الصُفرية»!!».

قُلْتُ: هذا هو الذي ٱستدركت يا صاحب التَّبلُّد وعلىٰ الباطل العاطل بالعِنْد أصررت!! بأَن تلْمز وتغْمز بقولك: «في سُفْرة ـ وليس صفرة ـ»!!

فلا ألومك أيها البَهِيم! فما صحَّ من السَّليم في اللّسان «العربي» المُبين القويم، ليس من خصائصك وليس هو في جُعبتك ومُحصّلتك فأنت في العلم والفهم «عامي»، وفي اللّسان «أعجمي».

كيف لا! وأنت تذم كلمة «الإرجاء» لسانًا وتراها عَيْبًا وفهمًا عيَّانًا!! وتقرأ في بعض «الرُّدُود» ـ عَلَيَّ ـ قراءة حمارية وحْشية، وألحدت في «العَرَبِيَة»، لمَّا سبق إلىٰ عَقْدك «الجهل» المُركَّب و«الفَهْم» المُنكَّب. لمَّا نصل إليه نتكلَّم عليه بإسْهاب ونظرة إثْقاب.

أَوَ لا تعلم أيها الحمار الوحشي صاحب الباطل المِحْشي أنَّ اللّسان «العَرَبي» مُتعدّد النُّطق، بفصاحة سَلْق، تختلف القبائل «العَرَبية» في رسم «الكَلِمَة»، فمنهم مَن تضع بدل «السّين» صادًا، ومنهم مَن تضع بدل «السّين» و«الصَّاد» زايًا. كـ«**اللَّصْق**» و«**اللَّسْق**» و«**اللَّزْق**».

فمن القبائل «العربية» القُحَّة مَن ترسم ـ في كلمة «الحَسْرَة» ـ «الصاد» بدل «السّين» «الحَضْرَة»، ومن جهابذة اللّسان والباحثين في هذا العلم والبيان، مَن يُفسّر كلمة «الحَسْرَة» ـ إذا رُسمت بالسّين ـ بالتَّأفف وأشدّ النَّدم والتَّلهُّف، وإذا رُسمت بالصَّاد ـ «الحَضْرَة» ـ يُفسّرها بضيق الصَّدر؛ لقوله تعَالَى: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَٰتِلُواْ قَوْمَهُمْ﴾ [النِّسَاء: ٩٠].

كم أنت مسكين أيها الغويُّ المُبين! هذا ما ٱستدركت ممَّا أنا حرَّرت وزبَّرت!! ومع هذا تُسمّيك مؤسَّسة «المَضْبَعَة» شيْخًا وأنت فرقعت ـ من تحت ـ سيْلاً وَيْلاً!!

❋ ❋ ❋ ❋

القَطْعُ الثَّالِثُ

يقول الجَرَادَةُ النَّاصب للعرَّادَة ما لفظه: «فصل: في ذكر طائفة من صفات صاحب «**التَّبْصير**» وأخلاقه!

الصفة الأولىٰ: «**التَّعَالي**»، و«**الغُرُور**»، و«**العُجْب**» بالنفس وإكثار ذكرها ومدحها والثَّناء عليها، مع ما يصاحب هذا من ٱزدراء للغير وتشبع بما لم يعطه وتفاخر بما لا يبلغه وبالخارجات عنه!

ويصدق في وصف الحال قول القائل:

أتيه عَلَىٰ جنّ البلاد وإنسها	ولو لم أجد خلقًا لتهت علىٰ نفسي
أتيه فلا أدْري من التّيه مَن أنا	سوىٰ ما يقول الناس فيّ وفي جنسي
فإِن زعموا أني من الإنس مثلهم	فما لي عيْبٌ أني من الإنس

وهذه أمثلة من كتابه «**التَّبْصير**»، ليس غير:

١ـ يقول عبدالإله الجزائري: «**كما أسأله ـ تعالىٰ ـ أَن يُوفقني للإجابة وأَن يجنّبني من الكلام ما هو إعابة، وأن أجلي الحقائق وأخرج الدَّقائق ممَّا حَبَاني اللَّه به من علم، المُلبَّد بقريح الفهم، خاصة في هذا العلم الجليل، والذي لا يصحّ إلا معه سير السَّبيل**».

٢ـ ويقول: «**وعلامة المجاهد ـ بعلمه ـ الصَّادق، أَن يكون ـ بما أتاه اللَّه ـ من نظرٍ فائق؛ في خدمة التَّجلية، والبُعْد عن التَّعمية؛ في هذا العلم الجليل والأَصل الطَّويل، والحبل الممدود، والعهد المعهود. فمَن قرأ لي ـ فيما حرَّرته في هذا العلم الجليل ـ يرىٰ الدَّليل؛ فيه قائمَ والتَّحرير**

سالمَ؛ من كلّ جناية، تدعو لعماية، فما أحرّره، وأجليه وأُسطّره ـ منَّة من الوهاب نشكره ولا نكفره عليها ـ، يقوم علىٰ أربع ويدعو للمذهب الصّاحبيِّ «السَّلفيِّ» الأتبع:

أوّلاً: التَّقعيد، والتَّجديد؛ للأصول الأستدلالية التَّوقيفية العَقَدية ومسائل الدّين، بنظرٍ ثاقب، ومدلولٍ صائب».

٣ـ ويقول: «وكما أجليت لنا «السُّؤال»، لابدَّ من تحليته بالعذب الزُّلَال، ومنه معرفة «الأقسام»، ليصلح تَنْزيل «الأحكام»، والدَّل علىٰ الدَّليل بالمدلول، ومعرفة المَنَاط وحصر السَّببية في المعلول، وهذا باب الفقه الأعظم، والمسلك الأسلم، وكيفية التَّوقيع عن الرَّب بالتَّجنب للأقوال النَّصب، وهذا فضل اللَّه الكبير، يمنُّه علىٰ المحقّق المدقّق الحبير، وأسمىٰ معاني النّعمة، وأعلىٰ مراتب الهمَّة، يؤتيه مَن يشاء من عباده نسأله ـ تعالىٰ ـ أَن يمنَّه علينا...».

٤ ـ ويقول: «فهذا التَّقسيم، لم أُسبق إليه من طرف المُحقّقين أصحاب ملكة التَّفهيم».

٥ـ ويقول: «وإنما بما تراه الشَّريعة سبًّا، وتيقَّن قائله أنه سبٌّ وإلَّا نرىٰ ـ كمحقّقين ـ بعض الأقوال تصدر سبًّا من قائليها».

٦ـ ويقول: «ونزلت بسؤالك سهلاً؛ لنُرشد إلىٰ الدُّر، وننزع عنك تأفف الصَّدر، وأثلج، وبين الحقّ والباطل أفلج وأرشد للأصل العظيم بالكلام السَّليم، وهذا لابدَّ له من وفرة علم وذكاء فهم».

قال أبو الحسن ـ غفر اللَّه له ـ: **فتأمل تلك «الألقاب» و«الأوصاف» التي لا يستحيي هذا التَّائه من إطلاقها علىٰ نفسه، تحقيق، وتدقيق**

وتحبير، وتقعيد، وتجديد، ونظر ثاقب، ومدلول صائب، وتحرير سالم من كل جناية، وعلم ملبد بقريح الفهم، ووفرة علم، وذكاء فهم!!

فهل فَلَتَ من شِبَاكِ «إِبْلِيس» من نَعَتَ نفسه بتلك النُّعُوت؟! وهل سَلِم من نَفخِهِ الممقوت؟! **هذا لو كان لتلك الأوصاف مستحِقًا، فكيف وكتاباته شاهدة بما بينه وبينها من قطيعة وصَرْم! صارخةٌ أن ليس يملك من حقائقها إلَّا الدَّعوىٰ والرَّقم!!**» [نصب العرَّادَة ١/ ١٢، ١٣].

القَطْعُ:

▪ **قَالَ أبو عُزَيْر عَبْدُالإِلَه الحَسَنِي ـ عفا الله عنه ـ:** ـ نعوذ باللَّه ـ من الحَوْر ومسلك البَوْر، والجُحود للعُهُود، والخيانة للأمانة، والتَّجني وبالباطل التَّغَنّي، وثَلْم «الجُدُر»، والتَّولية ـ لما صحَّ من «الأصل» وحُرِّر من «الفَصل» ـ الدُّبر، والأدّعاء بفارغ الوعاء. آمين! آمين! آمين!

وإذا تدبَّرت أيها الباصر المُستبصر ـ يرعاك اللَّه ـ ما ذكره البَعَّار في وضح النَّهار ـ أعني: هذا «**الجَرَادَة**» النَّاصب للعَرَّادَة ـ من قبل وما جاء في هذا «**القَطْعُ الثَّالِثُ**» والطَّرح العَابث ـ وجدت أنه «حمار» بل «بَغْل» قد غُلّ؛ لِمَا حوته سريرته من غِلّ، حمله علىٰ الرؤية الحمارية «الوَحْشية»، يرىٰ «التَّمرة» جمرة، و«البعْرَة» ثَمَرَة، وزينة «الحائط» عُفَارة وغائط.

وإذا رأيت أيها الباصر المُسْتَبصر ـ يرعاك اللَّه ـ هذا السُّم القتَّال والدَّاء العُضال في «الإنسان» ـ كما في هذا «**الأَزْدي**» صاحب هذا الطَّرح والقُبح المُبْدي ـ فأعلم أنها عقوبات قدرية، بسبب التَّبنّي

للشُّبُهات العِنْدية، والتَّحمُّق ـ بالولاءات الجاهلية ـ والتَّسَمُّق، والسَّعي في طلب الظُّهور بالتَّسلق علىٰ الظُّهور، والإشباع دون تحقيق وتدقيق ومتاع. وهذا كلّه بسبب الحِقْد والعِنْد والتَّبَلُّد بالإصرار والتَّعمُّد والجمع العَيَّان، يؤثّر ـ بالتَّلازم والمُلازمة ـ في الجَنَان.

يقول **العلاَّمة الفحل الشُّوكاني** رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «**فقبَّح اللَّه الجهل ولاسيما إذا جعله صاحبه شرعًا ودينًا له وللمُسْلِمين، فإنه طاغوت عند التَّحقيق وإِن ستر من التَّلْبيس بستر رَقيق**» [القول المفيد ص ٤٦ ـ ٤٧].

ومَن رأيتموه ـ يرعاكم اللَّه ـ يخضع للحقّ والصّدق السَّلق ويتبنَّاه وإن لم يُوجد أو يجده تمنَّاه، فٱعلموا أنه قد سيقت له «الرَّحمة» ونجَّاه اللَّه من العَتْمة، وٱستعمله في «الغَرْس»، بسبب الٱنقياد والبُعْد عن الشَّنآن والعَبْس!!

يقول الإمام الأوزاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ثنا حسان بن عطية أنَّ «أبا الدرداء» كان يقول ما لفظه: «لن تزالوا بخير ما أحببتم خياركم **وما قيل فيكم الحق فعرفتموه فإنَّ عارفه كفاعله**» [جامع بيان العلم وفضله ص ٤٦٣].

ويقول ٱبن وهب عن مالك سمعت ربيعة يقول: «**ليس الذي يقول الخير ويفعله بخير من الذي يسمعه ويقبله**. قال مالك: وقال ذلك للثَّناء علىٰ «عمر بن الخطاب» **ما كان بأعلمنا ولكنه أسرعنا رجوعًا إذا سمع الحق**.» [جامع بيان العلم وفضله ص ٤٦٣].

فتدبَّر أيها «**الجَرَادَة**» النَّاصب للعَرَّادَة ـ قطع اللَّه دابرك وسدَّ عن الأمَّة معايبك ـ قوله: «وقال ذلك للثَّناء علىٰ «عُمَر بن الخطاب» **ما كان بأعلمنا ولكنه أسرعنا رُجُوعًا إذا سَمِعَ الحق**.»، تعلم كم أَنت محروم

«العقل»، جاني علىٰ «النَّقل»، أمام ما صحَّ من «الأصل» و«الفصل» «بَغْل»، **بل عَيْنك طافية أمام المُحرَّرات الصَّافية**، ولو كان فيك إلَّا هذه المَعَايب والمَثَالب، لكفىٰ بها دلالة أنك من أصحاب المَتَاعب، بل من المُفلسين المُلبّسين، وأمام الحقّ والصّدق السَّلق من المُعْبِسين، وهذه صفة يهودية عندية، في طرفي النَّقيض من الصّفة «العُمَرية» الصَّحابية.

وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلاً صَحِيحًا وَآفَتُه مِنَ الفَهْمِ السَّقِيمِ

والعجب! كلّ العَجب! مع كلّ هذا التَّبْعير والغِلّ والتَعْوير وللمسالك التَّحْوير، وللسَّلس المُنبسط التَّوْعير، تُسمّيك مُؤسَّسة «المَضْبَعة» شَيْخًا!! فهذه نَفْثَةُ مَصْدُورٍ بسبب إلحادك في الحقّ المَبْرور!!

ومع هذا لنذهب ونرىٰ لِما ٱدعيته من «الفِرَىٰ»، هل فيه «التَّعَالي» و«الغُرُور» و«العُجْب» أو دعونا فيه التَّبني للنَّصب والثَّلب والسَّلب!!

▪ **الأوَّل:**

يقول عبدالإله الجزائري: «**كما أسأله ـ تعالىٰ ـ أَن يُوفقني للإجابة وأَن يجنّبني من الكلام ما هو إعابة، وأن أجلي الحقائق وأخرج الدَّقائق ممَّا حَبَاني اللَّه به من علم، المُلبَّد بقريح الفهم، خاصة في هذا العلم الجليل، والذي لا يصحّ إلا معه سير السَّبيل**».

قُلْتُ: فهل وجدت أيها المُنصف المبرور! في هذا «الكلام» من «التَّعالي» و«العُجْب» و«الغُرُور»؟! أم هو طلب الدُّعاء من المولىٰ ليُجنّب من كلّ هولة وبلوىٰ، وأَن يمُن بالعلم والفهم في الإجابة ويُبعدنا عن التَّعْوير والإعَابَة؟!

وهل تجد أيها المُنصف المبرور! في قولي: «ممَّا حَبَاني اللَّه به من علم، المُلبَّد بقريح الفهم» ٱدعاء وتعالي أم شكرًا للنّعم لزيد من نعمة المولىٰ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ العالي!!

أليس من «قحّ الشُّكر» ذكر النَّعمة، بل من واجب «التَّعبُّد» التَّحدث بالنّعم والبُعد والٱجتناب للنّقم أو التَّبني للعَلْقَم. قال تَعَالَىٰ: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴿١١﴾﴾ [الضحى]. وقال تَعَالَىٰ: ﴿مَّا يَفْعَلُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَءَامَنتُمْ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا ﴿١٤٧﴾﴾ [النساء].

فلا ألومك أيها الحمار الوَحْشي! صاحب التَّبلُّد والقُبْح المِحْشي علىٰ هذا الٱنقلاب ـ في عينك ـ الصَّحيح الصَّريح إلىٰ دَنيّ ومُعاب!! بل هذا دليل أنك عن الحقّ حُجِبْت، وبالرَّان الصَّلب خُتِمْت. رأيت أيها «الجَرَادَة» كيف تقفز علىٰ الحقائق، وتُولي دُبرك للسَّلائق؟!

▪ الثَّانِيُّ:

ويقول: «وعلامة المجاهد ـ بعلمه ـ الصَّادق، أَن يكون ـ بما أتاه اللَّه ـ من نظرٍ فائق؛ في خدمة التَّجلية، والبُعْد عن التَّعمية؛ في هذا العلم الجليل والأصل الطَّويل، والحبل الممدود، والعهد المعهود. فمَن قرأ لي ـ فيما حرَّرته في هذا العلم الجليل ـ يرىٰ الدَّليل؛ فيه قائمَ والتَّحرير سالمَ؛ من كلّ جناية، تدعو لعماية، فما أحرّره، وأجليه وأُسطّره ـ منَّة من الوهاب نشكره ولا نكفره عليها ـ، يقوم علىٰ أربع ويدعو للمذهب الصَّاحبيّ «السَّلفيّ» الأتبع:

أوَّلاً: التَّقعيد، والتَّجديد؛ للأصول الٱستدلالية التَّوقيفية العَقَدية ومسائل الدّين، بنظرٍ ثاقب، ومدلولٍ صائب».

قُلْتُ: فهل وجدت أيها المُنصف! في هذا القول التَّبنّي لمرض العُجب والتَّعالي وقول الثَّلب، والطَّرح المُجحف المُحرّف؟!

أليس من علامة «المُجاهد» الصَّادق أَن يكون في «العلم» كما قلتُ: «وعلامة المجاهد ـ بعلمه ـ الصَّادق، أَن يكون ـ بما أتاه اللَّه ـ من نظرٍ فائق؛ في خدمة «التَّجْلِيَة»، والبُعْد عن «التَّعْمِيَة»؛ في هذا العلم الجليل والأصل الطَّويل، والحبل الممدود، والعهد المعهود.»؟!

بل هذا ما أوصىٰ به الأئمة الفُحُول والجاهبذة في التَّحرير للأصول؛ في «التَّأليف» و«الكتابة»، وفي «النَّظرة» الإسهابة، و«إلجام» الإعابة، وإلَّا جَنَىٰ المُتصدّر علىٰ الصَّالح من المُحرّر.

أَلَا ترىٰ أيها «الجَرَادَة» أَنَّ أئمة الكلام لما ٱنتصروا للإسلام بالمُحرّر الهُلَام، فلا للإسلام نصروا ولا للأعداء من «الفلاسفة» و«الزَّنادقة» و«المُرتدين» كسروا، ولا عن حُجَّة نقلية صحيحة ونظرة عقلية صريحة حصروا!! بل شكَّكوا في الدَّعائم وهوَّنوا من السَّالم وتبنُّوا للفاسد العَائِم، الذي لا يلتئم مع «الحُجَّة» ولا يبتعد عن «اللُّجَة» ويزيد الهوَّة والثَّلمة و«الفجَّة».

بل أَلَا ترىٰ علاَّمتك وبحر فهَّامتك لما حرَّر وما برَر، وٱبتعد ـ في «الكتابة» ـ عن هذه «القاعدة» لم يجن «الفَائِدَة»!!

بل جَنىٰ علىٰ «الدَّلائل» وزيَّن المائل، فتهوَّك وبالباطل تسوَّك فجرىٰ ـ بسبب ذلك ـ ما يُصفّد «الجَبِين» ويُنَشّف دموع «العَيْن» ويدعو للغُلوّ والحيف و«المَيْن»، بل جرت ـ بسببه ـ الدّماء المعصومة في الأرض بالميازيب.

يقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «فغير الرَّسول **إذا عبَّر بعبارة موهمة مقرونة بما يزيل «الإيهَام»، كان هذا سائغًا بٱتفاق أهل الإسلام، وأيضًا فالوهم إذا كان لسوء فهم «المُسْتَمِع» لا لتَفريط «المُتَكَلّم» لم يكُن علىٰ المتكلّم بذلك بأس.**

ولا يشترط في «العُلَمَاء» إذا تكلموا في «العِلْم» أَن لا يتوهم مِن ألفاظهم خلاف مُرادهم، بل مازال النّاس يتوهمون من أقوال الناس خلاف مرادهم؛ ولا يقدح ذلك في المُتكلمين بالحقّ.» [الإستغاثة في الرَّد علىٰ البكري ص ٣٩٨، ٣٩٩].

فما سَوَّغَه الجهبذ «ٱبن تيمية» ٱشترط فيه ـ إذا كانت العبارة فيها إيهام ـ أَن تكون مقرونة بتحقيقٍ سليق سالم نَهَّام، وإذا فعل ذلك «**الفَحْلُ**» المُمْتِعُ، فلا حرج بعد ذلك إذا توّهم ـ خلاف ذلك ـ «**البَغْلُ**» المُستَمِعُ، كحالك أيها «**الجَرَادَة**» النَّاصب للعَرَّادَة!

وهذا الأشتراط، قد وضَّحه «ٱبن تيمية» ـ قبل هذا ـ بمُفسّر يحمي الصّراط ـ في «الكتابة» و«التَّأليف» و«التَّعْبير» و«الإجهاز» علىٰ البدعي الذَّفيف ـ ونرجو له في «الآخرة» ـ بسببه القِرَاط.

يقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «**بل الواجب أَن يعبر ـ يَعْنِي: «الكَاتِب» أو «المُؤَلّف» أو «المُتَكَلّم» ـ عن المَعْنىٰ باللَّفظ الذي يدل عليه، فإن كان اللَّفظ نصًا أو ظاهرًا حصل المَقْصود.**

وإن كان اللَّفظ يحتمل مَعنيين: أحدهما «صحيح» والآخر «فاسد» تبيّن أَنَّ المُراد هو «الصحيح»، **وإن كان اللَّفظ يُوهم بعض المُسْتَمِعين مَعْنًىٰ فاسدًا، لم يُطلق إلَّا مع بيان ما يُزيل «المَحْذُور»، وإن كان اللَّفظ يُوهِم**

مَعْنًىٰ فاسدًا لم يُخاطب بذلك «**اللَّفظ**»؛ إذا عُلم أنه يُوهم مَعْنًىٰ فاسدًا لأنَّ المقصود بالكلام «**البَيَان**» و«**الإفْهَام**»، وأما إذا كان «**اللَّفْظ**» دالاً علىٰ المُراد وجَهَل بَعْض النَّاس مَعْنَاه مِن غَيْر تَفْرِيط مِن «**المُتَكَلِّم**» فالدَّرك عَلَىٰ «**المُسْتَمِع**» لا علَىٰ المُتَكَلِّم.» [الإستغاثة في الرَّد علىٰ البكري ص ٣٩٧].

وَالعِلْمُ لَيسَ بِنَافِعٍ أَرْبَابه ... مَا لَمْ يفدْ نَظَرًا أَوْ حُسْنَ تَبَصُّرِ

أَلَا ترىٰ أيها الباصر المُسْتبصر ـ يرعاك اللَّه ـ أنَّ هذه «القَاعِدة» والعَزيزة الفائدة، تُرىٰ فيما صنَّفناه وبالدُّر رصَّعْناه وأتحفناه!! بل ما عُرفت إلَّا بهذا «الشَّكل» والتَّزبير في الطَّرح وحماية الصَّرح والقسوة الشَّديدة مع المُبتدعة ـ بالغُلُوّ أو التُّلُوّ ـ في «النَّكل».

وهل أيها «**الجَرَادَة**»! علاَّماتك وبُحور فهَّاماتك وأئمتك ـ أعني: «الشَّامية» ـ راعوا هذا الجانب فيما كتبوا في باب: «التَّوحيد والكفر بالنَّديد» وباب: «الإسم والحُكم» وباب: «التَّأصيل والتَّفصيل» وباب: «التَّأليف والإجهاز علىٰ البدعي الذَّفيف» وغيرها من الأبواب «العِلْمِيَة» والتَّحقيقات «الفَهْمِيَة»؟!

بل مَن كان مُنصفًا ومُعبِّرًا ومُصفّفًا، وحاز قبل ذلك الباعة في «الفَهْم» و«العِلْم» والتَّحرير للصناعة، يظهر له بقين ـ ودون حَيْف ومَين ـ أنَّ علاَّماتك وبُحور فهّاماتك، ومَن تُمجّد، وله تنبطح ـ للمآرب ـ وله تَعْبُد، مرُّوا بمراحل «ثلاثة» في التَّحصيل أو التَّحرير للتَّفصيل. منهم مَن نشأ النَّشأة الصُّوفية «التَّبْليغِيَة»، ومنهم مَن نشأة النَّشأة «الحَرُورية» العِنْدية، مع قلّة البضاعة والتَّبَلُّد أمام حُسن الصناعة، ثمَّ الهُجوم علىٰ

صحيح «العلوم» والتَّجني عليها بالمُعْوج من «الفُهوم»، ثمَّ الأستقامة مع بقاء بعض فُهوم العِمَاية والقُمَامَة، والتَّرَدُّد ـ بين الأقوال والفُهومات ـ «الغَالية» و«التَّالية»، ثمَّ في الأخير فتحُ «الحِزَام» والإرضاء لجهمية ومُرجئة «الشَّام»؛ البُعْد عن الرَّدِيء من التَّشدُّد، وللمُبتدعة أصحاب «التُّلُوّ» الإرضاء والتَّودُّد. **وسوف نرىٰ ـ في المُستقبل القريب ـ مِن علاَّماتك وبُحور فهَّاماتك، مَن كان منهم شادَّ الهِمْيَان وصادق الجَنَان يدعو بفَوْرَة ووَفْرَة للفَوَرَان، سيدعو ـ لا مَحالة ـ للفَتَرَان!!**

ويوم يَحدث هذا أيها «**الجَرَادَة**»! قل صدق «أبو عُزَيْر عبدالإلٰه الحَسَنِي الجَزَائِري» ـ عفا اللَّه عنه ـ في هذه النَّظرة الثَّاقبة والقريحة الصَّحيحة الواجبة في «العِبَادة»، ولو تُكَلّم بذلك نفسك، وتُحرّك به حسّك، فيُكتب لك بذاك الصدق من «النّية»، حسنات وفيرات تكون في ميزانك بعد «المَنِية» ولا نرجو فيك ذلك، لما كوَّرت في نَصْبك. من البَعر السَّام ظهر جليًا في رسمك!!

ولتعلم وتفقه كلام «ٱبن تيمية» الآنِف! لابدَّ أَن يسبق إلىٰ عقدك وفهمك ما صحَّ من الباعة والبراعة في «الصناعة»، ولا يُخَربشك «العَانِف» ولا يُوَبّشك «النَّاكِف»!!

قُلْتُ: وهل تجد في قولي هذا: «**فمَن قرأ لي ـ فيما حرَّرته في هذا العلم الجليل ـ يرىٰ الدَّليل؛ فيه قائمَ والتَّحرير سالمَ؛ من كلّ جناية، تدعو لعماية، فما أحرّره، وأجليه وأُسطّره ـ منَّة من الوهاب نشكره ولا نكفره عليها ـ ، يقوم علىٰ أربع ويدعو للمذهب الصَّاحبيِّ «السَّلفيِّ» الأتبع**» «العجب» و«التَّعالي» و«الغرور» أم «الإرشاد» للنَّظر فيما أحرّره

من السُّطور، أنه بصحيح الحُجَّة رُسم، وبٱستدلال الفُحول وُسم!!

أما ما هوَّكك وصعقك أيها البَعَّار في وضح النَّهار! وظننت أنه من العُجب والتَّكبُّر والإشباع بدون متاع والتَّبعُر ـ في قولي: «**أوَّلاً**: **التَّقعيد، والتَّجديد؛ للأصول الأستدلالية التَّوقيفية العَقَدية ومسائل الدّين، بنظرٍ ثاقب، ومدلولٍ صائب**».

فلنذهب أيها «الجَرَادَة» ونرىٰ، هل تحقَّق هذا «الأوَّل» المُرَىٰ أم ٱدعينا كَذِبًا وفِرَىٰ؟!

▪ فمِن «التَّقعيد» و«التَّجديد» للأصول الأستدلالية في «التَّوحيد» والكفر بالنَّديد ـ الذي أدعو له ـ : **أَن لا يُستَدل ألبتة بـ«الجَهْمِيَة» أو «المُرْجِئَة» أو «مُرجئة الفُقُهاء» أو مَن تبنَّىٰ أصلاً من أصول «المُرْجِئَة» أو «الجَهْمِيَة»، في هذا «البَاب»** ـ خاصة دعامة الدّين ـ أعني: «مسألة الإيمان» ـ ولو وافقونا في بعض «المَسَائل» من هذا العلم الجليل والأصل الطَّويل.

فمَن سَبَقني في هذا «التَّحذير» و«المَنْع»، حتَّىٰ لا يُلحد في «النَّبْع» وينبسط البِدْع الصَّلع، ويقع «العاطفي» و«الإنشائي» فيه بالمِعّ؟!

ولهذا؛ لما كان علاَّماتك وبُحور فهَّاماتك يُناقشون جهمي «الأردُن» وواضع الكُرْسُف في «الأذن» «**عَلِي حسَن حَلَبي**» وزمرته ويستدلون ـ في إلجامه ـ بـ«القرطبي» و«ٱبن العربي» وغيرهما من «السَّابقين» من أصحاب المُعتقد الرَّديء في «التَّوحيد» و«مسائل الإيمان»؛ لأنهم وافقوا أصحاب «قُحّ أهل السُّنَّة» في تلك «المسألة» وغيرها، فظنَّ علاَّماتك وبُحور فهَّاماتك أنهما من طائفة «القُحّ» ومُعتقد

«الصَّح»، يرد عليهم «عَلِي حَسَن حَلَبي» وزُمرته بأقوالهما «الجَهْمِيَة» المحضة ويقول لهم: الأصل والواجب أَن يُحمل كلامهم المُشتبه ـ المُسْتَدل به علينا ـ علىٰ هذا!! وهو صادقٌ في ٱدعائه، فيُدخلهم القُمْقُم ويُلجُمهم بالسُّم، ويضرب وُجوههم بالحَمْض الحَلْقم.

لأنهم لو تنبَّهوا ـ علاَّماتك وبحور فهَّاماتك ـ أنَّ الموافقين في تلك «المسألة» وافقوا لقولة عيَّة وبدعة سابقة غَيَّة، وٱضطراب أمام المُعَاب وتناقض عند الصحيح العُذاب، **ألجأهم للتَّبني القول الصَّحيح والطَّرح للباطل الطَّريح، لم يستدلوا بذلك، ولا يُدخلهم جهمي «الأرْدُن» المهالك، ويُهوّكهم عند صحَّة المسالك!!**

فلما تسبق في «العَقْد» الأضطرابات العَقَدِية، يقع ـ ولابُدَّ ـ التَّبنّي والطَّرح للمُستنكرات والأقوال البِدْعِية، ولما كنت أيها «الجَرَادَة» في «العِلْم» مُقلدًا بِدْعِيًا، وفي «الفَهْم» حِمارًا وَحْشِيًا، وفي «التَّحرير» بهيمِيًا، وفي «التَّنْقيب» مُقمِشًا ٱنتحاريًا ـ تهجم علىٰ «السُّم» وتسرع فيه باللَّقم ـ فعلت فُعْلة بحور فهَّاماتك، فٱستدللت علينا ـ في مسألة «السُّجُود» ـ بالجَهمية الأقحاح أصحاب الباطل الصُّراح، لما نصل إليه قدّم رقبتك للقَطع، بسبب الأستدلال بالبدِعي الصَّلع.

وهذا التَّهوُّك وبالباطل التَّسوُّك هو الذي حمل شيخ الإسلام «ٱبن تيمية»، ليُحذّر من «التَّقميش» وعدم التَّفتيش والتَّبنّي للأقوال السُّمية الحُمّية.

يقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «وكثير من «المتأخرين» لا يميّزون بين مذاهب «السَّلف» وأقوال «المُرجئة»

و«**الجهمية**»؛ لٱختلاط هذا بهذا في كلام كثير منهم، **ممَّن هو في باطنه يرىٰ رأي «الجهمية» و«المرجئة» في الإيمان، وهو معظم للسَّلف وأهل الحديث** فيظن أنه يجمع بينهما، أو يجمع بين كلام أمثاله وكلام السَّلف.» [مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ٢٢٨ ط/ جـ ٣٦٤ط/ ق].

فهذا «الصنف» من العلماء وإن بلغ عِلْمُهم عنان السَّماء، **يُمنع بل يُحرم الأستدلال بهم في هذه «الأبواب» التي يتبنَّون فيها القول الرَّدي والتَّأصيل البدعي!!** ولقد ٱستفضت في بيان هذا «الفَصْم» ـ بتفصيل وتأصيل ـ في كتابنا: «قَطع اللَّجَاجة فِيمَا وَرَد في إِرْجَاء الحافظ ابن عبدالبَّر مِنْ مُجَّة ثَجَّاجَة».

▪ ومِن «التَّقعيد» و«التَّجديد» للأصول الأستدلالية في «التَّوحيد» والكفر بالنَّديد ـ الذي أدعو له ـ : **أَن يكون المُسْتَمد الوحيد ـ في «الأصول التَّعْليمِيَة العِلْمية والعَمَلية» ـ عَمَل «الصَّحابة» و«التَّابع» ـ إِن لم يُخالف ـ فَقَط**؛ لمَا قرَّروه من «أصل» و«فصل»، **خاصة مَا كان من القِسْم الذي يقوم «العَمَل» فيه مَقَام الدَّلالة.** و«الخَلَف» ـ وإِن كانوا ينتمون لمدرسة «قُحّ السُّنَّة» في العلم والعمل ـ **فَهْمهم يُسْتَفاد منه ما كان فيه زيادة تَوضيح «الجُزْئيَة» وليس فيمَا عَارض «الكُلّية».**

▪ ومِن «التَّقعيد» و«التَّجديد» للأصول الأستدلالية في «التَّوحيد» والكفر بالنَّديد ـ الذي أدعو له ـ : **أَن لا يُتبنَّىٰ «الأصطلاح» القَبَاح! خاصة في هذا «الأصل» أو التَّحرير للفصل أو لقاعدة كُلّية أو جُزئية.** وأَن لا يُتَبَلَّد ويتَلَبَّد بقولة: «لا مُشاح فيه»، **إِلَّا إذا حفظ «المَعْنىٰ» وحمىٰ «المَبْنَىٰ» ودلَّ علىٰ «المَنَىٰ».**

يقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «وٱعلم أنه وإن كان يُقال: **لا مُشاحة في العِبَارَات، فإنَّ المقصود هو «المَعْنىٰ» فإنَّ اللّسان له موقع في الدّين، والعبارة المَرْضية مندوب إليها، كما أنَّ التَّعمُّق منهي عنه**. وكذلك كان ﷺ يُغيّر كثيرًا من «الأسماء»، أسماء «الأشخاص» و«الأمكنة» وغير ذلك، وكانوا ينهون عن «اللَّحن» ويأمرون بإصلاح «اللّسان»، **فكيف في العبارات «العِلْمِيّة» والمفاوضات «الفِقْهية»؟!** **لاسيما في كلام مقصوده تركيب «العِبَارَات» يقتنص بها «الباطل» أو يفهم بها «الجَاهِل»، متىٰ سُومح صاحبها في الإطلاق تَمَكن من الرَّواج والنّفاق**» [نقلاً عن تنبيه الرَّجل العاقل علىٰ تمويه الجدل بالباطل ١/ ١٧٢].

ويقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «**وقع في بعض القَوَاعِد «اللَّفْظية» و«العَقْلية» نوعُ توسُّع ـ إما في «التَّعْبير» وإما في «الفَهْم» ـ ٱقتضىٰ ذلك خللاً إذا بَنىٰ علىٰ تلك «القَوَاعد» المُحْتَاجة إلىٰ تتميم، فإذا كان للإنسان فهمٌ صحيحٌ ردَّ الأشياء إلىٰ أصولها، وقرَّر النَّظر علىٰ معقُولها، وبَيَّنَ حُكمَ تلك «القَوَاعد» وما وقَع فيها من تجوُّزٍ أو توسُّعٍ، فإنَّ الإحاطة في «الحُدُود» و«الضَّوابط» غير تحرير.**» [جامع المسائل ٣/ ٣١٩].

▪ ومِن «التَّقعيد» و«التَّجديد» للأصول الٱستدلالية في «التَّوحيد» والكفر بالنَّديد ـ الذي أدعو له ـ : **أَن يُخْبَرَ ويُخبِر عن مُعْتَقد العالم «الأوَّل» ويُوضّح «التَّحَوُّل» ليُجتنب ـ من قوله ـ «المُهوَّل» والباطل الغير مُسرول**. ولا يُتوقَّىٰ السُّم ـ في كلام العالم ـ إلَّا بما أشرت إليه وهذا لا يعلم مَغزاه إلَّا المُتمكّن والمُميّز بين المعطوب والسَّالم.

▪ ومِن «التَّقعيد» و«التَّجديد» للأصول الأستدلالية في «التَّوحيد» والكفر بالنَّديد ـ الذي أدعو له ـ : **أَن يُجتنب «التَّقْمِيش» دون التَّفتيش و«السَّطحِيَة» في الأستدلال والجهل بمعرفة ما في «القِلال».**

▪ ومِن «التَّقعيد» و«التَّجديد» للأصول الأستدلالية في «التَّوحيد» والكفر بالنَّديد ـ الذي أدعو له ـ : **أَن يُسْتَدل للكلام قبل الأستدلال به ولو كان لجهبذٍ عَلَم علاَّم، وهل الكلام من «المُجْمَل» أو من المُحرّر «المُفَصَّل».**

يقول شيخ الإسلام الفحل أبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الأقوال» ما لفظه: «الأقوال نوعان: **أقوال ثابتة عن «الأنبِيَاء»، فهي معصومة، يجب أَن** يكون معناها حقًّا، عرفَه مَن عرفه وجهله من جهله. **والبَحْث في ذلك إنما هو عن معرفة ما أرادته «الأنبِيَاء» بأقوالهم.**

والنَّوع الثَّاني: **ما ليس منقولاً عن «الأنبِيَاء»، فقد عُلِم أَنَّ مَن** سواهم ليس بمعصوم، **وحينئذٍ فلا يُقبل كلامُه ولا يُردُّ إلَّا بعد تصوُّرِ مرادِه ومعرفة صلاحه مِن فَسَادِه.**» [جامع المسائل ٣/ ٢٢١].

ومَن كان مُنصفًا ـ صحيح «العَقْد» و«النَّقْد» ـ ومُتحفًا، يرىٰ هذا «التَّقْعِيد» و«التَّجْديد» لأصول «التَّوحيد» والكُفر بالنَّديد ـ فيما تعرضت له ـ من «الأسْتِدْلال» أو ما أجهزت فيه علىٰ «الإغْلَال» وما فضحت من «الإسْلَال».

أما مَن كان في «العَقْد» أو «النَّقْد» أو «الولاء والبراء» أو «البَاعَة» و«الصناعة» كما قال الشَّاعر:

وَمَن يَكُ ذا فَمٍ مُرٍّ مَرِيضٍ ... يَجِد مُرًّا بِهِ المَاءَ الزُّلالا

فلست أرجوه، وليُولِّىٰ له الدُّبر لأنه معتوه!!

▪ الثَّالِثُ:

ويقول: «وكما أجليت لنا «السُّؤال»، لابدَّ من تحليته بالعذَب الزُّلَال، ومنه معرفة «الأقسام»، ليصلح تَنْزيل «الأحكام»، والدَّل علىٰ الدَّليل بالمدلول، ومعرفة المَنَاط وحصر السَّببية في المعلول، وهذا باب الفقه الأعظم، والمسلك الأسلم، وكيفية التَّوقيع عن الرَّب بالتَّجنب للأقوال النَّصب، وهذا فضل اللَّه الكبير، يمنُّه علىٰ المحقّق المدقّق الحبير، وأسمىٰ معاني النّعمة، وأعلىٰ مراتب الهمَّة، يؤتيه مَن يشاء من عباده نسأله ـ تعالىٰ ـ أَن يمنَّه علينا...».

قُلْتُ: فهل ترىٰ أيها المُنْصف ـ يرعاك اللَّه ـ في كلامي هذا «التَّعَالي» و«العُجْب» و«الغُرور» أم التَّنبيه والدَّعوة لواجب «**الكتَابَة**» لمَن أراد أَن يُحرّر أو ينتصر للحقّ المبرور؟!

وَالحَقُّ أَبْلَجُ لَا خَفَاءَ بِهِ ... مُذْ كَانَ يُبْصِرُ نُورَهُ الأَعْمَى

فاَعرض أيها المُنصف! قولي هذا علىٰ فحلٍ علمي يقول لك: كم فيه من قريح فهمي والتَّأصيل للقواعد السَّالمة والجالبة للفوائد!

قَالَ أبو عُزَيْر عَبْدالإله الحَسَنِي ـ عَفَا اللَّه عَنْه ـ ما لفظه:

قَبَّحَ الإِلَه الجَاهِل العَابِث ... المُتَبَلِّد أَمَامَ الحَقّ البَغْل

يَجْنِي الجِنَايَة وَالعِمَايَة ... وَيَدَّعِي أَنه يُحْسِن الأَصْل

وَلَوْلَا قُبْح الجَهْل مَا ادَّعَى ... الإِحْسَانَ وَهُوَ يَفْصِم الفَصْل

وَلَوْ عَلِمَ أَنَّ لِهَذَا نُورًا ... مَا ادَّعَى الأَغَرَّ المُحَجَّل

كَيْفَ وَهُوَ يَنْقض المَبْنِي ... وَيُنَفِّر مِنه بِعَلْكِه البَقْل

▪ **الرَّابِعُ:**

ويقول: «**فهذا التَّقْسيم، لم أُسبق إليه من طرف المُحقّقين أصحاب ملكة التَّفهيم**».

قُلْتُ: فهل أغاضك أيها «**الجَرَادَة**» هذا السَّبق، حتَّىٰ ذهبت تحسبه تعاليًا وعُجبًا وغرورًا وهو حقٌّ أبلق؟!

ألَا تعلم يا ناطح الصُّخور وصفر اليدَين أمام الصُّقور ونافخ الكير بنَتْن البُخور، أنَّ ما ذكرته يذكره كلّ عالم فاهم، الباني للأصل السَّالم فهذا ذكره عدَّة أئمة فُحول يُحرّرون للأصول.

يقول إسماعيل بن حمَّاد الجوهري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدمة كتابه «**الصّحاح**» ما لفظه: «قد أوْدَعْتُ هذا «الكتاب» ما صحَّ عندي من هذه «اللُّغة» التي شرَّف اللَّه منزلتَها، وجعل عِلْم «الدِّين» و«الدُّنيا» مَنُوطًا بمعرفتها، **علىٰ ترتيبٍ لَمْ أُسْبَق إِلَيْه، وتهذيبٍ لم أُغلبْ عليه** في «ثمانية وعشرين» بابًا وكل باب منها «ثمانية وعشرون» فصلاً علىٰ عدد حروف «المعجم» وترتيبها، إلَّا أَن يهمل من الأبواب جنس من «الفصول»، بعد تحصيلها بـ«العراق» روايةً، وإتقانها دِرايةً، ومُشافهتي بها «العربَ» العاربة في ديارهم بالبادية، ولم آلُ في ذلك نُصْحًا، ولا ٱدَّخَرتُ وسعًا» [المُزهر في علوم اللُّغة ١/ ٧٤].

ويقول العلاَّمة ٱبن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «**... ولا تَسْتطل هذا «الفَصل»، فإنه يُحقّق لك فصولاً لا تكاد تسمعها في خلال «المُذاكَرَات»، ويُحصِّل لك قواعدَ وأصولاً لا تجدها في عامة «المُصنَّفات.**» [بدائع الفوائد ١/ ٢٦٨].

ويقول العلاَّمة جلال الدّين السَّيُوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «ولقد كنت في زمان الطَّلب أتعجَّب من «المُتَقَدمين» إذ لم يدونوا كتابًا في أنواع علوم «القرآن» كما وضعوا ذلك بالنسبة إلىٰ علم «الحديث» فسمعت شيخنا أستاذ الأستاذين، وإنسان عين الناظرين خلاصة الوجود علاَّمة الزمان فخر العصر وعين الأوان: «أبا عبداللَّه محي الدين الكافيجي» ـ مدَّ اللَّه في أجلة وأسبغ عليه ظلّه ـ يقول: **قد دونت في علوم «التَّفسير» كتابًا لَمْ أُسْبَق إِلَيْه...**» [الإتقان في علوم القرآن ١/ ٧].

ويقول العلاَّمة جلال الدّين السَّيُوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه «**المُزْهِر فِي عُلُوم اللُّغة**» ما لفظه: «**عِلمٌ ٱخترعتُه لَمْ أُسْبَق إِلَيْه، وهو خَمسونَ نَوعًا علىٰ نَمط أنواعِ «عُلومِ الحَديثِ»...**».

ويقول الحسن بن محمد بن حبيب النيسابوري «ت ٤٠٦هـ» في جمعه «**أَخْبَار عُقَلاء المَجَانِين**» ـ وقد ذكر في مقدمته مَن سبقه إلىٰ «التَّأليف» في هذا «الموضوع»، وهم: «الجاحظ»، و«ٱبن أبي الدُّنيا» و«أحمد بن لقمان»، و«أبو علي سهل بن علي البغدادي». وذكر أنَّ ما ألفه هٰؤلاء لا يعدو جزءًا وأنَّ كتابه ٱحتوىٰ علىٰ ما صنفوه وغير ذلك مما جمعه وتعقبه. ما لفظه: «**وألفت هذا «الكتاب» علىٰ غير سَمْت تلك «الكتب»، وهو كتاب يكفي النَّاظرَ فيه الترداد وتصفحَ «الكتب»، وأرجو أني لَمْ أُسْبَق إِلَيْه**».

ويقول الشَّيخ العلاَّمة أحمد محمد شاكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مقدمة تحقيقه لكتاب «**المُسْنَد**» ما لفظه: «**وطالما فكرت في نشر «المُسْنَد» بين النّاس علىٰ النحو الذي صنفت ووصفت شغفًا بخدمة «السُّنَّة» وأهلها، وحرصًا**

على إذاعة فائدة هذا «الكِتَاب» الذي جعله مؤلفه للناس إمامًا، وخشية أَن يضيع هذا العمل الذي لَمْ أُسْبَق إِلَيْه، والذي أَعْتَقد أنه سيكون ـ إِن شاء اللَّه ـ من أكبر «المُرَغِبَات» لأهل هذا العصر في دراسة «الحديث» وأنه سيكون مفتاحًا لجميع كتب «السُّنَّة» لمَن وفقه اللَّه، وسعيت في سبيل ذلك جهدي سنين كثيرة، حتَّىٰ كدت أيأس من طبعه، إلىٰ أَن وفقت إلىٰ الٱتفاق مع «دار المعارف» علىٰ طبعه، وهي من أكبر دور النشر في «القاهرة»، وأوثقها وأشدها إتقانًا».

ويقول العلاَّمة بكر بن عبداللَّه أبو زيد رَحِمَهُ اللَّهُ ما لفظه: «... لما بقي لي منها إلَّا النَّزر اليَسير، لكن مع ذلك لَمْ أَرَ مَن سَبَقَنِي إِلَيْهَا وَلَا مَن حَامَ طائِره عَلَيْها، ...» [النَّظائر ص ١٧].

ولقد ذكر ذلك كذلك «البَهَاء العَامِلي» في «الكَشْكُول»، والشَّيخ د. «موسىٰ بن محمد القرني» في كتابه «مُرْتَقَى الوُصُول إِلَى تَدْوِين عِلْم الأُصُول»، وغيرهم الكثير الكثير. فهل تُعيبهم علىٰ ذلك، يا صاحب الظَّلام الحالك أم تولّي الدُّبر لهذا المُسطَّر الدُّر وتُصرّ علىٰ عَلْكِ وٱجْتِرَارِ المُرّ؟!

لكن لمَّا كُنت أيها «الجَرَادَة» لا تُميّز ـ في العُلوم والفُهوم ـ بين «التَّمرة» و«الجَمْرة»، وبين «الثَّمرة» و«البَعْرة» رأيته عيْبًا وعُجبًا، ومع هذا أقول لك وأعد القول ـ بهذه الأصول ـ: آتني بمَن سَبَقَني في هَذَا «التَّقْسِيم» السَّلِيم!!

فمُت بغيضك كمدًا وردَدًا أيها البهيم «الشَّامي»، صاحب «العلم» و«الفهم» العامي!! وخلّيك والوسمة «البَهِيمِيَة» فهي الأنسب لك

والأليق بك.

فَنَفْسَكَ لُمْ وَلَا تَلُم المَطَايَا　　　وَمُتْ كَمَدًا فَلَيْسَ لَكَ اعْتِذَارُ

▪ الخَامِسُ:

ويقول: «وإنما بما تراه الشَّريعة سبًّا، وتيقَّن قائله أنه سبٌّ وإلَّا نرىٰ ـ كمحقّقين ـ بعض الأقوال تصدر سبًّا من قائليها».

قُلْتُ: هذا يقوله كلّ مَن كان فَحلَ في «العلم» لا بَغْلَ في «الفَهْم» والذي يثبت وصف «التَّحقيق» للمُحقّق، هو ما يُظهر ويُحرّر من علم وفهم مُدقَّق، يحكم في ذلك «الفَحلُ»، ويلزم السَّكْت والتَّبْكِيت «البَغلُ».

لأنَّ القول ليس قوله، والبضاعة ليست بضاعته، والسُّوق ليس سُوقه، كيف و«البَغْل» يحمل الأسفار، ولا ينتفع بما حرّره الأبرار، بل يروّث تحتها في وضح النَّهار!!

ألَا ترىٰ هذه الصفة «**البَغْلِيَة**» لازمة لك ـ في هَذْيَيْك ـ لما زرعت من كريه لرائحة قثائية وبقلية!!

ألَا ترىٰ «**الحَسَني الجَزَائِري**» ـ عفا اللَّه عنه ـ يأتي بقُبحك فيقطعه قطعًا، ويصنع «**التَّأصيل**» و«**التَّفْصيل**» صنعًا، وهذه خاصية «الفَحْل» أما خاصية «البَغْل» ـ وأنت من حضيرته ـ يتكلم بالإجمال ـ في أقصىٰ جُهده ـ ويتعمَّد «الإهْمَال»، إما تعَمُدًا أو تبلُّدًا، ويقفز فوق الصحيح ويروّث فوق الفَسيح الفصيح.

ألَا يصحّ قولي ـ بَعْد هذا ـ في «التَّبصير ص ٩٣» ـ فيك وفي أمثالك ـ بما لفظه: «الفهم «**الأزرقيُّ**» و«**الصُّفريُّ**» فهم يبول فيه الشَّيطان، فيقع

الطَّن للأذن ـ اليُمنىٰ ـ فتسمع اليسرىٰ الظَّاهر الطَّاهر واليمنىٰ لا تسمع الظَّاهر الذي يُفسّره، فيقع الغبن في الفهم ولأذن اليمنىٰ الصُّم، والقراءة للمفاهيم في تلك الحالة تكون عكسية، بل «حِمَارية وحشية» والقراءة الحمارية الوحشية: **تُروّث فوق الأصل، وتبول فوق الفصل ثمَّ الصَّك للكلّية وتُغَبّر علىٰ الجزئية، والدَّهس للفرع والبروك فوق الخَرِع**، فتبقر أمعاءه لضعفه. وأنَّىٰ لك بتلك الحالة أَن تسمع أو تقول وتنفع»!!

▪ السَّادِسُ:

ويقول: «**ونزلت بسؤالك سهلاً؛ لنُرشد إلىٰ الدُّر، وننزع عنك تأفف الصَّدر، وأثلج، وبين الحقّ والباطل أفلج وأرشد للأصل العظيم بالكلام السَّليم، وهذا لابدَّ له من وفرة علم وذكاء فهم**».

قُلْتُ: فهل ترىٰ أيها المُنصف ـ يرعاك اللَّه ـ في هذا الكلام من عُجْب وتَعَالي أو التَّوكيد فيما أوجبه ـ في باب «**الكِتَابَة**» ـ الباري العالي!!

ألم يرشد الفحل «ٱبن قيم الجوزية» رَحِمَهُ اللَّهُ إلىٰ هذا في كتابه «إِعْلَام المُوَقِعِين»؛ في كيفية التَّوقيع عن ربّ العالمين؟!

ولما كان اللَّه تَعَالَىٰ أنعم علينا بخاصية «التَّحرير» و«التَّنقيب» وأبعدنا عن «الجَهْل» و«التَّعْييب»، أصلحنا لك تَقْميشك وعمىٰ تفْتيشك، وغيَّرنا لك التَّسْطير من تحت «الكلمات»، وأبدلناه من فوق كما نبَّه علىٰ ذلك سلفنا أصحاب الفهومات. ومَن تعسَّر عليه «التَّسطير» من فوق علىٰ «الحاسوب»، فلابُدَّ أَن يجهر بذلك في «الحاشية»، ليسدّ الثُّقوب؛ في الكتابة والتَّشبه وتقطيع أوصال الإعابة.

يقول العلاَّمة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «وكان وضعنا للخط فوق «الكلمات» المُراد التَّنبيه عليها جريًا علىٰ قاعدة المؤلفين المُسلمين ـ كما صنع المؤلف ـ يَعْني: صاحب «منار السَّبيل» ـ وأما وضع الخط تحت هذه الكلمات فهو من التَّقليد للأوربيين.» [إرواء الغليل ١/ ٢٢].

ويقول العلاَّمة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «إنَّ وضع الخَّط فوق الكلمات المراد لفت النَّظر إليها هو صنيع علمائنا تبعًا لطريقة «**المُحَدِثين**»، أما وضع الخط تحت «الكلمة» فهو من صنيع «الأوربيين» وقد أمرنا بمخالفتهم.» [حجاب المرأة المسلمة في الكتاب والسُّنَّة ص٧].

قُلْتُ: لم يأمرنا ربُّنا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بمُخالفة «الأوربيين»، وإنما أمرنا بمخالفة الكافرين. أين كانت وجهتهم، ومهما كان نسبهم.

ويُؤخذ قول العلاَّمة «الألباني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ويُشدّ عليه؛ بحُكم أنه أكبر المُطَّلعين علىٰ «المخطوطات» المبرورات، فلقد أمضىٰ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فترة من الزَّمن في المكتبة «الظَّاهرية» بل كان لا يخرج منها، وهذه «المكتبة» من أهم المكتبات «الإسلامية»، أسَّسها «الظَّاهر بيبرس» رَحِمَهُ ٱللَّهُ عام «٦٧٦هـ» وقام «الألباني» بفهرسة كتب «الحديث» فيها، بل ألَّف كتابًا سمَّاه: «فِهْرِس مَخْطوطات المَكْتَبة الظَّاهِرِيَة».

وبهذا السَّبب ـ المُستقل بالسَّببية ـ يُجنح لما قاله رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ. وكان الذي أوضحناه ـ بعونه تَعَالَىٰ ـ هو من باب «**الٱسْتِدلَال**» للكلام لـ«فهَّام» أو فحلٍ «علاَّم» أو لشيخ «إسلام» قبل الٱستدلال به، وبهذا أمر الأئمة الأعلام منهم «ٱبن تيمية» شيخ الإسلام ـ فيما ذكرناه قبل ـ في «الأقوال» لتجنُّب الأهوال. بما لفظه: «والنَّوع الثَّاني: **ما ليس**

منقولاً عن «الأنبِيَاء»، فقد عُلِم أنَّ مَن سواهم ليس بمعصوم وحينئذٍ فلا يُقبل كلامُه ولا يُردُّ إلَّا بعد تصوُّرِ مرادِه ومعرفة صلاحه مِن فَسَادِه.»

[جامع المسائل ٣/ ٢٢١].

فلا أنت أيها «الجَرَادَة»! من «العُلماء» ولا من زُمرة «الفُهَمَاء» ولا من زمرة المُحرّرين «السُّعَداء»، ولا من زُمرة «الضُّعفاء» ـ في التَّحرير والتَّعبير ـ بل من «البُهمَاء» البُكمَاء، ومن أقبح «الجُهَلاء»، الذين ينقلب في أعينهم «الزَّين» شَيْن، و«الخير» و«اليُمْنُ» حَيْف ومَيْنَ.

فٱستمع لوصية «عبدالقادر الجَزَائِري» الأمير، صاحب التَّصوُّف الزُّهدي ومَلاحة التَّعبير!! إن كان لك سمع يقود لمتع!

يقول الأمير عَبْدالقَادِر الحَسَنِي الجَزَائِري رَحِمَهُ اللهُ في مقدمة كتابه «ذكرى العاقل وتنبيه الغافل» ما نصُّه: «إعلموا أنه يَلْزَمُ «العاقل» أَن ينظر في «القَوْل» ولا ينظر إلىٰ قائله، فإن كان القول حقًا قَبِله، سواء كان قائله معروفًا بالحق أو البَاطل، فإنَّ «الذَّهَب» يستخرج من التُّرَاب و«النَّرْجس» من البَصَل و«التّرْيَاق» من الحَيَات، ويجتنىٰ «الوَرْد» من الشَّوك.

فـ«العَاقِلُ» يعرف الرّجال بالحق، ولا يعرف الحق بالرّجال و«الكَلِمَة» من الحكمة ضالة العَاقل، يأخذها من عند كلّ من وجدها عنده، سواء كان حقيرًا أو جليلاً. وأقل درجات «العَالِم» أن يتميز عن «العَامّي» بأمور، منها: أنه لا يعاف «العَسَل» إذا وجده في محجمة «الحَجَّام»، ويعرف أنَّ الدَّم قذر لا لكونه في «المَحْجَمَة» ولكنه قذر في ذاته، فإذا عدمت هذه الصفة في «العَسَل» فكونه في ظرف الدَّم

المستقذر لا يُكسبُه تلك الصفة، ولا يجب نفرةٌ عنه. وهذا وهم باطل غَلَبَ علىٰ أكثر الناس، فمهما نُسِبَ كلامٌ إلىٰ قائلٍ حَسُنَ ٱعتقادُهُم فيه قَبِلوه، وإن كان القولُ باطلاً؛ وإن نُسِبَ «القَوْل» إلىٰ من ساء فيه ٱعتقادُهُم ردُّوه، وإن كان حقًا. ودائمًا يعرفون الحق بالرّجال، ولا يعرفون الرّجال بالحق؛ وهذا غاية الجهل والخُسران.

فالمُحْتَاج إلىٰ «التّرياق» إذا هَرَبَتْ نفسه منه، حيث علم أنه مستخرج من حية، جاهلٌ، فيلزم تنبيهُهُ علىٰ أنَّ نفرَتَه جهل محض وهو سبب حرمانه من الفائدة التي هي مطلوبة.

فإنَّ «العَالِم» هو الذي يَسْهُلُ عليه إدراك الفرق بين «الصدْق» و«الكَذِب» في «الأقْوَال»، وبين «الحَق» و«البَاطِل» في «الٱعْتِقَادَات» وبين «الجَمِيل» و«القَبِيح» في «الأفْعَال»، لا بأَن يكون مُلتبسًا عليه الحق بالباطل، والكذب بالصدق، والجميل بالقبيح، ويصير يتبع غيره ويقلده فيما يعتقد وفيما يقول، فإنَّ هذه ما هي إلَّا صفات «الجُهَّال»، والمُتَّبِعُونَ من الناس علىٰ قسمين:

- قسم «عَالِم» مُسْعِدٌ لنفسه ومُسْعِدٌ لغيره، وهو الذي عرف الحق بـ«الدَّلِيل» لا بـ«التَّقْلِيد»، دعا الناس إلىٰ معرفة الحق بالدَّليل لا بأَن يقلدوه، وقسم «مُهْلِك» لنفسه، ومهلك لغيره، وهو الذي قلَّد آباءه وأجداده ـ فيما يعتقدون ويستحسنون ـ وترك النَّظر بعقله ودعا الناس لتقليده و«الأعْمَىٰ» لا يصح أَن يقود العُمْيَان!!

وإن كان تقليد الرّجال مذمومًا، غير مَرْضِيٍّ في «الٱعْتِقَادَات» فتقليد «الكُتُب» أولىٰ وأحرىٰ بالذَّم، وإنَّ بهيمةً تُقَادُ، أفضل من مقلد

يَنْقَاد، وإنَّ أقوال «العُلَمَاء» و«المُتَدَينِين» متضادّة متخالفة في الأكثر. وٱختيار واحد منها وٱتباعه بلا دليل باطل، لأنه ترجيح بلا مرجح. فيكون معارَضًا بمثله.

وكل إنسان من حيث هو إنسان، فهو مستعد لٱدراك الحقائق علىٰ ما هي عليه، لأنَّ «القَلْب» الذي هو محل «العِلْم» بالٱضافة إلىٰ حقائق الأشياء، كـ«**المرآة**» بالٱضافة إلىٰ صور المتلونات، تظهر فيها كلها علىٰ التعاقب، لكن «**المرآة**» قد لا تنكشف فيها الصور لأسباب:

أحدها: نقصان صورتها، كجوهر الحديد قبل أَن يُدَوّر ويُشَكَّل ويُصْقَل. والثَّاني: لخَبيثِهِ وصَدئهِ، وإن كان تامّ الشكل. والثَّالث: لكونه غير مقابل للجهة التي فيها الصورة، كما إذا كانت الصورة وراء «المرآة». والرَّابع: لحجابٍ مرسلٍ بين «المرآة» و«الصورة». والخامس: للجهل بالجهة التي فيها الصورة المطلوبة، حتَّىٰ يتعذر بسببه أَن يحاذي به الصورة ووجهتها.

فكذلك «القَلْب» مرآة مستعدة لأَن تنجلي فيها صور المعلومات كلّها، وإِن خلت «القلوب» عن «العلوم» التي خلت عنها لهذه الأسباب الخمسة:

أولها: نقصان في ذات «القَلْب»، كقلب «الصبيّ»، فإنه لا تنجلي له المعلومات لنقصانه.

والثَّاني: لكدورات الأشغال «الدُّنيوية»، والخَبَثُ الذي يتراكم علىٰ وجه «القلب» منها، فالٱقبال علىٰ طلب كشف حقائق الأشياء والإعراض عن الأشياء الشاغلة القاطعة هو الذي يجلو القلب ويُصَفّيه.

والثَّالث: أَن يكون معدولاً به عن جهة الحقيقة المطلوبة.

والرَّابع: «الحِجَاب»، فإِنَّ العقل المُتَجرد للفكر في حقيقة من الحقائق، ربما لا تنكشف له، لكونه محجوبًا بٱعتقاد سبق إلىٰ «القَلْب» وقت الصِّبا، علىٰ طريق «التَّقْليد»، والقبول بحسن «الظن»، فإِنَّ ذلك يحول بين «القَلْب» و«الوُصول» إلىٰ الحق، ويمنع أَن ينكشف في القلب غير ما تلقّاه بالتَّقْليد، وهذا حجاب عظيم حجب أكثر الخلق عن الوصول إلىٰ الحق، لأنهم محجوبون بٱعتقادات تقليدية رَسَخَت في نفوسهم وَجَمَدَت عليها قلوبهم.

والخامس: الجهل بالجهة التي يقع فيها العثور علىٰ «المَطلُوب» فإِنَّ الطالب لشيءٍ ليس يمكنه أَن يحصّله إلَّا بالتَّذكر للعلوم التي تناسب مطلوبه، حتَّىٰ إذا تذكرها ورتّبها في نفسه ترتيبًا مخصوصًا يعرفه «العلماء»، فعند ذلك يكون قد صادف جهة «المَطلُوب»، فتظهر حقيقة المطلوب لقلبه، فإِنَّ العلوم المطلوبة التي ليست «فِطرِيَّة»، لا تصاد إلَّا بشبكة العلوم «الحَاصِلَة»، بل كل علم إلَّا عن علمين سابقين يَأْتَلِفَانِ ويزْدَوِجَانِ علىٰ وجه مخصوص، فيحصل من ٱزدواجهما علم ثالث علىٰ مثال حصول النَّتاج من ٱزدواج «الفَحْل» و«الأُنْثَىٰ»؛ ثمَّ كما أَنَّ من أراد أَن يستنتج فرسًا لم يمكنه ذلك من «حِمَار» و«بَعِير»، بل من أصل مخصوص من الخيل: «الذَكَر» و«الأُنْثَىٰ»، وذلك إذا وقع بينها ٱزدواج مخصوص، فكذلك كل علم فله أصلان مخصوصان، وبينهما طريق مخصوص في الأَزدواج، يحصل من ٱزدواجهما العلم المَطلوب. فالجهل بتلك الأصول، وبكيفية الأَزدواج، هو المانع من العلم، ومثاله

ما ذكرناه من الجهل بالجهة التي الصورة فيها.» ٱنتهىٰ ملخصًا ونقلاً عن [قواعد التَّحديث للقاسمي ص ٣٧٢ ـ ٣٧٤].

وَيْحَك أيها «**الجَرَادَة**»!! ألَا تُدْرك نفسك وتُفتّش حِسَّك وتَبْتعِد عن خسّك، وتنظر إلىٰ قوله تَعَـلَىٰ وتتدبَّره: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الجاثية].

وقوله تَعَـلَىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ ۙ إِن فِى صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِ ۚ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿٥٦﴾﴾ [غافر].

والسُّلطان هنا: هو «الحُجَّة»، فهل طرحت وألجمت «**الحَسَنِي الجَزَائِري المَغْربي**» بالحُجَّة أم تَبَنَّيت العَيَّة واللُّجَّة، والكالح والطَّالح ولَّيت دُبُرك للمَبْني علىٰ الصَّالح؟!

فلقد طلبنا ربّنا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أمام مَن فعل ذلك، «الأَسْتِعَاذَة» من شرّه الحالك فنقول ـ بواحد ـ من هذه «الأصول»: نعوذ باللَّه منك ومن أمثالك أيها «**الجَرَادَة**»!

وأعاذ اللَّه منك ومن أمثالك «المُجاهدين» المُقارعين أَن يستفيدوا من قولٍ لك ولأمثالك في فَرْع «الفَرْع» من «العبادة». آمين! آمين! آمين!

كيف وأنت مقلّد بهيمي بليد، ومُزَمْجر بالباطل وعَنيد، وأمام «الأصل» الصَّحيح و«الكلام» الفصيح سَفِيد؟!

فٱنصف أيها المُنصف والبارعُ المُتْحف والسَّابِرُ المُصفّف ـ

يرعاك اللَّه ـ فهل ألجمنا بصحيح «علم» وقوَّض لنا قريح «فهم» أم بَلَع السّم وأكثر فيه باللَّقم؟!

أيها «الجَرَادَة»! لا عن فَهْم حصرت، ولا لعلم صحيح أحضرت ولا للحَسَنِي الجَزَائري كَسَرت، بل بعَّرت وبالبدعة ـ من تحتٍ ـ فرقَعْت ـ قطع اللَّه دابرك وجنَّب المُجاهدين مَثَالِبَك ـ آمين! آمين! آمين!

فَلِلْحُرُوبِ أُنَاسٌ يُعْرَفُونَ بِهَا ... وَلِلدَّوَاوِينِ كُتَّابٌ وَحُسَّابُ

❖ ❖ ❖ ❖

القَطْعُ الرَّابِعُ

يقول الجَرَادَةُ النَّاصب للعرَّادَة ما لفظه: «ولنعد بعد هذا المَسِير إلىٰ نتف من ٱنتفاخات صاحب «التَّبْصِير»:

٧- **يقـول:** **«نُجيبك عن هذا الحَالِك، المُخرِج إلىٰ بُنيَّات المَسَالك بقريحِ فهم، وغائص علم، لا يسعك إلَّا قَبوله، وتلذذ حُلوه وعُسله. فإذا رأيت فيه الدَّليل، فتلَبَّد به وأكمل السَّير في السَّبيل، ولا تستوحش بقلَّة السَّالك، أو بقلَّة مَن فَهِم «الأصول» و«المَدَارِك»، هذا إذا كنت صحيح العقد، قويَّ النَّقد، أما إن شابتك شوائب «الجَهْمِيَة» أو «المُرْجِئَة»، فلا ينفع فيك أدوية مُهيَّأة؛ بقتل الدَّاء بذاك الدَّواء، وإنما عليك نواح علىٰ نفسك، علىٰ موت حسّك..».**

٨- **ويقـول:** **«قُلْنَا: ما تركنا ذلك ليشرد، ولا لكلمة «الدِيمُقْرَاطِيَة» أَن تتفرد، بل يأتي في الآتي المزبَّر، بفقهٍ محرَّر، يقبله «الفَحْلُ»، ويردُّه «البَغْلُ» ـ في فهمه وتصوره لرؤية الحقائق، والمسائل الدَّقائق».**

قُلْتُ: تأمل قوله: «**فإذا رَأَيْت في الدَّليل**..إلخ»، «**يَقْبَله الفَحْل ويَرُده..**»، وكيف حصر القارىء لكلامه بين حالين: فإما أَن يرىٰ فيما يكتبه الحق فيتبعه ولا يحيد عنه، وإلَّا فهو قد شابته شوائب «**الجَهْمِيَة**» و«**المُرْجِئَة**»، ولا ٱحتمال ثالث!!

فلا ٱحتمالية عنده لصدور «الخطأ» منه، ولا ٱحتمالية عنده لترك النَّاظر لكلامه لعدم ظهور «الدَّليل» لديه، أو لمعارضته عنده بما هو

أقوىٰ منه!! إذ تحريراته سالمة من كل جناية!! وكتاباته بريئة من كل عماية!! وٱختياراته صواب وسداد وهداية!!

فهل ثمَّ أظهرُ من قوله هذا علىٰ الخذلان والحرمانِ والإفلاسِ دليلٌ وآية؟!! ـ إلىٰ أن قالَ ـ :

٩ ـ يقول عبدالإله: «فرأيتَ لما يكون التَّوفيق والهدىٰ والسَّداد من اللَّه سابقًا في العَبْد كيف تكون التَّجلية، ودحر التَّعمية؟!!».

١٠ ـ ويقول: «رأيتَ كيف تكون الدّقة، لما تنبني علىٰ حِقَّة مُحقَّة وكيف يُتجنَّب «السَّقط»، و«الغلوّ» و«الفَرْط»، وهذا يهبه اللَّه تَعَالَىٰ قبل لما يكون العلم «الصَّحيح»، والفَهْم «الفَسِيح»، سابقًا في عبده، ليُخرج دُرّه!! ربَّنا لا تُحرمنا هذه «الوَسْمَة»، وإكمال المحرَّر بهذه «النّعْمَة».

قُلْتُ: هو في هٰذين «الموضعين» يثني علىٰ نفسه، والنَّقل «الأوَّل» سيأتي بيان ما في كلامه الذي سبقه من فساد، ظنّهُ من التَّوفيق والهدىٰ والسَّدَاد!

ولك أَن تعجب كيف يوصله غُروره وإعجابه بنفسه إلىٰ هذه «الفَاقِرَة»، فيزعمُ سبقَ «التَّوْفيق» و«الهِدَاية» و«السَّدَاد» له من رب العباد!! من الذي أطلعه علىٰ هذا؟! ومن أين له عِلْمُه؟! ـ إلىٰ أن قالَ ـ :

١١ ـ يقول صاحب «التَّبْصِير»: «أما ما نكتبه الآن وما مضىٰ، هو فقط للتَّجلية قبل التَّحلية، لينقشع في ذهنك «البُرْهَان»، وترىٰ حقائق «القُرْآن»، والسُّلوك الصحيح في «التَّأْصِيل»، ووضع اللّبنات في «التَّفْصيل»، فهذا المَسْلَك هو المَأْمُورٌ به، وَصاحِبه مَأْجُور رَعَا مَقَام النُّبوَّة».

١٢ ـ ويقول: «ولقد عرض عليَّ «أخ» منذ أكثر من «خمسة عشر سنة» ـ في دار غير هذه الدَّار ـ سلسلة له في «أَحْكَام الإيمَان» وأصوله وفروعه عند «أهل السُّنَّة والجَمَاعَة»؛ لأخرجه من جوّ القَسْطَل، ومرّ الحنظل وأُهديه العسل في السَّيْطَل؛ فالأخ يثقُ في علمي، ويطمئن لفهمي، في ضبط «المَسَائِل»، والقوَّة في جمع «الوَسَائِل»، والإحسان في ردّ «الجُزْئِية» إلىٰ «الكُلّيَة»، وذلك فضل اللَّه يؤتيه مَن يشاء من العِبَاد».

١٣ ـ ويقول: «فإن قلتَ: أرشدنا!! قُلْنَا: أليس لأجل ذلك حرَّرنا وزبَّرنا، وألبَسْنا هذا البَحْو الدُّرر وها نحن نُتْمِم بالمُسَطَّر!!».

١٤ ـ ويقول: «فهذا الأخير مَنَاطه علىٰ «الوَصف» فقط و«العُذْر بالجَهْل» أو «التَّأْوِيل» غير مُعْتَبَرين، وقد أجلينا من قبل الأمر وزبَّرناه بالدُّرر في السَّطر».

١٥ ـ ويقول: «فإن قال القائل: «الدِّيمُقْرَاطِيَة» ليس نظامًا وتوجهًا قائمًا بنفسه كما علَّلت بتعليلك الصَّائب، وتحريرك السائب!! بالخير والدَّل على صحة السَّير، ونحن نشكرك، ولا نكفُرك».

قُلْتُ: كما ترىٰ هكذا وهكذا يَتَمَدَح! وفي براثن «العُجْبِ» الفاتك يترنح!! لا يكاد يخرج من تيهٍ إلَّا ويدخل في تيه! ولا ينفك من فَكِّ ضيغمٍ إلَّا وينشب في فَكِّ أخيه!! ومن هوس العُجب أَن تراه حتَّىٰ في مقامِ: فإن قال قائل، يتمدح نيابة عن المُعْتَرض السَّائل!!

صدق واللَّه وأحسن الوصف، من قال: إنَّ العُجب عائدٌ علىٰ عقلِ صاحبه بالضُّعف!!

أحمدك اللَّهم علىٰ العافية، وأسألك من أفضالك ونعمك الوافية الضافية.. ثمَّ إني أتساءل أي حقائق للقرآن يزعم أنه يُرِي؟! ألَا يستحيي هذا علىٰ نفسه ويرعوي؟! وأي تفصيل وتأصيل ورِعاية لمقام «النُّبُوَّة» يدَّعي؟! أهي هذا «العُجْب» وتلك الفواقر؟! أم تلك «الفِرْيَات» علىٰ «الشَّيخ» الأسير الثَّابتِ الصَّابر؟!! أم هي عبارات «الفُحْش» و«البَذَاءَة» التي يَسْتَبْشعها كل طاهر؟!!

وما هو «التَّحرير» و«التَّزْبير»؟! أهي الدَّعاوىٰ الجوفاء الخاطئة الكاذبة عند من لم يكن عَمِيْ؟! أم هي مطية العطب، والبعير الأجرب: «نا» «وقُلْنا» «وفَعَلْنا» «وعِلْمي» «وفَهْمي»!!

وما هي في قاموس (العلاَّمة) «الدُّرر»؟! أتلك هي التي يعرفها بنو البشر؟! أم هي كما يظهر: كلُّ ما كان مُدَوَّر؟!! فنَمُرَّ حينها مرَّ الكرام ولا نستنكر!!

١٦ـ ويقول: «وَرَدَمْنا مَن اُعتمد علىٰ قصة «حَاطِب بن أَبي بَلْتَعَة» في عدم تكفير «الجَاسُوس» المُعِين ـ إذا كان العَدُو طالبًا غير مطلوبٍ ـ بتحقيق حبير وجلاء كبير؛ لم أُسبق إليه سميناه: «دَحْرُ المُعْتَضِد بِقِصَة حَاطِبٍ فِي عَدَم تَكْفِيرِ الجَاسُوس المُخَاطِب»، فليرجع إليه مَن يُريد فهم هذه «الحقائق»، والغوص في «الدَّقائق»، ولا يصلح «الكِتَاب» للمبتدىء أو المُتَوسط في العلم، وإنما لمَن قطع شوطًا كبيرًا في تحقيق الفهم».

قُلْتُ: لا تغرَّنك أيها النَّاظر هذه «**العِبَارَات**»، ولا تعجل بذم قائلها فإن له من ذاته جذبات!! يفنىٰ فيها عن شهود كل مخلوق سواها!! ويعمىٰ عن رؤية كل محسوس إلَّا إياها!!

فلا تعجل في الأمر، فقد أوضحت لك العُذر!! **وقد قرأت كتابه هذا، وأنصح كل طالب علم أَن يقرأه، ففيه هُرَاء يتضح له بِجَلاء!!**

ومَن ٱشتبه عليه الأمر، وأراد معرفة مستوىٰ هذا «**الكِتَاب**» ومرتبته في «العلم»، فليطالع هذه الكتب: «**الشّهَاب الثَّاقِب فِي الرَّد عَلَى مَن افْتَرى عَلَى الصَّحَابِي حَاطِب**»، للشَّيخ «أبي محمد المقدسي» ـ فك اللَّه أسره ـ . «**المُعْلِم فِي حُكْم الجَاسُوس المُسْلِم**»، للشَّيخ «أبي يحيىٰ اللّيبي ـ حفظه اللَّه ـ . «**تَقْرِير القُرْآن العَظِيم فِي حُكْم مُوَالاَة الكَافِرِين**» ـ «الطَّبْعَة الثَّانِيَة» ـ . و«الأخير» فيه بعض هنات لا يوافق عليها، إلَّا أنَّ «الكتاب» في جملته نفيس، وفيه ٱستنباطات رائعة ودقيقة لا أعلم أسبقية أحد إليها قبل صاحب «الكتاب».

وهذه الكتب «الثَّلاثة» بينها تباين وٱختلاف في فهم قصة «حَاطِب»، وليست علىٰ رأي واحد، لكنها جيدة إجمالاً للتَّعريف بمسالك الأستدلال الصحيحة في هذا «البَاب»، **وهي علىٰ ٱختلافها صور حسنة من صور «الأجتهاد» الذي كَثُر مُدَّعوه وقَلَّ أهلُهُ وذووه!** **ومن قرأ هذه «الكُتُب» وفهمها كحدٍ أدنىٰ في هذا «البَاب»، فلا أظنه إلَّا سيوافقني أنَّ صاحب هذه «العِبَارَات» التي يمدح بها كتابه ينبغي أَن تُفرك أُذُنه ليعرف مقداره!!**

١٧ ـ ويقول: **«ولقد تطرقت إلىٰ هذا «التَّعْطِيل» في كتابي الذي جعلته مقدمة ومدخلاً إلىٰ فهم «العَقِيدَة» ـ وقد ذكرته سابقًا ـ ، والذي لا يستغني عنه «العَالِم» أو «الجَاهِل»».**

وقفتُ كثيرًا عند عبارته «الأخيرة» لأفهم أيُّ نفسية هذه التي تحمل

صاحبها علىٰ مثل هذا «القول»!! وأي شكل من أشكال «الرؤوس» يمكن أَن تخرج منه مثل هذه «العِبَارة»!! لا أدري هل العُجْب يصيب صاحبهُ بحكةٍ جلدية حادة لا تهدأ إلا بالتَّمدح حدَّ الهذيان؟!! أعوذ باللَّه من سخطه ومقته..

فلتخبرنا أيها (العلاَّمة): أي علمٍ في كتابك خَلِيَ من صدور العالمين وسطورهم، حتَّىٰ رأيته بتلك «المرتبة»!! وأخبرنا كم فات من مات من حظِّ علومك وفهومك!! وأخبرنا عن علماء «العصر» من «أهل السُّنَّة» هل فهموا «العَقِيدَة» كما ينبغي! أم أنَّ فهمهم لا ولن يتم حتَّىٰ يقرأوا كتابك الذي حوى جليل «العلوم»! ودقيق «الفهوم»! حسبنا واللَّه ونعم الوكيل، حسبنا اللَّه ونعم الوكيل!» [نصب العَرَّادَة ١/ ٢١ ـ ٣٢].

القَطْعُ:

▪ **قَالَ أبو عُزَيْر عَبْدُالإِلَه الحَسَنِي ـ عفا الله عنه ـ:** أيها البَهِيم! لِمَ تُبعّر فوق «الفَهْم» السَّليم وتُلْحد في السَّوي القَوِيم؟! أَلِلْخاصية «البَغْلِيَة» والرَّائحة الكُرَاثية «البَقْلِيَة» التي فيك، جعلتك تتقيأ المرّ الحَنْظل من فِيك؛ تُلحد في «الفَهْم» وتتجنَّىٰ علىٰ أصل «العلم»؟!

أصدَّقت شَغبية عقلك أنك تَعَلَّمْت وللأصول أَفْهَمْت وللقارىء مَتَّعْت، وللحُجَّة أَقَمْت!! **فلماذا هذا التَّهوُّك أيها الحِمَار والتَّبلُّد في وضح النَّهار؟!**

رأيت كيف يكون حال «**الدُّخَلاَء**» علىٰ العُلوم والجُنَّاة علىٰ الفُهُوم!! يقتاتون السُّمُوم ويَعْلِكون «السَّمُّوم» ويجنون من شجر

«الزَّقُوم»، ويُبعّرون القُمَام ـ يتَقَمَّمُون وبذاك ـ في بطنهم ـ يتسَمَّمون ـ فبعْدها إذا تغوَّطوا ذاك السَّام ٱلتقطه «بَلْعَام»، فيكون ـ بعد تلك التَّغْويطة والتَّقْويضة ـ للإلحاد «المُبَادَرَة» ومع البِدْعة اللُّجة «المُصاهَرَة»، فيقام «العُرْس» بذاك الشَّنآن للنُّصوص والعَبْس، فيفجع «البَار» وزُمرة «الأطهار» بعد ذلك بكثرة أولاد «الزنَّا»؛ بذاك «الغُّلو» الوَكِيع أو «التُّلوّ» المُمَيَّع والخَنَا ـ وأُعني بـ«أولاد الزّنا»: «الأفكار» التي يتعبَّد بها «البَعَّار» وهي في ذاتها مُحيدة ومُلحدة في وضح النَّهار ـ.

فتكثر «العماية» ويُسْتَشرف للجناية، وتنقلب في أعين الذين وُلدوا من تلك «المُسَافَدة»، العِنْدَة مع «النَّص» والتَّلبيس بـ«الفَصّ» لبّ العبادة وأطهر الأقوال والرُّؤىٰ السَّدادة. **اللَّهُمَّ غُفْرًا!!**

فالذي ولد من «**نِكَاح**» وليس من «**سِفَاح**» ـ أُعني: وُلد في بيت «العِلْم» وأُنبت لحمه من سُفْرة صحيح «الفَهْم» ـ وهذه «الوصفية» ذكرها من قبل «عَبْدالقَادِر الحَسَني الجزائري» الأمير، بذاك «المُزْهِر» من التَّحرير والتَّعْبير ـ إذا بَحَث كان كالعطشان والجائع، وإذا حرَّر بَرَّرَ وصنع المَاتع، **لأنَّ أصل العِلْم «التَّثَبُّت» وثمرته السَّلامة والتَّشَبُّت وبالدَّليل الصَّحيح «البَتّ»**، والذي لا ينصف في «العلم» ـ كهذا **«الجَرَادَة» ـ لا يفهم ولا يتفهَّم، بل يُلحد ويتبلَّد وبذلك «الحَوْر» و«البَوْر» يَتَعَبَّد.**

وما ذكرته «**أَنَا**» في الآنف، وألحدت فيه ـ لجهلٍ مُركَّبٍ فيك ـ يا العَانِف، وولَّيت دُبرك للصَّحيح القريح يا النَّاكف، حقيقة فيك تَسْطع وبَلْوَىٰ فيك تَفْضع وللجاهل تَقْطع، أنك ٱستشرفت فٱستُدرجت

للغوص فغرقت.

نسأل اللَّه تَعَالَى أَن نُغَرّقك في هذا «الغَرْق» أيها الحَمِق الأخرَق حتَّىٰ لا تَجني علىٰ الأنام ويكون المُجاهدون المُقارعون منك في سَلَام؛ وإِن سَمَّتْك ـ بعد ذلك ـ مُؤسَّسة «المَضْبَعَة» شَيْخًا، تُحرّر سيلاً لا ويلاً!!

فكيف تعرف أيها «الجَرَادَة» «العَدْل»، وأنت مُقلّد بهيمي لك خاصية «البَغْل»، تُعوّر الصَّحيح «المُصوَّر»، وللبَعْر النَّتن ـ في العلم والفهم ـ تُكوّر، وعند «الشُّبْهة» الغشَّاشة و«القولة» الوَبَّاشة ثور مُتهوّر!!

ومع هذا لنذهب ونرىٰ يا «الجَرَادَة» هل يوجد لنا ما ٱدَّعيت من الفِرىٰ أم أنَّ عينَك طافية فٱشمأزَزت من السّلعة «الوَافية»، وجانبت «العَافِيَة» ووَلَّيت دُبرك للقريحة «الصَّافية» وٱرتويت من مُلطَّخ المحصور في «الجَابِيَة».

فلا أقْنَعْت «الغَلِيل» ولا أشْفَيْت «العَلِيل» ولا أَقَمْت «الدَّليل» وجَنَيْت بظلام اللَّيل فأرشدت إلىٰ الويل. بل ألحدت في نور الشَّمس ونظرت في الدَّليل بعَبْس، وضلَّلْت في صحَّة السَّبيل بلَبْس ـ قطع اللَّه تَعَالَى دابرك وجنَّب المُجاهدين الصَّادقين مَثالِبَك ـ آمين! آمين! آمين!

▪ السَّابعُ:

يقول: «نُجيبك عن هذا الحالك، المُخرج إلىٰ بُنيَّات المسالك بقريحِ فهم، وغائص علم، لا يسعك إلَّا قَبوله، وتلذذ حُلوه وعُسله. فإذا رأيت فيه الدَّليل، فتلَبَّد به وأكمل السَّير في السَّبيل، ولا تستوحش بقلَّة السَّالك، أو بقلَّة مَن فَهِم «الأصول» و«المَدَارِك»، هذا إذا كنت صحيح

العقد، قويَّ النَّقد، أما إن شابتك شوائب «الجَهْمِيَة» أو «المُرْجِئَة»، فلا ينفع فيك أدوية مُهيَّأة؛ بقتل الدَّاء بذاك الدَّواء، وإنما عليك نواح علىٰ نفسك، علىٰ موت حسّك..».

قُلْتُ: فهل رأيت أيها الباصر المُستبصر ـ يرعاك اللَّه ـ في هذه «الفَقْرة» غُرورًا وتعاليًا وعُجبة أو التَّكوير لبَعْرَة أم التَّأصيل للفائدة بالوفرة؟! أوجبتها «الأمانة» والتي هي أصل في «الدّيانة»، وحرَّمت ـ أشَدَّ التَّحريم ـ «الخِيَانة» بالتَّعَمُّد أو التَّبلُّد.

يقول العلاَّمة الأمير الصنعاني رَحِمَهُ اللَّهُ ما لفظه: «فإن أصغىٰ إلىٰ فرد من أفراد «المَسَائل» المخالفة لما دوَّنوه عليه **رموه بكل داهية ولو أطلع لهم شموسَ «الأَدِلَّة» علىٰ ما مال إليه، مع أنَّ من قواعدهم الأصلية تحريم «التَّقْلِيد» في المسائل «الأصولية»!! ولكن هي قاعدة قد أصبحت من القَوَاعد فلا يُرْجىٰ نكاحُها فكيف تُنتجُ فرعًا في الشَّاهد؟!»**

[إيقاظ الفكرة لمُراجعة الفطرة ص ٤١].

أيها **«الجَرَادَة»!** تجنَّب هذه «العِبَادَة»، فأسرع وأدرك حالك وأيقظ فكرتك وراجع فطرتك، تجد نفسك بهيمَ مع السَّليم، جانح للتَّعتيم بالتَّعمُّد والتَّبلُّد. أناشدك اللَّه! هل تَعَلَّمْت؟! وأخبرنا ـ رجاءً ـ كيف أخذت وتعلَّمت؟! **لعلَّ نجد لك العُذر في هذا الهَذر!!**

▪ **الثَّامِنُ:**

ويقول: **«قُلْنَا: ما تركنا ذلك ليشرد، ولا لكلمة «الدِيمُقْرَاطِيَة» أن تتفرد، بل يأتي في الآتي المزبَّر، بفقهٍ محرَّر، يقبله الفَحْلُ، ويردُّه البَغْلُ ـ في فهمه وتصوره لرؤية الحقائق، والمسائل الدَّقائق».**

قُلْتُ: ـ القائل «الأزدي» صاحب القُبْح المُبْدي ـ تأمل قوله: «**فإذا رأيت في الدَّليل**..إلخ»، «**يَقْبَله الفَحْل ويَرُده..**»، وكيف حصر القارىء لكلامه بين حالين: فإما أن يرىٰ فيما يكتبه الحق فيتبعه ولا يحيد عنه وإلَّا فهو قد شابته شوائب «**الجَهْمِيَة**» و«**المُرْجِئَة**»، ولا ٱحتمال ثالث!!

فلا ٱحتمالية عنده لصدور «الخطأ» منه، ولا ٱحتمالية عنده لترك النَّاظر لكلامه لعدم ظهور «الدَّليل» لديه، أو لمعارضته عنده بما هو أقوىٰ منه!! إذ تحريراته سالمة من كل جناية!! وكتاباته بريئة من كل عماية!! وٱختياراته صواب وسداد وهداية!!

فهل ثَمَّ أظهرُ من قوله هذا علىٰ الخذلان والحرمانِ والإفلاسِ دليلٌ وآية؟!!».

قُلْتُ: فهل أيها البَاصر المُستبصر ـ يرعاك اللَّه ـ يُوجد بعد صحَّة «الدَّليل» تَعْويل أم الجُنُوح لظلام اللَّيل والدَّعوة للوَيْل؟! خاصة ما كان في «الأصول» و«المَبَاني» وحرمة «المَعَاني»!!

فالألفاظ «الشَّرْعِيَة» لها حُرمة ويكون بها التَّعبُّد، وبها يَنْبَسط «المُعْتَقد» ويكون له التَّمَدُّد، بخلاف التَّعَمُّق في «الأَلْفَاظ» أو الجناية عَلَىٰ «الأصول» و«الفُصول» بالأبعاض، فهذه طريقة المُبْتَدعة الأقحاح مع «الأُصول» و«الفُصول» الصِّحاح!!

- أما قولك أيها البَعَّار في وضح النَّهار: «فلا ٱحتمالية عنده لصدور «الخطأ» منه، ولا ٱحتمالية عنده لترك النَّاظر لكلامه لعدم ظهور «الدَّليل» لديه، أو لمعارضته عنده بما هو أقوىٰ منه!! إذ تحريراته سالمة من كل جناية!!».

قُلْتُ: فكلّ دليل أيها «**الجَرَادَة**»! سواء كان خاصًا أو عامًا أو مجملاً أو مُفسَّرًا شهد له «النَّص» ـ وهو دلالة «الشَّرع» ـ فهو الدَّليل «الصَّحيح» وما سواه فاسد، **إذ ليس بين «الصحيح» و«الفَاسِد» واسطة في «الأدِلَّة» يستند إليها**. ودلالة قولنا ـ في «الأصل» و«الفَصل» ـ قوله تَعَالَىٰ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۗ﴾ [آل عمران: ٧].

فالزَّيغ هذا هو بابه، وقد يكون بتعمُّد وقد يكون بتبَلُّد ـ **إما الجناية علىٰ التَّأصيلات «الفَهْمِيَة» بطريقة بدعية مع صحَّة قصدية، وإما الحَوْر بخاصية نفورية حمارية وحْشية أو صكَّة بغْلية** ـ وسأثبت لك هذا «الأخير» ـ فيك ـ بعون اللَّه تَعَالَىٰ ـ في الآتي من هذا «**القَطع**»!! والذي فَقَد وسيلة «التَّمييز» بين «المُحْكَم» «المُتَشابه» وبين «المُؤصل» و«المُقَسْطَل» كحالك أيها «**الجَرَادَة**» ـ والدَّلَالة القوَّالة في نَصبك ـ عليه أَن يقول: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾ ويخضع لتَحريرات الفُحُول بالأصول ويَلزم الأنقياد للمَهَّاد **طالما ميَّزه اللَّه تَعَالَىٰ بخاصية العِلْم والفَهْم وحَباه بالسَّبْق والسَّهْم**، **ولا يكون أمام أقواله كذلك كالجُثَّة الهَامِدَة، وأَن لا يُمكّن عقله لأصحاب التَّحريرات العَابِثَة البَائِدَة. لأنَّ بعد «الدَّلِيل» لا يكون إلَّا الظَّن، إذ ليس بينهما وساطة**، والظَّن أكذب الحَديث، ولهذا الأئمة الفُحول والمُحرّرون للأصُول كانوا إذا ٱجتهدوا في «المسألة» ـ دون أدلَّة ـ قالوا: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنّٗا وَمَا نَحۡنُ بِمُسۡتَيۡقِنِينَ ٣٢﴾ [الجاثية]. فإذا سمع **العَاقِل** منهم ذلك طرحه وأجهد في طلب ما يحمي صرحه لعلَّ يجده عند غيره. فكانت ـ بذلك ـ سريرته بالخير معقودة وعاقبته محمودة

وديانته ممدودة؛ تحمي «العَير» وتُنقذ «الغَيْر».

فالشقاء ينشأ أيها «الجَرَادَة»! من عدم معرفة الحقّ تارة ومن عدم إرادته والعمل به أخرىٰ، ويتركَّب منها، والضَّال قد يضل عن نَفْس مقصوده ـ كحالك أيها «الجَرَادَة» ـ فيقصد ما لا ينبغي أَن يُقصد، ويتعبَّد بما لا ينبغي به أَن يُتعبَّد، وقد يقصد مقصودًا حقًّا صحيحًا فيُصيبه، لكن يضل من جهة طريق طلبه والسَّبيل الموصلة إليه.

فالأوَّل: ضالٌ في «الغَايَة»، والثَّاني: ضالٌ في «الوَسِيلَة»، والويل إذا دعا غيره فحتمًا سيضله، وهذا سرّ قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوٓاْ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّواْ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرًا وَضَلُّواْ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ ﴿٧٧﴾﴾ [المَائِدَة]. وأنت أيها «الجَرَادَة» ٱجتمع فيك «الضَّلالان» ونخر قلبك «الدَّاءان»، ولا نتوسَّم فيك الشِّفَاء، **كيف وأنت أمام كلّ أصل أقمناه أو فصل حرَّرناه تَبْتَعِد وتُبْعِد بضُراط أو فُسَاء!!**

وإذا تدبَّرت ما ذكرته لك أيها الباصر المُستبصر ـ يرعاك اللَّه ـ علمت لماذا قال «الفُحول» ومنهم شيخ الإسلام «ٱبن تيمية» صاحب «الأصول» والموافق لهم في ذاك القول: «المُبتدع يُسمَّىٰ مُبتدعًا والضَّال يُسمَّىٰ ضالاً وإن كان مغفورًا له»!!

لماذا ذاك؟! لأنَّ الخاصية مناطها علىٰ «الوَصْف» فقط! فمتىٰ تحقَّق «ذاك» ـ أعْني: الجناية علىٰ الشَّريعة ولو بدون قصد أو تعمُّد القَصْد ـ سُمي بـ«ذاك» ولا يُنظر إلىٰ قصده.

يقول العلاَّمة الشَّاطِبي رَحِمَهُ اللَّهُ ما لفظه: «فصاحب البدعة لما غلب عليه «الهَوَىٰ» مع «الجَهْل» بطريق «السُّنَّة»؛ توهم أنَّ ما ظهر له بعقله هو

الطريق القويم دون غيره، فمضىٰ عليه فحاد بسببه عن الطريق المستقيم **فهو ضال من حيث ظن أنه راكب للجادة، كالمار باللَّيل علىٰ الجادة وليس له دليل يهديه، يوشك أَن يضل عنها فيقع في متابعة، وإِن كان بزعمه يتحرىٰ قصدها.**

فالمُبْتدع من هذه «الأمَّة» إنما ضل في أدلتها حيث أخذها مأخذ «الهوىٰ» و«الشَّهوة» لا مأخذ «الأنقياد» تحت أحكام اللَّه. وهذا هو فرق بين «**المُبْتَدِع**» وغيره، **لأَنَّ المبتدع جعل «الهوىٰ» أوَّل مطالبه وأخذ الأدلة بالتَّبع، ومن شأن «الأَدِلَّة» أنها جارية علىٰ كلام «العَرَب» ومن شأن كلامها الأحتراز فيه بـ«الظَّواهر». فكما تجد نصًا لا يحتمل التَّأويل تجد فيه «الظَّاهِر» الذي يحتمله أحتمالاً مرجوحًا.** حسبما قرَّره من تقدم في غير هذا «العلم»، وكل ظاهر يمكن فيه أَن يصرف عن مقتضاه في الظَّاهر المقصود، ويتأول علىٰ غير ما قصد فيه. **فإذا أنظم إلىٰ ذلك «الجَهْل» بأصول الشَّريعة وعدم الأضطلاع بمقاصدها كان الأمر أشد وأقرب إلىٰ «التَّحْرِيف» والخروج عن مقاصد الشَّرع.»**

[الأعتصام ١/ ١٨٦].

فالذي فيه «التَّعالي» و«العُجب» و«الغُرور» ـ كما ذكرت بذاك الهُراء ـ أيها البَعَّار في وضح النَّهار! لا يقول الجَلي ولا يقوم علىٰ المُعوج بالسَّلّ ولا يدحر القول الكَلّ ـ الذي لا يستقيم ولا يُجلي التَّعْتيم ولا يَنْبَسط أمام الدَّليل بالتَّسليم ـ يَعْني: القول «اليَتِيم» ـ ولا يُفوّض أمره للعلي!! وغير مُقتدي بقوله تَعَالَىٰ: ﴿وَمَآ أُرِيدُ أَنۡ أُخَالِفَكُمۡ إِلَىٰ مَآ أَنۡهَىٰكُمۡ عَنۡهُۚ إِنۡ أُرِيدُ إِلَّا ٱلۡإِصۡلَٰحَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُۚ وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ

عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ ﴿٨٨﴾ [هود].

فٱستمع أيها المُنْصف والمُحرّر المُتْحف ـ يرعاك اللَّه ـ لقولي ووصيتي ـ فيما رقَّمنا فيما صنَّفناه ـ تجد وصية «السَّلَف» ـ فيمَن رقَّم وحرَّر وبرَّرَ وأتحف ـ صافية، وأنَّنا في معزلٍ فيما ٱدَّعاه «**الجَرَادَة**» فينا وأجْحَف بعينٍ طافية، ويكفي بالنَّاظر الباصر أَن يكون مُختلفًا كُليًا ـ في رؤيته ووجهته ـ عن القاصر؛ الذي لا يفهم الكلام ويجني علىٰ الأنام.

يقول أبو عُزَيْر عَبْدِالإِلَه الحَسَنِي ـ عفا الله عنه ـ ما لفظه: «كما أوصي مَن خالفته في «**قولٍ**» أو «**مقالةٍ**» أَن لا ينسبني إلىٰ مذهبٍ ما، لأنَّ «**الهَوَىٰ**» هو الغالب علىٰ أهل الخلاف؛ حتَّىٰ يتأكد من صحَّة الٱلتزام للمذهب بالمُلَازمة، كما لا أبرىء نفسي من «الخطأ» و«الزَّلل»، **وليكن «الكِتَاب» و«السُّنَّة» علىٰ فهم سلف الأمة هو المعيار علىٰ كل قولٍ أو مقالةٍ مهما بَلَغت رُتْبَة من صدرت منه، ولا أقول أنَّ كل ما كتبت هو الحق الذي لا يَنْبَغي الخروج عنه، فقد أشذ أحيانًا غير عامدٍ ـ وأعوذ باللَّه من ذلك ـ لأنَّ ما من أحدٍ إلَّا وتَعْزَب عنه سنَّة من «السُّنَن» والإحاطة بكلّها أمر من ضرب المَحال.**

ولذلك أكرر وأعد القول، كما قلت في «**المقدمة**»، أنَّ قدوتي في هذا الإمام «الشَّافعي» رَحِمَهُ اللَّهُ، لما ألف كتبه قال ما لفظه: «قد ألفت هذه الكتب ولم آلُ فيها، ولابدَّ أَن يوجد فيها الخطأ، إنَّ اللَّه تَعَالَىٰ يقول: ﴿وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء].

فما وجدتم في كتبي هذه مما يخالف «الكتاب» و«السُّنَّة» فقد رجعت عنه» [الآداب الشرعية ١/ ٥٩٠، ٥٩١].

فَليبسط العذر «**الوَاقِف**» علىٰ الخطأ، سواء ٱستدلالاً ضعيفًا ـ بآية في غير محلّها أو حديثٍ ضعيفٍ أو قول إمام وعالم في غير موضعه ـ أو نكارة قولٍ أو تقديم ما كان ينبغي أَن يؤخر أو تأخير ما كان ينبغي أَن يقدم، أو غفلة، أو الطَّرح «**الإنشائي**» أو «**العَاطِفي**».

فالكمال عزيزٌ، **فلا يعجل «الحَامِل» عليَّ بها لينسبني المَنَاسب!** وليعلم أنَّ سبب الخروج عن «**السُّنَّة**» هو الجهل بها، **فأنا أتبرأ في «حياتي» وبعد «مماتي» من كل قولٍ خالفتُ فيه «الكِتَاب» و«السُّنَّة» وفهم سلف الأمة، فعقيدتي عقيدة «السَّلف» ومنهجي منهج السَّلف «الشَّرعي» لا أشذّ عنه طرفة عين**، واللَّه تَعَالَىٰ أسأل أَن يحيني عليه ويميتني عليه، وأَن يحشرني في زمرتهم.» [إحقاق الحقّ في الرُّجوع إلىٰ المذهب الحقّ ٢/ ٨١٦، ٨١٧ الطَّبعة الثَّانية].

■ **التَّاسِعُ:**

يقول عبد الإله: «**فرأيتَ لما يكون التَّوفيق والهدىٰ والسَّداد من اللَّه سابقًا في العبد كيف تكون التَّجلية، ودَحْر التَّعْمِية؟!!**».

قُلْتُ: هذا ليس فيه تزكية ولا يدل منّا عَلَىٰ تعْمية، ولا علىٰ عُجب أو غُرور بل علىٰ قولٍ مَبْرور، وهذا يشهد له العِلْم «الرَّبَاني» المُسْتَوْحَىٰ من الأصل «القُرْآني»؛ في قوله تَعَالَىٰ: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ۝١٧ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمْ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ۝١٨﴾ [الزُّمَر].

فصحيح الٱسْتِمَاع ـ بالتَّلَازم والمُلازمة ـ يُوَلِّد أَجود «**المَتَاع**» ـ قولاً وعملاً ـ فدلالة «يَسْتَمِعُونَ» لازمة ـ بالتَّلَازُم والمُلَازمة ـ لقوله:

«فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ»، فالاتباع ـ قولاً وعملاً ـ **تولَّد من صحيح ٱسْتِمَاع وبلَازِمِ القَوْل** ـ في هذه «الآية» الكريمة ـ علمنا أنَّ المُعْرِضين ـ عن «السَّماع» و«الاَسْتِمَاع» ـ مُفْرطون مُفَرّطون، وحتمًا سيتَّبعون ـ بالتَّلَازم والمُلازمة ـ «الأَقْبَح» ويَنْفرون ويُنَفرون من «الأشرح»، وكلّما كان الاستماعُ أقوىٰ أدرك صاحبه «الفَحْوَىٰ»؛ في قوله: «وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ »، **فالاعتقاد «العَلي» يوّلد القَول والعَمَل «السَّنِي»!!**

يقول شيخ الإسلام ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «**فكل ما يحتاج النَّاس إليه في دينهم، فقد بينه اللَّه ورسوله بيانًا شافيًا فكيف بأصول «التَّوحيد» و«الإيمَان»؟!** ثمَّ إذا عرف ما بيّنه الرَّسول نظر في أقوال الناس وما أرادوه بها، فعرضت علىٰ **«الكِتَاب» و«السُّنَّة»**.

والعَقْل الصَّريح دائمًا موافق للرَّسول ﷺ **لا يخالفه قط، فإنَّ «المِيزَان» مع الكتاب، واللَّه أنزل «الكِتَاب» بالحق و«المِيزَان»، لكن قد تَقْصر عُقول النَّاس عن معرفة تَفْصيل ما جاء به، فيأتيهم الرَّسول بما عجزوا عن معرفته وحاروا، لا بما يعلمون بعقولهم بطلانه.**» [مجموعة الفتاوىٰ ١٧/ ٢٣٩].

فالعُقول مُتفاوتة والأفهام مُتَصاولة، فمَن قوي تصوُّره وإداركه نال «**الفُهُوم**» و«**العُلُوم**»، فإذا قال بَرَّر، وإذا ٱستدل للدَّليل حَصر، وإذا أجهز علىٰ العدوّ المُتأصّل أو المُبتدع المُتَنصّل قَهَر كسَيْل النَّهر، أما مَن قصر به تَصوُّره وإدراكه لم ينل «**الفُهُوم**» و«**العُلُوم**»، وفي أحسن أحواله يَنَل قِسطًا منها ـ **يَنَل بعْض «التَّعْريفات» وَيَجْهل قِبْلَة «التَّتْحيفات» ويُصرّ عَلَىٰ «التَّعَسُّفات»** ـ وإذا كان ذلك كذلك، **تجده إذا قال بَعّر، وإذا ٱسْتَدل**

للدَّليل بَقَرَ، وإذا أجهز عَلَىٰ العدوّ ٱنكسر، فلا ينصر الإسلام ويجني علىٰ الأنام ويلقي بالمُدَاهنة بين يدي الأعداء الأصليين أو المُبتدعة الهُلَام!! ويزداد بلاء هذا ـ كحال «الجَرَادَة» ـ إذا كانت له صَوْلة، أو كان يرأس «جَمَاعَة» أو «إِمَارَة» أو «دَوْلَة»، لأنَّ الأعْمَىٰ لا يجوز له أن يقود «العُمْيَان»، ولا يستطيع إفهام «البُكْمَان»!!

ولهذا قال الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ «إذا قَلَّ «العِلْم» ظهر الجفاء، وإذا قَلَّت «الآثَار» كَثَرت الأهواء.» [درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٥٨].

يقول شيخ الإسلام الفَحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «فكل من ٱستقرأ أحوال «العَالَم» وجد المسلمين أحدَّ وأسدَّ عَقْلاً، وأنهم ينالون في المُدَّة اليَسِيرَة مِن حَقَائِق «العُلُوم» و«الأعْمَال» أضعاف ما يناله غيرهم في «أجْيَال»، وكذلك «أهْل السُّنَّة والحَدِيث» تجدهم مُتَمَتّعين. وذلك لأنَّ ٱعتقاد الحق الثَّابت يقوي «الإدْرَاك» ويصححه، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهۡتَدَوۡاْ زَادَهُمۡ هُدٗى﴾ [محمد: ١٧]. وَقَالَ: ﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِۦ لَكَانَ خَيۡرٗا لَّهُمۡ وَأَشَدَّ تَثۡبِيتٗا ٦٦ وَإِذٗا لَّأٓتَيۡنَٰهُم مِّن لَّدُنَّآ أَجۡرًا عَظِيمٗا ٦٧ وَلَهَدَيۡنَٰهُمۡ صِرَٰطٗا مُّسۡتَقِيمٗا ٦٨﴾.» [مجموعة الفتاوىٰ ٤/ ١٢].

وهذا المُحرّر والنَّاصع المُسطّر ليس لك أيها «الجَرَادَة»! فأنت لا تعقل فحْواه فكيف تُؤصّل لمَبْنَاه أو تُدرك مَعْنَاه، رأيت كيف نأتي بـ«الآية» الكريمة ونستخرج منها «الأقْوَال» و«القَوَاعد» السَّلِيمَة!! وقطعًا مَن يَفْعل ذلك يسبق فيه بما قُلته ـ وأَنْت عِبْته ـ : «فرأيتَ لما يكون التَّوفيق والهدىٰ والسَّداد من اللَّه سابقًا في العبد كيف تكون التَّجلية، ودَحْر التَّعْمِية؟!!».

▪ العَاشِرُ:

ويقول: «رأيتَ كيف تكون الدّقة، لما تنبني علىٰ حِقَّة مُحقَّة وكيف يُتجنَّب «السَّقط»، و«الغلوّ» و«الفَرْط»، وهذا يهبه اللَّه تَعَالَىٰ قبل لما يكون العلم «الصَّحيح»، والفَهْم «الفَسِيح»، سابقًا في عبده، ليُخرج دُرّه!! ربَّنا لا تُحرمنا هذه «الوَسْمَة»، وإكمال المحرَّر بهذه «النّعْمَة».

قُلْتُ: ـ القائل هو «الأَزْدِي» صاحب القُبح المُبْدي ـ هو في هٰذين «الموضعين» يثني علىٰ نفسه، والنَّقل «الأوَّل» سيأتي بيان ما في كلامه الذي سبقه من فساد، ظنّهُ من التَّوفيق والهدىٰ والسَّدَاد!

ولك أَن تعجب كيف يوصله غُروره وإعجابه بنفسه إلىٰ هذه «الفَاقِرَة»، فيزعمُ سبقَ «التَّوْفيق» و«الهِدَاية» و«السَّدَاد» له من رب العباد!! من الذي أطلعه علىٰ هذا؟! ومن أين له عِلْمُه؟!

قُلْتُ: هذا يفهمه «الوَفِي» ويلحد فيه العدوّ «الشَّقي»، ولقد أخبرتك ـ في الذي قبله ـ أنَّ الرَّحمة السَّابقة ـ وقد تجلت في قوله: «أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ» ـ تُخرج الفائدة الغامقة وتُجهز علىٰ الفكرة المُتهوّكة السَّامِقَة، فصانع «العِلْم» ومُتحف «الفَهْم» غايته صون الشَّريعة والرّفق بالخليقة، وتوجيهها إلىٰ «الألفاظ» السَّليقة و«المَعَاني» و«المَبَاني» الأنيقة، ولابدَّ أَن تكون طينة هذا الصَّانع المُمتع المَاتِع من زمرة: «وَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمۡ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ». **فالرَّحمة السَّابقة تظهر ـ في الذي يُحرّر العِلْم وينتج الفَهْم ـ إذا كان مازال يُصيب وللباطل يُعِيب!!**

يقول القاسم رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه «سمعت «مالكًا» و«اللَّيث» يقولان ـ في ٱختلاف أصحاب رسول اللَّه ﷺ ـ : **ليس كما قال ناس فيه توسعة**

ليس كذلك، إنما هو خطأ وصواب» [الإحكام في أصول الأحكام ٢/ ٣٣٠، ٣٣١].

ويقول أيضًا ما لفظه: «عن مالك أنه قال: في ٱختلاف أصحاب رسول اللَّه ﷺ: مخطىء ومصيب، فعليك بالٱجتهاد.» [الإحكام في أصول الأحكام ٢/ ٣٣٠، ٣٣١].

فمَن يَسْبَر «الخلاف» ويُوجّه «الٱختِلاف»؟! أليس صاحب سابق الرَّحمة المُحافظ علىٰ اللُّحمَة ـ بيْن «الشَّريعة» و«الخَلِيقة» ـ وقطعًا هذا من زمرة: «وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ».

يقول شيخ الإسلام الفَحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «وأئمة السُّنَّة ليسوا من أئمة البدعة، تضاف «**السُّنَّة**» إليهم **لأنهم مَظاهِرٌ بهم ظهرت** وأئمة البدعة تضاف إليهم **لأنهم مَصَادِرٌ عنهم صدَرَت.**» [درء تعارض العقل والنقل ٢/ ٣٢٨].

فهل ظهر ـ بما صنفناه ـ بدعة «**غُلُوّ**» أو بدعة «**تُلُوّ**» أم كان منّا الدَّحر والقَبْر؟! ينصف في هذا مَن يعرف التَّمييز بين «**الحَوِّ**» وبين «**اللَّوِّ**»، أما البَعَّار في وضح النَّهار ـ كحالك أيها «**الجَرَادَة**» ـ **عليه أن يذهب للحضيرة بما معه من تلك المِيرَة؛ يعْلَك الباطل ويجْتَر العاطل!!**

عن المنذر بن الرَّبيع بن خيثم أنه قال ما لفظه: «يا عبداللَّه! ما علمك اللَّه في كتابه من علم **فٱحمد اللَّه، وما ٱستأثر عليك به من علم فكله إلىٰ عالمه، ولا تتكلف؛** فإنَّ اللَّه عَزَّ وَجَلَّ يقول لنبيه ﷺ: ﴿قُلۡ مَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ أَجۡرٖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُتَكَلِّفِينَ ٨٦ إِنۡ هُوَ إِلَّا ذِكۡرٞ لِّلۡعَٰلَمِينَ ٨٧ وَلَتَعۡلَمُنَّ نَبَأَهُۥ بَعۡدَ حِينِۭ ٨٨﴾» [جامع بيان العلم وفضله رقم ١١٢٨].

▪ الحَادِيُ عَشَرَ:

يقول صاحب «التَّبْصِير»: «أما ما نكتبه الآن وما مضىٰ، هو فقط للتَّجلية قبل التَّحلية، لينقشع في ذهنك «البُرْهَان»، وترىٰ حقائق «القُرْآن»، والسُّلوك الصحيح في «التَّأْصِيل»، ووضع اللّبنات في «التَّفْصيل»، فهذا المَسْلَك هو المَأْمُورٌ به، وَصاحِبه مَأْجُور رَعَا مَقَام النُّبوَّة».

قُلْتُ: فهذا القول الذي عِبته ـ وهذه دلالة علىٰ فهمك ـ دلالة صوَّالة أننا نتَّبع مدرسة «السَّلف» في إخراج التُّحَف!! وهذه المدرسة قائمة علىٰ أصلين ومُناط بها فهمين: «الهَدْم» ثمَّ «البِنَاء»، و«التَّجْلِيَة» قبل «التَّحْلِيَة»، فلا يكفي الإرشاد إلىٰ الحق حتَّىٰ تجعل الشَّرّ تحت الحَزْق!! فالحق المعبود والمُعوَّل عليه المَشْدُود، لابدَّ أَن يكون فيه الحق تحت الطَّرح المُشيّد المُشدَّد، والشَّرّ يكون تحت الطَّرق المُفَنَّد!!

فهذه المدرسة ـ «السَّلَفِيَة الشَّرْعِيَة» ـ لا تقبل في صفوفها إلَّا هذا «النَّوْع» ـ في الطَّلب ودرك الأرب ـ فالذّراع لابدَّ أَن يكون مُتكونًا من كَوْع وكَرْسُوع!!

▪ الثَّانِيُ عَشَرَ:

ويقول: «ولقد عرض عليَّ «أخ» منذ أكثر من «خمسة عشر سنة» ـ في دار غير هذه الدَّار ـ سلسلة له في «أَحْكَام الإيمَان» وأصوله وفروعه عند «أهل السُّنَّة والجَمَاعَة»؛ لأخرجه من جوّ القَسْطَل، ومرّ الحنظل وأُهديه العسل في السَّيْطَل؛ فالأخ يثقُ في علمي، ويطمئن لفهمي في ضبط «المَسَائِل»، والقوَّة في جمع «الوَسَائِل»، والإحسان في ردّ

«الجُزْئِية» إلىٰ «الكُلّيَة»، وذلك فضل اللّه يؤتيه مَن يشاء من العِبَاد».

قُلْتُ: فهل ترىٰ أيها المُنصف ـ يرعاك اللّٰه ـ في هذا «العُجب» و«التَّعالي» و«الغُرور» **أم ذكر الواجب في «التَّوقيع» عن ربّ العالمين وقد تجلَّىٰ في كلّ كلام لنا ممهور!!**

ألم يجعل المولىٰ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَالَىٰ «المَعِيَّة» ـ في التَّأييد ونصرة الخير العديد ـ محصورة في «الإحسان»؟! قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحۡسِنُونَ ١٢٨﴾ [النحل]. فلقد حصر المولىٰ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَالَىٰ «المَعِيَّة» ـ في «الحفظ» و«العناية» و«التَّأييد» ـ في الإحسان!! فعلىٰ «العالم» أن يُحسن وعلىٰ «الفاهم» أَن يُحسن وعلىٰ «المُجاهد» أَن يُحسن وعلىٰ «النَّافر» أَن يُحسن وعلىٰ «الأسير» أَن يُحسن وعلىٰ «المُنْفق» أَن يُحسن وعلىٰ «السَّاكت» أَن يُحسن، **فطريق «الإِحْسَان» هذا بابه، و«التَّأييد» هذا عنوانه!!**

■ الثَّالِثُ عَشَرَ:

ويقول: «فإِن قلتَ: أرشدنا!! قُلْنَا: أليس لأجل ذلك حرَّرنا وزبَّرنا، وألبسنا هذا البحو الدُّرر وها نحن نُتمم بالمُسَطَّر!!».

قُلْتُ: هذا واجب العالم ٱتجاه التَّعليم وواجب الفاهم ٱتجاه التَّفهيم، أَن يُجلي «التَّعْتيم» ويسد «التَّثْليم» ويغلق نبع «التَّسْميم»، ولا **يقوم بذلك إلَّا السَّليم في علمه والقَوِيم في فهمه!!** أليس «المُقَارِع» يثبت علىٰ «الجبهات» إلَّا بما يُحقّقه «البَارع»؟! وإلَّا هناك علوم كثيرة مُعوجَّة وفهوم وفيرة مُكوجَّة، جنت علىٰ «الأنام» وشوَّهت صورة «الإسلام» وألحدت في واجب «الإعلام»، فحرَّفت المسار وقوَّضت أصول الدَّار

فٱنهار الجدار وتحرَّر الأشرار بتلك الأفكار!! وغاية الأبرار أَن يكون الأشرار تحت مرمىٰ النَّار ـ في «المُجَادَلَة» و«المُجَالَدَة» ـ وهذه وظيفة العلماء الفهماء الحُسناء، وليس وظيفة النُّفراء القُصراء!!

■ الرَّابِعُ عَشَر:

ويقول: «فهذا الأخير مَنَاطه علىٰ «الوَصف» فقط و«العذر بالجَهْل» أو «التَّأْوِيل» غير مُعتبرين، وقد أجلينا من قبل الأمر وزبَّرناه بالدُّرر في السَّطر».

قُلْتُ: هذا يحكم فيه مَن حاز «البَاعَة» وكان فحلاً في «الصنَاعَة» يشفي العلَّة ويقنع الغُلَّة بتَحريرة عَدْلية شُجَاعة!! وهذه «التَّوثيقة» ليس من خصائصك أيها «البَغْل» إنما هي وسمة «الفَحْل»!!

فالبَغْل: إذا حرَّر بعَّرَ وإذا نظر حوَّرَ وإذا ٱستدل عوَّرَ وإذا أجهز ٱنتحرَ، والفَحْل: إذا حرَّرَ عطَّرَ وإذا نظر بَصرَ وإذا ٱستدل أمْطَرَ وإذا أجهز بَقَرَ!! و«الفحل» بخُطاه نَقْتَدي و«البَغْل» بخُطاه لا نَهْتَدي.

■ الخَامِسُ عَشَر:

ويقول: «فإن قال القائل: «الدِّيمُقْرَاطِيَة» ليس نظامًا وتوجهًا قائمًا بنفسه كما علَّلت بتعليلك الصَّائب، وتحريرك السائب!! بالخير والدَّل على صحة السَّير، ونحن نشكرك، ولا نكفُرك».

قُلْتُ: ـ القائل هو «الأزْدِي» صاحب القُبح المُبْدي ـ كما ترىٰ هكذا وهكذا يَتَمَدَح! وفي براثن «العُجْبِ» الفاتك يترنح!! لا يكاد يخرج من تيهٍ إلَّا ويدخل في تيه! ولا ينفك من فَكِّ ضيغمٍ إلَّا وينشب في فَكِّ أخيه!! ومن هوس العُجب أَن تراه حتَّىٰ في مقامِ: فإن قال قائل

يتمدح نيابة عن المُعْتَرِض السَّائل!! صدق واللَّه وأحسن الوصف، من قال: إنَّ العُجب عائدٌ علىٰ عقلِ صاحبه بالضُّعف!!

أحمدك اللَّهم علىٰ العافية، وأسألك من أفضالك ونعمك الوافية الضافية.. ثمَّ إني أتساءل أي حقائق للقرآن يزعم أنه يُرِي؟! ألَا يستحيي هذا علىٰ نفسه ويرعوي؟! وأي تفصيل وتأصيل ورِعاية لمقام النُّبُوَّة يدَّعي؟! أهي هذا «العُجْب» وتلك الفواقر؟! أم تلك «الفِرْيَات» علىٰ «الشَّيخ» الأسير الثَّابتِ الصَّابر؟!! أم هي عبارات «الفُحْش» و«البَذَاءَة» التي يَسْتَبْشعها كل طاهر؟!!

وما هو «التَّحرير» و«التَّزْبير»؟! أهي الدَّعاوىٰ الجوفاء الخاطئة الكاذبة عند من لم يكن عَمِيْ؟! أم هي مطية العطب، والبعير الأجرب: «نا» «وقُلْنا» «وفَعَلْنا» «وعِلْمي» «وفَهْمي»!!

وما هي في قاموس (العلاَّمة) «الدُّرر»؟! أتلك هي التي يعرفها بنو البشر؟! أم هي كما يظهر: كلُّ ما كان مُدَوَّر؟!! فنَمُرَّ حينها مرَّ الكرام ولا نستنكر!!

قُلْتُ: أيها «**الجَرَادَة**»! لما كان فيك خاصية فهمية «بَغْلية» ونفورية حمارية «وحشية»، وٱشتريت «الأفكار» من حَانُوت «الأبْعَار» ٱنقلب في عينيك «اللَّيل» نهار و«السَّواقي» إلىٰ سيولٍ وأنهار!! **أيها الوَبْش ألَا تتقزَّز من الوَبَش!!**

فلقد ٱتبعنا مع علاَّمتك وبحر فهَّامتك ـ في ردّنا عليه ـ ما أصلناه من قبل في باب: «**الإنصاف والعَدَالَة والإجهاز عَلَىٰ الوَبَالَة**»، وهذا من أوجب الواجب في «العِلْم»، ومن أوكد الأمانة في «الفَهْم».

ولقد أسَّست ـ فيه ـ للكلام بعدل وإنصاف، مع الموافق أو المخالف أو أصحاب الإجحاف، في كتابي الذي جعلته علىٰ نمط «الهَدْم» و«البِنَاء» أو «العَرْض» و«الرَّد» ـ في «الأَسَاسِ التَّاسِع» ـ المعنون بـ«**العَدَالَة فِي إِنْصَاف الخُصُوم وُدُعَاة الضَّلَالَة**» بما لفظه: «العدالة هي ملكة في الشخص علىٰ نفسه تحمله علىٰ ملازمة التَّقوىٰ، لأنَّ الظلم محرَّمٌ حرمه اللَّه علىٰ نفسه وجعله بيننا محرمًا، ومن الظلم الكلام في اللَّه وفي خلقه بظلم وجهل، وإذا كان الظلم دواوين «ظلم للَّه» و«ظلم للنفس» و«ظلم للخلق»، فكذلك العدل دواوين عدل وإنصاف مع اللَّه ـ أَن نعبده ولا نشرك به شيئًا ولا نصرف شيئًا من خصائص الإلٰهية لغيره وأَن نسميه ونصفه بما سمىٰ ووصف به نفسه ووصفه به رسوله في «النَّفي» و«الإثبات» ـ وهذا قد بسطنا القول فيه.

وعدل وإنصاف مع النَّفس ـ أَن تكون آمنة مطمئنة ـ وعدل وإنصاف مع الخلق مؤمنهم وكافرهم. يقول اللَّه تَعَـلَى آمرًا بالعدل والإنصاف: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء: ١٣٥]. وَيَقُولُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا۟﴾ [المائدة: ٢]. وَيَقُولُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟﴾ [المائدة: ٨]. وَيَقُولُ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَـٰنِ﴾ [النحل: ٩٠].

فبهذا المنهج الرَّباني قامت السَّماوات والأرض، والخروج عنه يسبب الفتن والفساد والبغي، ومنهج «قُحّ أَهْل السُّنَّة» **رحمة الخلق**

والقول فيهم بالحق، لا يشذون عن ذلك ٱتجاه أقرب القريب أو ألدِّ الأعداء.

ذكر الحافظ ٱبن عبدالبر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب «التَّمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد ١٣٩/٤» عن أبي الزبير عن جابر أنه قال ما لفظه: «أفاء اللَّه «خيبر» علىٰ رسوله، فأقرهم رسول اللَّه ﷺ فيها وجعلها بينه وبينهم، فبعث «عبداللَّه بن رواحة» فخرصها عليهم، ثمَّ قال: يا معشر اليهود! أنتم أبغض خلق اللَّه إليَّ، قتلتم أنبياء اللَّه وكذبتم علىٰ اللَّه. وليس يحملني بغضي إياكم علىٰ أَن أحيف عليكم، قد خرصت «عشرين ألف» وسق من تمر، فإِن شئتم فلكم، وإِن شئتم فلَا. فقالوا: بهذا قامت السَّماوات والأرض، قد أخذنا فأخرجوا عنها».

هكذا كان دأب أهل العلم والصلاح، الحق مبتغاهم يُمَكنون له ولو علىٰ حساب أنفسهم، لا يخافون في ذلك لومة لائم، **فإذا كان الظلم محرمًا ٱتجاه العدو، فٱتجاه المسلم وإِن كان من «الخصوم» أو ممَّن تلبس ببعض البدع من باب أولىٰ، فعلينا أَن نقر الخصم فيما أصاب، ونرد عليه فيما أخطأ، وأَن ننقل قوله بأمانة وعلم، لا نزيد فيه ولا ننقص منه.**

يقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «ومَن لم يعدل في خصومه ومنازعيه ويعذرهم بالخطأ في الٱجتهاد، بل ٱبتدع بدعة وعادىٰ من خالفه فيها أو كفره، فإنما هو ظَلَم نفسه. **وأهل السُّنَّة والعلم والإيمان يعلمون الحق ويرحمون الخلق، يتبعون الرَّسول فلا يبتدعون** ومن ٱجتهد فأخطأ خطأ يعذره فيه الرسول عذروه... **واللَّه يحب الكلام**

بعلم وعدل ويكره الكلام بالجهل والظلم» [التَّفسير الكبير ٦/ ١١٣، ١١٤].

فالحكم علىٰ «الأقوال» و«الأفعال» لابدَّ أن يكون بعدل وإنصاف وهو نوع من «القضاء» [إحقاق الحقّ في الرُّجوع إلىٰ المذهب الحقّ ٢/ ٧٣٣، ٧٣٤ الطَّبعة الثَّانيَة].

فلقد أتينا بأقوال علاَّمتك وبحر فهَّامتك ثمَّ نسفناها نسفًا بـ«التَّأصيل» و«التَّفصيل»، والغرض من ذلك هو صون «المَبَاني» والحفاظ علىٰ «المَعَاني»، وتلك هي الأمانة، والذي يحكم في ذلك «العدل» المؤتمن وليس «المائل» الخَائن!!

▪ السَّادِسُ عَشَرَ:

ويقول: **«وردنا مَن اعتمد علىٰ قصة «حَاطِب بن أَبي بَلْتَعَة» في عدم تكفير «الجَاسُوس» المُعِين ـ إذا كان العدو طالبًا غير مطلوبٍ ـ بتحقيق حبير وجلاء كبير؛ لم أُسبق إليه سميناه: «دَحْرُ المُعْتَضِد بِقِصَة حَاطِب فِي عَدَم تَكْفِير الجَاسُوس المُخَاطِب»، فليرجع إليه مَن يُريد فهم هذه «الحقائق»، والغوص في «الدَّقائق»، ولا يصلح «الكِتَاب» للمبتدىء أو المُتَوسط في العلم، وإنما لمَن قطع شوطًا كبيرًا في تحقيق الفهم».**

قُلْتُ: ـ القائل هو «الأَزْدِي» صاحب القُبْح «المُبْدِي» ـ: لا تغرَّنك أيها النَّاظر هذه «العِبَارَات»، ولا تعجل بذم قائلها فإن له من ذاته جذبات!! يفنىٰ فيها عن شهود كل مخلوق سواها!! ويعمىٰ عن رؤية كل محسوس إلَّا إياها!!

فلا تعجل في الأمر، فقد أوضحت لك العُذر!! وقد قرأت كتابه هذا، وأنصح كل طالب علم أن يقرأه، ففيه هُرَاء يتضح له بِجَلاء!!

ومَن ٱشتبه عليه الأمر، وأراد معرفة مستوىٰ هذا «الكِتَاب» ومرتبته في «العلم»، فليطالع هذه الكتب: «الشِّهَاب الثَّاقِب فِي الرَّدِ عَلَى مَن افْتَرى عَلَى الصَّحَابِي حَاطِب»، للشَّيخ «أبي محمد المقدسي» ـ فك اللَّه أسره ـ . «المُعْلِم فِي حُكْم الجَاسُوس المُسْلِم»، للشَّيخ «أبي يحيىٰ اللّيبي ـ حفظه اللَّه ـ . «تَقْرِير القُرْآن العَظِيم فِي حُكْم مُوَالاَة الكَافِرِين» ـ «الطَّبْعَة الثَّانِيَة» ـ . و«الأخير» فيه بعض هنات لا يوافق عليها، إلَّا أنَّ «الكتاب» في جملته نفيس، وفيه ٱستنباطات رائعة ودقيقة لا أعلم أسبقية أحد إليها قبل صاحب «الكتاب».

وهذه الكتب «الثَّلاثة» بينها تباين وٱختلاف في فهم قصة «حاطب»، وليست علىٰ رأي واحد، لكنها جيدة إجمالاً للتَّعريف بمسالك الٱستدلال الصحيحة في هذا «الباب»، **وهي علىٰ ٱختلافها صور حسنة من صور «الٱجتهاد» الذي كَثُر مُدَّعوه وقَلَّ أهلُهُ وذووه!** **ومن قرأ هذه «الكتب» وفهمها كحدٍ أدنىٰ في هذا «الباب»، فلا أظنه إلَّا سيوافقني أنَّ صاحب هذه «العِبَارَات» التي يمدح بها كتابه ينبغي أَن تُفرك أُذُنه ليعرف مقداره!!»** ٱنتهىٰ كَلاَمه.

قُلْتُ: لقد أخبرتك وعَهَدْتك ـ من قبل ـ أيها الباصر المُستبصر والمُنْصف المُتْحف ـ يرعاك اللَّه ـ أَن أُثبت لك أنَّ «الجَرَادَة» النَّاصب للعَرَّادَة له قراءة حمارية وحشية، تصُك «النُّصوص» وتنظر لها بعبوس وتتبلَّد عند مُلتقىٰ «الفُصُوص». فلنأتي بكامل كلامنا في «التَّبْصِير» وللننظر هل وُجد الذي ٱدَّعاه في هذا التَّسطير أم قاله بسبب التَّقْصير والنَّظر القَصير ووحشية التَّغبير ونَتْن الولاء والتَّعْيير!!

قَالَ أبو عُزَيْر عَبْدالإلٰه الحَسَنِي ـ عَفَا اللَّه عَنْه ـ ما لفظه: «ولأدلتها الكثيرة ـ أعني: «الموالاة» ـ، وما يدور حولها من شبهات عديدة نديدة، ألَّفنا فيها سفرًا ضخمًا سمَّيناه: «**الإِفْرَاك فِي حَوْض الدَّلَائل فِي حُكْم مُوَالَاة أَهْل الإِشْرَاك**»، **أجهزنا فيه علىٰ كلّ شبهة عنيدة نديدة، وأقوال قبيحة أو غير سديدة، وٱعتقادات سابرية ورُؤىٰ عارية، وضحالات علمية، وقرائح جهلية، لا تمتُّ بصلة للعلم أو قريح الفهم.**

وأبطلنا فيه جناية مَن جنىٰ علىٰ مقاصد العلاَّمة «سليمان بن عبداللَّه بن عبدالوهاب» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ الذي شرحنا رسالته فيه ـ ؛ الدكتور «صالح الفوزان» ـ عضو اللَّجنة الدَّائمة ـ سميناه: «**انْحِرَافَات الفَوْزَان فِي مَسَائِل الإِيمَان**».

وعرينا فيه ذاك البدعي الجهمي «حاتم العوني» ـ قطع اللَّه دابره ـ ، لما ٱشترط في الموالاة المكفّرة «الحبّ القلبي» بفهم ربعي، وقُبح مُبْدي، وجناية علىٰ النصوص، والأخذ بإبليسية الفصوص، هو وإخوته من «الجهمية» الجدد ـ الأثرية بين المعكوفتين ـ قطع اللَّه دابرهم وسدَّ عن الأمَّة معايبهم ـ ، ولقد بيَّنا كذلك فيه خنزبية «الموالاة العامة المطلقة» و«الموالاة المقيّدة»، والكفر لا يكون إلَّا بالأولىٰ؛ لفهمٍ سطحي، أو ٱعتقاد بطحي.

وردمنا مَن ٱعتمد علىٰ قصة «حاطب بن أبي بلتعة» في عدم تكفير الجاسوس المُعِين ـ إذا كان العدو طالبًا غير مطلوبٍ ـ بتحقيق حبير وجلاء كبير؛ لم أُسبق إليه سميناه: «**دَحْرُ المُعْتَضِد بِقِصَّة حَاطِب فِي عَدَم تَكْفِير الجَاسُوس المُخَاطِب**»، فليرجع إليه مَن يُريد فهم هذه الحقائق

والغوص في الدَّقائق، ولا يصلح «**الكِتَاب**» للمبتدىء، أو المُتَوسط في العلم، وإنما لمَن قطع شوطًا كبيرًا في تحقيق الفهم. وذلك فضل اللَّه يؤتيه مَن يشاء. أسأله المزيد، والخير العديد، وعدم المشقَّة في السَّير والدَّل علىٰ كلّ الخير. آمين! آمين!» ٱنتهىٰ الكلام بتمامه. [التَّبصير في وجوب التَّفريق بين المكفّر لذاته والمُكفّر بغيره في مسائل التَّكفير ص ٦٤، ٦٥].

فالقارىء المُحدِق والبَاحث الصَّادق والمُحرّر المُتألّق، إذا قرأ نص «أَبِي عُزَيْر الحَسَنِي» بكامله لابدَّ أَن يقف علىٰ دلائله، لأنَّ الكلام مُصان بلغة «العَرَب» ولا يوجد فيه قولة نَصب أو عبارة عَطب.

فإذا قرأ هذا «**الفَحْلُ**» وجاء عند قولي: «**وَأَبْطَلْنَا فِيهِ جِنَايَة مَن جَنَىٰ...**» فحتمًا سيُعيد الضَّمير «**فِيهِ**» إلىٰ أصله «الأَقْرَب» ولا يُحوّره ويُعوّره ويلدغه كـ«العَقْرَب»!! ويعلم أنَّ ذلك عائدًا علىٰ كتاب «**الإِفْرَاك فِي حَوْض الدَّلاَئل فِي حُكْم مُوَالاَة أَهْل الإِشْرَاك**».

وإذا أتمم هذا «**الفَحْلُ**» القراءة وجاء عند قولي: «**وَعَرَيْنَا فِيهِ ذَاك البِدَعِي الجَهْمي «حَاتم العَوْني»...**» فحتمًا سيُعيد الضَّمير «**فِيهِ**» إلىٰ أصله «الأَقْرَب» لأنَّ الكلام مُتمّم ولا يوجد بين الضَّمير «الأوَّل» والضَّمير «الثَّاني» من كلام مُعْتَرض، يُحوّر «القراءة» و«الفَهم» إلىٰ أمرٍ مُفْترض، ويعلم أنَّ ذلك عائدًا علىٰ كتاب «**الإِفْرَاك فِي حَوْض الدَّلاَئل فِي حُكْم مُوَالاَة أَهْل الإِشْرَاك**».

وإذا واصل هذا «**الفَحْلُ**» القراءة وجاء عند قولي: «**وَرَدَمْنَا [فِيهِ] مَن ٱعْتَمَد عَلَىٰ قِصة «حَاطِب بن أَبِي بَلْتَعَة» فِي عَدَم تَكْفِير الجَاسُوس المُعِين...**»، ووضعنا [فِيهِ] بين المعكوفتين لأنها ساقطة من «الأصل»

ويكتشف ذلك ـ عند القراءة ـ «**الفَحْلُ**» ولا يعقل ذلك «**البَغْلُ**»، ومع سقوطها لا تعوّج «القراءة» ولا تُحوّر ««البَصارة» ولا تُشْكل «العِبَارَة» فحتمًا سيُعيد الضَّمير «**فِيهِ**» إلىٰ أصله «الأَقْرَب»؛ لأنَّ الكلام مازال مُتممًا للأوَّل بتعبير سَهْل مُسَرْوَل ، ولا يوجد من إعتراض ليدخل علىٰ «القراءة» الإفتراض، ويعلم أنَّ ذلك عائدًا علىٰ كتاب «**الإِفْرَاك فِي حَوْض الدَّلَائل فِي حُكْم مُوَالَاة أَهْل الإِشْرَاك**».

وإذا ٱستمر ذاك «**الفَحْلُ**» في القراءة ووصل عند هذه العبارة: «**ولا يصلح «الكِتَاب» للمُبْتَدىء أو المُتَوسط فِي العِلْم، وَإِنمَا لِمَن قَطعَ شوْطًا كَبيرًا فِي تَحْقيق الفَهْم**»، فحتمًا سيعلم أنَّ لفظ «**الكِتَاب**» ـ بالذكر المفرد ـ هو لفظ مُحدَّد، يعود وبدون قُيُود علىٰ كتاب «**الإِفْرَاك فِي حَوْض الدَّلَائل فِي حُكْم مُوَالَاة أَهْل الإِشْرَاك**»!!

فقل لي ـ بربّك ـ ما حملك أيها «**الجَرَادَة**» لتحوير القراءة وتعوير العِبَارَة حتَّىٰ حملت اللَّفظ المُحدّد المُفرد علىٰ قصة «**حَاطِب**» بذاك الفهم العاطب؟!

وما هو الذي خانك في «**العِبَارَة**» فأطفأ لك الإنارة حتَّىٰ ولجت تلك النَّكارة القبيحة في «**القِرَاءَة**»؟! كيف والقول المُتَّصل ـ لي ـ إلىٰ آخره فيه طهارة من الرَّكاكة والعَكاكة «اللَّفظية» و«التَّحريرية»!!

وَهَبْك نقول: لقد خانك سقط [**فِيهِ**] التي بين المعكوفتين، فهذا لا يؤثر في «النَّظر» ولا يُحوّر «البَصر» عند القراءة الواجبة «**التَّفَحُّصِيَة**» لا القراءة القاصرة «**التَّصَفُّحِيَة**»!!

نعم! لو أبدلت لفظة «**الكِتَاب**» التي جاءت بالذكر المفرد المُحدّد

بضمير «مُتَّصل» أو «مُنْفصل» وحملت عليه قولك ذاك ما ظلمت ولا نَصَبت، والعُهدة عليَّ في «التَّعْوير» و«التَّحْوير»، وكنت ـ أنت ـ مُقتديًا في ذاك الحمل بكلام ربّك السَّهل ـ في حمل الضَّمير علىٰ الأقرب ـ كقوله تَعَالَىٰ: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٖ يَطۡعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيۡتَةً أَوۡ دَمٗا مَّسۡفُوحًا أَوۡ لَحۡمَ خِنزِيرٖ فَإِنَّهُۥ رِجۡسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

فالضَّمير في قوله «فَإِنَّهُۥ» عائد إلىٰ الأقرب وهو قوله «لَحۡمَ خِنزِيرٖ».

وبسبب العود ـ إلىٰ الأقرب ـ ذكر الفَحل «الشُّوكاني» رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ ببحث نفيس ـ في «نَيْل الأوْطار» أنَّ الرجسية هي في «اللَّحم» ـ بمفرده ـ فقط وليس «الجلد»، وإذا دُبغ جلد «الخنزير» فقد طهر؛ لعُموم قوله ﷺ: «**أيما إهَاب دُبغ فَقَد طهر**» [صحيح سنن النسائي رقم ٤٢٥٢]. وأخرجه «مسلم» بلفظ: «**إذا دُبغ الإهاب فَقَد طهر**» [مسلم رقم ٨١٠]. والإهاب لا يُسمَّىٰ إهابًا إلَّا قبل الدَّبغ، فإذا دُبغ سُمّي جلدًا!!

لكن هذا لم يكن في كلامي فما سبب ٱستقرائك الهُلَامي وتعويرك السُّمي وفهمك الحُمّي؟! والعُهْدَة علىٰ مَن في هذه الحَيْدَة؟!

أليس عليك أيها «**الجَرَادَة**»؟! ولقد ذكرنا من قبل كلام «ٱبن تيمية» في هذه «الشَّهادة»، ولنُعيده للمُنْصف لأجل الإفادة.

يقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «**بل الوَاجب أَن يعبر ـ يَعْنِي: «الكَاتِب» أو «المُؤَلّف» أو «المُتَكَلّم» ـ عن المَعْنىٰ باللَّفظ الذي يدل عليه، فإن كان اللَّفظ نصًا أو ظاهرًا حصل المَقْصود.**

وإن كان اللَّفظ يحتمل مَعنيين: أحدهما «صحيح» والآخر «فاسد» تبيّن أنَّ المُراد هو «الصحيح»، **وإن كان اللَّفظ يُوهم بعض المُسْتَمِعين مَعْنًىٰ**

فاسدًا، لم يُطلق إلَّا مع بيان ما يُزيل «المَحْذُور»، وإن كان اللَّفظ يُوهِم مَعْنًىٰ فاسدًا لم يُخاطب بذلك «اللَّفظ»؛ إذا عُلم أنه يُوهم مَعْنًىٰ فاسدًا لأنَّ المقصود بالكلام «البَيَان» و«الإفْهَام»، وأما إذا كان «اللَّفْظ» دالاً علىٰ المُراد وجَهَل بَعْض النَّاس مَعْنَاه مِن غَيْر تَفْريط مِن «المُتَكَلِّم» فالدَّرك عَلَىٰ «المُسْتَمِع» لا علَىٰ المُتَكَلِّم.» [الإستغاثة في الرَّد علىٰ البكري ص ٣٩٧].

فهل ـ في كلامي ـ عبَّرت وحبَّرت أم جَنَيت وَأَعْطبْت؟! وهل كان التَّفريط من «أَبِي عُزَيْر عبدالإلٰه الحَسَني» ـ عفا اللَّه عنه ـ أم من «أَبِي الحَسَن الأَزْدِي» ـ قطع اللَّه دابره وجنَّب المُجاهدين مَثَالِبَه ـ ؟!

أليس سبب قراءتك الحمارية «الوَحْشِيَة» التَّشبُّع بدون تمتُّع وقصر البَاع والتَّزبُّب قبل التَّحصرم والأدعاء بدون سابق مَتَاع!!

إِذَن: ألَا يصحّ قولي في «التَّبصير ص ٩٣» ـ فيك وفي أمثالك وكم هم كُثر لا كثَّرهم اللَّه ـ بما لفظه: «الفهم «الأزرقيُّ» و«الصُفريُّ» فهم يبول فيه الشَّيطان، فيقع الطَّن للأذن ـ اليُمنىٰ ـ فتسمع اليسرىٰ الظَّاهر الطَّاهر واليمنىٰ لا تسمع الظَّاهر الذي يُفسّره، فيقع الغبن في الفهم ولأذن اليمنىٰ الصُّم، والقراءة للمفاهيم في تلك الحالة تكون عكسية. بل «حِمَارية وحشية» والقراءة الحمارية الوحشية: **تُروّث فوق الأصل. وتبول فوق الفصل ثمَّ الصَّك للكلّية. وتُغبّر علىٰ الجزئية، والدَّهس للفرع، والبروك فوق الخَرِع،** فتبقر أمعاءه لضعفه. وأنَّىٰ لك بتلك الحالة أَن تسمع أو تقول وتنفع»!!

ألَا يصحّ قولي أيها المُنْصف المُتْحف والباصر المُستبصر ـ يرعاك

اللَّه ـ بعد هذا التَّبيين التَّفصيلي ـ : «ولا يصلح «الكِتَاب» للمُبْتَدىء أو المُتَوسط فِي العِلْم، وَإِنما لِمَن قَطعَ شوْطًا كَبِيرًا فِي تَحْقَيق الفَهْم»!!

فها أنت يا «الجَرَادَة» تقرأ قولي في «التَّبْصِير» وأنت عنه حسير لم تفهم «العِبَارَة» بالقراءة فكيف الغَوْص في كتاب «الإِفْرَاك» بمَهَارَة!!

فكيف بك يا «الجَرَادَة» ـ بهذه القراءة «الحِمَارِيَة الوَحْشِيَة» ـ تدرك ما فيه من العُلُوم والفُهُوم والتَّأصيل والتَّفصيل وٱستخراج الغائص من العلم وتبيين القريح من الفهم؟!

فخاصيتك «البَغْلِيَة» ـ في القريحة العِلْمِيَة والفَهْمِيَة ـ تحجب عنك الرؤية، وتوجب فيك ـ إِن تعدَّيت ـ التَّنكيل والقتل ـ في الحلّ والحرم ـ كالحُدَّيَا، ولتذهب إلىٰ «الحضيرة» تنتظر حمل «الأسفار» والرَّوث تحتها في النَّهار، ألَا تستحيي مؤسَّسة «المَضْبَعَة» من تسميتك شيخًا وأنت تُفرقع فَيْخًا؟!

فلقد عهدنا هذه «المؤسَّسة» ـ وقد رَاقَبْناها ـ تأتي لأخ وُلد من جديد، يكتب مقالاً عامًا وبدون سابق عهد عهيد ـ في «التَّحصيل» والطَّرح و«التَّفصيل» ـ تكتب عند مقالته ـ في المُثبَّت ـ الأخ «فلان»! وبعد سُويْعَات ـ من عرضه ـ تُبدله بكلمة الشَّيخ «فلان»!! **ولا تعلم المسكينة أنَّ بفعلها ذاك تذبح «الأخ» وتُعرّضه للسَّلخ!!**

فبهذا السَّبب ـ والمُستقل بالسَّببية ـ كثُر الحَوْر والعَوْر للنُّصوص عند مُدَّعية «الجهاد» وتحرير «العِبَاد»، وإنَّا واللَّه لكم بالمرصاد، حتَّىٰ يهنأ العباد وتُزهر البلاد ويخنس الشَّانىء المُحادّ.

ثمَّ أخبرنا يا «الجَرَادَة»! كيف تتجرأ علىٰ الموازنة والوزن وأنت

في كُنَيْفك العِهْن؟! فقولي البَسيط وبالعِبَارة «العَرَبيَة» مُحيط، لم تستطِيع توجيهه حقّ توجُّه، فكيف تحكم في القصة «العَاطِبيَة» وتُحدّد فيها صحيح «الأوجه»؟! ولما كُنت صاحب مصلحة مأربية شامية إنبطاحية لعلَّك بها تظهر، حَكمت علىٰ قول أخي «أَبِي مُحَمَّد المَقْدِسي» ـ حفظه اللَّه ـ ما ذكره في «الشّهاب الثَّاقب» هو الكامل والأطهر!!

أما أنا «الحَسَنِي» فأقول لك: ٱحمل «كلامي» وكلام «أخي» ولا تعرضه علىٰ العلاَّمات الفهَّامات «الشَّامية»، وإنما علىٰ الفحول «الحِجَازِيَة» أو «النَّجْدِيَة»، فحتمًا سيُخبرونك أين يوجد ـ في الكلامين ـ «الإنشائية» و«العاطفية» وفتح الثَّلمة للقولة «الرَّزية»، وأين يوجد ـ في الكلامين ـ الطَّرحة المُزبَّرة والقولة المُعطَّرة والعبارة المُحبَّرة. فإذا أخبروك بذلك فٱنشره وقل: حكم «فُلَان» و«فُلَان» و«فُلَان» ـ في الكلامين ـ بكذا وكذا!! أمَّا أنت فممنوع من «المُوَازَنَة» لخفّة عقلك وٱنعدام بضاعتك!!

▪ السَّابِعُ عَشَرَ:

ويقول: «ولقد تطرقت إلىٰ هذا «التَّعْطِيل» في كتابي الذي جعلته مقدمة ومدخلاً إلىٰ فهم «العَقِيدَة» ـ وقد ذكرته سابقًا ـ والذي لا يستغني عنه «العَالِم» أو «الجَاهِل»».

وقفتُ كثيرًا عند عبارته «الأخيرة» لأفهم أيَّ نفسية هذه التي تحمل صاحبها علىٰ مثل هذا «القول»!! وأي شكل من أشكال «الرؤوس» يمكن أَن تخرج منه مثل هذه «العبارة»!! لا أدري هل العُجْب يصيب صاحبهُ بحكةٍ جلدية حادة لا تهدأ إلا بالتَّمدح حدَّ الهذيان؟!! أعوذ

باللَّه من سخطه ومقته..

فلتخبرنا أيها (العلاَّمة): أي علمٍ في كتابك خَلِيَ من صدور العالمين وسطورهم، حتَّىٰ رأيته بتلك «المرتبة»!! وأخبرنا كم فات من مات من حظِّ علومك وفهومك!! وأخبرنا عن علماء «العصر» من «أهل السُّنَّة» هل فهموا «العَقِيدَة» كما ينبغي! أم أنَّ فهمهم لا ولن يتم حتَّىٰ يقرأوا كتابك الذي حوىٰ جليل «العلوم»! ودقيق «الفهوم»! حسبنا واللَّه ونعم الوكيل، حسبنا اللَّه ونعم الوكيل!».

قُلْتُ: فهل رأيت أيها المُنْصف والباصر المُسْتَبصر ـ يرعاك اللَّه ـ في هذه «العبارة» ما ٱدَّعىٰ «الأَزْدي» الجاهل المُحقّق لصعاب المسائل والطَّالب لأعلىٰ المنازل وهو بهيمي مُزمجر وللحقّ الأبلق والصدق الأسلق مُنَفّر، «**العُجْب**» و«**الغُرُور**» جهرة أو بضميمة الإشارة؟!

فلقد خانك فهمك وحمَّقك تبلُّدك، وسمَّقك ـ في ذلك ـ جهالية تجلّدك ـ كما جاء من قبل في القراءة «الحَاطِبِيَة» ـ فلا لأهل العلم ٱنتسبت ولمغزىٰ قولي عَلِمْت، ولا عن السُّم ٱبتعدت!!

فقولي: «**لا يستغني عنه «العَالِم» في التَّعْليم «أو الجَاهِل» في الإفهام والإصلاح والتَّتْميم**. **فهذا مغزى قولي!! وليس ما ذكرته فيه غاب عن «العُلَمَاء» وتفلَّت عن جميع «الفُهَمَاء»!! إنما يقرأ هذه القراءة فقط «الأَزْدِي» الحمار الوَحْشي، صاحب زَّنْفَلِيجَة بالبَعْر مِحْشي**.

فما ذكرت في تلك «المُقَدمة» في «العَقِيدَة» من قواعد وأصلّت للفوائد، وجمعت الشَّتات وأجهزت علىٰ الهَانات، وأحضرت الشَّارد ووجهت الوارد لا أدَّعي فيه «السَّبق» أو لا يعلمه «الخلق»، مع كون

«التَّصنيف» في ذاك «الباب» ليس بالأمر الهيّن.

فها هو عالم يستبشر لتحرير سالم، سلك صاحبه فيه مسلك «التَّأصيل» و«التَّفصيل» في علم «الطَّلب» ليتجنَّب الطَّالب طُرق النَّصب، فحمله ذاك ٱلاستبشار للإمهار بشرح يُنبت ويشدّ الصَّرح في ذاك الباب من «العلم» ـ أعني: لما شرح الشَّيخ «ٱبن عُثيمين» رَحِمَهُ ٱللَّهُ «حِلْيَة طَالِب العِلْم» للعلاَّمة «بكر أبو زيد» رَحِمَهُ ٱللَّهُ!!

فهل كان يجهل «ٱبن عثيمين» رَحِمَهُ ٱللَّهُ طرق طلب العلم حتَّىٰ بيَّنها «بكر» رَحِمَهُ ٱللَّهُ أم جمع في ذلك الشَّتات وعَقَل الشَّاردات، فٱستحسنه «ٱبن عُثيمين» وبيَّن ـ بالشَّرح ـ الغامضات وفسَّر المُجملات؟!

وٱعذرنا أيها المُنصف والمُتحف والباصر المُستبصر ـ يرعاك اللَّه ـ في قسوتنا علىٰ هذا «**الجَرَادَة**»، ولا تظنّها قسوة زيادة، بل ذلك من أصول «العِبَادَة»، خاصة مع «**البَغْل**» الذي يُلحد في تحرير «**الفَحْل**» بل هذا ما أوصىٰ به الفحول أصحاب «الأصول»، خاصة إذا علمنا أننا أمام مُفترق الطُّرق ولا يجوز «المُدَاهَنَة» ـ عنده ـ للأعداء الألدَّاء أو الإخوة الأوفياء.

يقول **العلاَّمة ٱبن قيم الجوزية** رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله تعَالَىٰ: ﴿ فَكَيْفَ إِذَآ أَصَـٰبَتْهُم مُّصِيبَةُۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَـٰنًا وَتَوْفِيقًا ﴿٦٢﴾ ﴾ [النِّسَاء]. ما لفظه: «ٱعتذروا بأنهم إنما قصدوا الإحسان والتَّوفيق أي: بفعل ما يرضي الفريقين ويوفق بينهما كما يفعله من يروم «التَّوفيق» بين ما جاء به الرَّسول وبين ما خالفه ويزعم أنه بذلك محسن قاصد «الإصلاح» و«التَّوفيق»، **والإيمَان إنما**

يَقْتَضي إِلْقَاء «الحَرْب» بَيْن ما جاء به الرَّسُول وبَيْن كل مَا خالَفه مِن «طرِيقَة» و«حَقِيقَة» و«عَقِيدَة» و«سِيَاسَة» و«رَأْي»؛ فرخص الإيمان في هذا «الحَرْب» لا في التَّوْفيق، وباللَّه التَّوفيق.» [إعلام الموقعين ١/ ٤٠].

فٱنظر ـ يرعاك اللَّه ـ كيف بدأ رَحِمَهُ اللَّهُ «الكِتَاب» ذاك بهذا المِسْوَاك «الحَرْب» علىٰ «الأَجْرَب»، سواء كان مُتحضّرَ أو أعرابي جافي مُقصّرَ أو صاحب لكن للصحيح عائب، أو أخ له لوثة بدعية في المُخ!!

فٱنظر يا مسكين! ما صنعت بنفسك فإنك لم يكن جهلك مقصورًا عليك، بل جَهَّلت وجَهَلت علىٰ عباد اللَّه وعوَّرت شريعة اللَّه وحوَّرت مسلك اللَّه!!

أمَّا إِذَا كُنْت أَيها «الجَرَادَة»! ـ مَعَ كَوْنك فِي هَذِه «الرُّتْبَة» السَّاقِطة و«الوَسْمَة» الهَابِطَة ـ إلَّا وَتُصرّ مُؤَسَّسَة «المَضْبَعَة» أَن تُسَمّيك شَيْخًا وتُرَشّحُك لِفُتْيا السَّائِلين وَلِلقَضاء بَيْن المُتَخاصِمين وَإِفَادَة المُجَاهِدِين الصَّادقين، فٱعلم أنك مُمْتَحن وَمُمْتَحن بِك وَمُبْتَلىٰ وَمُبْتَلىٰ بِك وَالوَيْل الوَيْل لَك!!

❖ ❖ ❖ ❖

القَطْعُ الخَامِسُ

يقول الجَرَادَةُ النَّاصب للعرَّادَة ما لفظه: «تأمل أيها القارىء في هذه «العِبَارة» التي سأضعها لك، وقَارِن بينها وبين عِبَارة صاحب «التَّبْصِير»، ليَتَضح لَكَ فِي أَي مَهْلَكة يَسِير: «إنَّ ما في هذا «الكِتَاب» من الحقائق الأزلية الأبدية التي تفتقدها أمة فتهوىٰ، وتأخذ بها أمة فتنهض ولن يوجد مسلم يستغني عن هذه «الأفكار» إذا أراد حياة صحيحة».

هل ترىٰ فرقًا بين هذا «النَّص» وبَيْن تلك؟!! بلاشك أنَّ النَّفسية التي تحمِل علىٰ كتابة العبارة «الأُولَى»، هي نفسها التي تفعل ذلك في «الثَّانِيَة»، فالدَّاء واحد، وإن ٱختلفت الأشكال!!

كأني بك في شوق لمعرفة صاحبها! فٱسمع الخبر لتستعيذ باللَّه من هذا الشرّ!!

قائل هذه «العِبَارَة» رجل خاض بحر العلم وبلغ الغاية في الفهم سطع في الأرض نجمه، وسارت الركبان بذكرِ ٱسمِه، كان عالِمًا سُنيًا أديباً ألمعيًا ذكيا.. دافع عن عرين «الإسلام» و«السُنَّة»، حتَّىٰ حُكي عن بعض أهل العلم أنه قال فيه ـ ولا تُقرّ ـ: «ما ضَرَّهُ ما عمِل، لقد دفع مَهْرَ الجنَّة»!! وقال يصف مرتبته العلمية: «لا يُطاوِلُ رأسَهُ إلَّا رأسُ ٱبن تيمية»!!

وقال فيه الشَّيخ محمد رشيد رضا: «إنه ٱكتسح العلماء بمعرفته وأخجلهم، هذه المعركة التي خاضها مع علماء «الأزهر» أكسبته شعبية

واسعة في أوساط حركات التَّجديد الإسلامية».

وألف إمام الحرم المكي في وقته «عبدالظَّاهر أبو السمح» قصيدة يمدحه فيها ويمدح كتابًا له ٱسمه «**الصِّرَاع بَيْن الإِسْلام وَالوَثَنِيَة**» ـ إلىٰ أَن قال ـ «**الجَرَادَةُ**» ما لفظه: ومع كل هذا فقد كانت في هذا الرَّجل ـ الذي قال تلك «العِبَارة» ـ خصلة تُذَمّ! فقد كان شديد «**الإِعْجَاب**» بنفسه وقد ٱنتقده علىٰ ذلك بعض أهل العلم، وكثيرًا ما كان يرقم عبارات المديح لنفسه في كتبه ويكتب «القَصَائد» ويملؤها بالثَّناء والعُجْب بصفاته... ـ إلىٰ أَن قال ـ : ومازال به الإعجاب بنفسه حتَّىٰ أوصله إلىٰ كتابة أبيات كُفرية ـ والعياذ باللَّه ـ فمن ذلك أنه قال:

وَلَوْ أَنَّ مَا عِنْدِي مِنَ العلمِ والفضلِ ... يقْسَمُ فِي الآفَاقِ أَغْنَىٰ عَنِ الرُّسُلِ

ـ إلىٰ أَن قال ـ «**الجَرَادَةُ**» ما لفظه: **ولم تتوقف غوايته عند هذا الحد، بل مازال به الأمر حتَّىٰ ٱنقلب علىٰ عقيبه وٱنسلخ من دين الإسلام كليةً!! وألحد وتَزَنْدَق!! وألف كتبًا مليئة بالكفر والإلحاد!!** بعد أَن كان منافحًا مدافعًا عن عرين «الإسلام» و«السُّنَّة»!! بل تعدىٰ ذلك حتَّىٰ أنكر وجود اللَّه ـ عزَّ وجلَّ ـ !! وعلىٰ ذلك هَلَك!! نسأل اللَّه حُسن الختام، ونعوذ به من سوء المنقلب..

هذه هي قصة «عبداللَّه بن علي القصيمي» بٱختصار شديد. قصةٌ من أعجبِ ما يمكن أَن يسمعه المرء من قصص الٱرتداد في العصر «الحاضر»، وأَقْنَعُ ما فُسِّر به تحوله المفجع من الأسباب الظَّاهرة بعد تقدير اللَّه وإرادته هو ذلك العُجب الذي ملأ عليه قلبه ـ نعوذ من العُجب ومن سوء الخاتمة ـ ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن

لَّدُنكَ رَحۡمَةًۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡوَهَّابُ ﴿٨﴾ [آل عمران].

وإنها واللَّه لتذكرة لمن تذكر وعبرة لمن اعتبر وحريٌّ بمن سمعها أو وقف عليها أن يلهج بـ: «يا مقلب القلوب ثبت قلبي علىٰ دينك» وأن يُكثر من دعاء ربه أن لا يكِله إلىٰ نفسه طرفة عين ولا أقلَّ من ذلك **وأن يُمَرِّغ وَجْهه وَيَنْطرح بَيْن يَدَي خَالِقِه يَدْعُوه:** «**اللَّهم إني أعوذ بك أن أكون في نفسي عظيمًا وأكون عندك حقيرًا**»، ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكۡرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلۡبٌ أَوۡ أَلۡقَى ٱلسَّمۡعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴿٣٧﴾﴾ [ق]. ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴿٢٦٩﴾﴾ [البقرة].

فتأمل بعد هذا في عبارة «القُصَيمي» المُلْحد التي يمدح بها أحد كتبه، وعبارة صاحب «التَّبْصِير» في مدح كتابه، هل ترىٰ بين العبارتين فرقًا؟! أم أنَّ بينهما في نظرِ كلِّ بصيرٍ وشيجةً وُثْقىٰ؟! فأمهما «العُجْبُ» وأبوهما «إبْلِيس» الأشقىٰ!! وتلك عَقْرَىٰ وهذه أُختها حَلْقَىٰ؟!! فويلٌ بعد هذا لمن لا يتعظ وعلىٰ غيِّه يُصِرُّ ويبقىٰ!!» [نَصب العَرَّادة ١/ ٣٣ ـ ٣٥].

القَطْعُ:

▪ قَالَ أبو عُزَيْر عَبْدُالإِلَه الحَسَنِي ـ عفا الله عنه ـ: قاتل اللَّه المُقَمّش الغير مُفتّش والجَامِع دون غَرْبَلة والمُتبنّي للأقوال دون سَرْوَلة والسَّطحي في الإفادة والنَّافر عن أصول العِبَادة، والمُقلّد المُنْقَاد دون تحقيق مُزَبَّرٍ نَقَّاد، والمُجتر للبَعْر وصاحب النَّظر المَعْكوس المُنْقلب في عينيه السَّطح إلىٰ قَعْر، والقابع عند كلّ برّاق به يغتر وبذلك يَجْتَر ـ في الزَّريبة ـ بتلك الوَسْمَة المُعِيبَة. آمين! آمين! آمين!

أيها «**الجَرَادَة**» النَّاصب لتلك العَرَّادَة! لمَّا كُنت مُقمّشًا غير مُفتّش و عاميًا في «العِلْم» وبهيميًا في «الفَهْم» ومُقَلدًا في «الرَّسْم» ظَنَنْت ـ كمَن ظنَّ من قبل ـ أنَّ الزّنديق المُلحد النّد، للناصع المُحدّد «عبداللَّه القُصيمي» ـ لعنه اللَّه ـ كان من العُلماء والبُحور الفُهماء الذين حرَّروا الخير ودلُّوا بصدق العبارة وملكة المَهَارة علىٰ صحيح السَّير.

ولا يقول هذا الكلام إلَّا علاَّمات «الشَّام»، بسبب ما عندهم من تقليدٍ وإنشاء لا تحرير وإملاء، ولا يقول ذلك إلَّا العلاَّمات «النَّجْدِية» و«الحِجَازِيَة» أصحاب التَّحريرات الإنشائية والعَاطِفيَة.

فلقد أثنىٰ علىٰ «عبداللَّه القُصيمي» الزّنديق المُلحد ـ مَن أثنىٰ من تلك الزُّمرة ـ لمَّا رأوه ينصر «**الوَهَابِيَة**» بالعاطفة والتَّحريرات الإنشائية وليس بالعلم المُلبَّد بقريح الفَهْم، وإجلاء الغَامِضات وٱستخراج الفُهُوم الغَائِصات، وتصحيح «القَوَاعد» بعزيز الفوائد، وإلجام أهل الكلام بأصول الإسلام، والضَّرب بالحُمَّار علىٰ مَن ألحد في الدَّار، وصون الكُلية والإدراج تحتها الجُزئية، والتَّشييد للكلام العَتِيد ليكون العُهْدَة ـ في المصاولة ـ عند الضُّعفاء من العَبِيد، أصحاب الطَّرح الإنشائي والشَّرح القِثَائي والعاطفة الجيَّاشة والتَّبلُّد عند الشُّبهات الغشَّاشَة.

فها أنا أدعوك أيها البعَّار في وضح النَّهار! أَن تَسْتَخرِج لي من كُتُب «الزّنْدِيق» ـ قبل زندقته ـ فَوَائِدَ فكيف في ذلك مَوَائِد!! والتَّصحيح للقواعد، والدَّل ـ بالدَّليل مع مدلوله ـ إلىٰ الفَوَائِد، والتَّفْنِيد لصرح «عُلَمَاء الكَلَام» بالأصول الجَلِيَة التي جاء بها الإسلام، ولك من العُمْر «الحِمَار» أيها البَعَّار!!

لأنَّ «العَرَب» تُسمّي كلّ مائة سَنَة: **حِمَار!** ولهذا لمَّا قارب مُلك «آل أُمَيَة» «المائة» سَنَة وكان علىٰ رأس تلك المُقاربة «مَرْوَان بن محمَّد ٱبن عَبْدالملك» قيل له: «**مَرْوَان الحِمَار**». لا لأنه له حِمَار أو غير ذلك كما تدَّعي «الرَّافضة»!! هكذا ذكر ذلك «الذَّهبي» رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «**السِّيَر**» وهكذا «الهنيدة» رمز للعدد «مائة»، كما رمز كذلك «**المَتْرك**» لألف من الإبل و«**الوَقِير**» لخمسمائة من الإبل.

فٱترك أيها **«الجَرَادَة»** هذا القَريح من كلام «العَرَب»، فهو أكبر من عقلك ولغتك العامية «الأعجمية»، وٱبقىٰ معي لأبيّن لك سَبَب حَوْر الزنديق «عبداللَّه القُصيمي» ـ قَصم اللَّه ظهرك وظهر أمثالك ـ آمين! آمين! آمين!

فهذا «الزّنديق» ـ لعنه اللَّه ـ قد تَرْجَمْته بترجمة وافية وذكرت قصته الكافية في كتابي الكبير **«الإِفْرَاك فِي حَوْض الدَّلَائِل فِي حُكْم مُوَالاة أَهْل الإِشْرَاك»** في «**الدَّلِيلِ الثَّانِي عَشَر**» لولا طولها وإخراج القارىء عن المَقْصد لأتيت بها كاملة، فٱنظرها أيها الباصر المستبصر والمُنْصف المُتْحف ـ يرعاك اللَّه ـ في **«الإِفْرَاك ٢/٣٧٥ ـ ٣٨٥»**.

فهذا الزنديق المُلحد «عبداللَّه القُصَيْمي» ـ لعنه اللَّه ـ كان مُتشكّكًا في وجود اللَّه والأنبياء منذ الصِغر وأيام الطَّلب كـ«الجعد بن درهم» ـ لعنه اللَّه ـ تمامًا، فهو نتيجة ضغوط نفسية تشكيكية متراكمة عليه فكانت نتيجتها ردَّة عكسية أعلن فيها حربه علىٰ الموروث «المُوَرَّث» كان يتقوَّىٰ الشكّ ـ في الوحدانية ـ في قلبه في كلّ يوم وكان يُظهره لبعض الناس ثمَّ يُخفيه!!

فسبق «الكِتَاب» وعدم اللُّجوء لربّ الأرباب، والتَّقْمِيش دون التَّفتيش، والعلم العاطفي المُطَرَّف والبُعد عن الفهم المُصفَّف، كان كلّ ذلك السَّبب في إلحاده وموت الزنديق علىٰ ذلك الإلحاد، وليس «العُجْب» و«التَّعَالي» و«الكِبْر»، **فما هي «العُلُوم» التي خلَّفها ـ قبل «الزَّندقة» و«الإلحاد» ـ لنقول قد تسبَّبت في كِبْره!!**

يقول الأستاذ عبداللَّه بن علي بن يابس ـ وهو صديق «القُصيمي» وصاحبه في أسفاره ـ ما لفظه: «كان القُصيمي منذ أكثر من «خمسة عشر» عامًا تقريبًا، **يُجادل في «البَدِيهِيَات» الدّينية، حتّىٰ ٱشتهر بكثرة جدله في الأمور الضَّرورية، وحتّىٰ كان يُجادل جُلسائه في وجود نفسه** وحدَّثني صديق حميم من «العُلماء» الأفاضل قال: كان «القُصَيْمي» يأتي إليَّ منذ «خمسة عشر» سنة تقريبًا **ويُصرّح لي بأنه تعتريه شكوك إذا جنَّ اللَّيل فيسخن جسمه، ويطير النَّوم من أجفانه.**

قال: **وكان يُجادلني في وجود اللَّه، والنَّبي «محمَّد»، وكان يمتلأ بُغضًا له وٱحتقارًا، وكنت أجيء لزيارتكم فأجده يقرأ في «صحيح مسلم» مع بعض «الإخوان»، فترجع نفسي قائلة: لعلّها وساوس وليس عقائد!!**» [عبداللَّه القصيمي وجهة نظر أخرىٰ! ص ٤٤].

فكما ترىٰ أيها الباصر المُستبصر ـ يرعاك اللَّه ـ أنَّ «عبداللَّه القُصيْمِي» كانت تعتريه الشُّكوك في المُسلَّمات البَدِيهِيَات تُنَغّص ٱعتقاده بالظُّلمات، فلنترك ـ يرعاك اللَّه ـ هو يُخبرنا عن حاله وسبب تردّيه لنرىٰ هل كان ذلك بسَبَب «**الكِبْر**» ـ بما معه من علم ـ أو «الشّكوك» السَّابقة و«التَّصوف» و«الرَّهبانية» الشَّاقَّة!!

يقول الزنديق المُلحد عبداللَّه القُصيمي ـ لعنه اللَّه ـ في أَغْلَالِه ما لفظه: «إنَّ ذكرىٰ تفيض بالمرارة والحسرة تُعاودني كلّما مرّ بخاطري عصرٌ مشؤومٌ قضيته مسحورًا بهذه الآراء ـ يَعْني: الدِّين وأصوله ـ وكنت أفر من «الحياة» ومما يعلي من قيمة الحياة، فقد كُنت لا أجد ما يحملني علىٰ أَن أرفع قدمي لو علمت أني إذا رفعتهما تكشف ما تحتها من أعزّ ما يتقاتل عليه الأحياء!...».

فأنت ترىٰ أيها الباصر المُستبصر ـ يرعاك اللَّه ـ أنَّ «عبداللَّه القُصيمي» سلك مسلكًا ليس هو حقيقة الإسلام وحوز الإيمان بل هو أقرب إلىٰ «الرَّهبانية» التي ما أنزل اللَّه بها من سلطان، وزهد وتقشُّف وفي ذلك ظلم وأجحف؛ بدرجة لا تُطاق، حملته بعد ذلك علىٰ «الإلحاد» و«الشّقاق» و«النّفاق»، **وهذا جزاء كلّ مَن لم يسلك الطُّرق «الشَّرْعِيَة» ويَتَديَّن بالعلل «المَرْعِيَة»، كيف يكون حاله وإلىٰ أيّ شيء يؤول مآله!!**

فكبْره كان غطاءً ونشأ عن التَّمرد عن «**العُبُودِيَة**» بذاك التَّشكيك السَّابق في الدَّعائم «**الإلٰهية**»!! ولو عَلِم الزنديق أنَّ الرُّسل عَلَيۡهِمُ ٱلسَّلَٰمُ **تخبر بمَحَارات العُقول وليس بمَحَالات العُقول**، وأنَّ «**الفِطرَة**» المُكمَّلَة لا تُناقض «**الشّرْعَة**» المُنزَّهة، وأنَّ عُمدة مَن اُرتد من الأفاضل المُرتدين كصاحب «**السّر المَكْتُوم**»، كان بسبَب «الفلسفة» في ذات «الخالق» والإصرار بذلك عند «المُعْجزة» والأمر «الخارِق» لأنقاد لذلك، وما كان سلك تلك المهالك!! فهو شكَّك في كل بديهي عقلي سليم يلتزمه «العَاقِل» بغضّ النَّظر عن ديانته أو طريقه إِن كان قويمَ سليمَ أو سمُّومَ

عقيمَ، **وهذا لا ينشأ عن سابق «كِبْرٍ» و«تَعَالِي» و«عُجْب» وإنما عن مُعْتَقَد سَابقٍ «خِبٍ ختَّار»، والخَتْر هو أقْبَح الغَدْر أيها البَعَّار!!**

فها هو الإمام الجليل الفَحل ـ الذي تخرَّجنا من مدرسته في الصَّدع بالحقّ والتَّعبُّد به ولو خالفنا الخَلْق ـ «عَلِي بن حَزْم الأنْدَلُسِي» رَحِمَهُ اللَّهُ يمدح نفسه فيقول ما لفظه:

أَنَا الشَّمْسُ فِي جَوِّ العُلُومِ مُنِيرَةٌ ... وَلَكِنَّ عَيْبِي أَنَّ مَطْلَعِي الغَرْبُ

وَلَوْ أَنَّنِي مِنْ جَانِبِ الشَّرْقِ طَالِعٌ ... لَجَدَّ عَلَى مَا ضَاعَ مِن ذِكْرِيَ النهبُ

وَلِي نَحوَ أَكْنَافِ العِرَاقِ صبابَةٌ ... وَلاَ غَرْوَ أَنْ يَسْتَوْحِشَ الكَلِفُ الصَّبُّ

فَإِنْ يُنْزِلِ الرَّحْمَنُ رَحْلِي بَيْنَهُمْ ... فَحِينَئِذٍ يَبْدُو التَّأَسُّفُ وَالكَرْبُ

فَكَمْ قَائِلٍ أَغْفلتهُ وَهُوَ حَاضِرٌ ... وَأَطْلُبُ مَا عَنْهُ تَجِيءُ بِهِ الكُتْبُ

هُنَالِكَ يُدْرَى أَنَّ لِلبُعْدِ قِصَّةً ... وَأَنَّ كَسَادَ العِلْم آفتُه القُرْبُ

وَلَكِنَّ لِي فِي يُوسُفَ خَيْرَ أُسْوَةٍ ... وَلَيْسَ عَلَى مَن بالنَّبِيِ ائْتَسَى ذَنْبُ

يَقُولُ وَقَالَ الحَقَّ وَالصِّدْقَ إِنَّنِي ... حَفِيظٌ عَلِيمٌ مَا عَلَى صَادِقٍ عَتْبُ

فهل ما قاله كان عن «كِبْر» و«عُجْبٍ» و«تَعَالٍ» و«غُرُور» **أم عن حقيقة تسطع في علم مبرور؟!** نَهَل منه الأوفياء وتناقله الأوصياء وتَعَالج به القُصراء الإعْيَاء!!

ولماذا لم يرتد الإمام الجليل الفَحل «ابن حزم» رَحِمَهُ اللَّهُ بسبب هذا «القَوْل» ويسلك طريق الهَوْل؟! بل عِدَّة علماء أوفياء، قالوا مثل ما قال «يُوسُف» كريم الأنبياء: ﴿ٱجۡعَلۡنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلۡأَرۡضِۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٞ ٥٥﴾ [يُوسُف].!!

فأَين قولي من قول الإمام الفَحْل ٱبن حزم: «أَنَا الشَّمْسُ...»؟! فلا يرىٰ ذلك قُبْحًا وكبرًا وعُجبًا إلَّا «الأزْدي» صاحب التَّحرير الوَحْشي ولقد أخبرناك ـ يرعاك اللَّه ـ من قبل ـ كيف يكون التَّحرير والتَّسطير «الوَحْشي»؛ **التَّغْبير بالصَّك والرَّفْس، والتَّغْبير بالطَّرب والرَّقص!!**

▪ أما قولك أيها البَعَّار في وضح النَّهار: «**فتأمل بعد هذا في عبارة «القُصَيمي» المُلْحد التي يمدح بها أحد كتبه، وعبارة صاحب «التَّبْصِير» في مدح كتابه، هل ترىٰ بين العبارتين فرقًا؟! أم أنَّ بينهما في نظرِ كلِّ بصيرٍ وشيجةً وُثْقىٰ؟! فأمهما «العُجْبُ» وأبوهما «إِبْلِيس» الأشقىٰ!!**».

قُلْتُ: لقد مَنَّطْت الضلال والإضلال علىٰ «العُجْب» وليس علىٰ سبق «الكُتْب»، ثمَّ ساويت بين عبارة إعجاب لمُلْحد وعبارة بريئة من ذلك ـ كما كشفناها من قبل ـ لعَابِد!! فكيف تُساوي بين الشَّاك المُتشكّك في «الأصول» وبين المُدَافع عنها وعن الفُصول؟!

والتَّسوية ناتجة عن نظرة لك عامِيَّة مَعْمِيَة، لها قراءة عكسية حمارية وحشية، وهذه قراءةُ إنقلابِ ـ تشيين العُبَاب اللُّبَاب وتزيين المُعَاب ـ **ولقد كشفنا لك من قبل أيها الباصر المُستبصر والمُنْصف المُتحف ـ يرعاك اللَّه ـ قراءته تلك ومضغه لذاك العِلْك.**

فقُل لي ـ بربّك ـ يا «الأزْدي» صاحب البَعْر المِحشي والقُبْح المُبدي: لو لم نكن كتبنا ـ في التَّصحيح وكشف الباطل الطَّريح ـ لعلاَّمتك وبحر فهَّامتك أَكُنت لترد علينا بهذا الرَّد والقُبْح مع العِنْد؟!

ولو وجدتنا نقول ـ كأصحاب المصالح والأعين المعكوسة في النَّظر للطَّالح: قال البحر العلاَّمة والمُحقّق الفهامة وحيد دهره وصنيعة

عصره «أبو قَتَادَة الفِلِسْطِينِي» ـ فكَّ اللَّه أسره ـ : «كذا..! وكذا!..»!!

وقال الإمام المُجَدد صاحب الخير المُعدَّد ووحيد دهره وفريدة عصره «أبو مُحَمَّد المَقْدِسي» ـ فكَّ اللَّه أسره ـ : «كذا!.. وكذا!..»

أَكُنت تقول هذا القول النَّتن والهَوْل الكَهِن!!

أليس هكذا يقولون أصحاب «المُنْتَدَيَات» والمشايخ «الشَّامِيَة» و«الشُّعَرَاء» البُلَدَاء أصحاب الأفْهام «العَامِيَة»؟!

ثمَّ بهذا الفهم المُنْحَط يُزاحمون بل يُعِيبون ويَسبُّون أصحاب الإعجام بالنُّقَط، ثمَّ هم ـ بعد ذلك ـ يَختلسون من علمهم ومن دون تصريح بٱسمهم وتلك هي عَيْنُ الخيانة للأمانة ـ بمَخَالِب كالقِطَط!!

فدين اللَّه لا يُنصر بالشّعر، والجهاد لا يُتَقَوَّىٰ بالنَّفير للثّغر، وإنما يثبت **«المُقَارِع»** بما يُحقّقه **«البَارِع»، والجبهة «الجِهَادِيَة» لا تتقوَّىٰ إلَّا عندما يكون علىٰ رأسها المُحرّرون للمعارف «العِلْمِيَة» التَّأصيلية فبلحوق هذه «الزُّمْرَة» للجبهة، تكون العصمة من العَتْمَة، ويشتد الأَزْر ويَأْمَن الثغر!!**

قُل لي ـ بربّك ـ فلو وجدتنا مثلك ومثل أصحابك ـ للأقوال الرَّدية نَعض وللبدعة نغُض وفي الإطراء المأربي لعلاَّماتك وبحور فهَّاماتك ننهض؛ كإخوتك المُختبئة في الرُّكن في **«المُنْتَدَيَات»** ـ ألَا تقول ـ بعد ذلك ـ : قال المُحقّق والمُدقّق والعلاَّمة والفَهَّامة «أبو عُزَيْر عَبْدالإلٰه الحَسَني الجَزَائِري»: «كذا..! وكذا!..» أليس كذلك؟! لأنَّ مدحي مدح ٱنبطاح علىٰ حساب **«الاْعْتِقَادَات»** و**«الأَقْوَال»** الصحاح، وقضاء مأربية ومصلحة شهوية ـ الظُّهور علىٰ حساب صحيح السُّطور ـ.

لكن هذا لا أفعله ولَن أفعله لا طبْعًا ولا تَطبُّعًا! لسبق «النَّسَب» الشَّريف و«المَقْصد» العَفِيف، و«النَّبْت» في حاضنة «قُحّ السُّنَّة» علىٰ دعائم وأَسِنَّة من صُلب «السُّنَّة»، والمَنْبَت في الجهة الغَرْبية «الجَزَائِرِيَة الأَنْدَلُسِيَة»، الموسومة بالسِمَتَيْن: **السَّمْت الثَّوري والٱعتقاد الفَوْري!!** كما يقول أصحاب اللّسان: فَوْرُ الحُرّ: شدّته.

قاتل اللَّه المُتزلّف علىٰ حساب «**الأُصُول**» والطَّالب للمصالح الشَّهوية في «**الوُصُول**». آمين! آمين! آمين!

▪ أما قولك أيها البَعَّار في وضح النَّهار: «**وأَن يمرغ وجهه وينطرح بين يدي خالقه يدعوه:** اللَّهم إني أعوذ بك أَن أكون في نفسي عظيمًا وأكون عندك حقيرًا».

قُلْتُ: أيها «**الجَرَادَة**»! قبل أَن ينطرح عليه أَن يَنْتصح، ويكون مُحسنًا في «السُّنَّة» والدَّعوة إلىٰ رياض الجنَّة وللأصول الصّحاح ينقاد ويَنْبَطح، هذا هو الشَّرط «الأوّل» لصد كل مهوّل، ثمَّ بعد ذلك يدعو ويمرغ الوجه حتَّىٰ لا يخرج من النّعمة عملاً بقوله: ﴿مَّا يَفْعَلُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرْتُمْ وَءَامَنتُمْ وَكَانَ ٱللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا ﴿١٤٧﴾﴾ [النِّسَاء].

فالٱنطراح والبُعْد عن الٱنشراح للصحاح نوعٌ من «التَّسْويف» و«التَّخْريف»، لأنَّ شرط المحبة «الإلٰهية» والمُراعات للمقاصد العالية هو الٱتباع والبُعْد عن الٱبتداع. **قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ:** ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾﴾ [آل عِمرَان].

وعلَّق سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ التَّبشير بالزَّبرجد والحرير علىٰ صحة الٱستماع ليدوم المتاع، بقوله: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ

أَحۡسَنَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴿١٨﴾ [الزمر].

ولقد شرحتها لك من قبل ـ بصنعي وقلمي ـ ما تَعْني: أيها «**الجَرَادَة**» **وكم فيها مِن إفادَة، تَظهر لك إِن جَانَبْت الجَحْد والغِلّ والحقْد!!**

ثمَّ بعد ذلك يقول كما كان يقول السَّلف ـ لما يطوفون بالبَيْت ـ: «اللَّهم إِن كتبتني شقيًا فٱمْحُني وإِن كتبتني سعيدًا فَثَبتني»!!

فالسَّلف كانوا دائمًا في أعمالهم ـ والدُّعاء منها ـ يتعبَّدون بالأصل ويَعْتَمدون علىٰ الأصل ويدعون إلىٰ الأصل، ويعلمون أنَّ الفصل تابع للأصل ـ بالتَّلازم والمُلَازمة ـ وإذا صحَّ «الأصل» صحّ «الفصل». وإذا فسد «الأصل» فسد «الفَصل»، ولهذا كانوا إذا سمعوا الدُّعاء المُتَكلّف نهوا عنه.

عن عبداللَّه بن مُغَفَّل أنه سمع ٱبنه يقول: «اللَّهم إني أسألك القصر الأبيض عن يمين الجنَّة، إذا دَخَلْتُها، فقال: أيْ بُنَيَّ! سَلِ اللَّه الجنَّة وتعوَّذ به من النَّار؛ فإني سمعتُ رسول اللَّه ﷺ يقول: **إنَّهُ سَيَكُونُ فِي هَذِهِ الأمَّة قومٌ يَعْتَدُون في الطُّهُور والدُّعَاءِ**» [صحيح سنن أبي داود رقم ٩٦].

فالصَّحابة أصحاب الإصابة، كانوا يتعبَّدوا بجوامع «الكَلِم». ولهذا أرشد النَّبيء ﷺ أمَّنا عائشة ـ رضي اللَّه عنها ـ إذا أدركت ليلة «القدر» ـ أَن تقول: «**اللَّهم إني أسألك العَفْو والعَافِية**».

ولقد ثبت هذا الدُّعاء عن الصَّحابة من عدَّة طرق وفي عدَّة «أمكنة» و«أحوال»، لأنَّ العافية دخلت فيها ـ بالتَّلَازم والمُلَازمة ـ كلّ خصلة صافية، سواء كانت غائصة أو علىٰ الوجه طافية.

ولم يثبت عن صحابي واحدٍ التَّمريغ للوجه وقد كانوا أصحاب لَهْج مع صحَّة النَّهج، فلم يطلب منّا المولىٰ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَالَىٰ التَّمريغ، بل طلب منَّا لفساد القلب التَّفريغ!! قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُ ٱشۡمَأَزَّتۡ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِۖ وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ إِذَا هُمۡ يَسۡتَبۡشِرُونَ ﴿٤٥﴾ ﴾ [الزُّمَر].

فإذا خلت «القلوب» من هذا القيح والصَّديد، حلَّ فيها ـ بالتَّلَازم والمُلَازمة ـ الخَير العَدِيد وكانت شُعاعَ العَبيد!! وإذا حصل التَّمريغ ولم يحصل في «القَلْب» هذا التَّفريغ لم يظفر صاحبه بالصِيغ!!

هل فهمت يا «الأَزْدِي» صاحب القُبْح المُبْدِي؟!! وهل أدركت مغْزىٰ الكلام في هذا «الأصل» الذي ينبني عليه الإسْلام؟! فما نرىٰ لك وسمة وأنت قابعٌ في العَتْمَة!! وإنما قُلنا ما قُلنا، للمُجَالِد في درك المَنَىٰ، فهو الذي أوصىٰ «ٱبن حزم» أَن ضع له العِلْم والفَهْم بالرُّزَم!!

أَبِنْ قَوْلَ الحَقّ فِي نَفْسِ سَامِعٍ ... وَدَعْهُ فَنُورُ الحَقّ يَسْرِي وَيُشْرِقُ
سَيُؤْنِسُه رِفْقًا فَيَنْسَى نِفَارَهُ ... كَمَا أُنْسِيَ القَيْدَ المُوثَّقَ مُطْلَقُ

❁ ❁ ❁ ❁

القَطْعُ السَّادِسُ

يقول الجَرَادَةُ النَّاصب للعرَّادَة ما لفظه: «الصفة الثَّانية: «الفُحْش» و«البَذَاءة» في البيان، و«ذَرَابَة» اللّسان! التي يَسْتشنعها وَيَسْتبشعها ذوو الخُلُق والإيمان، ولو خرجت تلك العبارات مرة أو مرتين أو ثلاثًا لَأحتُمِل الأمر وهان، ولكنها صفة لصاحبها مُلازمة! يملأ بها كتاباته! ويُكَثِّر بها عباراته!! بصورة ليس لها مَثيل! حتَّىٰ إن الناظر لَيَخَال مداده بدونها لا يسيل!! فتراه برقمها يستروِح! وبتكرارها يظن أنه يتجلَّد ويَسْتَفْصح!! والحقُّ أنه يتبلَّد ويَسْتَفْضح!! وهاك أمثلة شاهدة من كتابه «التَّبصير»، لَيْسَ غَيْر:

١ ـ يقول: «والتَّجرؤ علىٰ «العِلْم»، ولَّد بلوَىٰ، ظنّها «النّصفِيُون» و«الرُّبْعِيون» ـ في علمهم ـ والأطرياء ـ في عودهم ـ وأصحاب العاطفة والإنشاء، حلْوَة، فيها سمٌّ مدسوس، وباطلٌ مغروس، مَن أكلها نفَّخَت له البَطن، وأَوَتْه إلىٰ العَطَن، يُبعّر الباطل، ويغوّط العاطل. اللَّهمَّ غُفرًا».

٢ ـ ويقول: «فهل أصبحت قرآنيًا؟! تستدل بالدَّليل القرآني وتَضْرط في الشَّارح البَيَاني؛ «السُّنَّة» القائدة لرياض الجنَّة».

٣ ـ ويقول: «و«الجَهْمِيَة»، و«المُرْجِئَة» نهقت، وضرطت وبعَّدت ـ نعوذ باللَّه ـ من هذا البَوْل، الذي يقود للهول بذاك السَّوْل».

٤ ـ ويقول: «ما تركنا ذلك ليشرد، ولا لكلمة «الدِّيمُقْرَاطِيَة» أَن تتفرد، بل يأتي في الآتي المزبَّر، بفقهٍ محرَّر، يقبله الفَحْلُ، ويردُّه البَغْلُ

ـ في فهمه وتصوره لرؤية الحقائق».

٥ ـ ويقول: «والتَّأويل المُعتبر في «المُكَفِّر بِغَيْرِهِ»، هو التَّأويل المُسْتَساغ الذي له وجهٌ في «العَرَبِيَة» ولو كان ضعيفًا، وهذا من عوارضه أنه يهجم علىٰ الفهم ـ لورود شبهة معيَّنة ـ تصرف صاحبه عن الحقّ. فيقع بذلك في المخالفة، وهو لا يقصد المخالفة ولا المعاندة للشريعة. ولا يُبرّأ منه إنسان مهما بلغ من العلم، فقد يقع فيه الجهبذ المحبّر. و«النصفيُّ» أو «الرُّبعيُّ» المُبَعّر، إلَّا أنَّ الأخير يرتع في الزَّريبة يجتر ويبعر، لأنه مُكثرٌ منه، لقلَّة العلم، وتفلُّت منه الفهم».

٦ ـ ويقول: «فٱنظروا ـ يرعاكم اللَّه ـ لما «النصفيُّ» و«الرُّبعيُّ» والكاتب «الإنشائيُّ» ـ في فهمه وعلمه ـ ، يتقَحَّم قبل أَن يتعلَّم، ولا يُميّز في «الحَقِيقَة المُطلَقَة» ومعانيها، بين الإطلاق والتَّقييد ـ في «النَّفي» و«الإثبات» ـ وأنَّ «الحَقِيقَة المُطلَقَة» تجمع جميع الأوصاف ـ من باب دخول الأدنىٰ في الأعلىٰ وشمول الأعلىٰ لجميع الأوصاف ـ وتتعدَّد فيها «الأحْكَام»، هذا إذا كان ذلك إلَّا في «الحَقِيقَة الشَّرْعِيَة» فكيف بـ«الحَقِيقَة الوَافِدَة»؛ متعدّدة المَعَاني والمفاهيم، لما فيها من تعتيم. وطرحٍ واجب التَّسليم!! كيف للأصل يُعَوِّر، وفوقه يضرط ويُبَعِّر. وهل ما هو واقع من فتنة بين الأمَّة؛ بتلك الغُمَّة، إلَّا بسبب هٰؤلاء الذين تزبَّبوا قبل أَن يَتَحصرموا، ودخلوا الباب من الجهة المنهيِّ عنها مع ما معهم من مُعاب، وأُلقي عليهم ألقاب هلَّالة، وأسماءٍ صوَّالة كـ«فضيلة الشَّيخ»، و«بقية السَّلَف» و«فريد ومجدّد عصره» وغيرها، وما حوىٰ فهمهم، وتحريرهم إلَّا العُفارة والزُّبالة!! اللَّهمَّ غُفرًا».

٧ـ ويقول: «قلنا: لكن هل كلّ ما هو فيه يُخالف الشَّرع ويُناقضه؟! زيادة علىٰ أنَّ «الزّنْدِيق» الواضع له كفره طارىء غير أصلي، بسبب ٱعتبار «القَوَانِين الوَضْعِيَة» وتنحية الشَّرع ومناقضته ومزاحمته بآراء الكفَّار!! فإِن قلتَ: نعم!! قلنا: أفْرَطت، وسفسطت، وفوق الحقائق بَعَّرْت».

٨ ـ ويقول: «فما ذكرت في «السُّؤَال»، من المَحال أَن يتجنَّب «النّصفيُّ»، أو «الرُّبعيُّ» سُمَّه، وتأثير همّه، بل يدخلان فيه، ويلجان ديوانه، ويتناولان قتَّاله، يظنَّان أنه عسلٌ وحلوة، وإِن هو إلَّا غمّ وهمّ وبلوىٰ، ويسرحان ويمرحان، ويظنَّان أنهم محقّقان مُجليان، من بقية «السَّلَف»، التي تهدي «الخَلَف»، وإنما هما يدعوان إلىٰ النَّار والعار ومسلك البوار، ويظنَّان ـ بما كتبا وحقَّقا ـ يدعوان لدار الأبرار. فيضربان النُّصوص ببعضها بعض، لقلَّة ما معهم من حظّ ـ في «الفَهْم» و«العِلْم» ـ ثمَّ يتفق مع ذلك ما معهم من ميل لويلٍ، سبق إلىٰ العقد ـ من شُبهة قتَّالة ومرجوحة بل طريحةٍ زبَّالة ـ وبَولٍ شيطاني..».

٩ ـ ويقول: «فإِن قلتَ: ما هو هذا «الفَهْم»، وما تعني بقولك أتستهزأ بي؟! قلتُ: لا! لا! ضع حجرًا في سروالك، وٱسمع لِمَا يشكف عن حالك!!

الفَهْم «الأزرقيُّ» و«الصُفريُّ» فهم يبول فيه الشَّيطان، فيقع الطَّن للأذن ـ اليُمنىٰ ـ ، فتسمع اليسرىٰ الظَّاهر الطَّاهر، واليمنىٰ لا تسمع الظَّاهر الذي يُفسّره، فيقع الغبن في الفهم، ولأذن اليمنىٰ الصُّم. والقراءة للمفاهيم في تلك الحالة تكون عكسية، بل «حِمَارِيَة وَحْشِيَة» والقراءة

الحِمَارِيَة الوَحْشِيَة: تُروّث فوق الأصل وتبول فوق الفصل ثمَّ الصَّك للكلّية وتُغَبّر علىٰ الجزئية والدَّهس للفرع والبروك فوق الخَرِع، فتبقر أمعاءه لضعفه. وأنَّىٰ لك بتلك الحالة أَن تسمع أو تقول وتنفع!!».

١٠ ـ ويقول: «لنعرض نصوص «تَعْطيل» و«تَبْدِيل» «العُبَيْدِيَة» لتكون النَّظرة والتَّحقيقة مهدية، فالحكم فرع عن التَّصور، وإن لم يُعط حقّه هجم التَّهوُّر، ودخلنا بذلك باب التَّحريف ـ للمعنىٰ أو اللَّفظ ـ وهجم بعد ذلك بضَرطه وفَرْطه السَّخيف». ـ إلىٰ أَن قال ـ «الجَرَادَةُ» ما لفظه: **وأهل العلم والهدىٰ من أنزه الناس عن الفُحش والبذا، وأبعدهم عن قالِ السُّوء والأذىٰ، وإن ٱستعملها بعضهم فلسببٍ إذ ذاك مُبيح، فأما أَن تكون لهم سِمَةً وديدنًا فهذا إفكٌ عليهم قبيح!** ـ إلىٰ أَن قال ـ «الجَرَادَةُ» ما لفظه: وأخرج «الترمذي» وغيره من حديث عبداللّه بن مسعود ـ رضي اللّه عنه ـ قال: قال رسول اللّه ﷺ: «**ليس المؤمن بالطَّعان ولا اللَّعان ولا الفاحش ولا البذيء**»، قال الترمذي: حديث حسن غريب. وقال الحافظ العِرَاقي: إسناده صحيح.

فمن ٱتصف بواحدة من هذه الصفات «الأربع» فما أتىٰ بالإيمان الواجب الذي يستحق معه النَّجاة من غير عقوبة، بل إيمانه ناقصٌ نقصًا يستحق معه العقاب، إذ نفيُ كونِ المتصف بواحدة من هذه «الصفات» مؤمنًا دالٌ على كونها من كبائر الذنوب، فالإيمان لا يُنفى علىٰ لسان الشارع إلَّا لنقضٍ أو نقصٍ، و«الأول»: هو الأصل، ويُعلم كون «الثَّاني»: هو مراد الشارع بالقرائن والأدلة، والنَّفي في هذا الحديث من قبيل الثَّاني إجماعًا، وله عن الأول صوارف كثيرة ليس هذا موضعها.

فما أحرىٰ الواقع في أحد تلك «الكبائر» بالاشتغال بنفسه وأَطْرِها علىٰ التوبة والإنابة، قبل أَن يشتغل بأحوال عامة المسلمين! وما أحراه بوعظ نفسه وزجرها عن مقارفة العظائم، قبل أَن يخرج علىٰ الناس مختالاً يصف بعض من لعله عند اللَّه خير منه بالأقذار وفِعال البَهَائم!!

ـ إلىٰ أَن قال ـ «الجَرَادَةُ» ما لفظه:

اا يقول صاحب «التَّبصير»: «ولقد اتفق لي مرَّة وسُئلتُ عن رجلٍ يُجيز النكاح في الدُّبر ـ أعني: دُبر النّساء ـ وكان جهميًا ـ من المذهب «الجَامِي» الجديد ـ . فقال السَّائل: يا شيخنا! فلان يجيز النكاح في الدُّبر!! فقلتُ: هو منكوحُ العقيدة!! قال كيف يا شيخنا!!

قلتُ: قبل أَن يُجيز نكاح دبر النّساء؛ «الجَهْمِيَة» ـ الجامية ـ نكحت عقيدته وفجرت فيها ومَنِيّها كان منه هذا!! فكان السَّائل ما جلس مجلسًا إلّا وذكرها ليُضحك المَجْلس».

قُلْتُ: تأمل هذا البذاء والفُحش وكيف يُقحِّمُ صاحبه علىٰ هذا الكلام المُستبشع والكذب الممجوج المُسْتَقبح!

لا أدري لماذا كل هذا الشغف بتلك الألفاظ البذيئة والمُثُل القبيحة وكأني بقائلها لا يستحلي الكتابة حتى يُعرِّج علىٰ شؤون النّصف «التَّحْتاني» من جسم الإنسان!!

أَلَا يدري أنه مهما كانت شناعة قول «المخالف» فلا يُجِيز لنا ذلك بحال أَن نستبيح الكلام فيه بغير حق أو أَن نفري في عرضه بالفحش فاللَّه أمرنا بالقسط والعدل، ونهانا عن البغي والظلم حتَّىٰ مع عدونا وعدِّوه من الكافرين، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ

﴿شُهَدَآءَ بِٱلۡقِسۡطِۖ وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ ٨﴾ [المائدة]. أم أنَّ (المحقّق المدقّق!) قد ٱمتلأ وِعاؤه بأشياء غير نظيفة. ولابدَّ أَن ينضح في كل مرة علىٰ الناس من (بركات) وعائه!! ـ إلىٰ أَن قال ـ «الجَرَادَةُ» ما لفظه:

قُلْتُ: فإذا كان ٱستجلاب الضحك بالكذب المجرد أقبح القبائح! فكيف بٱستجلاب الضحك بالكذب مع البَذَاءة والفحش؟!!

الأمر الثَّاني: لم يذكر (المحقّق المدقّق!) أي مراجعةٍ له للسَّائل تُفيد تَثَبُّتَه في حقيقة ما نُسِبَ إلىٰ الرَّجل قبل أَن يجودَ بتلك الأوصاف! وكأنه ما دام المُقابل مرجئًا أو جهميًا أو مُخالفًا أيًا كان فلا حاجة للتَّثبت، **ولا يهمنا إلَّا الإسقاط وإعلاء النَّكير والتَّشويه ولو في مقام المحتملات!!** ـ إلىٰ أَن قال ـ «الجَرَادَةُ» ما لفظه:

١٢ ـ ويقول: **«وشدَّد بقوله تَعَالَىٰ: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلۡوَزۡنَ بِٱلۡقِسۡطِ وَلَا تُخۡسِرُواْ ٱلۡمِيزَانَ ٩﴾ [الرحمن]. وحذَّر تَعَالَىٰ من الطُّغيان في ذلك الميزان ـ بغُلوٍّ وعُتُوٍّ أو بتقصيرٍ وتفريطٍ وفَسْو ـ ﴿أَلَّا تَطۡغَوۡاْ فِي ٱلۡمِيزَانِ ٨﴾ [الرحمن]».**

حسبنا اللَّه ونعم الوكيل! أَن ترىٰ «**الفُحش**» و«**البَذَاءة**» سمة سوء لهذا الرَّجل في كتاباته وردوده علىٰ الناس، فهذا أمر مع قباحته لا يستغرب عليه! فأما أَن ترىٰ ٱستعمال الفُحش والبذاءة في مقام بيان مراد اللَّه تَعَالَىٰ من كلامه فهذه طامة لا يجترؤ عليها مَن يقدر اللَّه حق قدره، وإذا لم يكن المُقدِم عليها منزوع الحياء فَمَنْ؟! **فما علاقة تلك**

اللَّفظة الأخيرة يا محترف البذاء بالطُّغيان في المِيزَان؟! وهل هي مراد اللَّه تَعَالَىٰ الرَّحيم الرَّحمٰن من كلامه الذي هو أفصح البيان؟!

أخبرنا في أي دينٍ ساغ لك تفسير كلام اللَّه العليِّ العليم بٱستعمال لفظ السُّوء والبذا الذميم؟! اللَّهم إلَّا في دين «إبليس» المدحورِ الرَّجيم!!

ويحك يا هذا ألَا تُبصِر! وعن ذلك الفُحش تنكفُّ وتُقصِر! فأي جناية جَنَيت! وأي مهلكة برجلك أتيت! وأي هوي بنفسك هويْت!!!

هذه أمثلة يسيرة ـ وبين يدي غيرها ـ للناظرين، تعرفهم بحقيقة من ينسب نفسه إلىٰ «العلماء» المحققين، بينما يتصف بصفات السُّوقة والمنحطين! نعوذ باللَّه من هذا الدَّاء المُشِين.» [نَصب العَرَّادَة ١/ ٣٦ ـ ٤٤].

القَطْعُ:

▪ قَالَ أَبو عُزَيْر عَبْدُالإِلَه الحَسَنِي ـ عفا الله عنه ـ: قاتل اللَّه الأحمق الحُمْق المُتَحمّق المُنْقلب في عينه الباطل المُزوَّق إلىٰ القَول الأبْلَق، والجاحد للفضائل والمُتَبَلِّد أمام صحيح المسائل، والمُتَلَبّد بالزَّيف والنَّاهش للحم الجَيْف، والمُعَوِّر للكلام بٱدعاءٍ هُلَام أو قولٍ سَام، والجاني علىٰ الإسلام ـ بنَفرة أو طَفْرة ـ حتَّىٰ هُرب منه أو تعسَّر علىٰ الأنام، والنَّاظر بغير بصرٍ باصر في كلام «العُلماء» و«الفُهَماء» و«شيوخ» الإسلام، فحوَّر «المَفْهُوم» وجنىٰ علىٰ «المَعْلوم» وأضفىٰ عليه نوعًا من السُّمُوم، فجعل البعض منه لذيذَ حَالُوم والباقي حِمضَ زَقُوم، **والمُتَزَبّب قبل التَّحصرم والبالع للسُّم بكثرة اللَّقم، فظهر به للصَّحيح الصَّرْم، والبَعَّار في وضح النَّهار للمُنْحرف من الأفكار**

والمُحارب للأطهار والموالي للأشرار، والجاهل في «الولاية» والمُصرّ على العِمَاية، والمُقلّد المُنْقاد والموالي في الجاهلية المُصرّ علىٰ حقدٍ حقّاد، **والجاعل أصحابه عيارًا علىٰ حساب «الشَّريعة»، وهم قد خاضوا قفارًا ـ في العِلْم ـ وحوَّروا ـ في الفَهْم ـ «الخَليقة». والمُتَأمّر في «الجَبَهَات» بدون علم المُتَجَرِىء علىٰ سفك الدَّم، والنَّافر للجبهة بما عنده من العَتْمَة، والنَّاظر بعبس في «النُّصوص» والصَّانع للأمراء والرُّؤَساء «الفُصوص»، والجاني علىٰ الملَّة بما في كُنَيْفه من علَّة والمُقدّم «العَقْل» علىٰ ما صحَّ من «النَّقل»،** والنَّافخ في المَبَاني وسليق المَعاني برائحة كُراثٍ وسَفْسَفٍ دَانِي، والنَّافخ في الكِير والفاتح باب الحظيرة لِيَشْرُد العير، والمُدبر عن الظَّاهر والمُعوّر المُحوّر للكلام الظَّاهر، والمُقَرْمط المُسْفسط الخبيث المُنْحط. آمين! آمين! آمين!

ومن هذه المَشاين ما ٱجتمعت فيك ـ حقيقة ـ أيها **«الجَرَادَة»** الخَائن! فالعدالة تقتضي الإنصاف والبُعد عن الإجحاف في الخصوم ودعاة الضَّلالة، ولا حرج ـ بعد ذلك ـ إن كانت ـ في العدالة وإنصاف الخصوم ودعاة الضَّلالة ـ قسوة التَّعبير أو فركة بتَسْطير، ويُحرم قطعًا الإسقاط تعمُّدًا والتَّغيير تبلُّدًا في كلامهم أو «التَّعْوير» و«التَّحْوير» **إذْ ليس بين «الصَّحِيح» و«الفَاسِد» ـ في الأدلَّة ـ وساطة،** ولا يدَّعي ذلك إلَّا «المُبتدعة» أو «المُتَبَلّدَة» بسبب هوىٰ أو مسمُوم من حَلْوَة أو تعمُّد لإسْقَاطة، لهذا المُبْتَدعة تجدها تكره «النُّصوص» القاضية علىٰ مزَيَّنته من «الفُصُوص»، وتَشْنَأ الظَّاهر الذي يدل علىٰ المَعنىٰ والمَبْنىٰ الظَّاهر!!

وسَنُثْبِت لك أيها الباصر المُسْتبصر والمُنصف المُتْحف ـ يرعاك اللَّه ـ كما سبق في تحويره لكلامنا وتعْويره لفهمنا ـ **أنه ٱصْتَطل بالعَاطل وجنح دومًا للقول الباطل، وإن دلَّ هذا علىٰ شيء إنما يدل علىٰ الشَّقاء وعدم الأنتفاع بما في صحيح الوعاء**. ومحروم العَقل لا يستطيع التَّمييز في النَّقل؛ للخاصية البَهِيمَيَة المُعطّلَة للوظائف السَّمْعِيَة.

الأوَّل:

يقول: «**والتَّجرؤ علىٰ «العِلْم»، ولَّد بلوَىٰ، ظنّها «النّصفِيُون» و«الرُّبْعِيون» ـ في علمهم ـ والأطرياء ـ في عودهم ـ وأصحاب العاطفة والإنشاء، حلْوَة، فيها سمٌّ مدسوس، وباطلٌ مغروس، مَن أكلها نفَّخَت له البَطن، وأَوَتْه إلىٰ العَطَن، يُبعّر الباطل، ويغوّط العاطل. اللَّهمَّ غُفرًا**».

قُلْتُ: لقد ذكرت لك من قبل أيها المُسْتَشرف للخير والجاد في صحيح السَّير، أنَّ محنة الدّين والجناية على ربّ العالمين لا تكون إلَّا من «**النِّصفي**» في تحصيله، و«**الرُّبْعي**» في فهمه وتوصيله، وأتيتُ لك بكلام شيخ الإسلام في كيفية الإنتاج للباطل الهُلَام، ولا حرج أَن نُعيد القول لتكون في منْأىٰ من هذا الهَول.

يقول شيخ الإسلام ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «وقد قيل: إنما يُفْسِد النَّاس نِصف «مُتكَلم»، وَنِصف «فَقِيه»، وَنِصف «نَحوي» وَنِصف «طبِيب»، هذا يُفْسِد «الأدْيَان»، وهذا يُفسد «البُلْدَان»، وهذا يُفْسِد «اللّسَان» وهذا يُفْسِد «الأبْدَان» [الأستغاثة في الرَّد علىٰ البكري ص ٤١١].

بل لم يعم في «الدّيار» الخراب وتولَّد فيها السَّراب، إلَّا بسبب هٰذين المَعْتُوهين لما أوتوا من «التَّأويل» و«القياس» بما سبق في

عقدهما وفهمهما من إبْلَاس، فحلّ ـ بسببهما ـ سوط العذاب ـ جزاءً وفاقًا ـ بذاك العقاب!! وأكثر ما يُخطىء النّاس فيه، التَّأويل في «المَعَاني» والقِياس في «المَبَاني».

يقول العلاَّمة ٱبن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «الأَمْرُ الثَّانِي: أَن يُفهم عن الرَّسول ﷺ مُرادَه من غير «غُلُوٍّ» ولا «تَقْصير»، فلا يُحمَّل ما لا يحتمله، ولا يُقصَّر به عن مراده وما قصده من الهُدَىٰ والبَيَان.

وقد حصل بإهمال ذلك والعدول عنه من الضلال والعدول عن الصواب ما لا يعلمه إلَّا اللَّه، بل سوء الفهم عن اللَّه ورسوله أصل كلّ بدعةٍ وضلالةٍ نشأت في «الإسلام»، بل هو أصل كلّ خطأ في «الأصول» و«الفُرُوع»، ولاسيما إن أضيفَ إليه سُوء القَصد، فيتَّفقُ سوءُ الفَهْم من بعض الأشياء من «المَتْبُوع» مع حسن قصده وسوء القصد من «التَّابع» فيا محنة الدّين وأهله! واللَّه المستعان.

وهل أوقع «القَدَرِيَة» و«المُرْجِئَة» و«الخَوَارِج» و«المُعْتَزِلة» و«الجَهْمِيَة» و«الرَّافِضة» وسائر أهل البدع إلَّا سوء الفهم عن اللَّه ورسوله، حتَّىٰ صار الدّين بأيدي أكثر النّاس هو موجب هذه الأفهام والذي فهمه «الصَّحَابة» ومن تبعهم عن اللَّه ورسوله فمهجور لا يُلتفت إليه ولا يَرفع هؤلاء به رأسًا» [الرُّوح ص ١٧٩، ١٨٠].

فالعقاب من رّب الأرباب يكون للمُؤمنين تطهيرًا وللكافرين تدميرًا وتعبيرًا، ومن صلب التَّطهير قبل أَن يحل عقاب المولىٰ سُبْحَانَهُ، أَن نحجز «النِّصْفي» و«الرُّبْعي» ونَمنعهما ـ في الدّين ـ التَّسطير وفي صحيح المَعَاني التَّعْبِير، والمَنْع بإغلاظٍ وقذف الشَّواظ ليكون ذاك

«الإجهاض». وإلَّا حلَّ ما ذكره «ٱبن تيمية» المُعلّم وتلميذه البار به «ٱبن القيّم»!! وما طال عُمر «المُرْجِئَة» و«الجَهْمِيَة» في الدّيار «الشَّامِيَة» إلَّا بسبب هٰذين الأحمقين، لأنَّ تأصيلاتهما إنشائية وردودهما عَاطفية ومَا كان مُقامًا علىٰ هٰذين العَوْرين يجرفه السَّيل وينبت فيه الويل.

يقول شيخ الإسلام الفَحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «فلما حدث في الأمَّة ما حدث من «التَّفَرُّق» و«الٱخْتِلَاف» صار أهل التَّفرق والٱختلاف شيعًا، صار هٰؤلاء عمدتهم في «البَاطِن» ليست علىٰ «القرآن» و«الإيمان»، ولكن عَلَىٰ أصولٍ ٱبتدعها شُيُوخُهُم عَلَيْها يعتمدون في «التَّوْحِيد» و«الصفَات» وَ«القَدَر» و«الإِيمَان» بالرَّسول وغير ذلك، ثمَّ مَا ظنُّوا أنه يُوَافِقها مِن «القُرْآن» ٱحْتَجُوا بِه، وَمَا خَالَفَها تَأَوَّلُوه، فَلِهَذا تَجِدهم إِذَا ٱحْتَجُوا بـ«القُرْآن» و«الحَدِيث» لَمْ يَعْتَنُوا بتَحْرير دَلَالَتِهما، وَلَم يَسْتَقْصوا مَا فِي «القُرْآن» مِن ذَلِك المَعْنىٰ، إِذا كَان ٱعْتِمَادهم فِي نَفْس الأمْرِ عَلَىٰ غَيْر ذَلِك. و«الآيات» التي تخالفهم يشرعون في تأويلها شروع مَن قَصد رَدها كَيْف مَا أَمْكَن. لَيْسَ مَقْصُوده أَن يَفْهَم مُرَاد الرَّسُول، بَل أَن يَدْفَع مُنَازِعه عَن الٱحْتِجَاج بِهَا.» [التَّفسير الكبير ١/ ١٥٨].

ويقول العلاَّمة الشَّاطِبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «أنَّ عامة المبتدعة قائلة بالتَّحسين والتَّقبيح، فهو عمدتهم الأولىٰ وقاعدتهم التي يبنون عليها الشَّرع، فهو المقدم في نحلهم بحيث لا يتهمون «العَقْل» وقد يتهمون «الأَدِلَّة» إذ لم توافقهم في الظَّاهر، حتَّىٰ يردوا كثيرًا من الأدلة الشَّرعية وقد علمت ـ أيها الناظر ـ أنه ليس كل ما يقضي به العقل يكون حقًا

ولذلك تَرَاهم يَرْتَضون اليَوْم مَذْهَبًا وَيَرْجِعُون عَنْه غَدًا. ثمَّ يَصيرُون بَعْد غَدٍ إِلَىٰ رَأْيٍ ثَالِثٍ.» [الأعتصام ١/ ١٩٦].

وإذا تدبَّرت أيها الباصر المُستبصر ـ يرعاك اللَّه ـ في كلام عَلَم الأنام؛ «ٱبن تيمية» شيخ الإسلام بما لفظه: «**فلهذا تجدهم إذا ٱحتجوا بـ«القُرْآن» و«الحَدِيث» لَمْ يَعْتَنُوا بِتَحْرِير دَلَالَتِهما، وَلَم يَسْتَقْصوا مَا فِي «القُرْآن» مِن ذَلِك المَعْنىٰ، إذا كَان ٱعْتِمَادهم فِي نَفْس الأمْرِ عَلَىٰ غَيْر ذَلِك. و«الآيات» التي تخالفهم يشرعون في تأويلها شروع مَن قَصد رَدها كَيف ما أمكن. ليس مقصوده أن يفهم مراد الرَّسول، بل أن يدفع منازعه عن الأحتجاج بها**»، تجد ذاك «الوصف» بالوصفية وبالسِّمَا التَّشبُّثِيَة الطَّبعية؛ تحقَّت في هذا «**الجُزْئِي**» ـ في علمه وفهمه ـ صاحب القُبْح المُبْدي المُسمَّىٰ «**الأزْدِي**»، المُحوّر للموضوع والمُكوّر للبعر المصنوع، وفيمَن تحمَّق له بجاهلية ولاء ونتن براء، فتطرَّف بذلك في العبادة وتبلَّد عند صحيح الإفادة، وسمَّاها عماية وهي مُلبَّدة بالرواية ومُزبَّر ومُحبَّر بالدراية!!

فـ«**الجَرَادَة**» لم يَعْتَني ـ في ردّه علينا ـ بتحرير دلالة، ولم يستقصي ما في «**القُرْآن**» في ذلك المَعْنَىٰ ليهدم لي علَّة علاَّلة وتحريرة وبالة **والسَّبب لأنه يجهل كليًا قبلة «الدَّلائل» وَبَلِيد عَنِيد في صُنْع «المَسَائِل»** ولقد مرَّ عليك شيءٌ من ذلك وفي القَادِم سترىٰ بعَيْنك هذا الحالك.

والدَّليل له فهمان: فَهْم «رِوَاية» وَفَهْم «دِرَايَة»، إذْ لَا يَكْفِي ـ فِي التَّوْجِيه ـ مَعْرِفة «الدَّلِيل» حَتَّىٰ تخْبَرَ إِلَىٰ أَيِّ ٱتجاه يَمِيل، وَهَل يَجْلِي العَتْمة وَيَسُدّ الثَّلْمة أم يزيد الهُوَّة ويُضعِف مِن القُوَّة!!

وبهذا السَّبَب ـ المُسْتَقل بالسَّببية ـ **طال عُمْر «الجَهْمِيَة» في «الشَّام» في خلخلة الأصول العظام، لأنَّ الرُّدود عليهم كانت هشَّة ومُقمَّشَة، وعند الدَّلائل والفَهْم الصَّائل مُنْكَمِشَة!! و«الغَالِي» في عقده و«الإنْشَائِي» في طرحه و«العَاطِفِي» في ردّه لا يُلجم «التَّالِي» ولا يَبْني العَالي، فكلّهم ـ في العَقْد ـ في طرفي النَّقِيض ـ وفي الفَهْم ـ في الحَضِيض.**

وهذه المعارف ـ في «الدَّليل» و«المَدْلول» وكيف يصول وفي «الرواية» و«الدّراية» وكيف تكون بها الفِطنَة والعِنَاية ـ ليس بالأمر الهَّين علىٰ كلّ أحد، بل لابدَّ أَن يسبق فيها الوجه الواحد في «العِلْم» والوجه الواحد في «الفَهْم» ويكون صاحبها نظره أَحَدّ وأسَدّ.

عن سلام بن مسكين قال: كان قتادة إذا تلا: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَـٰمُواْ﴾ [فُصِّلَت: ٣٠]. قال ما لفظه: «إنكم قد قلتم ربنا اللَّه فٱستقيموا علىٰ أمره اللَّه وطاعته وسنة نبيكم وٱمضوا حيث تؤمرون **فالٱستقامة أَن تلبث علىٰ الإسلام والطريقة الصالحة ثمَّ لا تمرق منها ولا تخالفها ولا تشذ عن «السُّنَّة» ولا تخرج عنها،** فإنَّ أهل المروق من الإسلام منقطع بهم يوم «القيامة»، ثمَّ إياكم وتَصرف **«الأخلاق»** وٱجعلوا **«الوَجْه» و«الدَّعوة» واحدًا واحدة فإنه بلغنا أنه من كان ذا وجهين وذا لسانين كان له يوم القيامة لسانان من نار**» [الإبانة رقم ١٥٦].

الوجه الواحد في «التَّفنيد» والدَّعوة الواحدة في «التَّوحيد» والضَّربة القاضية في التَّسديد لينعم العبيد ويندحر الشَّائن والشَّانِىء والمُحادّ والبَلِيد، بقسوة وعُصرة في الرُّدُود علىٰ الخائنين ـ بالتَّعمُّد

أو التَّبلُّد ـ للعُهُود، وبيُسرة ومُجانبة لعُصرة في الطَّرح والشَّرح، لأنَّ الحكمة تقتضي فعل ما ينبغي كما ينبغي في الوقت الذي يَنْبَغي!!

فـ«الجَرَادَةُ» لما كان جُزئيًا في التَّحصيل وجُزئيًا في الفَهْم والتَّوصيل، جنَح للأباطيل وٱجتهد في التَّضليل؛ من حيث هو يظن أنه راكبٌ للجادَّة يكره المُحادَّة والمُعَانَدَة والمُشادَّة!!

والسَّبب هو الٱنقلاب في بصره الصّحاح إلىٰ قبائح وجراحٍ قراح؛ لما كان محجوبًا بٱعتقاد سابقٍ ومأسورًا بحب صُوفي آبق وجنَح للمصلحَة، ٱستشرف للمَقْبَحَة وتَبَلَّد تبلُّد الحيوان، عند ورود النَّص العاصم للجَنَان والدَّال للجِنَان، وكلّ ذلك سببه «**الهَوَىٰ**»، وهذا الأخير وظيفته حجب الٱستقباح ليكون الميل والٱنشراح.

وتبلُّده ليس بالتَّعَمُّد، وإنما بسبب خلوّ كُنَيْفه من دليلٍ طويل وفي العَرض مُتمدّد، فهو في الفِطنَة ثقْل وعِنْد الفَهْم القَرِيح ثَملٌ وَفِي العِلْم الصَّحِيح كَلّ وفي العَزْو وَالٱسْتِدْلَال بَغْل.

فهو ترك الرُّدُود «**العِلْمِيَة**» وحاكمني بالنّية «**المَخْفية**»، في غضبة سفيحَة جاهلية، وما ظنّه ردًا وتحريرًا علميًا حرَّره حِماريًا وَحْشيًا أوتِي فيه بما جمع في «الكُنَيْف» من رائحة كَنِيف، ظنّه عسَلَ فكان سُمًّا إلىٰ قلبه وَصَل. وقد رأيت أيها الباصر المُسْتَبصر والمُنْصف المُتْحف ـ يرعاك اللَّه ـ من قبل في «المَحَبَّة» والقصة «الحَاطِبِيَة» وغيرهما وسترىٰ ـ بعون اللَّه ـ مِن بعد في «الآتي»؛ **ما ٱستبشر به وظنّه «الدَّليل» كيف ٱنقلب عليه ظلام ليل، فعرَّىٰ به سَوْأَتَه وجَرْثَمَ به لَوْزَتَه، فٱنتفخ بذلك ودَجُه وتقيّأ لَجَجه!!**

وفعله ذاك قصده شَيْطاني ليُسْقِطَني عند «المُقَارِع» الرَّبَاني لمَّا رأىٰ ـ هو وغيره ـ المعارف «**العُزَيْرِيَة الحَسَنِيَة**» بدأت في كَنْس «**الصُّوفِيَة الجَدِيدَة**» الحَوزية والولاءات الجاهلية «**القُطرِيَة**» وتفضح المآرب «**الشَّهْوية**» وتُصحّح المفاهيم للعلاَّمات، وتسدّ المَثاليم في أقوال الفَهَّامات، وتقطع عُنَق «**النِّصْفي**» و«**الرُّبْعي**» فيما بعَّراه من فهمٍ ضَبْعِي.

والفَهمُ «**الضَّبْعِيُّ**» **بالعاطفية والإنشاء مُزَمْجر، وعند ورود الدَّليل الذي يُنبت في السَّيل وَحْشي مُغَبّر وثور مُدْبر**، ورأىٰ كذلك تلك المَعارِف تَقْرع رؤوس «**الجُهَّال**» الذين ترأسوا علىٰ صفوة «**الرّجَال**» ولهذا كانت تلك الحملة الخِنْزَبِيَة علىٰ الشَّبكة «**العَنْكَبُوتيَة**»؛ بالكذب الفاضح وٱدّعاء الطَّالح **لينفر عنّا «القَرِيب» ويَنْكَمِش قَلْب «الحَبيب» وليُبْعِد عنّا «المُقَارع» المُصارع في «الآيْنِيَة» و«المُضَارِع»**، فما تركوا نَبْز شين وقول حيف ومَين إلَّا ونبزونا به بُغية التَّجريح والتَّقبيح! فكانت مِحْنَة قَلَبَها اللَّه تَعَالَىٰ علينا مِنْحَة.

يقول العلاَّمة الفَحل الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في معرض دفاعه عن شيخ الإسلام «ٱبن تيمية» ـ ما لفظه: «**وهذه قاعدة مُطردة في كل عَالِم يَتَبَحر في المَعَارف «العِلْمِيَة» ويفوق أهل عصره ويُدِين بـ«الكِتَاب» و«السُّنَّة»، فإنه لابدَّ أَن يَسْتَنْكره «المُقَصّرُون»، وَيقَع لَهُ مَعَهم مِحْنَة بَعْد مِحْنَة، ثمَّ يَكُون أَمْره «الأَعْلَىٰ» وَقَوْله «الأَوْلَىٰ»، ويَصير لَه بِتِلْك الزَّلَازِل لِسَان صِدْق فِي «الآخِرين» وَيَكُون لِعِلْمِه حَظ لَا يَكُون لِغَيْرِه.**» [البدر الطَّالع ١/ ٤٧].

وما قاله العلاَّمة «الشُّوكاني» يشهد له القول الرَّحماني الرَّباني ﴿فَٱصْبِرْ إِنَّ ٱلْعَـٰقِبَةَ لِلْمُتَّقِينَ ﴿٤٩﴾﴾ [هُود]. فالمُتَّقي مُزكًّى لذلك كان قوله أوْلىٰ، والمُزَكِّي للمُستشرف ـ بغير قصد ـ لهولة وبلوىٰ والظالم ـ لنفسه قبل غيره ـ عُدواني علىٰ «**المَبَاني**» وعلىٰ السَّليق من «**المَعَاني**» والنَّتيجة: ﴿فَلَا عُدْوَٰنَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿١٩٣﴾﴾ [البَقَرَة]؛ الرَّدم تحت المُقوَّض من «البُنيَان» والدَّفن تحت الرَايِب من «الجُدْرَان». فالمقصد مُختلف والجزاء مُعْنف، لهذا قال المولىٰ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [القَلَم]. **وَقَالَ ٱللَّهُ تَعَـالَىٰ**: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٢١﴾﴾ [الجَاثِيَة].

٢ ـ **ويقـول**: **«فهل أصبحت قرآنيًا؟! تستدل بالدَّليل القرآني وتضرط في الشَّارح البَيَاني؛ «السُّنَّة» القائدة لرياض الجنَّة».**

قُلْتُ: الضَّرط هو صفة «إبليسية» تعيسة عند ورود الدَّليل، وعامَّة أهل «الأهواء» يقع منهم ذلك، لأنَّ «الفطرة» المُكمَّلة لا تنفر من الدَّليل و«الشّرعة» المُنزَّهة لا تُناقض السَّبيل، ومتىٰ تحوَّر «الإنسان» فٱعلم أنه في قلبه تعوَّر، والسَّبب هو «**الهَوَىٰ**» الذي جعله ينفر من الصَّحيح الفسيح ويتبنَّىٰ الهولة والبلوىٰ، وذاك هو الضراط «الإبْلِيسي» الذي يُولّد في النُّصوص النَّظر العَبْسي! ولولا ذاك ما بقىٰ جهمية «**الأُرْدُن**» وواضعة الكُرسُف في «**الأُذُن**» بضُراطهم علىٰ تجهُّمهم، ولماذا نذهب بعيدًا؟! بل لولا ذاك الضُّراط الإبليسي يا «**الأَزْدي**» الوَحْشي ما جئت بهذا البَعْر بعدما صحَّ في «**التَّبْهِير**» السَّطر!!

يقول شيخ الإسلام ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «ولهذا كان السَّلف يسمون أهل «الآرَاء» المخالفة للسُّنَّة والشَّريعة في مسائل «الأعْتِقَاد الخَبَرِية»، ومسائل «الأحكام العَمَلِيَة» أهل «الأهواء»؛ لأنَّ «الرَّأي» المخالف للسُّنَّة جَهْل لا عِلْم، فصاحبه ممَّن ٱتبع هواه بغير علم.» [قاعدة في المحبة ص ٨١].

فٱنظر نفسك ممَّا ذكره الفَحْل «ٱبن تيمية»، تجد «الوصفة» و«الوسمة» فيك عَيْنِيَة، وعيب الرّجال، هو التَّبني لهَمَاهِم الأهوال، في الكتابة أو الأنبراء لدحر الإعابة.

يقول رَسُولُ اللَّه ﷺ: «إذا نُودِيَ بالصلاة أدْبَرَ «الشَّيْطان» ولَهُ ضُرَاطٌ حتَّىٰ لا يسمع «الأذَان»، فَإذا قضِيَ الأذان أَقْبَل، فإذا ثُوِّبَ بها أدْبَر، فإذا قُضِيَ التَّثْويب أقبلَ حتَّىٰ يخطِر بَيْن المرء ونفسه يقول: ٱذكر كذا! وكذا! ـ ما لم يكُن يَذكُرُ! حتَّىٰ يَظَلَّ الرَّجُلُ إن يَدري كم صلَّىٰ. فإذا لم يدر أحدكم كم صلَّىٰ ـ ثلاثًا أو أربعًا ـ فليَسْجد سجدتين وهو جالسٌ» [صحيح البخاري رقم ١٣٢١].

ومَن أوتِي «الفَهم» الذي ذكرته بما لفظه: «والدَّليل له فهمان: فَهْم «رِوَاية» وَفَهم «دِرَايَة»، إذْ لَا يَكْفِي ـ فِي التَّوْجِيه ـ مَعْرفة «الدَّلِيل» حَتَّىٰ تخْبَرَ إلَىٰ أيّ ٱتجَاه يَمِيل، وَهَل يَجْلِي العَتْمة وَيَسُدّ الثَّلْمة أم يزيد الهُوَّة ويُضعِف مِن القُوَّة!!»، ونظر في ضُراط «إبْليس»، عَلِم أنه كان بسبب تعْمية ووشوشة وتَلْبيس، حتَّىٰ لا يسمع ما تجنح إليه «الفِطرة» وتكون منه في القلب «العِبْرة»، فيحمله بأَن يجعل الخير من قلبه يخرج بـ«الوَفْرة»، والقاهر الزَّاجر إذا أَعطىٰ له حقّه من الأنبساط جلب الخير

بالقراط، وهذا الضُّراط الإبليسي هو ذاته فعله الكفَّار والمرتدون والزَّنادقة فولَّد لهم في النُّصوص النَّظر العَبْسي!! قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَسْمَعُواْ لِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَٱلْغَوْاْ فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [فُصِّلَت].
وهو ذاته يفعله المُبتدعة بـ«الغُلُوّ» أو «التُّلُوّ».

فمَن يردّ «النُّصوص» بهواه فقد فعل عَيْن ما فعل «إِبْلِيس» في ضُراطه. وبالهوىٰ تُسْتحل المحارم وبالهوىٰ تكون الجناية علىٰ السَّالم!! وإلَّا قل لي ـ بربّك ـ يا «الأَزْدِي»! إذا خلىٰ «القَوْل» من الدَّليل فلماذا «القَلب» إليه يَمِيل؛ وقد تحقَّق في القول النَّفْرَة؟! فلماذا يَصْتَطِل الإنسان بالهُلَام وهو فاقد للدَّليل النَّهَام؟!

بل ٱسأل نفسك لماذا أنت نصبت هذه العَرَّادَة يا «الجَرَادَة»؟! وإذا أردت أَن تعرف حقّ المعرفة فٱقرأ لي، لكن ليس قراءة عكسية حمارية وحشية، «التَّنْكِيل عَلَىٰ مَا عِنْد أَهْل الأَهْوَاء وَالبِدَع وَالٱفْتِرَاق مَن أَبَاطِيل» الباب «الثَّاني» ـ من المُجلَّد «الأوَّل» ـ من كتاب «إحقاق الحقّ في الرُّجوع إلى المذهب الحقّ». وتمعَّن بالنَّظر إِن كان لك في «القَلْب» البصر، وما نرىٰ لك ذلك بتسويدك لهذا الظلام الحالك.

الثَّانِيُّ:

ويقول: «فهل أصبحت قرآنيًا؟! تستدل بالدَّليل القرآني وتضرط في الشَّارح البَيَاني؛ «السُّنَّة» القائدة لرياض الجنَّة».

قُلْتُ: هذا عامة ما يفعله «المُبتدعة» و«المُتعصّبة» و«المُتعبّدة» بأقوال الرّجال وأنت منهم وداخل في زُمرتهم، فكلّ مَن قرأ قراءة عكسية حمارية وحشية يصدر منه هذا الضَّرط ويكون منه الفَرط، لأنَّ

الباطل مجبولة النَّفس علىٰ النُّفران منه، **ومتىٰ جُنح إليه فبسبب فساد قلبي ورَان صلبي**.

ولهذا قال سُحْنُون بن سعيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «ما أدري ما هذا الرَّأي سُفكت به الدّماء وٱستحلت به الفروج وٱستخفت به الحقوق، غير رأينا رجلاً صالحًا فقلدناه» [جامع بيان العلم وفضله ص ٤٢٧].

الثَّالِثُ:

ويقول: «و«الجَهْمِيَة»، و«المُرْجِئَة» نَهَقت، وضرطت وبعَّدت - نعوذ باللَّه - من هذا البَوْل الذي يقود للهول، بذاك السَّوْل».

قُلْتُ: لقد أباح المولىٰ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الجهر بالسُّوء - من القول - لمَن ظلم بقوله: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴿١٤٨﴾﴾ [النِّسَاء].

وتدبَّر - يرعاك اللَّه - كيف أعقب المولىٰ سُبْحَانَهُ بعد «الظُّلم» قوله « وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا »، ليُخبرنا أنه يسمع القول في ذاك الجهر بالسُّوء ويعلم المقصد في ذاك الفُقوء، **فالظالم نجهر له بالسُّوء ويكون لعينه الفُقوء**، وأظلم الظُّلم القول علىٰ اللَّه بلا علم. **قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ:** ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف]. **وعلىٰ هذا يكون الجهر بالسُّوء - لمَن قال بلا عِلْم وفَهم - أكبر ومن الحظ أوفر.**

وهذا ما نفعله من خلال ردودنا علىٰ أهل «الأهواء» «**الغَالِيَة**» وَ«**التَّالِيَة**» وعامة المُبتدعة هم أصحاب ظُلم - مع ظُلمة - وثَلَم، والشدَّة عليهم هو عمل الأبرار، والخيار فعلوا هذا مع «المُبتدعة» الأشرار، ولقد ذكرت

لك من قبل كلام العلاَّمة «ٱبن القيم» في الحرب علىٰ الأجرب. فلا مُداهنة ولا خيانة، والقاعدة «**العُمَرِيَة**» هي الأصل في تلك الدّيانة.

الرَّابِعُ:

ويقول: «**ما تركنا ذلك ليشرد، ولا لكلمة «الدِّيمُقْرَاطِيَة» أَن تتفرد بل يأتي في الآتي المزبَّر، بفقهٍ محرَّر، يقبله الفَحْلُ، ويردُّه البَغْلُ ـ في فهمه وتصوره لرؤية الحقائق**».

قُلْتُ: هذا القول ٱستدلت به علينا في «الغُرُور» و«العُجْب» و«التَّعَالي» فَلِمَ تُعيد الأستدلال به في «الفُحش» و«البَذا» اللّساني؟! ولقد أجبنا عنه في الصحيفة «مائة وستَّة»، **فَلِمَ تُعَوّر الكلام بالأشتياه وتُحوّر البيان بالأشتباه؟!**

ويحك يا شيخ «**المَضْبَعَة**»! ما فعلت بنفسك!! فمازلنا نرد عليك في مُحاكمتك لنا ولم تُفْلح إلىٰ حدّ الآن؛ في إلزامنا والإثبات فينا الشنآن، وما سبق وظهر لك أنه فهم وعلم، تبيَّن للباصر المُسْتبصر أنه حِمض عَلْقم وسُم مُلَمْلَم، قتلت به نفسك.

أما ما ظننت أنه علم وفهم ـ فيما طرحته في جُزئك «الثَّاني» ـ فهو ساقط داني، لمَّا نصل إليه قدّم «الرَّقبَة» للقطع لك «القَصبَة» يا شيخ «**المَضْبَعَة**»!!

الخَامِسُ:

ويقول: «**والتَّأويل المُعتبر في «المُكَفِّر بِغَيْرِه»، هو التَّأويل المُستساغ الذي له وجهٌ في «العَرَبِيَة» ولو كان ضعيفًا، وهذا من عوارضه أنه يهجم علىٰ الفهم ـ لورود شبهة معيَّنة ـ تصرف صاحبه عن الحقّ.**»

فيقع بذلك في المخالفة، وهو لا يقصد المخالفة ولا المعاندة للشريعة. ولا يُبرّأ منه إنسان مهما بلغ من العلم، فقد يقع فيه الجهبذ المحبّر. و«النصفيُّ» أو «الرُّبعيُّ» المُبَعّر، إلَّا أنَّ الأخير يرتع في الزَّريبة يجتر ويبعر، لأنه مُكثرٌ منه، لقلَّة العلم، وتفلُّت منه الفهم».

قُلْتُ: هذا القول يُجتنىٰ منه الثَّمر في مُحاربة «المُبْتَدعة» أصحاب البَعْر، وكم هم كُثر لا كثَّرهم اللَّه، فكم عوَّروا «الشّريعة» وحوَّروا «الخليقة»، وكم سفكوا من «الدّماء» الحرام، وكم زرعوا من مرّ وحلقم وإجرام، ولا تنسىٰ أنك منهم يا «الرُّوَيْبِضة»!! لأنك عوَّرت الكَلام وجَنَيْت علىٰ الأفْهَام.

السَّادِسُ:

ويقول: «فٱنظروا - يرعاكم اللَّه - لما «النصفيُّ» و«الرُّبعيُّ» والكاتب «الإنشائيُّ» - في فهمه وعلمه - ، يتقَحَّم قبل أَن يتعلَّم، ولا يُميّز في «الحَقِيقَة المُطلَقَة» ومعانيها، بين الإطلاق والتَّقييد - في «النَّفي» و«الإثبات» - وأنَّ «الحَقِيقَة المُطلَقَة» تجمع جميع الأوصاف - من باب دخول الأدنىٰ في الأعلىٰ وشمول الأعلىٰ لجميع الأوصاف - وتتعدَّد فيها «الأحْكَام»، هذا إذا كان ذلك إلَّا في «الحَقِيقَة الشَّرْعِيَة» فكيف بـ«الحقيقة الوافدة»؛ متعدّدة المعاني والمفاهيم، لما فيها من تعتيم. وطرحٍ واجب التَّسليم!! كيف للأصل يُعَوِّر، وفوقه يضرط ويُبَعِّر. وهل ما هو واقع من فتنة بين الأمَّة؛ بتلك الغُمَّة، إلَّا بسبب هؤلاء الذين تزبَّبوا قبل أَن يَتَحصرموا، ودخلوا الباب من الجهة المنهيِّ عنها مع ما معهم من مُعاب، وأُلقي عليهم ألقاب هلَّالة، وأسماءٍ صوَّالة كـ«فضيلة

الشَّيخ»، و«بقية السَّلَف» و«فريد ومجدّد عصره» وغيرها، وما حوىٰ فهمهم، وتحريرهم إلّا العُفارة والزُّبالة!! اللَّهمَّ غُفرًا».

قُلْتُ: من عوارك وبوارك تأتي بـ«**القَوَاعِد**» و«**الفَوَائِد**» تضعها لتعيبها فإذا بها ٱنتشرت وعنّا ٱنشهرت وللمُبتدعة كَسَرَت، وهذا ثمرة العلم النَّافع، أنه يقذف بالحُجَّة كالمَدَافع، ولو نظرت ـ فيما رأيته ـ فُحشًا وهُلَامًا، لوجدته معرفة وعلمًا مؤصلاً مُفصَّلاً وإلهَامًا، فٱعرض هذا القول بكامله علىٰ مُتَمَكّن، وٱبصر ماذا يقول لك في دلائله! بل يُحرّر عليه كُرَّاسَة إن كانت له محصلة في الدّرَاسَة، **لكن محروم العَقْل مُنقلب النَّظر ومُعَوَّر في البصر، كيف يُميّز بين الجَمْر والتَّمْر!!**

يقول شيخ الإسلام ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ مُعلقًا علىٰ كلام «أحمد بن حنبل» لما قال في مقدمة كتابه «الرَّد علىٰ الزنادقة والجهمية»: «الحمد للَّه الذي جعل في كل زمان فترة من الرُّسل بقايا من أهل العلم، إلىٰ أن قال يتكلمون بالمتشابه من الكلام ويخدعون جهال بما يلبّسون عليهم، فنعوذ باللَّه من فتن المضلين» ـ ما لفظه: «والمقصود هنا قوله: «يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال بما يلبّسون عليهم»، وهذا الكلام «المُتَشابه» ـ الذي يخدعون به جهال الناس ـ **هُوَ الذِي يَتَضمَّن الأَلْفَاظ «المُتَشابِهَة» «المُجْمَلَة» التي يُعَارِضون بِهَا نُصُوص «الكِتَاب» و«السُّنَّة»، وتلك «الأَلْفَاظ» تكُون مَوْجُودَة مُسْتَعْمَلَة فِي «الكِتَاب» وَ«السُّنَّة» وَكَلَام النَّاس، لَكِن بِمَعَانِي أُخَر غَيْر المَعَانِي التي قَصَدُوها هُم بِهَا، فَيَقْصدون هُم بِهَا مَعَاني أُخَر فَيَحْصل «الأَشْتِبَاه» و«الأَجْمَال»...**» [درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٢٧، ١٢٨].

السَّابِعُ:

ويقول: «قلنا: لكن هل كلّ ما هو فيه يُخالف الشَّرع ويُناقضه؟! زيادة علىٰ أنَّ «الزّنْدِيق» الواضع له كفره طارىء غير أصلي، بسبب ٱعتبار «القَوَانِين الوَضْعِيَة» وتنحية الشَّرع ومناقضته ومزاحمته بآراء الكفَّار!! فإِن قلتَ: نعم!! قلنا: أفْرَطت، وسفسطت، وفوق الحقائق بَعَّرْت».

قُلْتُ: هذا القول من «القَوَاعد» و«الفُهُومات» الجليلة المتينة وليس إذا ذُكر فيه التَّبعير أصبحت قواعده مُهينة!!

فٱنظر ـ قطع اللَّه دابرك وسدَّ عنَّا وعن زُمرتك المُغترة بك معايبك ـ حقيقة التَّبعير فيما جناه علماء الكلام علىٰ أصول الإسلام، وكم بعَّروا من قواعد هُلَام، لا لفلاسفة كسرت ولا لملاحدة حَصرت.

بل ٱنظر نفسك كم بَعَّرت في هذا «النَّصب» من تبْعِير، ليس فيه فائدة وكم فيه من شبهة بائدة كانت بها التَّعْوير والتَّحوير، **ولولا هذا المَنْثور من «البَعْر»، ما ٱنتدبنا لذبحك وسلخك ودفنك في الغامق من القَبْر!!**

الثَّامِنُ:

٨ ـ ويقول: «فما ذكرت في «السُّؤَال»، من المَحال أَن يتجنَّب «النّصفيُّ»، أو «الرُّبعيُّ» سُمَّه، وتأثير همّه، بل يدخلان فيه، ويلجان ديوانه، ويتناولان قتَّاله، يظنَّان أنه عسلٌ وحلوة، وإِن هو إلَّا غمّ وهمّ وبلوىٰ، ويسرحان ويمرحان، ويظنَّان أنهم محقّقان مُجليان، من بقية «السَّلَف»، التي تهدي «الخَلَف»، وإنما هما يدعوان إلىٰ النَّار والعار

ومسلك البوار، ويظنَّان ـ بما كتبا وحقَّقا ـ يدعوان لدار الأبرار. فيضربان النُّصوص ببعضها بعض، لقلَّة ما معهم من حظّ ـ في «الفَهْم» و«العِلْم» ـ ثمَّ يتفق مع ذلك ما معهم من ميل لويلٍ، سبق إلىٰ العقد ـ من شُبهة قتَّالة ومرجوحة بل طريحةٍ زبَّالة ـ وبَولٍ شيطاني..».

قُلْتُ: لو تدبَّرت أيها الباصر المُستبصر والمُنصف المُتْحف ـ يرعاك اللَّه ـ لو جدتَ هذا القول من الحقائق والقواعد السَّلائق في كشف هُلام المُبتدعة بـ«**الغُلُوّ**» أو «**التُّلُوّ**» الجانية علىٰ أصل الإسلام فلمَّا أوتوا المُبتدعة من قُصورٍ في أفهامهم، تولَّد ـ بسبب ذلك ـ عُنَّة من مَزَابلهم، حوَّرت المَغْبُون في فهمه، وعوَّرت المَبْطون في علمه.

فـ«**الجَرَادَةُ**» ٱستنكر هذا القول الجلي والطَّرح العلي بكامله ليُواري عن دلائله، بسبب قولةٍ رآها فُحشًا وحقيقتها كشفت غِشًّا ـ في «الأفهام» والجناية علىٰ كلام الأئمة «الأعلام» ـ وقع هو فيه ومَن زَبد وبَرَق لأجله، فما ٱستنكره ورآه فُحشًا وبذاءة ـ كان وقعه شديدًا عليه وعلىٰ زُمرته «البهيمية» التي عوَّرت القول المَفْهُوم وحوَّرت الدَّليل المَعْلُوم، **فهذه الأقوال والقواعد «العُزَيْرِيَة الحَسَنِيَة» عرَّت الطَّوائف البِدْعية علىٰ أشكالها، وذبحت الأفهام المعلولة والعلوم المسلولة بأنواعها!! ومَن رأيتموه يتمعَّر وجهه إذا ذُكر «الهَوَىٰ» فٱعلموا أنه فيه أوابد الغَوَىٰ.**

قال رجالٌ لأبي بكر بن عَيَاش: «يا أبا بكر! مَن السُّنِي؟ فقال: **الذِي إِذَا ذُكِرَتْ الأَهْوَاء لَمْ يَتَعَصَّبْ لِشَيْءٍ مِنْهَا ـ وفي رواية ـ لَمْ يَغْضَبْ لِشَيْءٍ مِنْهَا**» [الشريعة رقم ٢٠٥٨ وأصول ٱعتقاد أهل السنَّة رقم ٥٣].

فٱنظر نفسك يا «الجَرَادَة» ـ ممَّا ذكر السَّلَفِي الشَّرْعِي «أبو بكر بن عياش» ـ تجد نفسك قَمَّاش غَيْر فتَّاش، وعند ما صحَّ من علم وتقرَّح من فهم غَشَّاش؛ بالتَّبَلُّد ونغض الطَّرف عن التَّعمُّد!!

يقول شيخ الإسلام ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «والمُفْتَرِقَة مِن أَهْل الضَّلَال تَجْعَل لَهَا دينًا وَأُصُول دِين قَدْ ٱبْتَدَعُوه بِرَأْيِهم، ثمَّ يَعْرِضُون علىٰ ذلك «القُرْآن» و«الحَدِيث» فإن وَافَقَه ٱحْتَجُوا به ٱعتقادًا لا ٱعْتِمَادًا وإن خَالَفَه فتَارَةً يُحَرِفُون الكَلِم عَن مَوَاضِعه وَيَتَأَوَّلُونَه عَلَىٰ غير تَأْوِيله وَهَذا فِعْل أَئِمَتِهِم، وَتَارَةً يعْرِضونَ عَنْه وَيَقُولُون: نُفَوِّض مَعْنَاه إِلَىٰ اللَّه وَهَذَا فِعْل عَامَتِهِم.» [التَّفسير الكبير ١/ ٢٥١].

فٱنظر نفسك يا «الجَرَادَة» ـ ممَّا ذكره الفحل «ٱبن تيمية» ـ تجد نفسك وزُمرتك ومَن شاكلك تَلَبَّدَت فيك تلك الوصفية «الحرَّانية».

وبسبب هذا نصبنا لكم العداء، وجعلنا أنفسنا في ذلك فداء، لتكون الدَّهماء في معزل من ذاك الدَّاء.

يقول شيخ الإسلام الفَحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «ومن الأصول الكلّية أَن يعلم أنَّ «الألفاظ» نوعان: نوع جاء به «الكِتَاب» وَ«السُّنَّة» فيجب علىٰ كل مؤمن أن يَقِرَّ بموجب ذلك، فيثبت ما أثبته اللَّه ورسوله وينفي ما نفاه اللَّه ورسوله، فاللَّفظ الذي أثبته اللَّه أو نفاه حق؛ فإنَّ اللَّه يَقُول الحق وَهُو يَهْدي السَّبيل، والألفاظ «الشَّرْعِيَة» لَهَا حُرْمَة. ومن تَمَام «العِلْم» أَن يبْحَث عَن مراد رسوله بها ليثبت ما أثبته وينفي ما نفاه من «المَعَانِي»، فإنه يجب علينا أَن نصدقه في كل ما أخبر، ونطيعه في كل ما أوجب وأمر، ثمَّ إذا عرفنا تفصيل ذلك كان من زيادة «العِلْم»

و«الإيمَان» وقد قال تعَالَى: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَـٰتٍ﴾ [المجَادلة: ١١]. وأما «الأَلْفَاظ» التي ليست في «الكِتَاب» و«السُّنَّة» ولا ٱتفق «السَّلف» علىٰ نفيها أو إثباتها، فهذه ليست علىٰ أحد أَن يوافق من نفاها أو أثبتها حتَّىٰ يَسْتَفْسر عن مراده، فإِن أراد بها معنىٰ يوافق خبر الرَّسول أقرّ به، وإِن أراد بها معنىٰ يخالف خبر الرَّسول أنكره.» [مجموع الفتاوىٰ ١٢/ ٦٥].

فما نعرضه من المعارف «العلمية» والقرائح «الفهمية» ليس لك يا «الجَرَادَة»، كيف وأنت مُحوَّر ومُعوَّر فيما أوجبته العِبَادة!!

التَّاسِعُ:

ويقول: «فإِن قلتَ: ما هو هذا «الفَهْم»، وما تعني بقولك أتستهزأ بي؟! قلتُ: لا! لا! ضع حجرًا في سروالك، وٱسمع لِمَا يشكف عن حالك!!

الفَهْم «الأزرقيُّ» و«الصُفريُّ» فهم يبول فيه الشَّيطان، فيقع الطَّن للأذن ـ اليُمنىٰ ـ ، فتسمع اليسرىٰ الظَّاهر الطَّاهر، واليمنىٰ لا تسمع الظَّاهر الذي يُفسّره، فيقع الغبن في الفهم، ولأذن اليمنىٰ الصُّم. والقراءة للمفاهيم في تلك الحالة تكون عكسية، بل «حِمَارِيَة وَحْشِيَة» والقراءة الحِمَارِيَة الوَحْشِيَة: تُروّث فوق الأصل وتبول فوق الفصل ثمَّ الصَّك للكلّية وتُغبّر علىٰ الجزئية والدَّهس للفرع والبروك فوق الخَرِع، فتبقر أمعاءه لضعفه. وأنَّىٰ لك بتلك الحالة أَن تسمع أو تقول وتنفع!!».

قُلْتُ: يا «الجَرَادَة»! هذا القول القَريح والفهم الفَصيح الفسيح ـ الذي عِبْته ـ أثبتناه فيك ـ من قبل ـ في عدَّة مواضع منها قصة «حَاطب»

لما بعَّرت من فَهْمٍ عَاطب وحوَّرت لكلام «**أبي عُزَيْر الحَسَنِي**» المُخَاطب!!

وَالدَّعَاوَى مَا لَمْ تُقِيمُوا عَلَيهَا   بَيِّنَات أَبْنَاؤُهَا أَدْعِيَاء

يقول شيخ الإسلام ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «والأئمة الكبار كانوا يمنعون من إطلاق الألفاظ المبتدعة «المُجْمَلة» المُشتبهة لما فيها من لبس الحق بالباطل، مع ما توقعه من «**الٱشتباه**» و«**الٱختلاف**» و«**الفتنة**»، بخلاف الألفاظ «**المَأثورة**» والألفاظ التي ثبتت معانيها **فإنَّ ما كان مأثورًا حصلت به «الألفة» وما كان معروفًا حصلت به «المعرفة»** كما يروي عن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال: «إذا قل العلم ظهر الجفاء، وإذا قلت الآثار كثرت الأهواء». **فإذا لم يكن اللَّفظ منقولاً ولا معناه معقولاً ظهر الجفاء والأهواء**» [درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٥٨].

يا «الجَرَادَة»! العلم المأثور يُولّد الفَهْم المَبْرور ويُزّبر ويُحبّر أثناء تَرْقِيم السُّطور، أما المقبور فيُولّد الباطل المَمْهور ويُعيق العُبُور!! ومن واجب الأمانة ـ لمَن تَعَلَّم وَٱنقَاد وَسَلَّم ـ الٱنْقِضاض عليه كالصُّقُور وها نحن ننقضّ عليك لرميك في وادٍ سحيق، وقبرك في بئر ميِّتٍ عَمِيق!!

العَاشِرُ:

ويقول: «لنعرض نصوص «تَعْطيل» و«تَبْدِيل» «العُبَيْدِيَة» لتكون النَّظرة والتَّحقيقة مهدية، فالحكم فرع عن التَّصور، وإن لم يُعط حقّه هجم التَّهوُّر، ودخلنا بذلك باب التَّحريف ـ للمعنىٰ أو اللَّفظ ـ وهجم بعد ذلك بضَرطه وفَرْطه السَّخيف».

قُلْتُ: هذا القول زَكي وجلي فيه «الغِلْظة» و«القَسْوة»، ولنا فيه من

السَّلف الأُسوة، **ولو كُنت فحلاً في العلم، وفَطنًا في الفَهم، وتعَلَّمت وما لَمْلَمْت**، لفعلت مثلما فعلناه مع المُبتدعة ـ «**الغَالِيَة**» أو «**التَّالِيَة**» ـ وها نحن نفعله معك يا «**الجَرَادَة**»! نأتي بالقول ثمَّ نردمه ردمًا؛ نحفر قبرك عِلمًا ونواري عليك التُّراب فَهْمًا، فلماذا ٱنكمشت عند «التَّبْصِير» وفَرَقَت عند ذاك المُحرّر من التَّعبير وتبَغَلَّت بهذا التَّمْهير؟! تركت هذه السيرة «السَّلَفِية الشَّرْعِيَة» في الرُّدُود، وذهبت تُبعّر بالإجمال وتُحوّر بالإهمال لتخون العُهُود، وذاك هو «الجُحُود» الذي عُرف به اليهود!!

فلا تجد أيها الباصر المُسْتبصر ـ يرعاك اللَّه ـ مُبْتدعًا مُنحرفًا ـ ولو زهد وفطَّر القَدم في العبادة ـ إلَّا وهو يلقي علىٰ نفسه ثوب زور لَعَل يستميل إليه الناس؛ بليِّ النُّصوص والتَّعبير بألفاظ «**الكِتَاب**» و«**السُّنَّة**» عن معانٍ مخالفة لما أراده اللَّه ورسوله بتلك «**الأَلْفَاظ**» وتوجيهها ـ بكسر أعناقها ـ ليظهر بذلك أنه تابع لا مخالف.

يقول **شيخ الإسلام الفَحل ٱبن تيمية** رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «**والمقصود هنا، أنه ينبغي للمسلم أَن يقدّر قدر كلام اللَّه ورسوله، بَل لَيْس لِأحَد أَن يَحْمِل كَلَام أَحَد مِن النَّاس إلَّا عَلَىٰ مَا عَرِف أنه أَرَاده، لَا عَلَىٰ ما يَحْتمله ذَلك «اللَّفظ» فِي كَلام كلّ أحد، فإنَّ كثيرًا من الناس يَتَأوَّل «النُّصوص» المُخالفة لِقَوله؛ يَسْلك مَسْلَك مَن يَجْعل «التَّأويل» كأنه ذَكر مَا يَحْتَمِله «اللَّفْظ»، وَقَصده به دَفْع ذَلك المُحْتَج عَلَيه بذلك النَّص وهذا خطأ.**»

[مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ٢٨ ط/ جـ ٣٦ ط/ ق].

ويقول **العلاَّمة الشَّاطِبي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «فكأنهم ٱستدلوا إلىٰ دليلٍ جُمْلِيّ، وهو «**الآبَاء**» إذا كانوا عندهم من أهل العقل، وقد كانوا علىٰ

هذا الدّين، وليس إلَّا أنه صواب، فنحن عليه، لأنه لو كان خطأً لما ذهبوا إليه. **وهو نظير مَن يستدل علىٰ صحة «البِدْعَة» بعمل «الشُّيُوخ» ومَن يشار إليه بالصلاح**، ولا ينظر إلىٰ كونه من أهل «الاْجتهاد» في «الشَّريعة» أو من أهل «التَّقليد»، **ولا كونه يعمل بعلم أو جهل.**

ولكن مثل هذا يعد اْستدلالاً في «الجُمْلة» من حيث جعله عمدة في اْتباع الهوىٰ واْطّراح ما سواه، فمَن أخذ به فهو آخذ بالبدعة بدليل مثله، ودخل في مسمىٰ «أهل الاْبتداع»، إذا كان من حق من كان هذا سبيله أَن ينظر في الحق إِن جاءه، ويتأنىٰ ويسأل حتَّىٰ يتبن له فيتبعه، أو باطل فيجتنبه.» [الاْعتصام ١/ ٢١٧].

فتأمَّل كلام «الفَحْلَين» تجد ـ بنفسك ـ اْعتنقت البَوْرَين، البَور في القَصد والبَور في الفَصد، وأنَّىٰ بذلك تُبْصر فضلاً علىٰ أَن تُمْطر!!

▪ أمَّا قولك أيها البعَّار في وضح النَّهار: «**وأهل العلم والهدىٰ من أنزه الناس عن الفُحش والبذا، وأبعدهم عن قالِ السُّوء والأذىٰ وإِن اْستعملها بعضهم فلسببٍ إذ ذاك مُبِيح، فأما أَن تكون لهم سِمَةً وديدنًا فهذا إفكٌ عليهم قبيح!** ـ إلىٰ أَن قال ـ «**الجَرَادَةُ**» ما لفظه: وأخرج «الترمذي» وغيره من حديث عبداللَّه بن مسعود ـ رضي اللَّه عنه ـ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**ليس المؤمن بالطَّعان ولا اللَّعان ولا الفاحش ولا البذيء**»، قال الترمذي: حديث حسن غريب. وقال الحافظ العِرَاقي: إسناده صحيح».

قُلْتُ: يا «**الجَرَادَة**»! أَلَا تتقِ اللَّه!! تأتي بالأحاديث «العامَّة» وتضعها علىٰ الحكم «الخاص» وتهرب من الصَّحيح تدك الأرض كالنَّعامة!

فإنما هي حربٌ علىٰ الأجْرَب لا هوادة فيها حتَّىٰ نقطع الرَّان الصلب ويندحر الخبّ، ونقطع أرجل البعَّار المُنحرف في الأفكار ونقطع لسان الخَتَّار المُلْحد في صحيح الأخبار. ولنأتي لك بفُحش من قول وٱلحد فيه كما شئت ـ ممَّا معك ـ من باطلٍ هول أيها الغُول!!

أخرج «البخاري» رَحِمَهُ ٱللَّهُ في صحيحه من حديث المسور بن مخرمة ومروان ـ يصدّق كلُّ واحدٍ منها حديث صاحبه ـ قالا: «خرج رسول اللَّه ﷺ زمن «الحُدَيْبِيَة» حتَّىٰ إذا كانوا ببعض الطَّريق ـ إلىٰ أن قالا ما لفظه ـ: قال عروة بن مسعود: فإني واللَّه لا أرىٰ وجوهًا، وإني لأرىٰ أشوابا من الناس خليقًا أَن يفروا ويدعوك. فقال له أبو بكر: **ٱمْصُص بَظر اللاَّت أَنَحْن نَفر عَنْه وَنَدَعه**؟ فقال: مَن ذا؟ قالوا: أبو بكر...»

[صحيح البخاري رقم ٢٧٣١، ٢٧٣٢].

لماذا قال «الصّديق» هذا الكلام الفُحْش الجلي وأقرَّه علىٰ ذلك الرَّسول النَّبي؟! لأنَّ الإلحاد عند الكلام الصحيح الوقَّاد، ضرطة «إِبْلِيسِيَة» تستلزم مُقابلتها بكلمة غليظة عَبْسية، مع نبرة سادَّة ونظرة حادَّة، وفي الوجه الأكفهرار ليتولَّد عنه الفرار، فيقع بذلك الأنبتار والذُّل من المُلحد والأنصهار، **ولا حرج إذا سمَّها فُحْشًا وقُبْحًا بعد ذلك شيخ «المَضْبَعَة»، فلا نُنكر عليه لأنه بغْل مَزْرَعَة!!**

إِذَا قِيلَ حِلْمًا قُلْ للحِلم مَوْضِعٌ ... وَحِلْمُ الفَتَىٰ فِي غَيْرِ مَوْضِعِه جَهْل

الحَادِيُّ عَشَر:

يقول صاحب «التَّبصير»: «ولقد ٱتفق لي مرَّة وسُئلتُ عن رجلٍ يُجيز النكاح في الدُّبر ـ أعني: دُبر النّساء ـ وكان جهميًا ـ من المذهب

«الجَامِي» الجديد ـ . فقال السَّائل: يا شيخنا! فلان يجيز النكاح في الدُّبر!! فقلتُ: هو منكوحُ العقيدة!! قال كيف يا شيخنا!!

قلتُ: قبل أَن يُجيز نكاح دبر النّساء؛ «الجَهْمِيَة» ـ الجامية ـ نكحت عقيدته وفجرت فيها ومَنِيّها كان منه هذا!! فكان السَّائل ما جلس مجلسًا إلَّا وذكرها ليُضحك المَجْلس».

قُلْتُ: ـ القائل هو الأزدي صاحب القُبْح المُبْدي ـ تأمل هذا البذاء والفُحش وكيف يُقحِّمُ صاحبه علىٰ هذا الكلام المُستبشع والكذب الممجوج المُسْتَقبح! لا أدري لماذا كل هذا الشغف بتلك الألفاظ البذيئة والمُثُل القبيحة وكأني بقائلها لا يستحلي الكتابة حتى يُعرِّج علىٰ شؤون النّصف «التَّحْتاني» من جسم الإنسان!!

ألَا يدري أنه مهما كانت شناعة قول «المخالف» فلا يُجِيز لنا ذلك بحال أَن نستبيح الكلام فيه بغير حق أو أَن نفري في عرضه بالفحش فاللَّه أمرنا بالقسط والعدل، ونهانا عن البغي والظلم حتَّىٰ مع عدونا وعدِّوه من الكافرين، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ۝٨﴾ [المائدة]. أم أنَّ (المحقق المدقق!) قد ٱمتلأ وِعاؤه بأشياء غير نظيفة، ولابدَّ أَن ينضح في كل مرة علىٰ الناس من (بركات) وعائه!! ـ إلىٰ أَن قال ـ «الجَرَادَةُ» ما لفظه: قُلْتُ: فإذا كان ٱستجلاب الضحك بالكذب المجرد أقبح القبائح! فكيف بٱستجلاب الضحك بالكذب مع البَذَاءة والفحش؟!!

الأمر الثَّاني: **لم يذكر (المحقق المدقق!) أي مراجعةٍ له للسَّائل تُفيد تَثَبُّتَه في حقيقة ما نُسِبَ إلىٰ الرَّجل قبل أَن يجودَ بتلك الأوصاف! وكأنه ما دام المُقابل مرجئًا أو جهميًا أو مُخالفًا أيًا كان فلا حاجة للتَّثبت، ولا يهمنا إلَّا الإسقاط وإعلاء النَّكير والتَّشويه ولو في مقام المحتملات!!**».

قُلْتُ: يا «**الجَرَادَة**»! في هذا الوطن توثَّق وتحقَّق عندي أنك خبيث البطانة، تُحوّر «المَوَاضيع» بإبليسية رنَّانة، القصد الخبيث مُتجلّد فيه ببحثٍ حثيث. فكأني بك ـ قاتلك اللَّه ـ! تُؤصّل وتُفصّل في «الرُّدُود» وأنت خائن بتبلّدك ـ وأحيانًا ـ بتعمّدك في «العُهُود»، ولقد ظهر من ذلك الجَلي يا المُسَفْسف المُنْحط الدَّني!!

فالمُخالف يَنْقسم إلىٰ قسمين يا صاحب البَوْرَين!

مُخَالف مُحَالف، لا يتعمَّد المُخالفة وإنما لقصر باعه ٱنبهر بتلك الشُّبهة عند المُصادَفَة، ويُسمَّىٰ مُبتدعًا للمَنَاط المُحَاط، ومُخالف شانيء مُعَانف، يجيد المُراوغة بتلك الزَّعَانف، وهذا الأخير لا حُرمة له، لأنَّ لا شُبْهة له. هو فقط ٱعتضد بها وتوسَّد عليها ليجني علىٰ المَعَارف، ولقد كتبنا في ذلك سفرًا نفيسًا.

▪ أمَّا قولك أيها البعَّار في وضح النَّهار: «الأمر الثَّاني: **لم يذكر (المحقّق المدقّق!) أي مراجعةٍ له للسَّائل تُفيد تَثَبُّتَه في حقيقة ما نُسِبَ إلىٰ الرَّجل قبل أَن يجودَ بتلك الأوصاف! وكأنه ما دام المُقابل مرجئًا أو جهميًا أو مُخالفًا أيًا كان فلا حاجة للتَّثبت، ولا يهمنا إلَّا الإسقاط وإعلاء النَّكير والتَّشويه ولو في مقام المحتملات!!**».

فأنا لست ربيعيًا ولا حلبيًا، ولا في العلم والفهم عاميًا، ولا بعيرًا في ـ الولاء والطَّاعة ـ شاميًا، ولا مُقلّدًا بهيميًا جامدًا.

فهذا الرَّجل ـ الذي ذكرت قصَّته ـ أعرفه أشدَّ المعرفة، ودخل بيتي أكثر من «خَمْس» مرات، فهو جهمي جلد ومقلد جلد وربيعي جلد، يبغض المُجاهدين المُقارعين بغض الكافرين ـ والعياذ باللَّه ـ ومع هذا ترفّقت به كثيرًا لأخرجه من ذاك الوحل لأنه فاق البَغْل. يجمع «القرآن» ويعلم من «السُّنَّة» ومع هذا فيه ٱتجاه المُعتقد الصَّحيح الفسيح «البُغض» و«الأحِنَّة».

ولي طرق خاصَّة في «المُنَاظرة» مع قطيع البِغَال بُغية إخراجه من تلك الأغلال، فآتيه بالحُجَّة الثَّجاجة التي تجنح لها «الفطرة» يتصاول معها بأقوال «الغَالِيَة» أو «التَّالِيَة»، ثمَّ أسكت وٱنظر إليه، ولا أقول له قال العالم الفُلاني «كذا»! و«كذا»! ألبتة. فلا أزيد عن «الآيَة» و«الحَدِيث» شيئًا، ولا أذكر قول صحابي واحدٍ ألبتة، ثمَّ أزيد عليه في «المجلس» الإكرام وعلىٰ «المائدة» الإطعام.

أما إِن كان من قطيع «الذَّكي» المراوغ فله شأن آخر، ولقد ذكرنا من ذلك في «الكَاشِف» و«الجِنَايَات العَوْنِيَة» و«الانْحِرَافَات الفَوْزَانِيَة» و«نَصْب المَنْجَنِيق» كيف نتعامل معه، بل لماذا نذهب بعيدًا فلقد ظهر جليًا في هذا «القَطْع» يا صاحب «الجَهْل» و«الولاء» النّتن الصَّلع!!

وهذا الرَّجل ـ صاحب ذاك القول ـ مع بُغضه للمُجاهدين لم أجهر له بقولٍ يكرهه أو يُنفّره، لأنَّ الولاء والبراء لا يكون في «المُجاهدين» المُقارعين وإنما في «أصل الدّين»!!

فلماذا ذهبت تُؤصّل هنا وكأننا لا نعرف «الرَّجل»؟! وتركت الواجب لترد عليه من ذلك «المَنَىٰ» المُحاط بسياج «المَعْنَىٰ» والقائم علىٰ دعائم «المَبْنَى»!!

تعرف لماذا؟! لأنك لست صاحب بضاعة ولم تحز الباعة، وبُقعة صاعَة، وبعيد كلّ البُعد في الصناعة، وبَليد وحمار وحشي عَنيد مُصاب بعَاهَة ـ قطع اللَّه دابرك ـ كم أنت في العقل مقلوب وفي المرض مكلوب وبالحُجَّة مَغْلوب!!

الثَّانِيُّ عَشَر:

ويقول: «**وشدَّد بقوله تَعَالَىٰ: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُواْ ٱلْمِيزَانَ ۝٩﴾ [الرَّحمٰن]. وحذَّر تَعَالَىٰ من الطُّغيان في ذلك الميزان ـ بغُلوٍّ وعُتوٍّ أو بتقصيرٍ وتفريطٍ وفَسْوٍ ـ ﴿أَلَّا تَطْغَوْاْ فِي ٱلْمِيزَانِ ۝٨﴾ [الرَّحمٰن]**».

قُلْتُ: يا «**الجَرَادة**»! وأَيْمُ اللَّه! لقد حيَّرتني وأتعبتني!! في هذا الموطن يصدق قول الذي أرسله إليَّ خيار طلبة العلم بما لفظه: ««**وهل ردَّ عليك علميًا حتَّىٰ تتكلَّف الرَّد عليه**»؟! فليكن عَزَائي فيك. هذا القول لعلَّه يجرح مشاعرك فيُدْميك وعلىٰ إثره يُبْكِيك!! فٱنظر ويحك بما أنت مُصاب!

وَلِلْحَقِّ أَهْلٌ لَيسَ تَخفَى وُجُوهُهُمْ	يَخِفُّ عَلَيهِم حَيثُ مَا كَانَ حَمْلُه
وَمَا صَحَّ فَرْعٌ أَصْلُه الدَّهْرَ فَاسِدٌ	وَلَكِن يَصِحُّ الفَرْعُ مَا صَحَّ أَصْلُهُ

▪ أمَّا قولك أيها البعَّار في وضح النَّهار: «حسبنا اللَّه ونعم الوكيل! أَن ترىٰ «**الفُحش**» و«**البَذَاءة**» سمة سوء لهذا الرَّجل في كتاباته وردوده علىٰ الناس، فهذا أمر مع قباحته لا يستغرب عليه! فأما أَن ترىٰ ٱستعمال

الفُحش والبذاءة في مقام بيان مراد اللَّه تَعَالَىٰ من كلامه فهذه طامة لا يجترؤ عليها مَن يقدر اللَّه حق قدره، وإذا لم يكن المُقدِم عليها منزوع الحياء فَمَنْ؟! **فما علاقة تلك اللَّفظة الأخيرة يا محترف البذاء بالطُّغيان في المِيزَان؟!** وهل هي مراد اللَّه تَعَالَىٰ **الرَّحيم الرَّحمٰن من كلامه الذي هو أفصح البيان؟!** أخبرنا في أي دينٍ ساغ لك تفسير كلام اللَّه العليِّ العليم بٱستعمال لفظ السُّوء والبذا الذميم؟! اللَّهم إلَّا في دين «إبليس» المدحورِ الرجيم!!

ويحك يا هذا ألَا تُبصِر! وعن ذلك الفُحش تنكفُّ وتُقصِر! فأي جناية جَنَيت! وأي مهلكة برجلك أتيت! وأي هوي بنفسك هويْت!!!

هذه أمثلة يسيرة ـ وبين يدي غيرها ـ للناظرين، تعرفهم بحقيقة من ينسب نفسه إلىٰ «العلماء» المحققين، بينما يتصف بصفات السُّوقة والمنحطين! نعوذ باللَّه من هذا الدَّاء المُشِين».

قُلْتُ: يا **«الجَرَادة»!** لقد صدق الإمام المُبجَّل ٱبن حنبل لما قال ما لفظه: «أكثر ما يُخطىء النَّاس فيه، هو من جهة التَّأويل والقياس»!!

أخبرنا يا **«الجَرَادة»!** هل تعرف لغة «العَرَب»؟! فلا نلومك فقد تجلَّىٰ في قراءتك للمسألة «الحَاطِبيَة»، فعيَّرتني بذاك التَّعْيير بسبب ما سبق إلىٰ عقلك وفهمك من التَّعْوير والتَّحوير؛ في «القراءة» فظهرت بذلك جليًا أنك فُقَاعَة.

يا **«الجَرَادة»!** الفَسْو في لسان العَرب: هو النَّتْن، سواء كان خارجًا من الدُّبر أو من الفم أو من بُخور أو صادرًا عن إهاب قبل الدَّبغ، والفَسْو يكون ريحًا ويكون تجْريحًا ويكون في الشَّريعة جناية وكلامًا قَبيحًا!!

أَلَا تعلم يا «**الجَرَادة**»! في لغة «العَرب» اللَّفظة تكون واحدة ولها من «المَعَاني» الأقوال المُتعدّدة، ولقد ذكرت لك ذلك في «**التَّبْصِير**» وبيَّنت لك من هناك يُؤتىٰ المُبتدعة دائمًا وأبدًا، بل من هناك أوتِي علاَّمتك وبحر فهَّامتك، فجنىٰ علىٰ «الألفاظ» وشتَّت «الأبعاض» وجرىٰ ـ بسبب ذلك ـ ما هو مُدَوَّن ولا يُنكره إلَّا الخائن؛ للشَّريعة ولبعض الخليقة هو مُداهن، وبه يُخَوِّن المُؤتَمن!!

وهذا عهد الأنقلاب الذي أخبر عنه رسول ربّ الأرباب، يُخَوَّن المُؤتمن ويُؤتمن الخائن، **قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ**: ﴿ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِٱلْغَيْبِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ ٱلْخَآئِنِينَ ﴿٥٢﴾﴾ [يُوسُف]. وأعظم «الخيانة» ما كان يجني علىٰ «الدّيانة»؛ بتعمُّد لشبهة مُشانَة، أو بنَوْكَة للسَّمج حنَّانَة أو بمُداهنة مأربية رَنَّانة!! **والدّين محفوظ من كَلَب المَعْضوض، بالدَّليل مَرْضوض!**

يا «**الجَرَادَة**»!

أَكُل امْرِىء تَحْسبين امْرِءًا ... وَنَارٍ تُوقَدُ فِي اللَّيْلِ نَارًا

القَطْعُ السَّابِعُ

يقول **الجَرَادَةُ النَّاصب للعرَّادَة** ما لفظه: «الصفة الثَّالِثَة: **التَّطاول علىٰ «الأئِمَة» وعلىٰ أهل «العِلْم» الصَّادقين! ووصفهم بالعَظائم والقَول المُشِين! ليس من وَرَاء حجة وحق مُبين بل من وراء فهمٍ عليل أو مَرضٍ في النَّفس رَذيل!**

وفي الحديث الصَّحيح الذي أخرجه الإمام «أحمد» و«أبو داود» وغيرهما، من حديث عبداللَّه بن عمر ـ رضي اللَّه عنهما ـ أَنَّ رسول ﷺ قال: «**مَن قال في مؤمن ما ليس فيه أسكنه اللَّه رَدْغَة الخبال، حتَّىٰ يخرج ممَّا قال!**» ـ إلىٰ أن قال ـ «**الجَرَادَةُ**» ما لفظه:

قُلْتُ: وفي كتابات الجَزَائِري «عَبْدالإلٰه» مَوَاضع وَمَوَاضع من الأسْتِطالة علىٰ «الأئِمَة» و«العُلَمَاء» والوقيعَة فيهم بِغَير حق! ما أحرىٰ أَن يقال عندها كلمة «ٱبن عساكر» رَحِمَهُ ٱللَّهُ الشَّهيرة: «إنَّ لحوم العلماء رحمة اللَّه عليهم مسمومة وعادة اللَّه في هتك أستار منتقصيهم مَعْلومة، لأنَّ الوقيعة فيهم بما هم منه براء أمره عظيم، والتَّناول لأعراضهم بالزُّور والٱفتراء مرتع وخيم والٱختلاق علىٰ من ٱختاره اللَّه منهم لِنَعْش العلم خلق ذميم..». **ودونك علىٰ هذه الصفة أمثلة:**

١ ـ يقول في كتابه «التَّبْصِير»: «**فالنُّصوص في كفر تارك الصلاة جليَّة، ودلائل ظاهرة عليَّة، ولا يستطيع أحد أَن يردَّها، أو بشبهة دليل يدفعها، اللَّهم إلَّا بِدَاء «التَّجَهُم» و«الإرْجَاء» الخبيث، والبحث في**

الكنَّاسات ببحثٍ حثيث، لشبهة ٱستحكمت، ولعلَّة دمَّرت، فمَن أوجب «الجُحد» ـ كذا ـ في كفر تارك الصلاة أو أنَّ التَّرك التَّكَاسُلي لا يوجب التَّكفير، فذاك بسبب ذاك الدَّاء المُفقد للمناعة الحسّية، والمُوجب للنوم والشَّخير، فداء «التَّجَهُّم» و«الإِرْجَاء» يمنع تَمَكُن الأستقباح في «القَلْب»، فهو دعوة إلىٰ إباحية بتأصيل!!».

قال أبو الحسن ـ غفر اللَّه له ـ : فٱنظر كيف يستطيل علىٰ طائفة من أجلّة علماء «أَهْل السُّنَّة» لا يقولون بكفر تارك الصلاة ويرميهم بالإرجاء! ولا يتصور بفهمه العَلِيل أَن يصدُرَ القول بعدم كفر تارك الصلاة إلَّا عن أصول إرْجَائية!! وهو بهذا يشطب علىٰ أئمة أفذاذ ويخرجهم من دائرة «أَهْل السُّنَّة»!! وهذا هو الغلو بعينه كما سترىٰ في الرَّد عليه في «الفَصل الثَّاني» ـ إِن شاء اللَّه ـ!

وليُتنبه هنا إلىٰ أنَّ محل الإنكار ليس هو القول بتكفير تارك الصلاة، معاذ اللَّه! فهذا ما أدين اللَّه به وأعتقد صوابه وهو إجماع «الصَّحابة»، إنما محله سحْبُ وصف «الإِرْجَاء» عَلَىٰ كل مَن لم يَقُل بكفر تاركها، وهذا هو الفَسَاد والأستِطالة والغُلُو بعينها!!

٢ ـ يقول في كتابه «التَّبْصِير»: «فـ«المُكَفِّرُ لِذَاته» علّق ـ في هذه الآية الكريمة ـ بوجود حُكم اللَّه تَعَالَىٰ ثمَّ «التَّوَلِي» أو «الإِعْرَاض» عنه وبهذا القَيْد ـ المخصّص للسَّببية ـ والذي أظهرته «الآية الكريمة» تعلم أنَّ مَن قال بعدم ٱسترجاع الحقوق وٱستخلاص سلبها من الظالم لعدم وجود حكم اللَّه، وظنَّ ذلك من تحقيق «التَّوْحِيد»، قلنا له: هذا عينُ «الغُلُوّ» و«العُتُوّ» في إخراج المَنَاط عن أصله، الذي وضعه المولىٰ

سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بنفسه، وتعدي عليه ـ بذاك الأدّعاء ـ والأصطباح في صفرة ـ كذا ـ «الصُّفرِيَة» و«الأَزَارِقَة»، والتَّشبع بالتَّبدُّع، فليس فيه تحقيق توحيد، وإنما شبهة عنيد، لا يرضىٰ ما رضاه اللَّه من المَطلب ويريد أَن يَزيد في المَسْلَب!!».

قُلْتُ: هذا الكلام الفاسد والأوصاف القبيحة تُطال في أول مَن تطاله الشَّيخ «أبا مُحَمَد المَقْدسي» ـ فك اللَّه أسره ـ! وهذا المُتطاول علىٰ «العُلَمَاء» أول من يعلم كذِبَ أوصافه هذه التي وصف بها من يُحرِّم التَّحاكم إلىٰ «القَوَانِين الوَضعية» لأسترجاع سليب الحقوق! وهو شهد اللَّه أولىٰ بتلك الأوصاف ممَّن يرميه بها!!

وتنبه إلىٰ أنه لم يضبط ألفاظه حتَّىٰ في وصف قول «الآخرين» وتعدىٰ عليهم، فقوله: «مَن قال بعدم أسترجاع الحقوق وأستخلاص سلبها من الظالم؛ لعدم وجود حكم اللَّه»، **لا يقول بهذا المحدود من كلامه أحد، فأسترجاع الحقوق من «الظَّلَمَة» جائز وُجِد حكم اللَّه أم لم يوجد، إنما محل البحث هو أسترجاعها بواسطة المحاكم «الوَضْعِيَة» عند غياب حكم اللَّه، وهذا غير ذاك!** ولعلّي أعرض لكلامه هذا بالبيان في «الفصل الثَّاني» ـ إن شاء اللَّه ـ.

٢ ـ ومن صور تطاول «أَبِي عُزَيْر» علىٰ «الأئمة» وصفه للإمام الحافظ «أبي عمر يوسف بن عبداللَّه بن عبدالبر النمري» رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالإرجاء! **ويكفي العَاقل ليعرف عِظمَ ما أقدمَ عليه أَن يعلم أنه غير مسبوق بهذا الوصف من أحد من أهل العلم! فهل جهلوه جميعًا وعَلِمَهُ هذا «الخالف» في آخر الزمان؟!! أم هي جناية من جناياته التي يسربلها**

بسربال التَّحقيق والتَّدقيق والعرفان؟! وهي في حقيقتها جهلٌ وجور وتطفيف في الميزان!!

ومع الأسف الشَّديد فالرَّجل مع قلَّة أدبه مع هذا الإمام الجهبذ وٱستطالته عليه، فقد ضم إلىٰ هذا عدم الأمانة «العِلْمِيَة»! ببتره لأقوال الإمام، وإخراجها عن سياقاتها! وتحميلها من «المَعَانِي» ما يهواه فقط! ليَسْلَم له وصفه ذلك الذي تبلَّد له غاية التَّبَلُّد!

ولعمر اللَّه! لصنيعه هذا من أفسد ما وقفتُ عليه في التَّعامل مع كلام أهل العلم، وأنَّىٰ يسلم بتلك المَنْهجية عالم!! ولو شاء غِرٌ أَن يقلب صفحات كتب «الكِبَار» ليستخرج منها ما يُحَمِّله أسوء الفهم لما عجز!! وعلىٰ كل حال فمناقشة ما كتبه هذا الرَّجل حول الإمام السُنيِّ الجليل «ٱبن عبدالبر» رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مواضع من منشوراته وكتاباته يحتاج إلىٰ مصنف مستقل، وَعَسَىٰ أَن أفرغ له إِن لَمْ يسبقني إليه سَابِق!

٤ ـ ومن صور تطاوله علىٰ أهل العلم التي لا يمكن لعاقل تفهم صدورها إلَّا عن نفسية عليلة مريضة! هو كلامه السيء البذيء علىٰ الشَّيخ الدُّكتور «محمد أبو رحيم»، فبعد أَن كان الشَّيخ «أبو رحيم» مُقدِّمًا لكتبه مُقدَّمًا، أصبح عدوًا حاقدًا مُذممًا!!

وبعدَ أَن كان يَسِمُه علىٰ طُرَّة الكتاب بـ«فضيلة الشَّيخ الدُّكتور» غدا يقول عنه: «يدَّعي حوز الدَّكترة!» كذا بكل سُفور!! ويصفه بزجوة البضاعة والخوف من «الحَلَبي» المدحور!!

وبعد أَن تجوَّه بتقديماته للظُّهور، أصبح يصمه هذا العاقّ: بأنه «في الباطل يصول ويدور!!»، نعوذ باللَّه من العقوق والفُجور.

وأوغل في البذا والشين وٱدعىٰ أنَّ الشَّيخ «**نفخ ودجه وهزّ بطنه!**» ثمَّ في «الصفحة» التي تليها يقول بأنه لا يعرف صورته ولا رأىٰ منه العَيْنين !!! فأي فحش هذا ومين!! بل جاوز الحد في الأذىٰ والذَّم فنعت «أبا رحيم» بأنه «**لم يتربَّ قبل أَن يتعلم**»!! نعوذ باللَّه من بذيء الكلام ومن الفجور في الخصام، وإني لموقن أنَّ وراء الأكمة ما وراءها.

ـ إلىٰ أن قال ـ «**الجَرَادَةُ**» ما لفظه:

٥ ـ ومن تلك الصور قوله: «**فالشَّيخ ٱبن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ أعدّه من المشايخ «الحَنَابِلَة» اليوم الذين أكثروا من التَّقليد، وعجزوا عن التَّفنيد للشبهات المثارة اليوم حول التَّوحيد، والكفر بالنَّديد، وٱستعصت علىٰ أفهامهم، لذا لم يحرروا فيها بأقلامهم، بل ٱسْتَشكلوا كلام أئمتهم**».

أقول: مع ما بين «**السَّلَفِيَة الجِهَادِيَة**» ـ والعبدُ الضعيف من أبنائها ـ وبين الشَّيخ «العثيمين» رَحِمَهُ ٱللَّهُ من خلافٍ أغلَبُهُ خلافٌ في «فقه الواقع» إلَّا أنه لا يشك أحد في سعة علمية الشَّيخ وتبحره في شتىٰ صنوف العلم الشَّيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ زلّ وأخطأ في بعض «المسائل»، فهذا لا يُصيّرُ صوابه في أكثرها جهلاً وعجزًا وخطأً، **ولا يقول بهذا إلَّا جاهلٌ أو حاسدٌ أو مجحفٌ عديمُ إنصاف!**

ودعوىٰ أنَّ الشَّيخ مُكثرٌ من «التَّقْلِيد»، كذب سافر لا يَتَجَلْبب بجلباب! وهل كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلَّا واحدًا ممَّن كَسَر ذلك الباب!!

والزَّعم بأنه عجز عن تفنيد «الشُّبُهَات» المثارة اليوم حول «التَّوحِيد» وأنها ٱستعصت علىٰ فهمه، وصف جائر ظالم غير سَدِيد!!

وكذلك بقية أوصافه يخال من يسمعها أنَّ الموصوف من أولئك

الذين تشبعوا وآمتلأوا بشبهات «المُتَكلمين»، فوقفوا لأجلها أمام نصوص الوحي وكلام السَّلف متشككين حائرين!!

وليس مع هذا المُتَطاول في آخر الأمر إلَّا أنَّ الشَّيخ أخطأ في «مسألة» كذا وفَحُشَ غلطه في «مسألة» كذا، ومُقدمًا نُسَلِّم بهذا وغيره فكان ماذا؟!! وأين هذا من زعمه ذَا؟!!!

٦ ـ ومنها قوله: «بل أقول أنَّ حنابلة «الجَزِيرَة» اليوم، ضعفت همتهم في التَّحقيق العلمي، والآستخراج للقريح الفهمي، فلم نعد نرىٰ بعد العلاَّمة «محمد بن إبراهيم آل الشَّيخ» رَحِمَهُ اللَّهُ مَن آجتهد في ذلك مع وجود الإمكانات الضخمة لهم من «مَخْطوطات» و«مَطبُوعَات» ووسع الرزق وجودة «المُكَيَّفَات»، وإنما أكثروا من الجمع المصطلحي وعجزوا في الدفع الشُّبهي، لذا تجدهم يطلبون لها الآستشكال لما عجزوا عن فهمها، بنصوص لا تلتئم في دفعها، بل سكتوا عن أناس طالوا ميراث أئمتهم بالتَّحريف والتَّدليس والتَّلبيس «الإِبْلِيسِي» كـ«حَاتِم العَوْني» الجهمي وغيره، ومنهم من رد بالعاطفة في دفع تلك الآفتناءات علىٰ أئمتهم السَّاقطة، وما ظهر «عَلِي حسَن حَلَبِي» الجهمي ـ الأثري بين المعكوفتين ـ وغيره إلَّا بتلك التَّدليسات، بل بَرْد الكذب واضح فيها، إلَّا بسبب ضعفهم فيها!!».

لا أدري واللَّه ماذا يحملُ هذا الرَّجلُ في صدرِه علىٰ «الحَنَابِلَة» حتَّىٰ يدفعه ذلك الحِمْلُ علىٰ هذه التَّصرفات (الدُّونكي شوتيه!) من خلف البحار!

مشايخ «الجَزِيرَة» علىٰ وجه الخصوص لا أظن طالب علم في

هذا الزَّمان يؤسس مكتبة له، إلَّا وكان لهم فيها حظ وافر لا يوازيه غيرهم من علماء شتىٰ بقاع الأرض، وهذا أمر لا يجحده إلَّا مكابر!

ثمَّ كل ما يمكن أَن يؤخذ علىٰ رؤوسهم «المشاهير» من مآخذ ففي غيرهم من أهل البلدان المختلفة ما هو أشد منها وأكثر!

ثمَّ إنَّ التَّحقيق العلمي لم يتوقف أو يضعف بموت العلاَّمة «محمد بن إبراهيم» رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما يدعي هذا المدَّعي، بل قام بعده من أهل العلم من علا كعبه في هذا المضمار، وٱستفاد منهم طلبة العلم في شتىٰ الدّيار، وورَّثوا من العلم النَّافع أكثر مما ورَّثه الشَّيخ «محمد بن إبراهيم»، عليهم جميعًا رحمة اللَّه، **فإِن كنتَ ممَّن يجحد فضائل الناس لِما وقعوا فيه من أخطاء شنيعة معلومة، فما أبناء «السَّلَفِيَة الجِهَادِيَة» ومشايخها بجاحدين!**

ثمَّ إذا كنت لم ترَ بعدَ الشَّيخ «محمد بن إبراهيم» رَحِمَهُ ٱللَّهُ من يحمل الرَّاية كما حملها أو خيرًا من ذلك، فمَن أنت لتكون رؤيتك أو عدمها برهانًا علىٰ الوجود أو العدم؟!! وإذا كنت لا تسمع إلَّا لأولٰئك الذين يبرزهم إعلام الشَّر «السُّعُودي»، وينفخ في أسمائهم، فليس ما سمعته هو كل شيء، **ومن كان هذا مبلغ علمه فلا يحقُّ له أَن يتكلم! لقد عرَّفتَ الناس بأنكَ أعمىٰ لا ترىٰ فِعلاً! وقد حجب بصرك ذلك الحِمْل الذي جرأك علىٰ هذا الكلام!!**

وعسىٰ إِن كتب اللَّه لك دخولاً إلىٰ «الجَزِيرَة» يومًا من الدَّهر أَن يُخبِّرَك صبيان «**الحَنَابِلَة**» بأسماء أفذاذ سيسطر سيرهم التَّاريخ بمداد من نور! وما العلاَّمة الجهبذ «عبدالرحمٰن الدوسري» رَحِمَهُ ٱللَّهُ عنا ببعيد!

وهذا إمام «**السَّلَفِيَة الجِهَادِيَة**» «حمود بن عقلا الشعيبي» رَحِمَهُ اللَّهُ وتلاميذه العلماء الأفذاذ ـ فكَّ اللَّه أسرهم جميعًا ـ! وغير هٰؤلاء وغيرهم ممَّن يعرفهم القاصي والدَّاني، ويعمىٰ عنهم الحاقد الشَّاني!! رحم اللَّه من مات منهم، وفك أسر من أُسِر، وتولىٰ بعنايته وحفظهِ من ينتظر.

ثمَّ تأمل في قوله: «**مع وجود الإمكانات الضخمة لهم من** «**مَخْطوطات**» **و**«**مَطبوعات**» **ووسع الرزق وجودة** «**المُكَيَفَات**»**، وإنما أكثروا من الجمع المصطلحي وعجزوا في الدَّفْع الشُّبهي، لذا تجدهم يطلبون لها الأستشكال لما عجزوا عن فهمها**».

فهذا تعميمُ ظالمٍ لا يعرف النَّصفة، وأهل العلم في «الجَزِيرَة» منهم الغني ومنهم الفقير ومنهم بين بين، كغيرهم في سائر البلاد ومنهم مَن تُغدق عليه «الأموال» ومنهم من لا دَخْلَ له إلَّا من عمل يده، ولو شِئت أَن أسمي لسميت، فإطلاق هذه الأوصاف عليهم جملة من شأن المطففين والمُخْسِرين في الموازين، **وهي كافية للدَّلالة علىٰ المخبوء الصدري الدَّفين! ووصفهم جملة بتلك الأوصاف التَّجهيلية الكاذبة إنما يستبطن الواصف من ورائها مدحًا مكشوفًا لنفسه كعادته، وتلك شنشنة نعرفها من ذي جذبة!** وإني لأتحداه أَن يأتي بضلالة أو شبهة ٱشتهرت وعُلِمت لم يكن في علماء «الجَزِيرَة» من يقول فيها بالحق وعجزوا جميعًا عن دفعها وكشفها!

كان الأحرىٰ بمَن يكتب هذا الكلام أَن يخجل علىٰ نفسه إذ يكتبه وهو هنالك يتنعم في «الدَّنمارك»، فكل الناس تعلم أنَّ من يرفع قلمه لكتابة شطر كلمةِ حقٍ في «الجَزِيرَة» لا يكاد يُنزِلُه إلَّا والخفافيش حول

بيته! ولكنه الحياء إذا نُزِع لم يبالي المرء بما يكتب، واللَّه المستعان.

وقوله: «**بل سكتوا عن أناس طالوا ميراث أئمتهم بالتَّحريف والتَّدليس والتَّلبيس «الإِبْلِيسِي» كـ«حَاتِمْ العوني» الجهمي وغيره ومنهم من رد بالعاطفة في دفع تلك الأفتناءات ـ كذا ـ علىٰ أئمتهم السَّاقطة**».

أقول: مشكلة هذا النَّوع من البشر أنه إذا قرأ كتابًا أو كتابين، ظنَّ أنه حاز العلم كلّه! وأحاط بالأمر من كل جوانبه! وهو في حقيقة الأمر ما رأىٰ من العلم إلَّا الشِبرَ «الأول» كما وصفه الإمام «الشَّعبي» رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

لا أدري من أين خرج بهذا الأستقراء الكُلّي «بل سكتوا»، وهو هنالك خلف البحار؟!! وما أدراه بالذي يحدث في تلك الأمصار؟!

علىٰ كل حال آن لهذا الرَّجل أَن يلزم غرزه، ويستحيي علىٰ نفسه فقد زُهقت أباطيل «العَوْني» برد رائع طُبع مرتين يعرفه جُلّ طلبة العلم قبل «أربع» سنوات أو تزيد!!! أي قبل أَن يرد هذا «الجَزَائِري» علىٰ «العَوْنِي» بثلاث سنوات!!! **فإن كنت لا تعلم فأسأل قبل أَن تتكلم وتَتَعَالم!!** ومع هذا فما كل من تكلم بالباطل يتنزل أهل العلم للرَّد عليه ومن لا يفهم هذا فالحديث معه ضياع، فكما قيل:

وَلَوْ كُلّ كَلْبٍ عَوَا أَلْقَمْتهُ حَجرًا   لَأَصْبَحَ الصَّخر مِثْقَالًا بِدِينَارِ

وقوله: «**وما ظهر «عَلِي حسَن حَلَبِي» الجهمي ـ الأثري بين المعكوفتين ـ وغيره إلَّا بتلك التَّدليسات، بل بَرْد الكذب واضح فيها إلَّا بسبب ضعفهم فيها!!**».

إذا كان «الحَلَبِي» أعتمد علىٰ كلام بعضهم وحمّله باطله، فقد

أعتمد هو وغيره علىٰ كلام من هو خير منهم وحمّله باطله، فكان ماذا؟!

ثمَّ لماذا تجعل البعض كلاً؟! وإذا ضعُفَ واحد أو اثنان في بعض «المسائل» فهل هذا ضعف للكل أو لحنابلة «الجَزِيرَة» كما تدعي؟!

ثمَّ لماذا لا تذكر للناس مواقف أهل العلم الصادقين من «**الحَلَبِي**» وأمثاله وأنت تتمظهر بالدّراية التَّامة بما يحدث في «الجَزِيرَة»؟! بل حتَّىٰ أولٰئك المشايخ الرَّسميين وجهوا للحلبي ضربة من أوجع الضربات التي تلقاها، فلماذا تتعامىٰ عن هذا أيها الأمين المُنْصف؟!!»

[نَصب العَرَّادَة ١/ ٤٥ ـ ٥٢].

القَطْعُ:

▪ **قَالَ أبو عُزَيْر عَبْدُالإِلَه الحَسَنِي ـ عفا الله عنه ـ**: قاتل اللَّه الكاذب فُحش الكذب المُرَاوغ به مراوغة الذئب، والمُتكلّم بالإجمال ليتعمَّد الإهمال، والمُخاصم باللَّمْلَمَة والهارب عن ناصع الحُجَّة وبيان المحجَّة بعَدْو السَّمْسَمَة، والمُتقوّل علىٰ غيره الباطل المُهوّل. والقاصد للتَّبْكيم ـ لغيره ـ بدون حُجَّة تعليم وقريح تفهيم، والنَّاهض في الولاء الجاهل والمُصرّ عليه وفيه مُبَاهل، والمُحاكم لخُصومه بالنّية المَخفية بدون أدلة قولية أو عملية، والموجّه ـ بهواه ـ كلام غيره ليُؤنّب عليه الدَّهماء في تغْييره، والجاحد للفضائل والبَليد العَنيد المُناضل والعابس أما الحُجَّة وجهه المُتقيّء عليها لجّه، وصدق شيخ الإسلام القائل ذاك النُّور من الكلام، المعروض من قبل، لهذا «**الأَزْدِي**» البَغْل!! آمين! آمين! آمين!

يقول شيخ الإسلام الفَحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «والمَقْصود هنا، أنه يَنْبَغي للمُسْلم أَن يقدّر قدر كلام اللَّه ورسوله، بَل لَيْس لِأحَد أَن يَحْمِل كَلَام أَحد مِن النَّاس إلَّا عَلَىٰ مَا عَرِف أنه أَرَاده، لَا عَلَىٰ ما يَحْتمله ذَلك «اللَّفظ» فِي كَلام كلّ أحد، فإنَّ كثيرًا من الناس يَتَأوَّل «النُّصوص» المُخالفة لِقَوله؛ يَسْلك مَسْلَك مَن يَجْعل «التَّأويل» كأنه ذَكر مَا يَحْتَمِله «اللَّفْظ»، وَقَصده به دَفْع ذَلك المُحْتَج عَلَيه بذلك النَّص وَهَذا خطأ.»

[مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ٢٨ ط/ جـ ٣٦ ط/ ق].

▪ فقولك أيها البَعَّار في وَضح النَّهار: «الصفة الثَّالِثَة: **التَّطاول علىٰ «الأئِمَة» وعلىٰ أهل «العِلْم» الصَّادقين! ووصفهم بالعَظائم والقَول المُشِين! ليس من وَرَاء حجة وحق مبين بل من وراء فهمٍ عليل أو مرضٍ في النَّفس رذيل!**

وفي الحديث الصحيح الذي أخرجه الإمام «أحمد» و«أبو داود» وغيرهما، من حديث عبداللَّه بن عمر ـ رضي اللَّه عنهما ـ أنَّ رسول ﷺ قال: «**مَن قال في مؤمن ما ليس فيه أسكنه اللَّه رَدْغَة الخبال، حتَّىٰ يخرج ممَّا قال!**» ـ إلىٰ أن قال ـ «**الجَرَادَةُ**» ما لفظه:

قُلْتُ: ـ القائل هو «الأزْدِي صاحب القُبح المُبدي» ـ **وفي كتابات الجَزَائِري «عَبْدالإلٰه» مَوَاضع وَمَوَاضع من الأستطالة علىٰ «الأئِمَة» و«العُلَمَاء» والوقيعة فيهم بغير حق!** ما أحرىٰ أن يقال عندها كلمة «ٱبن عساكر» رَحِمَهُ ٱللَّهُ الشَّهيرة: «إنَّ لحوم العلماء رحمة اللَّه عليهم مسمومة وعادة اللَّه في هتك أستار منتقصيهم معلومة، لأنَّ الوقيعة فيهم بما هم منه براء أمره عظيم، والتَّناول لأعراضهم بالزُّور والأفتراء مرتع وخيم

والٱختلاق علىٰ من ٱختاره اللّٰه منهم لِنَعْش العلم خلق ذميم..».

قُلْتُ: ألَا تتق اللّٰه وتخشاه! فأوَّل أصل العلم «التَّثبت» وثمرته السَّلَامة ـ في الأقوال والأعمال أو التَّوجهات والتَّرجيحات ـ من المَلَامة المُلَامة، **فمَن هم الذين هوَّنت من شأنهم ـ من «الأئِمَة» و«العُلَمَاء» ـ وٱستحلَلْتُ فيهم المُحرَّم بكلام مذموم مُذمَّم؟!** والجَرْح عند «الفُحول» لا يُقبل إلَّا تفسيرًا لا تخليطًا وتعْبيرًا، والجَرح هو ما وسمته «الشَّريعة» جرحًا، لا علىٰ ما وضعه البُلَدَاء العُنَدَاء طرحًا!!

فالبراء والشَّقاء والتَّكفير وللأرجل القَطع والتَّكسير والفجور والشُّرور والجرح والطَّرح علىٰ ما ٱعتبرته «الشَّريعة» وليس علىٰ فهم «الخَلِيقَة»، ولا يكون ألبتة بالمآل فذلك مزلَّة الأقدام ومظلَّة الأفهام والجَوْر والحَوْر والوسم بالهَبَال.

فأنت يا المُحوّر المُعوّر! ـ وقد تجلَّىٰ للمُنصف المُتْحف والباصر المُستبصر ـ يرعاه اللّٰه ـ في طُرَّتيك ـ إن لم تُثبت هذا الطَّعن: «**التَّطاول عَلَىٰ «الأئمة» وعلىٰ أهل «العِلْم» الصَّادقين! ووصفهم بالعَظائم وَالقَول المُشِين!**»، فتكون به مجروح «**العَقِيدَة**» و«**الأخْلَاق**» صاحب ٱختلاق غير مُنساق، يوجب لك الجَرح والطَّرح!!

فقد تقول يا «**الجَرَادَة**»!: هذا موجود في الآتي!

فنقول لك: لنذهب ونرىٰ هذا القول العَاتي!!

الأوَّل:

١ ـ يقول في كتابه «التَّبْصِير»: «**فالنُّصوص في كفر تارك الصلاة جليَّة، ودلائل ظاهرة عليَّة، ولا يستطيع أحد أَن يردَّها، أو بشبهة دليل**

يدفعها، اللَّهم إلَّا بِدَاء «التَّجَهُّم» و«الإِرْجَاء» الخبيث، والبحث في الكنَّاسات ببحثٍ حثيث، لشبهة ٱستحكمت، ولعلَّة دمَّرت، فمَن أوجب «الجُحد» ـ كذا ـ في كفر تارك الصلاة أو أنَّ التَّرك التَّكاسلي لا يوجب التَّكفير، فذاك بسبب ذاك الدَّاء المُفقد للمناعة الحسّية، والمُوجب للنوم والشَّخير، فداء «التَّجَهُم» و«الإِرْجَاء» يمنع تَمَكُّن الٱستقباح في «القلب»، فهو دعوة إلىٰ إباحية بتأصيل!!».

قال أبو الحسن ـ غفر اللَّه له ـ : فٱنظر كيف يستطيل علىٰ طائفة من أجلّة علماء «أَهْل السُّنَّة» لا يقولون بكفر تارك الصلاة ويرميهم بالإرجاء! ولا يتصور بفهمه العليل أَن يصدُرَ القول بعدم كفر تارك الصلاة إلَّا عن أصول إِرْجَائِيَة!! وهو بهذا يشطب علىٰ أئمة أفذاذ ويخرجهم من دائرة «أَهْل السُّنَّة»!! وهذا هو الغلو بعينه كما سترىٰ في الرَّد عليه في «الفَصل الثَّاني» ـ إِن شاء اللَّه ـ !

وليُتنبه هنا إلىٰ أنَّ محل الإنكار ليس هو القول بتكفير تارك الصلاة، معاذ اللَّه! فهذا ما أدين اللَّه به وأعتقد صوابه وهو إجماع «الصَّحابة»، إنما محله سحْبُ وصف «الإِرْجَاء» علىٰ كل مَن لم يقل بكفر تاركها، وهذا هو الفساد والٱستطالة والغُلو بعينها!!».

▪ أما قولك أيها البَعَّار في وَضح النَّهار: «فٱنظر كيف يستطيل علىٰ طائفة من أجلّة علماء «أَهْل السُّنَّة» لا يقولون بكفر تارك الصلاة ويرميهم بالإرجاء! ولا يتصور بفهمه العليل أَن يصدُرَ القول بعدم كفر تارك الصلاة إلَّا عن أصول إِرْجَائِيَة!! وهو بهذا يشطب علىٰ أئمة أفذاذ ويخرجهم من دائرة «أَهْل السُّنَّة»!! وهذا هو الغلو بعينه كما سترىٰ في

الرَّد عليه في «الفصل الثَّاني» ـ إن شاء اللَّه ـ!».

قُلْتُ: **يا السَّمِج اللَّجج!** ما جنَىٰ علىٰ الإسلام وعوَّر الكلام وحوَّر قول الفهَّام ـ من قبل واليوم ـ إلَّا أمثالك «الجُزئية» في العلم و«العاطفية» «الإنشائية» في الفَهم، ولما نَخر قلبك الدَّاءان وأهلكك الوصفان ـ كما ذكرت لك من قبل ـ صدر منك هذا التَّجريح والتَّقبيح بالإجمال، ليقوم السَّمِج مثلك أو مَن غَرَّه عِندك ـ وقد فعلت ذلك ـ بالوقيعة في «**الحَسَني الجَزَائِري**» بالقِلَال!! **فلماذا لم تذكر واحدًا منهم لتكون بذلك صاحب حُجَّة وليس لُجَّة؟! تَعْرف لماذا؟!**

لأنك **يا السَّمِج!** تقرأ لي كما يقرأ لي غيرك ـ «الفَحْل» العابد النَّقَّاد و«المُحبّ» الموجّه للعباد و«النَّذل» الحَسَّاد الحقَّاد و«البَغْل» النُوك البَعَّاد، وأنت يا «**الجَرَادَة**» من فصيلة الأخير، وتعلم يقينًا كيف ٱعتذرت للأئمة الفُحول أصحاب مُعتقد «**قُحّ السُّنَّة**» في مسألة «كُفر تارك الصَّلاة»، منهم إمام دار الهجرة «مالك بن أنس» وتلميذه «الشافعي» في سفْر «**مَسْأَلَة الإِيمَان فِي كَفَّتَي المِيزَان**» بتوجيه جيد فرح به «**الفُحُول**» وقبله وٱستحسنه أصحاب «**الأُصُول**»، وعلمت ـ لخُبث بطانتك ـ لو ذكرت واحدًا منهما لأوجع رأسك «**أبو عُزَيْز الحَسَنِي الجَزَائِري**» ـ عفا اللَّه عنه ـ بذاك «النَّص» الذي نزع اللَّبْس.

فَتَعمَّدت يا «السَّمِج» الإجْمَال ليكون للدَّليل الإهْمَال، ولتَمْدحك طبقة «الحَمِير» بما جرىٰ علىٰ موقع مؤسَّسة «المَضْبَعَة» بذاك التَّمْهير: جزىٰ اللَّه الشَّيخ «أبا الحَسَن الأزْدِي»! وأنت صاحب قُبح مُبْدِي؛ تَبْتَغي التَّجريح ولمُعْتَقَدنا وَمَنْهجنا العِلْمي التَّقبيح. فهلَا أعطيتنا واحدًا لتكون

عادلاً صاحب حُجَّة ثَجَّة!! فلماذا تَفْرَق وبالباطل تُزوِّق؟!

ـ قطع اللَّه دابرك ـ كم أنت ذئب مُخادِع وللسُّم بَالِع!! ومن الدَّلالة ـ في السَّبْق لك ـ في الكتابة الشَّقَاء وعليه مُتحجّر بالبَقَاء، أنك تُعِيب بتهويل وويل الصَّفَاء! وهذا إن دلَّ علىٰ شيء إنما يدل علىٰ السَّبْق فيك الفُهومات «البَغْلِيَة» والكتابة الحِمَارية «الوَحْشيَة».

نعم! ذكرت في ذاك «السفر» النَّفيس الذي أغاض جماعة التَّلبيس والتَّدليس أصحاب «إبليس»، كوكبة من «العلماء» و«الفُهماء» لا يقولون: بكفر تارك الصَّلاة بسبب الأعوجاج في «المُعْتَقد»، فهم ليسو من «**قُحّ أَهْل السُّنَّة**» وإنما من «**أَهْل السُّنَّة**» فقط ـ أُعني: من حيث الجُملة ـ أما من حيث التَّفصيل فليسو هم من تلك الطَّائفة ألْبَتَّة، وهٰؤلاء لم أسُبّهم ـ كما ٱدَّعيت ـ وإنما بيَّنت مُعْتقدهم وأحلْتهم لمذهبهم العقدي ـ «الجَهْمي» أو «الإرْجَائي» ـ **وَمَا فَعَلْته دِيَانَة وَلَيْس خِيَانَة!!**

▪ أما قولك أيها البَعَّار في وَضح النَّهار: «وليُتنبه هنا إلىٰ أنَّ محل الإنكار ليس هو القول بتكفير تارك الصَّلاة، معاذ اللَّه! فهذا ما أدين اللَّه به وأعتقد صوابه وهو إجماع «الصَّحابة»، **إنما محله سحْبُ وصف «الإِرْجَاء» علىٰ كل مَن لم يقل بكفر تاركها، وهذا هو الفساد والٱستطالة والغلو بعينها!!**».

قُلْتُ: ٱسمع هذا القول يا «**السَّمِج**»! وٱحفظه وقد قُلته في مواطن من كُتبي!! كلّ مَن لم يُكفّر تارك الصَّلاة ـ اليوم ـ بعد ما صحَّت «الأحاديث» قطعية الدَّلالة وقطعية الثُّبوت ـ وجُمِعَت، فقد تورَّع بسبب مذهبٍ تَالي «جَهْمي» أو «إِرْجَائي» أو خانته شُّبْهة تالية.

وإلَّا قل لي ـ بربّك ـ يا البَعَّار في وضح النَّهار! ما هي «الأحاديث» القاضية علىٰ ذلك؛ حتَّىٰ ألجأته إلىٰ الجُبْن في «التَّكفير» والتَّوَرُّع والتَّقوقُع ـ في البَرْزَخِيَة ـ بذاك التَّمَوْقُع؟! أليس **«الإِرْجَاء»** ومذهب الإرخاء أو **«التَّجَهُّم»** أو بَلْع السُّم!!

الثَّانِيُّ:

٢ ـ يقول في كتابه «التَّبْصِير»: «فـ**«المُكَفِّرُ لِذَاته»** علّق ـ في هذه الآية الكريمة ـ بوجود حُكم اللَّه تَعَالَىٰ ثمَّ **«التَّولي»** أو **«الإِعْرَاض»** عنه وبهذا القَيْد ـ المخصّص للسَّببية ـ والذي أظهرته **«الآية الكَرِيمَة»** تعلم أنَّ مَن قال بعدم ٱسترجاع الحقوق وٱستخلاص سلبها من الظالم لعدم وجود حكم اللَّه، وظنَّ ذلك من تحقيق **«التَّوحيد»**، قلنا له: هذا عينُ **«الغُلُوّ»** و**«العُتُوّ»** في إخراج المَنَاط عن أصله، الذي وضعه المولىٰ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ بنفسه، وتعدي عليه ـ بذاك الٱدّعاء ـ والٱصطباح في صفرة ـ كذا ـ **«الصُّفْرِيَة»** و**«الأَزَارِقَة»**، والتَّشبع بالتَّبدَّع، فليس فيه تحقيق توحيد، وإنما شبهة عنيد، لا يرضىٰ ما رضاه اللَّه من المَطلب ويريد أَن يَزيد في المَسْلَب!!».

قُلْتُ: ـ القائل هو «الأَزْدِي» صاحب القُبْح المُبْدي ـ: هذا الكلام الفاسد والأوصاف القبيحة تُطال في أول مَن تطاله الشَّيخ «أبا مُحَمَد المَقْدسي» ـ فك الله أسره ـ! وهذا المُتطاول علىٰ **«العُلَمَاء»** أول من يعلم كذِبَ أوصافه هذه التي وصف بها من يُحرِّم التَّحاكم إلىٰ «القَوَانِين الوَضعية» لٱسترجاع سليب الحقوق! وهو شهد اللَّه أولىٰ بتلك الأوصاف ممَّن يرميه بها!!

وتنبه إلىٰ أنه لم يضبط ألفاظه حتَّىٰ في وصف قول «الآخرين» وتعدىٰ عليهم، فقوله: «مَن قال بعدم ٱسترجاع الحقوق وٱستخلاص سلبها من الظالم؛ لعدم وجود حكم اللَّه»، **لا يقول بهذا المحدود من كلامه أحد، فٱسترجاع الحقوق من «الظَّلَمَة» جائز وُجِد حكم اللَّه أم لم يوجد، إنما محل البحث هو ٱسترجاعها بواسطة المحاكم «الوَضعية» عند غياب حكم اللَّه، وهذا غير ذاك!** ولعلّي أعرض لكلامه هذا بالبيان في «الفَصل الثَّاني» ـ إن شاء اللَّه ـ .

قُلْتُ: هذا القول قُلته تفْصيلاً وطرحت تَأْصيلاً، ولم أعني به واحدًا بعينه أَلْبَتَّة، فالسَّريرة صافية ـ في ذلك ـ من كلّ دغْلَة مُعَافية، لأني لا أجبن من ذكر «الجُنَاة» بالأسماء علىٰ حساب ما نزل من السَّماء، وإن طال الكلام الأخ «عِصام» ـ عصمه اللَّه من كلّ شرّ ووقَّاه كلّ صاحب خَتْر ـ فلا حرج في ذلك وهذا ما أوجبه صحيح المسالك، لأننا تَرَعْرَعْنا في مدرسة «قُحّ السُّنَّة»، ومن قواعد هذه المدرسة الصَّحابية: **لا قُدْسِيَة لمُقَدَّس عَلَىٰ حِسَاب «العَهْد» القَبَس!!**

▪ أما قولك أيها البَعَّار في وَضح النَّهار: «وتنبه إلىٰ أنه لم يضبط ألفاظه حتَّىٰ في وصف قول «الآخرين» وتعدىٰ عليهم، فقوله: «مَن قال بعدم ٱسترجاع الحقوق وٱستخلاص سلبها من الظالم؛ لعدم وجود حكم اللَّه»، **لا يقول بهذا المحدود من كلامه أحد، فٱسترجاع الحقوق من «الظَّلَمَة» جائز وُجِد حكم اللَّه أم لم يوجد، إنما محل البحث هو ٱسترجاعها بواسطة المحاكم «الوَضْعِيَة» عند غياب حكم اللَّه، وهذا غير ذاك!** ولعلّي أعرض لكلامه هذا بالبيان في «الفَصل الثَّاني» ـ إن

شاء اللَّه ـ ».

قُلْتُ: في هذا القول بالذَّات ـ لما فيه من هانات ـ يظهر للباصر المُسْتَبصر ـ يرعاه اللَّه ـ أنك صبيُّ كُتابٍ مازال يخرج مِن فيك اللُّعاب لا تُمّيز بين العُبَاب اللُّبَاب وبين الكذب المُعَاب!!

تعرف لماذا؟! لأنَّ صبيَّ الكُتاب إذا لم يتدرَّج في «التَّعْليم» ويضبط مسالك «التَّفْهيم» قد يقرأ ويتبنَّىٰ ما في «اللَّوح» من فخُوخ سُفوح عليها «الفَاهم» ينُوح!! ويظنّها ـ صبيَّ الكُتَاب ـ عسلاً مُصفَّىٰ وحقيقتها السُّم القتَّال المُضْفَىٰ!

يا «**الجَرَادَة**»! تتخذ «**السَّلَفِيَة الجِهَادِيَة**» مَعْلمًا ثمَّ تقرأ «الشُّبُهات» لَمْلَمًا، وإذا أجبت عنها حرَّرتها فَحْمًا! كيف والخاصية «الوَصفِيَة» عند تلك السَّلفية هو «الجِهَاد»، والجهاد يقتضي مُحاربة شنآن حقَّاد أو شبهة مُحادّ أو نَوْكَة بعَّاد أو ثلمة نكَّاد، فطالما أنك تبنَّيت خاصية «الجهاد» ـ وأنت شيخ «**مَضْبَعَة**» ـ عفوًا شيخ مؤسَّسة «**مَأْسَدَة**»، وجب عليك أَن تُطهّر «الشُّبُهات» من عقول العباد!!

فأخبرنا يا شيخ مؤسَّسة «**المَأْسَدَة**» والطَّريق المُعبَّدة ما معنىٰ هذا القول يا صاحب الفُهُوم والحُلُول؟!

«فقوله: «**فٱسترجاع الحقوق من «الظَّلَمَة» جائز وُجِد حكم اللَّه أم لم يوجد، إنما محل البَحْث هو ٱسترجاعها بواسطة المحاكم «الوَضعِيَة» عند غياب حكم اللَّه، وهذا غير ذاك!** ولعلّي أعرض لكلامه هذا بالبيان في «الفَصل الثَّاني» ـ إن شاء اللَّه ـ ؟!».

فكيف يستقيم النَّقيض ثمَّ تُلَمْلِمَه وتجعله في الحَضيض؟!

فبقولك: «فٱسْتِرْجَاع الحُقُوق مِن «الظَّلَمَة» جَائِز وُجِد حُكْم اللَّهِ أَمْ لَمْ يُوجَد» أوضحت وَأَجَزْت!!

وبقولك: «إِنَّما مَحَل البَحْث هُو ٱسْتِرْجَاعِها بِوَاسَطة المَحَاكِم «الوَضعِيَة» عند غياب حكم اللَّه» بعَّرْت بل رَوَّثْت وَرَفَسَت!!

وعند قولك: «وَهَذَا غَيْر ذَاك!» أَنَا «الحَسَنِي الجَزَائِرِي» دَمَعْت ولولا التَّحْريم لشقَّيت الجَيْب ونَوَّحْت!!

كيف تَقْسم يا «الجَرَادَة»! عديم الأنقسام ـ بقولك: «وَهَذَا غيْر ذَاك!» ـ وتراه الفهم النَّهَام العَلاَّم؟!

أخبرنا يا «الجَرَادَة»! ـ بربّك ـ صدقًا هل تعلَّمت وما لَمْلَمْت؟!

ويحك تقول القول الصَّحيح وفي عقلك تتبنَّىٰ للباطل السَّفِيح، وبه تُبرز الصَّدر وتَصيح، وفوق هذا تُعيب الصَّحيح وتضحك من القَريح وهو مُؤَصَّلٌ فَسِيح!!

أخبرنا يا «الجَرَادَة»! إِن لم يُوجد «حُكْم اللَّه» فما يكون في المُقَابَلَة ـ بمفهوم المُخَالَفَة ـ؟! أَلَيْس حُكْم «الطَّاغُوت»؟!!

وحُكم الطَّاغوت سواء كان قوانين «أورُبيَة» أو قوانين «وَضعِيَة» أو قواعد «مَارْكِسِيَة» أو أصول «لِيبِيرَالِيَة» أو كنفوشوسية «لَامِيَة صِينِيَة» أو خرافة «هِنْدُوسِيَة» أو رهبنة «نَصْرَانِيَة» أو حيل ومكر «يَهُودِيَة» أو طرق «سِحْرِيَة» أو سلالم «قَبلِيَة» أو رقصات «صُوفِيَة» أو رفسات «حِمَارِيَة إِفْرِيقِيَة وَحْشِيَة» أو ياسقية «هُولَاكِيَة» أو نجوم وهلالات «فَارِسِيَة» فكل هذه وغيرها أحكام «الطَّاغوت»! أم أنَّ الطَّاغوتية تحقَّقت عندك وعند فهَّاماتك وعلاَّماتك فقط في «القَوَانِين الوَضْعِيَة»؟!

فما كان من لوازم «الشَّرع» فبطلان ضدّه من لوازم «الشَّرع». **وهذه قاعدة من القَوَاعد التي حقَّقها الفُحول في الصَّحيح من «الأُصُول»**. **فهذه قضية من القضايا الكُلّية مُطَّردة في الشَّرع، فما يُضاد مُقْتَضىٰ الشَّريعة ويُناقضه يَحْكم ببطلانه!!**

وهل تعرف يا «**الجَرَادَة**»! لماذا سمَّيناها أحكامًا «طاغوتية»؟! لأنَّ المَنَاط ـ وهو «**العِلَّة**» ـ وهذه قد تُناط بالحالة «**الوَصْفِيَة**» فقط! كالحالة في «الإيمان» و«الكفر» و«الشّرك» ـ أُعْني: ما دار علىٰ حقيقة «الإسْم والحُكْم»، وقد تُنَاط بالحالة ٱلأعتبارية «**الحِسِّيَة**»؛ كالحالة في «الخمر» لما أُنيطت علَّته بالإسكار وفي «الزّنا» بالإيلاج. لأنَّ اللاَّمس والنَّاظر والمُقبّل ـ في المُحرّم ـ وإن أُعطي وصف الزّنا لا يُعطىٰ له «**الحُكْم**» لأنه مُنَاط بالإيلاج في المُحرَّم فقط؛ وهي الحالة ٱلأعتبارية «**الحسِّيَة**» التي مُنَاط عليها علَّة «الحُكْم»، وإذا ٱنتفت هذه «**العِلَّة**» ٱنتفىٰ «**الحُكْم**» ـ الإسكار في «الخَمْر» والإيلاج في «الزّنا» ـ .

فَتوضَّح أنَّ «العلَّة» قد تُناط علىٰ الحالة «**الوَصْفِيَة**» وقد تُناط علىٰ الحالة ٱلأعتبارية «**الحِسِّيَة**». ولا توجد علَّة مُناطة بثالثٍ غير هٰذين، **وإنما يُوجد فرع «مَآلِي» عليهما سدًّا للذرائع له حُكْم «الحَجْزَة» الوِقَائِيَة قبل الوقوع في «المُعَالَجَة» الطّبيَة، وهذا يُعْتَبَر طالما يُوجَد ما كان مظنَّة لفساد خفي غير مُنْضبط، عُلّق «الحُكْم» به وأدير «التَّحْرِيم» عليه**، والمآل ـ في هذا «الفرع» ـ في الأخير إما «وصفي» أو «حِسّي» وهذا كتحريم **مُشابهة الكُفَّار في الظَّاهر، بسبب ومظنَّة مُشابهتم في عين الأخلاق والأفعال المذمومة والجناية علىٰ الظَّاهر.**

فكلّ مَدار ـ يكون علّة للدَّائر ـ إما أَن يكون «وصفًا» أو «حسًّا» حتَّىٰ مدار «النَّصر» والظُّهور يكون مع مُتابعة «الرَّسول» وجُودًا وعدمًا من غير سبب يُزاحم ذلك، ودوران «**الحُكْم**» مع «**الوَصْف**» وجودًا وعدمًا من غير مُزاحمة وصف آخر.

والمَنَاط في الحالة «**الوَصْفِيَة**» ـ في مسألة «**الإسْم والحُكْم**» ـ والتَّحاكم منها، تدور «**العِلَّة**» مع «**الوَصْف**» فقط وجودًا وعدمًا من غير مزاحمة من علَّةٍ أخرىٰ تترتَّب عليها فحوىٰ؛ بأنَّ المَدَار فيها علَّة للدَّائر!!

والسَّبب أنَّ التَّحاكم إلىٰ «**الشَّريعة**» **هُوَ حَالَة وَصْفِيَة تَعَبُدِيَة قَبْل أَن يَكُونَ حَالَة بَحْثِيَة عَن عَدْلِيَة**، والعدل الكامل التَّام لا يكون إلَّا في «الشَّريعة» فقط! مع عدم المانع من وجود بعض العدل الموافق للشَّريعة في الأحكام «الطَّاغوتية»، لأنَّ ما من أمة إلَّا وتطلب العدل وتريد أَن تحكم ـ فيما بينها ـ بالعدل!!

ولهذا السَّبب ـ المُستقل بالسَّببية ـ إنَّ أهل «الذّمة» لا يُجبْرون ـ فيما بينهم ـ إلىٰ التَّحاكم إلىٰ «الشَّريعة»، وهذا ما دلَّ عليه فحوىٰ «الآية» الكريمة بقوله: ﴿فَإِن جَآءُوكَ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُمۡ أَوۡ أَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡۖ وَإِن تُعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيۡـٔٗاۖ وَإِنۡ حَكَمۡتَ فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِٱلۡقِسۡطِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ٤٢﴾ [المَائدة].

فقوله: «فَٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِٱلۡقِسۡطِ» هو الواجب في «الحُكْم». **وهذا الواجب ـ قبل أَن يكون التَّحقيق به لحَيْثيَة عَدْلِيَة ـ هو فريضة تَعَبُّدِيَة إيمانية، ولا يتحقَّق العدل الكامل إلَّا في «الشَّرِيعَة» فقط!**

وقوله: «﴿فَإِن جَآءُوكَ فَٱحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾» دلالة صوَّالة في «التَّخيير» ـ فيما بينهم ـ بين «الحُكْم» بينهم أو «الإعراض» عنهم، وقوله: «﴿وَإِن تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيْـًٔا﴾»؛ لأنهم كُفَّار بـ«**الشَّرِيعَة**» قبل تحقُّق المجيء والتَّحكام إليها، ولا يوجد من مانع يَمْنع ـ إِن أرادوا أَن يَتَحاكموا فيما بينهم ـ بمحض ٱختيارهم ـ إلىٰ «**الشَّرِيعَة**» لتحقيق الحالة العَدْلِيَة الكاملة في «المُخاصمة» و«المُنازعة» بينهم؛ مع فُقدانهم ـ قبل ـ خاصية الإيمان بها؛ الواجبة عليهم التَّعَبُدِيَة!!

والطَّالبُ ـ المُسلم المُنقاد للشَّريعة المُسْتسلم ـ لٱسترجاع الحقوق المَسْلوبة العَدْلِيَة، إذا ٱنتفت ـ في حقّه ـ ولم تُوجد الخاصية الإيمانية «التَّحَاكُمِيَة» سقطت عنه هذه الحالة الواجبة «التَّعَبُّدِيَة» ولم يسقط ـ من حقوقه ـ الحالة البَحْثِيَة في ٱسترجاع الحقوق «العَدْلِيَة» **وأَين ذهب وَسَلك في ٱسترجاعها لا يعدّ آثمًا ولا يُسمَّىٰ كافرًا مُجرمًا.**

لأنَّ لَا وَاجِبَ مَعَ عَجْزٍ وَلَا حَرَامَ مَعَ ضَرُورَةٍ!!

فهذا «الأصل» يرتكز علىٰ قضيَّتين كُلّيتين وقاعدتين عظيمتين من قواعد الإسلام جالبة الخَيْر للأنام، تتعلّقان بجانب «التَّيْسير» ورفع الحرج في «**الشَّرِيعَة**» و«التَّعْسير»!! وهذا ٱتضح في قوله تَعَالَىٰ: ﴿هُوَ ٱجْتَبَىٰكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحَجّ: ٧٨].

يقول شيخ الإسلام الفَحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ **ما لفظه: «من الأصول الكُلّية أنَّ المَعْجوز عنه في «الشَّرع» ساقط الوُجُوب، وأنَّ المُضطر إليه بلا معصية غَيْر مَحْظور، فلم يُوجب اللَّه مَا يَعْجز عَنْه العَبْد، ولم يُحرّم مَا يَضْطر إِلَيْه العَبْد»** [مجموعة الفتاوىٰ ٢٠/ ٣٠٤ ط/ جـ].

فمَن ذهب يُصرّ ـ ليُفرّق بين ٱسترجاع الحقوق المسلوبة ـ من المحاكم المحكومة بالقوانين «الوَضْعِيَة» وبين المحكومة بالسَّلالم «القَبَلِيَة» وغيرها فهو منكوحٌ بشبهٍ عِنْدية خارجية «حَرُورِيَة» لم يَرْضَ الحالة الأصلية «الإِيمَانِيَة» ـ في الوجود والعدم ـ وتبلَّد تبلُّد الحيوان ولو زعم أنه معظِمٌ للإيمان الذي في الجَنَان!!

لأنَّ الذهاب ـ في ٱسترجاع الحقوق ـ هو ذهابٌ لتحقيق حالة عدلية مع الكفر بها مُسبقًا في الحالة «التَّعَبُّدِيَة»، **وهكذا يكون التَّفريق في الٱستضعاف وما ينبغي ـ فيه ـ أَن يُجتنبه أو إليه يُضاف!!**

فهل فهمت يا «**الجَرَادَة**»! هذه القريحة «العُزَيْرِيَة الحَسَنِيَة» في الإفادَة؛ في الحالة «الوَصْفِيَة» من هذه العِبَادَة؟!

رأيت كيف يُحرّرك «الحَسَني» من القيود الفَهْمِيَة البَغْلِيَة ويجلي لك المعارف العِلمية الغائصة، لأنَّ فهمك وفهم أمثالك عنها ناكصة بتلك «الرُّبْعِيَة» في العلم و«الجُزْئِيَة» في الفهم!!

وعلىٰ علمك المُتَحَوَّر، وما أتيت به من فهمك ـ في التَّفريق بقولك: «**وَهَذَا غَيْر ذَاك!**» ـ المُبَعَّر، وقد تجلىٰ فيك القريح الحماري «الوَحْشي» المُصوَّر وجُرأة المُنْتَحِر، وجب عليك ـ حقيقة ـ العودةَ إلىٰ «الكُتَّاب» لتسلم من المُعَاب! لقد ٱرتقيت مرتقًا صعبًا يا جُوَيْهَل!!

فكان من أولىٰ لك يا شيخ «**المَضبَعَة**» أَن تُكثر من هذه المفاهيم المملوءة بالمَثَاليم وتترك مُحاكمتنا بتلك الأوصاف الكاذبة والوِسَم الهابطة، لنُحرّر لك العلوم ونُخرج لك قرائح الفُهوم «العُزَيْرِيَة الحَسَنِيَة الجَزَائِرِيَة المَغْرِبِيَة الأَنْدَلُسِيَة»!!

فكان من الأَوْلىٰ لك أَن تُكثر من هذا «التَّبلُّد»، ليكون منَّا الخير المُحرَّر بالتَّولُّد، لينتفع به العابد، ويُروّث فوقه الشَّانىء الحاقد!!

فقل لي ـ بربّك ـ يا «**الجَرَادَة**»! ما تُعني بهذا القول؟! «**ولعلّي أعرض لكلامه هذا بالبِيَان في «الفَصل الثَّاني» ـ إن شاء اللَّه ـ ؟!**».

فما عساك أَن تُحرّر وتُمطر من «الأدلة» ـ كالأهلَّة ـ وتُزَّبّر!!

فما هو الذي في جُعبتك من «العُلوم» و«الفُهوم» لتُجلي بها ـ في «الشُّبه» ـ الغُيُوم!! كيف وأنت صبِي «الكُتَّاب» تتلذَّذ بالقول المُعَاب وتُصرّ للحَسَنِي ضَرْط السَّبَاب وتسلك الفجاج والتَّبَاب! ـ قبَّحك اللَّه ـ يا جُوَيْهَل!!

وَلَيْسَ يصحّ فِي الأَذْهَان شَيْء إِذَا احْتَاج النَّهَار إِلَى دَلِيل

الثَّالِثُ:

٣ ـ ومن صور تطاول «أبي عزير» علىٰ «الأئمة» وصفه للإمام الحافظ «أبي عمر يوسف بن عبداللَّه بن عبدالبر النمري» رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالإرجاء! **ويكفي العَاقل ليعرف عِظَمَ ما أقدمَ عليه أَن يعلم أنه غير مسبوق بهذا الوصف من أحد من أهل العلم! فهل جهلوه جميعًا وعَلِمَهُ هذا «الخالف» في آخر الزمان؟!! أم هي جناية من جناياته التي يسربلها بسربال التَّحقيق والتَّدقيق والعرفان؟! وهي في حقيقتها جهلٌ وجور وتطفيف في الميزان!!**

ومع الأسف الشَّديد فالرَّجل مع قلَّة أدبه مع هذا الإمام الجهبذ وٱستطالته عليه، فقد ضم إلىٰ هذا عدم الأمانة «العِلْمِيَة»! ببتره لأقوال الإمام، وإخراجها عن سياقاتها! وتحميلها من «المَعَانِي» ما يهواه فقط!

ليَسْلَم له وصفه ذلك الذي تبلّد له غاية التَّبَلد!

ولعمر اللَّه! لصنيعه هذا من أفسد ما وقفتُ عليه في التَّعامل مع كلام أهل العلم، وأنَّىٰ يسلم بتلك المَنْهجية عالم!! ولو شاء غِرٌ أَن يقلب صفحات كتب «الكِبَار» ليستخرج منها ما يُحَمِّله أسوء الفهم لما عجز!! **وعلىٰ كل حال فمناقشة ما كتبه هذا الرَّجل حول الإمام السُنيِّ الجليل «ٱبن عبدالبر» رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مواضع من منشوراته وكتاباته يحتاج إلىٰ مصنف مستقل، وَعَسَىٰ أَن أفرغ له إِن لَمْ يسبقنِ إليه سَابِق!»**.

قُلْتُ: بهذه الفَقْرة والقَفْزة ـ بالذَّات ـ علمت أنك أنت المُتعالم الذي لمتني علىٰ التَّحرير السَّالم، لمَّا وصفت «ٱبن عبدالبر» بالإرجاء لأنه يتبنَّىٰ القُحّ من المُصطلح ويُحقّقه بما طُرح وطلح! فأنزلت فيك تلك «العُجَالَة» كانت لك صوَّالة ذبحتك فيها بالدَّلالة!!

فإِن لم يسبقني سابق بذاك القول، فليس هو دليل مُعْتبر عند أصحاب البصر علىٰ قولي أنه هَول، أو ٱفتراء علىٰ البُرآء، فكم من عُلوم فاتت الأوائل أجلىٰ «ٱبن حزم» عنها الغُيوم، وكم من «أصول» و«مَبَاني» شيّدها «ٱبن تيمية» الحَّراني، فاتت الأوائل وقد كانت فيها غَوائل، فالكلّ يحكم فيه الدَّليل فأين مَال وجبَ معه السَّبيل.

▪ أما قولك أيها البَعَّار في وَضح النَّهار: «**ومع الأسف الشَّديد فالرَّجل مع قلَّة أدبه مع هذا الإمام الجهبذ وٱستطالته عليه، فقد ضم إلىٰ هذا عدم الأمانة «العِلْمِيَة»! ببتره لأقوال الإمام، وإخراجها عن سياقاتها! وتحميلها من «المَعَانِي» ما يهواه فقط! ليَسْلَم له وصفه ذلك الذي تبلَّد له غاية التَّبَلد!**».

قُلْتُ: هذا ما فات أصحاب «العُقُول» وما غاب عن المُحرّرة «الفُحُول»، ولو كان فيه تَقوُّل لهَول لقطعُوا لنا ودَجَ التَّغَوُّل وفضحوا لنا التَّسَرول، وما سكتوا فكيف به سُرّوا!! ـ نعوذ باللّه ـ من الخِيَانة للأمانة، فما ذلك بوسم لنا!!

وَإِذَا الفَتَى لَزِمَ التَّلَوُّنَ لَمْ يَجِدْ أَبَدًا لَهُ فِي الوَصْلِ طَعْمَ وِصَالِ

فما حرَّرته كان علىٰ ما أنت أَنكرته ـ في «الوَابِل الصَّيب» ـ فَجَرَفْنَاك بذاك العُجال الطَّيب، فلقد كان سيلاً كانس، عذَّبك وأصررت ـ بعدما تبيَّن الدَّليل وإلىٰ أيّ وجه يميل ـ علىٰ الوجه العَابس، فلا أنت مُنتفعٌ بما ظهر كالنَّهار، ولا تأنَّبت بالاعتبار، بل مُصرّ علىٰ جَحد الاختيار والجناية علىٰ الأبرار!!

▪ أما قولك أيها البَعَّار في وَضح النَّهار: «**وعلىٰ كل حال فمناقشة ما كتبه هذا الرَّجل حول الإمام السُنيِّ الجليل «ابن عبدالبر» رَحِمَهُ اللَّهُ في مواضع من منشوراته وكتاباته يحتاج إلىٰ مصنف مستقل، وَعَسَىٰ أَن أفرغ له إِن لَمْ يسبقني إليه سَابِق!**».

قُلْتُ: لك من العُمر «الحِمَار» يا البعَّار في وضح النَّهار، لقد وَضُح الانتداب في هذا «الطَّرح» فما عساك تفعل في ذاك «الشَّرح»!!

وتعالَ معي أيها الباصر المُستبصر ـ يرعاك اللّه ـ لأخبرك عن بعض الدَّكاترة في «المَشْرق»، بل الكثرة منهم كيف يكتبون ويُحرّرون للعلم الأبْلَق، وكيف ينالون الشَّهادة «العَالَمِيّة» بالأفهام العامية، وبعض الشُّيوخ «المُؤلّفة» الكاتبة في العلم بتلك الزَّعْنَفة، لأنه قد طال المقام عندهم ولقد سَبرتهم وخبِرتهم.

في الأصل «الكاتب» لمَّا يُريد أَن يكتب ـ وقد سبقت له «المَلَكة» في ذلك مع مُزَّيناتها ـ النَّقل بأمانة وإنصاف الخصوم ودعاة الضَّلالة والتَّجُنّب للمحاور الخورية الجبانة والبُعد عن العاطفة والإنشاء في التَّحرير ـ يكتب ويُسْهب، وإذا ٱنتهىٰ منه عرضه علىٰ «فَحل» ليُبّن له ما فيه من الوَغْل وما فيه من العلم الصَّلب السَّهل، وإِن لم يعرضه فلينشره وليتحمَّل ضرّه.

وأما هناك وما أدراك ما هُناك! فيكتب «الدُّكتور» أو مَن يُريد أَن يدخل باب الكتابة والتَّحرير للحقّ الممهور، يكتب العبارة الشمَّاعة ويحمل السَّماعة ويقول: السَّلام عليكم شيخنا! أنا أكتب في هذا «المَوْضوع» وكتبت هذه العبارة فما رأيكم؟!

فيقول: الشَّيخ طيّب! طيّب! ثمَّ يغلق السَّماعة ويحملها ثانية ويتصل بثاني: السَّلام عليكم شيخنا! أنا أكتب في هذا «الموضوع» وكتبت هذه العبارة فما رأيكم؟!

فيقول: الشَّيخ طيّب! طيّب! ويُعيد الفعلة مع «الثَّالث» و«الرَّابع» وكلّما كتب الجديد عاود الفُعْلة مع شيخ آخر من جديد.

ثمَّ بعْد الأنتهاء منه، يعرضه علىٰ ذاك «الشَّيخ» أو «الدُّكتور» فيشطب له نصف «الكتاب»، وإذا كان ذاك «الشَّيخ» أو «الدُّكتور» له علم عاطفي وتحرير إنشائي فلا تسأل عن المُعَاب! فقد تجده بالرُّزَم تجمع منها الحُزَم!! ثمَّ يأخذ عليه «الدَّكْتَرة» أو يطبعه ليلج تلك الزُّمرة فتجد ـ بعد ذلك ـ علىٰ «المَطبُوع» وقد كوَّر فيه البَعْر المَصنوع: تأليف «فلان» بن «فلان»!!

هكذا هناك البَعْض يكتبون وبذلك يمهرون وهكذا هناك البَعْض يأخذون «الدَّكْتَرَة»، ولمَّا كان «**الجَرَادَةُ**» من هُناك، فلا يُسْتَبَعد أَن يكون عرض طُرَّتيه علىٰ أكثر من إنسان ليُحرّر له الثَّمر، فإذا به حزَّمه بحُزم البَعْر وتردَّىٰ به إلىٰ القعْر، ولقد أثبتنا لك ذلك وأجلينا لك الحالك!!

الرَّابِعُ:

٤ـ ومن صور تطاوله علىٰ أهل العلم التي لا يمكن لعاقل تفهم صدورها إلَّا عن نفسية عليلة مريضة! هو كلامه السَّيء البذيء علىٰ الشَّيخ الدُّكتور «محمد أبو رحيم»، فبعد أَن كان الشَّيخ «أبو رحيم» مُقدِّمًا لكتبه مُقدَّمًا، أصبح عدوًا حاقدًا مُذممًا!!

وبعدَ أَن كان يَسِمُه علىٰ طُرَّة الكتاب بـ«فضيلة الشَّيخ الدُّكتور» غدا يقول عنه: «يدعي حوز الدَّكترة!» كذا بكل سُفور!! ويصفه بزجوة البضاعة والخوف من «**الحَلَبِي**» المدحور!!

وبعد أَن تجوَّه بتقديماته للظهور، أصبح يصمه هذا العاقّ: بأنه «**في الباطل يصول ويدور!!**»، نعوذ باللَّه من العقوق والفُجور.

وأوغل في البذا والشين وٱدعىٰ أنَّ الشَّيخ «**نفخ ودجه وهزّ بطنه!**» ثمَّ في «الصفحة» التي تليها يقول بأنه لا يعرف صورته ولا رأىٰ منه العَيْنين !!! فأي فحش هذا ومين!! بل جاوز الحد في الأذىٰ والذم فنعت «أبا رحيم» بأنه «**لم يتربَّ قبل أَن يتعلم**»!! نعوذ باللَّه من بذيء الكلام ومن الفجور في الخصام، وإني لموقن أنَّ وراء الأكمة ما وراءها».

قُلْتُ: يا السَّمِج اللَّجِج صاحب القَوْل المُزْدَوج! لولا ما عهدنا به بعض الإخوة المُحبّين الطَّيّبين، جمعوا بين صحَّة المنهج وقراحة العلم

ونباهة الفَهم؛ علىٰ أنَّا نترك هذا «الرَّجل» ـ بعد ما بيَّنا قصته كاملة ـ في سفرنا النَّفيس «مَسْأَلَة الإِيمَان فِي كَفَتَي المِيزَان» ـ «الطَّبعة الثَّانية» ـ بقرابة «ثلاثين» صحيفة، أجلينا فيها قصَّتنا الكاملة معه، كما ذكرنا كذلك شتاتًا منها في «الوَابِل الصَّيِّب» و«نَصْب المَنْجَنِيق لِمَاحِر بَنْدَر ابن نَايف المِحْيَانِي العتيبي مِنْ بَاطِل مَحِيق»، ولقد نزعنا كلّ مقدّماته من كتبنا في طبعتها «الثَّانية» وللَّه الحمد، كما أنَّا أرسلنا له مقدماته الأصلية من قبل.

فلولا وجوب الوفاء بالعهد؛ لقوله سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَأَوۡفُواْ بِٱلۡعَهۡدِۖ إِنَّ ٱلۡعَهۡدَ كَانَ مَسۡـُٔولٗا ٣٤﴾ [الإسراء]. لتكلمنا علىٰ هذا الرَّجل المُعَاب ـ هنا ـ بإسهاب!!

لكن **يا** السَّمِج اللَّجِج صاحب القَوْل المُزْدَوج! لإرادك هذه «القِصة» بالذَّات، قد عرفنا لك ـ بعون اللَّه تَعَالَىٰ ـ الحقيقي من ٱسم «الذَّات»! وقد كُنت ـ من قبل ـ أشكّ فيك وأدفعه، لكن كَبُر الشَّك عندي بهذه الضَّميمة السَّليمة.

يأبىٰ ماضيك «التَّبْلِيغِي» الصُّوفي إلَّا وتَنْزَوي لصاحب الماضي الصُّوفي! أظن بهذا القول توكَّد عندك أَني عَرَفْتك!!

الخَامِسُ:

٥ ـ ومن تلك الصور قوله: **«فالشَّيخ ٱبن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ أعدّه من المشايخ «الحَنَابِلَة» اليوم الذين أكثروا من التَّقليد، وعجزوا عن التَّفنيد للشبهات المثارة اليوم حول التَّوحيد، والكفر بالنَّديد، وٱستعصت علىٰ أفهامهم، لذا لم يحرروا فيها بأقلامهم، بل ٱستشكلوا كلام أئمتهم».**

أقول: ـ القائل هو «الأَزْدِي» صاحب القُبح المُبْدي ـ : مع ما بين «**السَّلَفِيَة الجِهَادِيَة**» ـ والعبدُ الضعيف من أبنائها ـ وبين الشَّيخ «العُثيمين» رَحِمَهُ اللَّهُ من خلافٍ أغلَبُهُ خلافٌ في فقه الواقع إلَّا أنه لا يشك أحد في سعة علمية الشَّيخ وتبحره في شتىٰ صنوف العلم الشَّيخ رَحِمَهُ اللَّهُ زلّ وأخطأ في بعض «المَسَائل»، فهذا لا يُصيّرُ صوابه في أكثرها جهلاً وعجزًا وخطأً، **ولا يقول بهذا إلَّا جاهلٌ أو حاسدٌ أو مجحفٌ عديمُ إنصاف!**

ودعوىٰ أنَّ الشَّيخ مُكثرٌ من «التَّقْلِيد»، كذب سافر لا يتجلبب بجلباب! وهل كان رَحِمَهُ اللَّهُ إلَّا واحدًا ممَّن كسر ذلك الباب!!

والزَّعم بأنه عجز عن تفنيد «الشُّبهات» المثارة اليوم حول «التَّوحيد» وأنها ٱستعصت علىٰ فهمه، وصف جائر ظالم غير سديد!!

وكذلك بقية أوصافه يخال من يسمعها أنَّ الموصوف من أولٰئك الذين تشبعوا وٱمتلأوا بشبهات «المُتَكلمين»، فوقفوا لأجلها أمام نصوص الوحي وكلام السَّلف متشككين حائرين!!

وليس مع هذا المُتَطاول في آخر الأمر إلَّا أنَّ الشَّيخ أخطأ في «مسألة» كذا وفَحُشَ غلطه في «مسألة» كذا، ومُقدماً نُسَلِّم بهذا وغيره فكان ماذا؟!! وأين هذا من زعمه ذَا؟!!!».

قُلْتُ: **يا السَّمِج اللَّجِج!** لا تُزاود، وأنت لك العَكَاكة في الفَهْم والرَّكاكة في الرَّسم، والجهالة في الوَسْم، والٱستشراف في السُّم والنَّهل منه بالمِزَاوِد، مُعاند مُحادّ، تبتغي «التَّجريح» و«التَّقبيح» ـ بتعمُّد ـ لكلّ كلام نقَّاد!! **فما العَمَل مَعَك يا الحقَّاد؟!!**

فالشَّيخ «ٱبن عُثيمين» رَحِمَهُ ٱللَّهُ نعرفه أكثر منك، وما هو مقدار علمه وفهمه، وما هي «المسائل» التي ضلَّ فيها، وليس الخلاف معه ـ في تلك المسائل ـ خاصًا بـ«فقه الواقع» كما تدَّعي **يا السَّمِج اللَّجِج!**

بل له أقوال ومسائل مُسْتَبْشعة مُنَاقضة لأصل الدّين في عدَّة مسائل منها مسألة «العُذْر بالجَهْل»، أعرض مسألة منها ـ ليس عليك ـ لأنك لا تعقلها أَلْبَتَّة، وإنما علىٰ «الفَحْل» الذي يُميّز بين الصعب والسَّهل.

يقول الشَّيخ ٱبن عُثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ بعد ما تكلم علىٰ نَظمٍ من نُظمه بإسهاب في مسألة «الجَهْل» ـ ما لفظه: «وهنا مسألة: لو كان الجهل في أمر يكون ردَّة وكُفرًا مع العلم، مثل أَن يكون عاميٌّ قد عاش بين قوم يدعون «الأموات»، ولم يُبيّن له أحد أنَّ هذا من الشّرك، ولكنّه يُدين بالإسلام ويقول إنه مسلم، فهل يُعْذر بدعائه غير اللَّه؟

الجواب: نعم! يُعذر، لأنَّ هذا الرَّجل قد عاش علىٰ هذه الحال ولم يُبيّن له أحد أنَّ هذا شرك، وهو يعتقد أنَّ هذا من «الوَسَائل» وليس من «المَقَاصد» ـ يَعْني: يعتقد أنَّ هذا الميت وسيلة له إلىٰ اللَّه ـ عزَّ وجل ـ يُقرّبه إليه!!

فنقول: **هَذَا لَا يَكْفُر، لأنه مُنْتَسب إِلَىٰ الإسْلَام، إلَّا إذا دعيَ إلىٰ الدّين الحقّ فٱحتجَّ بأنَّ هناك علماء أعلم بهذا ولم يقولوا بهذا الأمر. فإنَّ هذا قد قامت عليه «الحُجَّة»**، وهو مثل الذين قالوا: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ﴾ [الزخرف: ٢٢]. فهؤلاء لم يُعذروا، فالواجب أَن يبحث!!

أما إذا كان لا ينتسب إلىٰ الإسلام ولم يعرف عن الإسلام شيئًا مثل مَن يكونون في غابات «إفْرِيقْيَا»، أو في مجاهل «آسْيَا»، أو أشبه

ذلك. فإنّنا نقول: إنَّ أمره إلىٰ اللَّه، لا نحكم له بإسلام ولا بكفر، لكننا لا نلحقه بالمسلمين، بـ«التَّغْسِيل» و«التَّكْفِين» و«الصَّلاة» عليه ودفنه مع المُسْلمين، لأنه لم يكن مُعْتَنقًا للإسلام، ولا مُنتسبًا إليه، فنُعطيه أحكام الكُفَّار الذين عاش فيهم في «الدُّنيا»، أما في «الآخرة» فأمره إلىٰ اللَّه!!

وهذا هو القول الرَّاجح، أنَّ أصحاب «الفَتْرَة»، ومَن لم تبلغهم الدَّعوة نقول فيه: اللَّه أعلم. فيفرَّق بين شخص يُدين بالإسلام ويقول إنه مسلم وبين شخص عاش في أمّة كافرة ولا يعرف عن الإسلام شيئًا.»

[منظومة أصول الفقه وقواعده ص ٥٧، ٥٨].

قُلْتُ: هذا القول من أخطر الأقوال الجالبة لمُعتقد «قُحّ السُّنَّة» الأهوال في العُذر بالجهل في أصل الدِّين!!

▪ فقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «نعم! يُعذر، لأنَّ هذا الرَّجل قد عاش علىٰ هذه الحال ولم يُبيّن له أحد أنَّ هذا شرك، وهو يعتقد أنَّ هذا من «الوَسَائل» وليس من «المَقَاصد» ـ يَعْني: يعتقد أنَّ هذا الميت وسيلة له إلىٰ اللَّه ـ عزَّ وجل ـ يُقرّبه إليه!!».

قُلْتُ: هذا القول من أكبر الضَّرر علىٰ البصر لأنَّ تفريقه غير مُعْتبر!! فَكَوْن هذا يعتقد في «الميّت» هو وسيلة فقط وليس مقصدًا، فهذا عين ما فعله كلّ كفَّار «قُرَيْش»، فلم يكونوا يعتقدون أنَّ «الآلهة» مقصد أَلْبَتَّة وإنما هي وسيلة فقط! قال تَعَالَىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]. والسَّبب لا يُوجد علىٰ وجه «المعمورة» مَن يقصد عبادة غير اللَّه قصدًا، بل كلّ مَن عَبَد غير اللَّه ٱتخذ تلك العبادة وسيلة فقط!!

فعبدة «المسيح» قالوا: نعبده لأنَّ الأب ـ بزعمهم ـ أمر بذلك!! فٱتخذوه وسيلة إلىٰ الوصول إلىٰ «الأب»، **والكُفْر في هذه «الوَسَائِل» والتَّكفير بها قد جاء بها «القُرْآن» في عدَّة مواطن**، وقال هذا القول كذلك عَبَدة «العُزَيْر» وغيرهما، حتَّىٰ عبدة الشَّيطان قالوا: إنما هو ملك وليس شيطانًا، بل وسيلة إلىٰ الوصول إلىٰ عبادة اللَّه!!

▪ أما قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**هَذَا لَا يَكْفُر، لأنه مُنْتَسب إِلَىٰ الإِسْلَام**».

قُلْتُ: الٱنتساب لا يُعْتَبر لما هو من الإيمان قبر!! فوسيلته ـ في دُعاء ذاك «الميت» ـ وهذه هي الحالة «**الوَصْفِيَة**» التي بسطناها كلّ البَسْط من قبل ـ نَقَضت ٱنتسابه، فلقد أخلّ بأصلٍ لا يصحّ الإسلام إلَّا به!! وهو التَّوحيد في «الدُّعاء»، وهو أشرك ـ وسيلة ـ مع اللَّه غيره في ذلك، **فكيف يَسْتَقيم الجَمْع بَيْن النَّقيضين وكيف نَرَفْع المَحَالين؟!**

▪ أما قوله: «**أما إذا كان لا ينتسب إلىٰ الإسلام ولم يعرف عن الإسلام شيئًا مثل مَن يكونون في غابات «إفْرِيقْيَا»، أو في مجاهل «آسْيَا»، أو أشبه ذلك**. فإنّنا نقول: **إنَّ أمره إلىٰ اللَّه، لا نحكم له بإسلام ولا بكفر**».

قُلْتُ: هذا القول من أخطر الأقوال علىٰ «**المُعْتَقد**»، وقد يرتكز عليه ـ إذا سمعه ـ الحقَّاد مُلبّس العِبَاد!!

فهو رَحِمَهُ ٱللَّهُ تبنَّىٰ التَّقسيم «الٱعْتِزَالي» ـ في مسألة «العُذر بالجَهل» ـ في أصل الدّين، المُسَمَّىٰ: «المَنْزلَة بَيْن المَنْزلَتَيْن»، **فمَن لم يكن مُسلمًا فهو كافرٌ**، لقوله تَعَالَىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ [التغابن: ٢]. **فَلَمْ يَجْعَل المَوْلىٰ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ طرفًا ثالثًا**، ومَن ثبتت فيه

أحكام الكُفر، فلا ينتسب إلىٰ الإسلام ولا يُتورَّع في تكفيره أَلْبَتَّة، كيف وهو علىٰ غير دين الإسلام!!

ثمَّ يذهب رَحِمَهُ ٱللَّهُ ويناقضه كُليًا بقوله: «**لكننا لا نلحقه بالمسلمين بـ«التَّغْسِيل» و«التَّكْفِين» و«الصَّلاة» عليه ودفنه مع المُسلمين، لأنه لم يكن مُعْتَنقًا للإسلام، ولا مُنتسبًا إليه**».

قُلْتُ: فإذا لم تُلحقه بالمُسلمين في تلك «الأحكام» ـ من تغسيل ودفن والصَّلاة عليه ـ لأنه كافرٌ ٱعتبارًا ومشركٌ إظهارًا!! **فكيف لا تُلحقه بالكافرين ـ لناقضه ـ وتُناقض وتجعله في منزلة بين «المَنْزِلَتَيْن»؟!**

فهو رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول القول ويُناقضه بهَوْل لاينضبط ولا في التَّحرير يَنْبسط!! فإذا مُنِع من تلك «الأحكام» فلكفره الظَّاهر!!

فكيف يُمْنع تلك الأحكام «العَمَلِيَة» ولا يُكفَّر وقد تحقَّقت فيه الحالة «الوَصْفِيَة» الكُفرية الشّركية الٱعتقادية!! فهذه سفسطة «ٱعْتِزَالِيَة» «أشعرية» محضة، **تُسْكَب عندها العَبَرَات!!**

▪ أما قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فنُعطيه أحكام الكُفَّار الذين عاش فيهم في «الدُّنيا»، أما في «الآخرة» فأمره إلىٰ اللَّه!!**».

قُلْتُ: هذا سفسطة محضة!! فكيف تُفرّق بين الغير مُفتَرق أَلْبَتَّة!! فإذا نُعطيه أحكام الكُفَّار في «الدُّنيا»، فأوَّلها «التَّكْفِير» وآخرها «التَّقبير»!! **ولا يُوجد شبهة دليل تُفرّق بين المُتَلَازمين!!**

فإذا لم نقبره مع المُسلمين، فوجب تَكْفِيره ونسبه إلىٰ الكافرين فكيف نُفرّق بين «التَّوَرُّع» في الحُكْم عليه، و«التَّسَرُّع» في وضع تلك الأحكام عليه!! أليس هذا مَحْض السَّفْسَطة؟!

▪ أما قوله: «**وهذا هو القول الرَّاجح، أنَّ أصحاب «الفَتْرَة» ومَن لم تبلغهم الدَّعوة نقول فيه: اللَّه أعلم**».

قُلْتُ: كيف نقول: اللَّه أعلم والحالة «الوَصْفِيَة» الكُفرية الشّركية الاعتقادية تحقَّقت فيهم؟! فهذا غير مُسْتَقيم أَلْبَتَة!! هذا القول كذلك يتبنَّاه د. «صالح الفوزان»!!

تعرف لماذا أيها المُنْصف المُتحِف ـ يرعاك اللَّه ـ دخلت هذه «الشُّبهة» عليه وعلىٰ غيره من أمثاله؟!

دخلت هذه «الشُّبهة» علىٰ هٰؤلاء «**الحَنَابِلَة**» من باب ربطهم «التَّكفير» بمسألة «الآخرة»!!

فهم ظنوا مَن كُفِّر فحتمًا سيدخل للنَّار!! وهذا خطأ محض والفاحش من القَول في «التَّأصيل» و«التَّفصيل»!

لأنَّ التَّكفير حُكْمٌ مُتَعَلّقٌ بـ«الدُّنيا» فَقَط، وهو في نفسه ـ أعْنِي: التَّكفير ـ اقتضاء فِعْل تعبُّدي فقط يطلبه الخالق اتجاه مَن تحقَّقت فيه تلك الحالة «الوَصْفِيَة» الكُفرية الشّركية! فاللَّه قال: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا ١٥﴾ [الإسراء]. ولم يقل: «وما كنّا مُكفّرين حتَّىٰ نبعث رسولاً»!! **كيف والحالة «الوَصْفِيَة» ثابتة فيه!!**

فكم من كافر نُكفّره واللَّه تَعَالَىٰ يُدخله الجنَّات! كالمُنْغمس في الكُفَّار في مسألة «الجَوْسَسَة»، فهذا حُكمه الظَّاهر ـ لموالته لهم ـ التَّكفير وإذا وجدناه القتل والتَّقبير، وحكمه «البَاطني» هو الإيمان وبعد الموت يُدخله اللَّه الجِنَان، لكن ذاك الباطن الصَّادق لا يمنع من الوقوع عليه «الحُكم» التَّابع للظَّاهر!!

وهذه الحالة حدثت أثناء الجهاد «الجَزَائري» لدفع الصائل الصَّليبي «الفرنسي»، فلقد كان رجُل ـ وهو من أقاربي ـ ضابطًا ساميًا في الجيش الصَّليبي «الفرنسي»، وأراد الصُّعود للجبال مع «المُجاهدين» فرفضت القيادة «العُليا» ٱلتحاقه، وقالت له: مُكُوثك هناك معهم أنفع للجهاد من النَّاحية «اللُّوجستية»!!

ولقد كان في مدينتنا ـ كما أخبرني بذلك الأهل ومَن أثق بهم ـ النَّاس لا يُسلّمون علىٰ أبيه ـ بحُكم موالاته الظَّاهرة ـ ولا يقربوه ويُعيّروه!! بل يتخوَّفون منه إذا رأوه في طريق بحُكم أنَّ ٱبنه في الطَّرف الكُفْري، فكان أبوه يشرب المَرَار بذلك العَار!! بالرَّغم أنه لا يُلحقه حُكْمه لقوله تَعَالَىٰ: ﴿ مَّنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۗ ﴾ [الإسراء: ١٥].

فلمَّا قُتِل في صفوف الجيش «الفِرَنْسي» ـ بحكم ظاهره ـ في معركة شرسة دارت رحاها في منطقة «وَاد الشُّولي» ـ في الجهة «الغَرْبِيَة» ـ جاء الخبر لأبيه من القيادة «العُليا» ـ في النَّاحية «الخامسة» ـ أنَّ ٱبنه قُتِل وكان من خيرة المُجاهدين الأبرار وأنه كذا! وكذا! ومَن سمعته يُعيّرك فأخبرنا نحكّم فيه حُكم المُفْتري!! ولما ٱندحر العدو الجاس خلال الدّيار، أُعطي لأبيه أشرف «الأوسمة» وسُمّيت عليه مدينة بكاملها تحتفل كلّ سنة بقصته!

فهذا الرَّجل إذا كُفّر لموالاته ـ لحقيقته «الوَصْفِيَة» ـ هل يُعْتَبر التَّكفير مُحارًا؟! فالجواب: لا! وهو الحقّ! لأنَّ التَّكفير لحق هذا دُنْيَويًا؛ لحالته «الوَصْفِيَة» المُوَالاتِيَة ـ وهو مُقتضىٰ التَّعَبُّد المطلوب

شرعًا ـ وفي الآخرة نسأله أَن يكون آمنًا جَنَانِيًا!

وإذا كُفِّر هذا لموالاته ـ بحُكم ظاهره ـ **فتكفير مَن لم يُدِنْ بالإسلام كُليًا أوجب وأوْلَىٰ، لمَنْع في «المُعْتَقد» الصَّحيح ـ في هذه المسألة ـ البَلْوَىٰ!!**

فماذا قال النَّبيء ﷺ لعمّه «العباس» لما أُسرّ ـ وقد كان يعلم إسلامه قبل الأسر ـ ؟! ألم يقل له: «**أما ظاهرك فَكان عَلَينا، وأما سريرتك فإلىٰ اللَّه...**»!!

فقوله وفعله ذاك دلالة «فِعْل» أنَّ المُعاملات «الدُّنيوية» ـ من تكفير وأسر وتقتيل وللأرجل القَطع أو التَّكسير ـ تجري علىٰ الظَّاهر فقط! فقط! **وبذلك نتعبَّد، وهو الفعل المُقتضىٰ المطلوب منَّا شرعًا**، أما الوضع في «الجنَّة» أو «النَّار»، فهو خاص بالعزيز الجبَّار، ولا نتدخل بين اللَّه وبين عباده، وأين يُسكنهم في مخلوقاته!!

يا السَّمِج اللَّجِج المَرَج! فهل هذا الخِلاف معه في «فِقْه الوَاقع» أو في حقّ ساطع؛ يُخالف به رَحِمَهُ اللَّهُ **مدرسة «قُحّ السُّنَّة» في مسألة «العُذر بالجَهْل» في أصل الدّين!!** وكما أخبرتك من قبل أنَّ د. «صالح الفوازن» له في هذا «الباب» نفس القول بل أبشع منه، ولهذا قلتُ ـ عن حَنَابِلَة اليوم ـ : **يُحرّرون الصَّحيح في الورق ويُبرّرون في الفَلَق الأبلق!!**

رأيت **يا السَّمِج اللَّجِج المَرَج!** كيف الحِنْكَة «العُزَيْرِيَة المغْرِبيَة» تأتي بذاك «المِقْوَل» وتُكسّره تكسيرًا بالمِعْوَل، وما تبقَّىٰ منه في الرُّكن تجهز عليه بالمِغْوَل، وهل ـ بعد هذا ـ «**الأَزْدِي**» البَغْل، يتقحَّم ويتزَبَّب أم يستحي ويبقىٰ في مَعْزَل!!

وستتكلّم ـ بعون اللَّه تَعَـٰلَىٰ ـ علىٰ هذه «المسائل» المُسْتَبْشَعة في كتابنا الكبير الذي نرقمه ـ يسر اللَّه إتمامه ـ علىٰ أحسن وجه. آمين!

والشَّيخ التَّقِي رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يخرج ـ في مُجمل أقواله ـ عن «المَذْهَب» وهذا أنت تجهل قبلته يا الرُّوَيْبِضة! **لأنَّ الوجهة صعبة والجلادة في الاتجاه إليها صلبة،** ولا يُطيقها إلَّا العَارف له غاية الزَّاحف، ومع هذا نُحبّه ونتقرّب بحبّه إلىٰ اللَّه تَعَـٰلَىٰ وننتفع بما معه من علم، **فنحن لا نغلو ولا نجفو وهذه أولىٰ القَوَاعد الموضوعة علىٰ موائد** «قُحّ أَهْل السُّنَّة».

ولقد رددنا عليه ونصرناه في عدَّة مواطن وهذه هي حقيقة «العلم».

السَّادِسُ:

٦ ـ ومنها قوله: «بل أقول أنَّ حنابلة «**الجَزِيرَة**» اليوم، ضعفت همتهم في التَّحقيق العلمي، والاستخراج للقريح الفهمي، فلم نعد نرىٰ بعد العلاَّمة «محمد بن إبراهيم آل الشَّيخ» رَحِمَهُ ٱللَّهُ مَن اجتهد في ذلك مع وجود الإمكانات الضخمة لهم من «**مَخْطوطات**» و«**مَطبوعات**» ووسع الرزق وجودة «**المُكَيَّفَات**»، وإنما أكثروا من الجمع المصطلحي وعجزوا في الدفع الشُّبهي، لذا تجدهم يطلبون لها الاستشكال لما عجزوا عن فهمها، بنصوص لا تلتئم في دفعها، بل سكتوا عن أناس طالوا ميراث أئمتهم بالتَّحريف والتَّدليس والتَّلبيس «**الإِبْلِيسِي**» كـ«حَاتِم العَوْني» الجهمي وغيره، ومنهم من رد بالعاطفة في دفع تلك الافتتاءات علىٰ أئمتهم السَّاقطة، وما ظهر «عَلِي حسَن حَلَبِي» الجهمي ـ الأثري بين المعكوفتين ـ وغيره إلَّا بتلك التَّدليسات، بل بَرْد الكذب واضح فيها، إلَّا بسبب ضعفهم فيها!!».

لا أدري واللَّه ماذا يحملُ هذا الرَّجلُ في صدرهِ علىٰ «الحَنَابلَة» حتَّىٰ يدفعه ذلك الحِمْلُ علىٰ هذه التَّصرفات (الدُّونكي شوتيه!) من خلف البحار!

مشايخ «الجَزِيرَة» علىٰ وجه الخصوص لا أظن طالب علم في هذا الزَّمان يؤسس مكتبة له، إلَّا وكان لهم فيها حظ وافر لا يوازيه غيرهم من علماء شتىٰ بقاع الأرض، وهذا أمر لا يجحده إلا مكابر!

ثمَّ كل ما يمكن أَن يؤخذ علىٰ رؤوسهم «المشاهير» من مآخذ ففي غيرهم من أهل البلدان المختلفة ما هو أشد منها وأكثر!

ثمَّ إنَّ التَّحقيق العلمي لم يتوقف أو يضعف بموت العلاَّمة «محمد بن إبراهيم» رَحِمَهُ ٱللَّهُ كما يدعي هذا المدَّعي، بل قام بعده من أهل العلم من علا كعبه في هذا المضمار، وٱستفاد منهم طلبة العلم في شتىٰ الدّيار، وورَّثوا من العلم النافع أكثر مما ورَّثه الشَّيخ «محمد بن إبراهيم»، عليهم جميعًا رحمة اللَّه، **فإن كنتَ ممَّن يجحد فضائل الناس لِما وقعوا فيه من أخطاء شنيعة معلومة، فما أبناء «السَّلَفِيَة الجِهَادِيَة» ومشايخها بجاحدين!**

ثمَّ إذا كنت لم ترَ بعدَ الشَّيخ «محمد بن إبراهيم» رَحِمَهُ ٱللَّهُ من يحمل الرَّاية كما حملها أو خيرًا من ذلك، فمَن أنت لتكون رؤيتك أو عدمها برهانًا علىٰ الوجود أو العدم؟!! وإذا كنت لا تسمع إلَّا لأولئك الذين يبرزهم إعلام الشَّر «السُّعودي»، وينفخ في أسمائهم، فليس ما سمعته هو كل شيء، **ومن كان هذا مبلغ علمه فلا يحقُّ له أَن يتكلم! لقد عرَّفتَ الناس بأنكَ أعمىٰ لا ترىٰ فِعلاً! وقد حجب بصرك ذلك الحِمْل الذي**

جرأك على هذا الكلام!!».

قُلْتُ: **يا السَّمِجِ اللَّجِجِ المَرَجِ!** لا تُهوّل وبالباطل تتغوَّل وتُغوّل فما ذكرته غير مُتَسَرول، قد بانت الفَحوىٰ من هذا الكلام المُضفَىٰ. أنك تبتغي التَّقْويل بدون دليل بل للباطل اللَّجَج تميل، فلك خاصية بَغْلية في الحَمْل، وقراءة «حِمَارِيَة» وحشية عند «الشُّبهات» كثيرة النَّسل ـ قطع اللَّه دابرك وسدَّ عن المُجاهدين مثالبك ـ آمين! آمين! آمين!

يا السَّمِجِ اللَّجِجِ المَرَجِ! لا للعلم ٱنتسبت ولا للفهم كسبت ويكفي بهذا البُرْهان في الحِرْمَان!!

▪ أما قولك أيها البَعَّار في وَضح النَّهار: «**لا أدري واللَّه ماذا يحملُ هذا الرَّجلُ في صدرهِ علىٰ «الحَنَابِلَة» حتَّىٰ يدفعه ذلك الحِمْلُ علىٰ هذه التَّصرفات (الدُّونكي شوتيه!) من خلف البِحار!**».

قُلْتُ: لا أتكلَّم علىٰ هذا «الظُّلم» والتَّهويل و«الأزدراء» والتَّقويل بكلمة، وآتي بكلام لنا قلناه من قبل في سفرٍ نفيس قتَلْنا به أصحاب التَّلبيس والشَّنآن والتَّعْبيس طلبة «إبليس»، ربمَّا قُلناه قبل أَن يشتد عُود طري هذا العُود، فيه وسمة يفرح به الباصر المُنْصف ويُبكّم الجاحد المُجْحف.

قَالَ أبو عُزَيْرٍ عَبْدُالإِلَه الحَسَنِي ـ عفا الله عنه ـ في معرض دفاعه عن «**الحَنَابِلَة**» لما نبزت «الأثرية» ـ بين المَعكوفتين ـ «الحَنَابلَة» بسبب ٱعتقادها النَّقي التَّقي بقولها: «**إِخْوَانِنا حَنَابِلَة**» ـ ما لفظه: «فٱعتقاد ـ «**إِخْوَانِنا حَنَابِلَة**» علىٰ قولة الأدعياء ـ ليس ٱعتقاد «أحمد»، إنما هو ٱعتقاد جاء به النَّبيء ﷺ.

نعم! قد ينتسب بعض الناس إلىٰ «أحمد» وهو منهم بريء؛ كما ٱنتسب أقوام إلىٰ «مالك» و«الشافعي» و«أبي حنيفة» وهم منهم برآء كما ٱنتسب الأدعياء ـ الأثرية بين المعكوفتين ـ إلىٰ «السَّلفية» وهي منهم بريئة، بل ما من شر تجده مبثوثًا ومفترىٰ في «المَذَاهِب» الأخرىٰ في «الحَنَابِلَة» قليل وقليل جدًا. يعرف هذا مَن عكف علىٰ دراسة «التَّمَذْهُب» وتجريد الحقّ المبثوث فيها.

بل لو كان «التَّمَذْهُب» عندنا جائزًا أو فيه نوع من الٱستحباب لدعونا بكلّ طاقتنا إلىٰ ٱعتناق هذا المذهب «الحَنْبَلي»، لما فيه من قواعد راسية علىٰ مدرسة «فقه الدَّلِيل»، مدرسة «الصَّحابة». بل هو قِبْلَة لمدرسة «النَّص»، ومَن أراد أَن يعرف قدر هذا «المَذْهب» وحيازه علىٰ قَصب السَّبق، فليقرأ «المُحَلَّىٰ» للإمام الجليل «ٱبن حزم» قراءة دقيقة فقد لا تجد «مَسْأَلة» يرد فيها علىٰ «الحَنَابِلَة»، لأنَّ مدرسة التَّخريج واحدة ـ مدرسة «فقه الدَّليل» وإن خالفك «الإِنْس» وَ«الجِّن» ـ.

لكن نحن ننبذ «التَّمَذْهُب» ونعيبه ونبطله جملة، ولا حرج علىٰ مَن تفقه علىٰ مذهب بلده ثمَّ تدرج علىٰ معرفة المذاهب الأخرىٰ، ولقد أسهمنا القول في هذا في كتابنا «إحقاق الحق في الرُّجوع إلى المذهب الحق» بما يشفي صدر المتبعين، وأخنسنا فيه المقلدين، مما يغنينا عن الإعادة هٰهنا.» [مسألة الإيمان في كفتي الميزان ص ٣٣٧، ٣٣٨ الطَّبعة الثَّانية].

▪ أما قولك أيها البَعَّار في وَضح النَّهار: «وعسىٰ إِن كتب اللَّه لك دخولاً إلىٰ «الجَزِيرَة» يومًا من الدَّهر أَن يُخبِّرَك صبيان «الحَنَابِلَة» بأسماء أفذاذ سيسطر سيرهم التَّاريخ بمداد من نور! وما العلاَّمة

الجهبذ «عبدالرحمٰن الدوسري» رَحِمَهُ ٱللَّهُ عنا ببعيد! وهذا إمام «**السَّلَفِيَة الجهَادِيَة**» «حمود بن عقلا الشعيبي» رَحِمَهُ ٱللَّهُ وتلاميذه العلماء الأفذاذ ـ فكَّ الله أسرهم جميعًا ـ! وغير هٰؤلاء وغيرهم ممَّن يعرفهم القاصي والدَّاني، ويعمىٰ عنهم الحاقد الشَّاني!! رحم اللَّه من مات منهم، وفك أسر من أُسِر، وتولىٰ بعنايته وحفظهِ من ينتظر».

قُلْتُ: لقد دخلنا إلىٰ «الجَزِيرَة» مرارًا وطُفنا فيها قفارًا ليلاً ونهارًا وإنما نقول كما قال العلاَّمة الذَّهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ من قبل ـ: «غُلاة «المُعْتَزِلَة» وغلاة «الشيعَة» وغُلاة «**الحَنَابِلَة**» وغُلاة «الأشاعرة» وغلاة «المرجئة» وغلاة «الجهمية» وغلاة «الكرامية» **قد ماجت بهم الدُّنيا وكثروا وفيهم** «**أذكياء**» **و**«**عُبَّاد**» **و**«**عُلَمَاء**»**، نسأل اللَّه العفو والمغفرة لأهل** «**التَّوْحِيد**» **ونبرأ إلىٰ اللَّه من الهوىٰ والبدع، ونحب** «**السُّنَّة**» **وأهلها، ونحب العالم علىٰ ما فيه من الإتباع والصفات الحميدة، ولا نحب ما ٱبتدع فيه بتأويل سائغ، إنما العبرة بكثرة المحاسن**» [سير أعلام النبلاء].

وأبو عُزَيْر عَبْدالإلَٰه الحَسَنِي الجَزَائِرِي ـ عفا اللَّه عنه ـ يزيد عليه ويقول ما لفظه: **قاتل اللَّه تَالِيَة** «**الحَنَابِلَة**» **وتالية** «**المَالِكِيَة**» **وتالية** «**الشَّافِعِيَة**» **وتالية** «**الحَنَفِيَة**»**!! وفيهم** «**أذكياء**» **و**«**عُبَّاد**» **و**«**عُلَمَاء**» **وفيهم** «**بُلَدَاء**» **و**«**صوفِيَة**» **و**«**لُأَمَاء**»**، والكُلّ يُنسبون للبدعة، لتلك الخاصية** «**الوَصْفِيَة**» **في تالِيَة الصَّنْعَة!!**

▪ أما قولك أيها البَعَّار في وَضح النَّهار: «ثمَّ تأمل في قوله: «**مع وجود الإمكانات الضخمة لهم من** «**مَخْطوطات**» **و**«**مَطبوعات**» **ووسع الرزق وجودة** «**المُكَيِفَات**»**، وإنما أكثروا من الجمع المصطلحي**

وعجزوا في الدفع الشُّبهي، لذا تجدهم يطلبون لها الأستشكال لما عجزوا عن فهمها».

فهذا تعميمُ ظالمٍ لا يعرف النصفة، وأهل العلم في «الجَزِيرَة» منهم الغني ومنهم الفقير ومنهم بين بين، كغيرهم في سائر البلاد ومنهم مَن تُغدق عليه «الأموال» ومنهم من لا دَخْلَ له إلَّا من عمل يده، ولو شِئت أَن أسمي لسميت، فإطلاق هذه الأوصاف عليهم جملة من شأن المطففين والمُخْسِرين في الموازين، **وهي كافية للدَّلالة علىٰ المخبوء الصدري الدَّفين! ووصفهم جملة بتلك الأوصاف التَّجهيلية الكاذبة إنما يستبطن الواصف من ورائها مدحًا مكشوفًا لنفسه كعادته، وتلك شنشنة نعرفها من ذي جذبة!** وإني لأتحداه أَن يأتي بضلالة أو شبهة ٱشتهرت وعُلِمت لم يكن في علماء «الجَزِيرَة» من يقول فيها بالحق وعجزوا جميعًا عن دفعها وكشفها!

كان الأحرىٰ بمَن يكتب هذا الكلام أَن يخجل علىٰ نفسه إذ يكتبه وهو هنالك يتنعم في «الدَّنمارك»، فكل الناس تعلم أنَّ من يرفع قلمه لكتابة شطر كلمةِ حقٍ في «الجَزِيرَة» لا يكاد يُنزِلُه إلَّا والخفافيش حول بيته! ولكنه الحياء إذا نُزِع لم يبالي المرء بما يكتب، واللَّه المستعان».

قُلْتُ: يا السَّمِج اللَّجِج المَرَج! مَن يتنعَّم في «الدّنمارك» لا يصنع الأسفار في حماية عقيدة الأطهار!! فالخبر يُكذّبه الفِعْل!!

وما أعنيه في قولي: «**مع وجود الإمكانات الضخمة لهم من «مَخْطوطات» و«مَطبوعات» ووسع الرزق وجودة «المُكَيَفَات»**، واضح المعالم من كل الشَّوائب العِنْدية والحِقدية والحِزبية سالم، فمَن أراد أَن

يكتب ويبحث في «الجَزِيرَة»، السُّبل مُيسَّرة ووفيرة، ومع هذا الإنتاج «العِلْمي» إما وهمي أو عاطفي إنشائي حُمّي سُمّي!! فأنا أخْبَر بما أقول ولا تُعوّج القول وعليه بشنأتك تَبُول!

كان من الأوْلىٰ يا صاحب البلوىٰ الفُحمىٰ أَن تتجه إلىٰ «التَّفنيد» في قرائح الفهم لا أَن تعضَّ عضَّ السُّم!! ألم تُسَمّ ردّك النَّصب علىٰ الجهالات، فأين التَّفنيد لهذه «الوَبَلات»؟! لأنك تعلم جيدًا وتَفْرَق يا الأحمق الأَخْرق!!

فهل أقمت حُجَّة ثجَّة أم سلكت اللُّجَّة وزدت الهُوَّة والفجَّة، وما ظننته علمًا كان حُمقًا سمًّا، عوَّرت به عينك وأخرجت به شَيْنَك.

▪ أما قولك أيها البَعَّار في وَضح النَّهار: «وقوله: «**بل سكتوا عن أناس طالوا ميراث أئمتهم بالتَّحريف والتَّدليس والتَّلبيس «الإِبْلِيسِي» كـ«حَاتِم العَوْني» الجهمي وغيره، ومنهم من رد بالعاطفة في دفع تلك الأفتناءات ـ كذا ـ علىٰ أئمتهم السَّاقطة**».

أقول: مشكلة هذا النَّوع من البشر أنه إذا قرأ كتابًا أو كتابين، ظنَّ أنه حاز العلم كلّه! وأحاط بالأمر من كل جوانبه! وهو في حقيقة الأمر ما رأىٰ من العلم إلَّا الشِبرَ «الأول» كما وصفه الإمام «الشَّعبي» رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

لا أدري من أين خرج بهذا الأستقراء الكلي «بل سكتوا» وهو هنالك خلف البحار؟!! وما أدراه بالذي يحدث في تلك الأمصار؟!

علىٰ كل حال آن لهذا الرَّجل أَن يلزم غرزه، ويستحيي علىٰ نفسه فقد زُهقت أباطيل «العَوْني» برد رائع طُبع مرتين يعرفه جُلّ طلبة العلم قبل «أربع» سنوات أو تزيد!!! أي قبل أَن يرد هذا «الجزائري» علىٰ

«العوني» بثلاث سنوات!!! فإن كنت لا تعلم فاْسأل قبل أَن تتكلم وتتعالم!! ومع هذا فما كل من تكلم بالباطل يتنزل أهل العلم للرَّد عليه ومن لا يفهم هذا فالحديث معه ضياع، فكما قيل:

وَلَوْ كُلّ كَلْبٍ عَوَا أَلْقَمْتَه حَجَرًا ... لَأَصْبَحَ الصَّخْر مِثْقَالاً بِدِينَار

قُلْتُ: لقد أخطأت في توجيه بيت «الشّعْر» يا الجَفْر!! فمَن جَنىٰ علىٰ «التَّوْحِيد» و«العَقِيدَة» لابدَّ أَن يُذبح بالحَديدة أو يُلْجم بِتَسْطيرة سَدِيدَة، ويُشَرَّح ويذر عليه «المِلْح»، ويُصطاد ٱصطياد السُّلَح!! أَلَا تفرح بهذا! ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ۝٦٩﴾ [العنكبوت].

وإنما «البَيْت» معناه فيمَن تعرَّض لشخص في عِرْض وليس في فيمَن تعَرَّض للأمر «الفَّرْض»، فهذا الواجب فيه للرَّأس الرَّض!! وإلَّا لماذا كان يتجلَّد فيه شيخ الإسلام «ٱبن تَيْمِيَة» ويدخل عليه السُّجون ويمنع بسببه غَلْق الجُفُون!! ولماذا حُرّقت كُتُب الإمام «ٱبن حَزْم» وهُجّر من تلك «الأوْطان»؟ أليس بسبب تقطيع أوصال تلك «الأضغَان» وتطهيره تلك «الأعْطان»!!

رَأَيْت مَا يَتَوَلَّد من التَّحْرِير «السَّطحِي»! أَلَيْس التَّهْوين «البَطْحِي»؟! فتأتي الحُمْر «الوَحْشِيَة» ـ بعد ذلك ـ تُرفّس، وتأتي الحُمر «الإِنْسِيَة» تُركّس!!

▪ أما قولك أيها البَعَّار في وَضح النَّهار: «وقوله: «وما ظهر «عَلِي حسَن حَلَبِي» الجهمي ـ الأثري بين المعكوفتين ـ وغيره إلَّا بتلك التَّدليسات، بل بَرْد الكذب واضح فيها، إلَّا بسبب ضعفهم فيها!!»».

إذا كان «الحَلَبِي» ٱعتمد علىٰ كلام بعضهم وحمّله باطله، فقد ٱعتمد هو وغيره علىٰ كلام من هو خير منهم وحمّله باطله، فكان ماذا؟!

ثمَّ لماذا تجعل البعض كلاًّ؟! وإذا ضعُفَ واحد أو ٱثنان في بعض «المسائل» فهل هذا ضعف للكل أو لحنابلة «الجَزِيرَة» كما تدعي؟! ثمَّ لماذا لا تذكر للناس مواقف أهل العلم الصادقين من «الحَلَبِي» وأمثاله وأنت تتمظهر بالدّراية التَّامة بما يحدث في «الجَزِيرَة»؟! بل حتَّىٰ أولٰئك المشايخ الرَّسميين وجهوا للحلبي ضربة من أوجع الضربات التي تلقاها، فلماذا تتعامىٰ عن هذا أيها الأمين المُنْصف؟!!».

قُلْتُ: نعم! الضُّعف هو سبب بقاءٍ لمدَّة كبيرة ـ وقد ظهرت ـ مشاين ذاك «الجهمي» الظَّلْف!! بل كانوا يعرفون أنه علىٰ البدعة ويتودَّدون له بالمُداهنة وهو عديم الصَّنعة بل قال يومًا للشَّيخ بكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قد وضعك شيخنا ـ يعْنِي: الألباني ـ بين المطرقة والسّندان!! وهو جَدْي فيه عرَّة وله قرنان! ينطح بها النُّصوص ويصنع بها باطل الفُصوص! فالكُل داهن العلاَّمة «الألباني» وهم يعلمون أنه علىٰ مذهبٍ دَاني!!

وَثَمُودُ لَوْ لَمْ يُدْهِنُوا فِي رَبِّهِم ... لَمْ تَدْمَ نَاقَتهم بِسَيْفِ قُدَارِ

قُلْتُ: إلىٰ هنا ٱنتهىٰ الرَّد عليه من جزئه «الأوَّل»، والويل له ممَّا ذكره في جزئه «الثَّاني» من الكلام الدَّاني فيه العاطل الباطل المُهوَّل!!

فقدّم البَلْعُوم علىٰ تلك السُّمُوم التي دائمًا حولها تحوم، يا مَن بالشُّبُهات العَنِيدَات مَلْغُوم!!

القَطْعُ الثَّامِنُ

يقول الجَرَادَةُ النَّاصب للعرَّادَة ما لفظه: «الصفَة الرَّابعَة: التَّشبُّع بما لم يعط، والتَّكثر بما لا يقوم به ولا يبلغه من عظيم الدَّعوىٰ، وهذه «الكبيرة» من شر ما يقوم في المرء من الخصال، لأنها ذات شرّيْن. شر علىٰ صاحبها وشر علىٰ الناس! والحامل علىٰ صفة السُّوء هذه إما «**الجَهْل المُرَكَّب**» وإما «**الكَذب**»، وقد يجتمع في صاحبها نصيب من هذا وهذا. **قَالَ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ**: ﴿ **لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ** ١٨٨ ﴾ [آل عمران].

وقد صحَّ في سبب نزول «الآية» أكثر من قول ولا تعارض بينها وأذكر هنا أحدها، وهو ما رواه «الشَّيخان» وغيرهما من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: «أنَّ رجالاً من المنافقين، في عهد رسول اللَّه ﷺ كانوا إذا خرج النَّبي ﷺ إلىٰ «الغزو» تخلفوا عنه، وفرحوا بمقعدهم خلاف رسول اللَّه ﷺ، فإذا قدم النَّبي ﷺ ٱعتذروا إليه، وحلفوا وأحبوا أَن يحمدوا بما لم يفعلوا، فنزلت: ﴿ **لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِۖ** ﴾».

قال الحافظ ٱبن كثير رحمه الله: «وقوله تَعَالَىٰ: ﴿ **لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِۖ** ﴾ الآية، يعني بذلك: المرائين المتكثرين بما لم يعطوا».

قال الحافظ ٱبن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وعمومها ـ أي الآية ـ يتناول كل من أتىٰ بحسنة ففرح بها فرح إعجاب، وأحب أَن يحمده الناس ويثنوا عليه بما ليس فيه».

وقال العلاَّمة الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والظاهر شمولها ـ أي الآية ـ لكل من حصل منه ما تضمنته، عملاً بعموم اللَّفظ، وهو المعتبر دون خصوص السَّبب، فمن فرح بما فعل، وأحب أن يحمده الناس بما لم يفعل، فلا تحسبنه بمفازة من العذاب». وكذلك قال جمع من أهل العلم لا أطيل بذكر أقوالهم. ـ إلىٰ أن قَالَ ـ «**الجَرَادَةُ**» ما لفظه:

فإذا ٱستبان هذا فٱعلم أنَّ صاحب «**التَّبْصِير**» قد حاز قصب السَّبق من هذه «الصفَة»، **وهذه كتاباته عاجّة بعريض الدَّعوىٰ، التي ليس لها في عدوة الحقائق ملاذٌ ولا مأوىٰ!** وقد تقدم من كلامه المنقول ما يفي ويكفي للاَستيقان بهذا، إلَّا أني سأذكر في هذا «الموضع» مثالاً صارخًا وقفتُ عليه، يستحق أَن يُصاح بصاحبه في المحافل: **هذا المُتَشبّع بما لم يُعط فٱعرفوه!!**

والكلام الذي سأورده حول قصة الرَّجل الذي أخبر عنه النَّبي ﷺ أنه أوصىٰ أهله إذا هو مات أَن يحرقوه ثمَّ يذروه، وجاء في بعض الروايات أنه قال: «**فواللَّه لئن قدر اللَّه عليه ليعذبنه عذابًا لا يعذبه أحدًا من العالمين**».

وقد ٱختلفت مسالك أهل العلم في الجواب عن قول الرَّجل: «**لَئِن قَدَرَ اللَّهُ عَلَيَّ**»، بما هو معلوم في مظانه من كتب أهل العلم.

فٱنظر ما سأنقله لك من كلام الجزائري «عَبْدُالإلٰه» جوابًا علىٰ

قول الرَّجل، لترىٰ كيف يكون التَّعالم والتَّشبع المُقِيت!

يقول: «نريد أَن نكرمك بقول من صميم العلم، وقريح الفَهم، لم أُسبق إليه، في قوله: «لَئِن قَدَرَ اللَّهُ عَلَيَّ» ولا تجده إلَّا في هذا الموطن ـ منَّة من اللَّه نشكره عليها ونسأله المزيد ـ .

قُلْتُ: فقول ذاك الرَّجل لا يدل علىٰ جهله صفة «القُدرة» أَلْبَتَّة، بل هذه الصفة هي الأعظم في الوضوح للكافر الجاهل، والكافر المعاند أو المُسْتكبر، أو غيره، لبديعة «الخلقة» المتممة.

إنما كان قوله ذاك بسبب السُّلطان القاهر المُسْتول ـ كذا ـ، ولنبدأ بـ«الشَّهْوَة» في التَّوضيح، ففرطها يقهر مقتضىٰ الإيمان، ويمنعه موجبه بحيث يصير الأعتقاد مقهورًا مغلوبًا، كالعقل في «النَّائم» و«السّكران».

فهذا المفرط في السَّيئات ـ لسلطان الغفلة ـ الذي يحمل علىٰ الذُّهول عن التَّحريم، لما ـ في لحظة من اللَّحظات ـ يصطدم بعظمة الرَّب وشدة بأسه ويتحقق من وقوعه عليه، يتعاظم في قلبه «الخَوْف» حتَّىٰ يستول ـ كذا ـ عليه سلطانه، فيدفعه إلىٰ الفرار من ذلك بأيّ مسلك كان، فالخوف الكبير ـ لمعاصيه الكثيرة ـ تسلّط عليه سلطانه فحمل علىٰ ذلك القول: «لَئِن قَدَرَ اللَّهُ عَلَيَّ».

قُلْتُ: فمحصل كلامه هذا أَنَّ الحامل للرَّجل علىٰ قول تلك «العِبَارَة» هو ذهوله وشدة خوفه، فقالها وهو مستولٍ علىٰ عقله سلطان «الخوف»، محجوب عن درك معنىٰ ما قال، فلم يُؤاخذه اللَّه بقوله إذ قاله في تلك الحال.

وهذا القَوْل الذي تشبَّعَ بأَن أحدًا لم يسبقه إليه، هو بعينه قولُ جماعة

من أهل العلم، حكاه كثير من أهل العلم!! وٱختاره بعض المشاهير!!
فزعمه أنه لم يسبقه إليه أحد لا ينفك عن أحد أمرين أَلْبَتَّة وكلاهما مُرٌّ:
إما جهلٌ بكلام أهل العلمِ فاضح! وإما كذب صريح واضح!!

ودونك جملة من كلام مَن حكىٰ ذلك «القول»، ومَن قال به من أهل العلم ـ بحسب ٱطلاعي القاصر ـ:

١ ـ **قال ٱبن بطال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو يعدد جوابات أهل العلم علىٰ قول الرَّجل «**لَئِن قَدَرَ اللَّهُ عَلَيَّ**»: «وقال آخرون: إنما غفر له، **وإِن كان كفرًا ممَّن قصد قوله وهو يعقل ما يقول، لأنه قاله وهو لا يعقل ما يقول، وغير جائز وصف من نطق بكلمة كفر وهو لا يعلمها كفرًا بالكفر**، وهذا قاله وقد غَلَب علىٰ فهمه من الجَزَع الذي كان لحقه لخوفه من عذاب اللَّه تَعَالَىٰ».

٢ ـ **وقال القاضي عياض** رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كلامه علىٰ الحديث: «وقيل في مثل هذا: أنَّ الرَّجل أدركه من الخوف ما سلَبَه ضبْطَ كلامه، حتَّىٰ تكلم بما لم يحصله، ولا ٱعتقد حقيقته».

٣ ـ **قال النَّووي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو يذكر مسالك أهل العلم في الحديث: «وقالت طائفة: اللَّفظ علىٰ ظاهره، ولكن قاله هذا الرَّجل وهو غير ضابط لكلامه، ولا قاصد لحقيقة معناه ومعتقد لها، بل قاله في حالة غلب عليه فيها الدَّهش والخوف وشدة الجزع، بحيث ذهب تيقظه وتدبر ما يقوله، فصار في معنىٰ الغافل والنَّاسي، وهذه الحالة لا يؤاخذ فيها. وهو نحو قول القائل الآخر الذي غلب عليه الفرح حين وجد راحلته: «**أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبّك**» فلم يكفر بذلك الدَّهش والغلبة والسَّهو، وقد

جاء في هذا الحديث في غير مسلم: «**فَلَعَلّي أضل اللّه**» أي: أغيب عنه، وهذا يدل علىٰ أنَّ قوله: «**لَئِن قَدَر اللَّهُ عَلَيَّ**» علىٰ ظاهره»... ـ إلىٰ أن قالَ ـ «**الجَرَادَةُ**» ما لفظه:

قُلْتُ: فهذه طائفة من كلام أهل العلم تبين لك شُهرة هذا المسلك في تأويل قول ذلك الرَّجل «**لَئِن قَدَر اللَّهُ عَلَيَّ**»، بل لا تكاد تجد من تعرض للحديث وشَرَحَه إلَّا ويذكر هذا المسلك في جملة ما يذكره ولم أقف إلَّا علىٰ اليسير من شروح «الحديث»، ولا تطال يدي السَّاعة كثيرًا منها، وإلَّا لرأيت أكثر مما نقلته لك بكثير! وبين يديك أيها الناظر أسماء «ثمانية» من العلماء ٱختاروا هذا القول!! ولا يمكن أَن يُتصور أنَّ متكلمًا يتكلم علىٰ حديث الرَّجل الذي قال تلك «المقالة»، ويصل إلىٰ مرحلة ٱختيارِ جوابٍ علىٰ قوله «**لَئِن قَدَر اللَّهُ عَلَيَّ**»، إلَّا وقد وقف علىٰ كلام من نقلتُ كلامهم أو بعضه!!

فأترك بعد هذا الحُكم للقارىء على هذه الفَضيحة «العِلْمِيَة» من ذلك المُتَشَبّع بما لم يعط، الذي يزعم بلا حياء أنَّ أحدًا لم يسبقه إلىٰ ذلك القول!!!

وكتابات هذا الرَّجل مليئة بمثلِ هذه «الدَّعوىٰ»، فليكن منها الناظر علىٰ حذر، فهذه واحدة منها أمام عينيه تُعرِّفُ حال دعاويه حتَّىٰ لأعمىٰ البصر!!

وما دمتُ عند هذا الموضع فسأتمم بنقل بقية كلام «عَبْدُالإِلٰه» الجَزَائِري بعد الموضع الذي نقلتُه أولاً بأسطر قليلة، ففيه بلية أخرىٰ فاضحة!

يقول ـ والكلام لا زال حول حديث الرَّجل الذي أمر أهله بتحريقه بعد موته ـ : «**ثمَّ الرَّجل بقوله**: «**لَعَلَّ اللَّهَ يَتَجَاوَز عَنَّا**»، **وقوله**: «**لَئِن قَدَر اللَّهُ عَلَيَّ**»، **قد جمع الجمع السَّلفي المطلوب علىٰ كل أحد أَن يفعله غَرغَرة في ملاقات «البَارِي»، أَن يجمع بين «الرَّجاء» و«الخَوْف»، إلَّا أنَّ سلطان «الخَوْف» ـ لكثرة معاصيه ـ قهره حتَّىٰ ذاك القول، فهو لم يكن حروريًا ولا مرجئًا، بل تعبد بـ«الإِرْجَاء» و«الخَوْف» معًا، فقول ذاك الرَّجل لا يخرج عن هذا التَّحقيق**».

والكلام كما ترىٰ فيه وهن في تركيب «الكَلِمَات» وتجميعها وقد نقلته لك كما هو! وليس هذا هو المقصود من إيراده.

بل المقصود ثلاثة أمور:

الأوَّل: قوله: «**ثمَّ الرَّجل بقوله**: «**لَعَلَّ اللَّهَ يَتَجَاوَز عَنَّا**»، وهذا تخليط عَجيب، فهذا «التَّرجي» لم يقله ذلك الرَّجل الذي أمر أهله بإحراقه علىٰ الإطلاق، ولم يرد في شيءٍ من «الأحاديث»، وإنما قائله رجل آخر في قصة أخرىٰ! وهو ذلك التَّاجر ـ وحديثه في الصحيحين وغيرهما ـ الذي كان يُداين الناس، فإذا رأىٰ معسرًا قال لغلمانه: «**تَجَاوَزُوا عَنْهُ لَعَلَّ اللَّهَ يَتَجَاوَز عَنَّا**»، **فكيف أقحم كلام هذا في كلام ذاك؟!**

وبالرُّجوع إلىٰ كلام الحافظ «ٱبن عبدالبر» وجدته قد أورد حديث «المُدَاين» في سياق شرحه لحديث الرَّجل الموصي بالإحراق، وظني بصاحب «**التَّبْصِير**» أنه ظن القصتين لرجل واحد لَمّا رأىٰ سياقة الحافظ لقصة «المُدَاين» في الشرح للحديث الآخر، فمرَّ علىٰ كلام الحافظ كما

يمرُّ الماء علىٰ السَّطح المائل، فخرج بهذا الخلط، **فليَهْنَهُ هذا التَّحقيق والتَّدقيق!! وهذه العِلمية الواسعة!!**

الثَّانِي: قوله أنَّ الرَّجل جمع بين «الرَّجاء» و«الخَوْف» مبنيٌ علىٰ خلطه الموضح آنفًا! ثمَّ هو لا يستقيم مع ما ذهب إليه وزعم عدم أسبقية أحدٍ له فيه كذبًا وزورًا كما تبين، أعني: الجواب عن قول الرَّجل «**لَئِن قَدَرَ اللَّهُ عَلَيَّ**»: بأنه إنما قالها لٱستيلاء «الخوف» علىٰ قلبه، وحجْبِهِ عن إدراك معنىٰ قوله.

فهذا الجواب الذي ذهب إليه لا يستقيم مع قوله هنا، بل الجمع بينهما ضرب من ضروب «السَّفْسَطة»، وهل يصح عند عاقل أَن يكون الجمع السَّلفي ـ كما سمّاه ـ بين «الرَّجَاء» و«الخَوْف» مُتَأتيًا في مَن ٱستولىٰ عليه «الخَوْف» حدَّ التَّكلُّم بما هو كفرٌ وهو ذاهل عن معناه؟!!

الثَّالِثُ: قوله: «**فهو لم يكن حروريًا ولا مرجئًا، بل تعبد بالإرجاء**»

تأمل هذا المستوىٰ العالي من العلم!! وهذه «العَرَبية» القُحة التي لم يبلغها ولا عرب «الجَاهِلِيَة»!! علاَّمة! ومدقق! ومحقق! ومجدد! ولا يعرف الفرق بين «الرَّجَاء» و«الإِرْجَاء»!! وبينهما كما بين الأرض والسَّماء!! أيُّ جناية يجنيها علىٰ دين اللَّه من كان هذا حاله؟! حسبنا اللَّه ونعم الوكيل!!» [نَصب العَرَّادَة ٢/ ١ ـ ١٢].

القَطْعُ:

▪ قَالَ أَبو عُزَيْر عَبْدُالإِلَه الحَسَنِي ـ عفا الله عنه ـ: البَوَار حقّ البوار! لمَّا ينقلب عند الإنسان اللَّيل نهار والأبرار أشرار والعار بهجة

وإِسْرَار!!

وهذا الأنقلاب ـ والعياذ باللَّه ـ هو من العُقُوبات الإلٰهية «القَدَرِيَة» وهذه تكون إمَّا بالأسْتِشراف والأبتهاج للأراء «**الجَهْلِيَة**» أو بالإصرار ـ للإضرار ـ علىٰ الشُّبُهات «**العِنْدِيَة**»، فيتولَّد منها موت القَلْب والضَّرب عليه بالرَّان الصَّلب.

قَالَ أبو عُزَيْر عَبْدالإلٰه الحَسَنِي ـ عَفَا اللَّه عَنْه ـ ما لفظه:

لَقَدْ أَخْطَأَ الوَاصِفُونَ لِلْمَوْتِ وَلَمْ يُجَسِّدُوه
لَمَّا عَلَّلُوه بِوَقْفِ حَرَكَةِ الجَسَدِ لا القَلْبِ
وَإِنَّمَا المَوْتُ الحَقِيقِي لَيْسَ وَقْفُ التَّحَرُّك
بَلْ الضَّرْب عَلَى القَلْبِ بِالرَّانِ الصَّلْب
فَحَقّ المَوْت لَمَّا يَتَلَذَّذ الجَسَد المَعْصِيَة
وَالقَلْبِ يَنْبِض وَيَصُول بِالقَوْلِ الثَّلْب
فَمَن مَاتَ لَهُ مَا فِيهِ الحَيَاة فَلَا عِبْرَة
إِذَا الجَسَد اسْتَغْوَل أَوْ صَاوَل فَهُوَ كَلْب

ولقد تبيَّن لك أيها الباصر المُسْتبصر والمُنْصف المُتْحف ـ يرعاك اللَّه ـ من قبل ـ أنَّ «**الجَرَادَة**» النَّاصب لهذه «العَرَّادَة» **جمع البَوْرَين: القراءة الجُزْئيَة والنَّظرة الغَيْر حصرية، وتبنَّىٰ الشَّرَّين: المُعْتَقد المُبَرْزَخ والتَّحْرِير المُوَسَّخ!! فمَن يفرح بردّه ومَن يتبنَّىٰ لِعِنْده!!**

فلا ألومك يا «**الجَرَادَة**» علىٰ هذه القراءة «البَغْلِيَة»، ومن سمات هذه القراءة أنها تُعيب القراءة «**الفَحْلِيَة**»، ولقد قرأت ـ من قبل ـ هذه القراءة في «المَحَبَّة» والقصة «الحَاطِبِيَة» و«القوانين الوَضْعِيَة» وغيرها

ولقد جمعتُ لك في هذا المُسطَّر أيها «الجَرَادَة» عُنَّة من هذه «القِرَاءة» بل ما ظلمنا ولا عن الحقّ أبعدنا إذا سمَّيناها «خَرَاءَة»!! بل مازلت تخرَءُ للباطل وتتبنَّىٰ للعاطل!!

وأشدّها ـ في هذه القراءة البَغْلِيَة ـ قراءتك لقولي: «ويقول: «ولقد تطرقت إلىٰ هذا «التَّعْطِيل» في كتابي الذي جعلته مقدمة ومدخلاً إلىٰ فهم «العَقِيدَة» ـ وقد ذكرته سابقًا ـ والذي لا يستغني عنه «العَالِم» أو «الجَاهِل».

وقفتُ كثيرًا عند عبارته «الأخيرة» لأفهم أيَّ نفسية هذه التي تحمل صاحبها علىٰ مثل هذا «القول»!! وأي شكل من أشكال «الرؤوس» يمكن أَن تخرج منه مثل هذه «العبارة»!! لا أدري هل العُجْب يصيب صاحبهُ بحكةٍ جلدية حادة لا تهدأ إلا بالتَّمدح حدَّ الهذيان؟!! أعوذ باللَّه من سخطه ومقته..

فلتخبرنا أيها (العلاَّمة): أي علمٍ في كتابك خَلِيَ من صدور العالمين وسطورهم، حتَّىٰ رأيته بتلك «المرتبة»!! وأخبرنا كم فات من مات من حظِّ علومك وفهومك!! وأخبرنا عن علماء «العصر» من «أهل السُّنَّة» هل فهموا «العَقِيدَة» كما ينبغي! أم أنَّ فهمهم لا ولن يتم حتَّىٰ يقرأوا كتابك الذي حوىٰ جليل «العلوم»! ودقيق «الفهوم»! حسبنا واللَّه ونعم الوكيل، حسبنا اللَّه ونعم الوكيل!».

قُلْتُ: يا «الجَرَادَة»! تُحرّر السُّطور وتملأها بالشُّرور وتظنّ أنها من أجود البُخور والعُطور! وتنفخ الوَدَج وتهزّ البطن وتحسب أنك حقَّقت المُبْتَهج به المَسْرُور!

يا المَغْرُور! ما حَمَلك علىٰ هذا الهَبَل ومَن ساعدك علىٰ سنّ هذا النَّبل ومَن ٱستدرجك إلىٰ جُحر النَّمْل؛ **لتُلْسَع فتُسْتَبْشع!** أليس هي «الغَضبة» الجاهلة الجهَّالة و«الجَهْلة المُركَّبة» الكَلالة؟**!** فما تبقَّىٰ لي من الشَّكوىٰ الإلٰهية إلَّا القول: اللَّهم جنّب المُجاهدين أمثال هذا البَغْل المُجتَر للحَمْض من البَقْل. آمين! آمين! آمين!

▪ أما قولك أيها البعَّار في وضح النَّهار: «قُلْتُ: **فمحصل كلامه هذا أنَّ الحامل للرَّجل علىٰ قول تلك «العِبَارَة» هو ذهوله وشدة خوفه فقالها وهو مستولٍ علىٰ عقله سلطان «الخوف»**، محجوب عن درك معنىٰ ما قال، فلم يُؤاخذه اللَّه بقوله إذ قاله في تلك الحال.

وهذا القَوْل الذي تشبَّعَ بأَن أحدًا لم يسبقه إليه، هو بعينه قولُ جماعة من أهل العلم، حكاه كثير من أهل العلم!! وٱختاره بعض المشاهير!! **فزعمه أنه لم يسبقه إليه أحد لا ينفك عن أحد أمرين أَلْبَتَّة وكلاهما مُرٌّ:**

إما جهلٌ بكلام أهل العلمِ فاضح! وإما كذب صريح واضح!!

ودونك جملة من كلام مَن حكىٰ ذلك «القول»، ومَن قال به من أهل العلم ـ بحسب ٱطلاعي القاصر ـ:

١ ـ **قال ٱبن بطال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو يعدد جوابات أهل العلم علىٰ قول الرَّجل «**لَئِن قَدَر اللَّهُ عَلَيَّ**»: «وقال آخرون: إنما غفر له، **وإن كان كفرًا ممَّن قصد قوله وهو يعقل ما يقول، لأنه قاله وهو لا يعقل ما يقول، وغير جائز وصف من نطق بكلمة كفر وهو لا يعلمها كفرًا بالكفر**، وهذا قاله وقد غَلَب علىٰ فهمه من الجَزَع الذي كان لحقه لخوفه من عذاب اللَّه تَعَالَىٰ».

قُلْتُ: لاتزال مُستمرًا تخرَءُ تلك المعارف وتُراوغ بتلك الزَّعانف مُنقلب البصر مُتردي في القَعر تُردّد تلك المَعازف!! ٱنظروا ما قال العلاَّمة المُحقّق!! وتُبطله بقال فُلان المُدقّق!!

فلم تعلم يا «**الجَرَادَة**» مَغْزىٰ قولي في السَّبق الذي حرَّرته بصدق سلق لحُمقك الأبْلَق! فما أُعنيه بكلامي وسبْقي هو: كيف يستولي علىٰ الإنسان سُلطان الخوف فيجعله يتردَّىٰ في الجَوف.

فلقد وضَّحت لذلك وشرحت فيه الحالك، ولم أتكلم بالإجمال وأكره ـ في التَّحرير ـ الإهمال، وما قاله تلك الجماعة هو قول مُكرّر ليس فيه الوضوح المُسطَّر، بل فيه السُّم ظنّوه العِلْم!!

فلقد قال كلّهم: ٱستولىٰ! ولم يوضّحوا كيف ٱستولىٰ! وسبقي ـ الذي عذَّبك وطرحي الذي كذَّبك ـ كان في «**الكَيْفِيَة**» وليس في «**الوَصفِيَة**»!! ولمَّا كانت لك قراءة بغْلِيَة، حكمت لنا بتلك الرَّزية وسميتها فضيحة عِلْميَة!! فلا ألومك علىٰ تلك السُّموم، فهي ناتجة ـ بالتَّلازم ـ لما عِنْدك من العُلُوم والفُهُوم!!

فٱنظر ـ قطع اللَّه دابرك وجنَّب الأمَّة معايبك ـ كيف تَخرَءُ الشنَّار وتقرأ قراءة العار! والقراءة العارية هي: القراءة الحمارية «الوَحْشِيَة» وقد بيّنتها لك من قبل، وتكون بسبب قصر النَّظر وحوز البضاعة «الجُزئية»

ويحك يَا «**الجَرَادَة**»! **تَأْتِي بالسُّم الجَهْمِي وتَظنّه القَرِيح الفَهْمي!!**

فهل لك من فُحْلَة وهِمَّة وشُغْلَة، وعلوم مُؤَهلة وفُهُوم مُتَأصّلة لمعرفة في كلام «ٱبن بطال» السُّمّ ـ فيما ٱستدللت به علينا ـ وظننته العِلْم بل ظنَّه مَن هو أعلم منك بكثيرٍ كثيرٍ كثير قَريح علم وسَلِيق فَهْم؟!

١ ـ **قال ٱبن بطال** رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو يعدد جوابات أهل العلم علىٰ قول الرَّجل «**لَئِن قَدَر اللَّهُ عَلَيَّ**»: «وقال آخرون: إنما غفر له، **وإن كان كفرًا ممَّن قصد قوله وهو يعقل ما يقول، لأنه قاله وهو لا يعقل ما يقول، وغير جائز وصف من نطق بكلمة كفر وهو لا يعلمها كفرًا بالكفر**، وهذا قاله وقد غَلَب علىٰ فهمه من الجَزَع الذي كان لحقه لخوفه من عذاب اللَّه تَعَالَىٰ».

فٱنظر يا «**الجَرَادَة**»! إلىٰ ما سوَّدته لك بالعريض ـ في كلام «ٱبن بطال» ـ سوَّد اللَّه وجهك يا عريض القَفَا ـ بما لفظه: «**وإن كَان كُفْرًا ممَّن قصد قوله وهو يعقل ما يقول، لأنه قاله وهو لا يعقل ما يقول. وغير جائز وصف من نطق بكلمة كفر وهو لا يعلمها كفرًا بالكُفْر**» كيف يُرَىٰ ـ فيه ـ «الأعتقاد» النُّوك المُشوَّك «الجَهْمي» السُّمي الحُمّي من مسيرة كذا! وكذا!

لكن هذا المُرَىٰ لا يظهر إلَّا للفَحل، ويفرح به وينهشه ويَجْتَره البَغْل!! ولمَّا كنْت في فهمك بغل، ٱستشرفت له وٱحتضنته وعيَّرْتنا به وظننته عسَلَ فكان سُمًّا إلىٰ قبلك وصلَ!!

وهذه هي حصيلة «الجُزْئي» في علمه و«العَاطفي» في فهمه و«الإنشائي» في تحريره؛ لما يُكثر في ٱستدلاله علىٰ خصومه ـ كحالك يا «**الجَرَادَة**» ـ بقال فُلان! وقال فُلان! وقال فُلان! فيجمع ويَبْلَع ويُسْتبشَع ـ بالأنتفاخ ـ فيتسمَّم له بذلك البَطن ويأويه إلىٰ العَطن يَجْتر ويبعر، ثمَّ تُهرول طبَقَة «الحَمِير» إلىٰ ذاك المُبعَّر تحته تَمْهر: جزىٰ اللَّه الشَّيْخ «الأزْدِي» وهو بعَّر بل خَرءَ القُبْح المُبْدي!!

والغَرض ـ من ذلك الٱستدلال بمرض الزُّلال ـ **دَفْع ذَلك المُحْتَج عَلَيه بتلك المجموعة من النُّصوص لتسلم له الفُصوص**، ومَن يفعل ذلك كمَن يسبح في «الخلجان»، وبعد الكد والشَّد لا يستخرج إلَّا العَيَّان، بل يصطاد «الفئران» ويُأجّج لها ـ لشوْيها والتَّغذية منها ـ النّيران، فإذا بها فواسق، جالبة ـ في المُعْتَقد ـ الغَوَاسق، والغاسق أمرنا ربّنا سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَالَىٰ بالٱستعاذة منه! لأنه يجلب مع مجيئه الشُّرور وفيه يُعقد السّحر وتُحفر الحُفر والقُبُور.

والغاسق، في كلام «ٱبن بطال» رَحِمَهُ ٱللَّهُ هو ما لفظه: «**وغير جائز وصف من نطق بكلمة كفر وهو لا يعلمها كفرًا بالكفر**» ندحره بالشّهاب الثَّاقب الصَّاعق ﴿ لَا تَعۡتَذِرُواْ قَدۡ كَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡۚ ﴾ [التوبة: ٦٦]. **فهؤلاء نطقوا بكلمة الكفر وهم لا يعلمون أنها كُفر فكانت كُفرًا كفروا به!!**

فهل نخالف «الآية» ونَعْصيها ونطويها، ونتبنَّىٰ قول «ٱبن بطال» ونقول: غير جائز وصفهم بالكفر لأنهم نطقوا بكلمة الكفر وهم لا يعلمون معناها؟! فإلىٰ أين ننزوي يا الحمار «الوحشي»؟!

يقول شيخ الإسلام الفَحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «**ولكن لم يظنوه كفرًا وكان كفرًا كفروا به، فإنهم لم يعتقدوا جوازه**» [مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ١٧٣ ط/ جـ].

ويقول العلاَّمة محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ عن مسائل منها «الرَّابعة» قوله: أو نطق بكلمة كفر ولم يعلم معناها فلا يكفر ذلك، هل المعنىٰ: نطق بها ولم يعرف شرحها، أو نطق بها ولم يعلم أنها تكفره؟! فأجاب بما لفظه: «إذا نطق بكلمة الكفر ولم يعلم معناها، صريحًا

واضحًا: أنه يكون نطق بما لا يعرف معناه؛ **وأما كونه أنه لا يعرف أنها تكفره، فيكفي فيه قوله:** ﴿لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ [التوبة: ٦٦]. **فهم يعتذرون من النَّبي ﷺ ظانين أنها لا تكفرهم.**

والعجب ممَّن يحملها علىٰ هذا وهو يسمع قوله تعالىٰ: ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ١٠٤﴾ [الكهف]. ﴿إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ٣٠﴾ [الأعراف]. ﴿وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ٣٧﴾ [الزخرف]. أيظن هؤلاء ليسوا كفارًا؟! **ولا تستنكر «الجَهْل» الواضح لهذه المسائل لأجل غربتها.**» [الدُّرر السَّنيَّة في الأجوبة النَّجدية ١٠/ ١٢٥].

تعرف لماذا قال «ٱبن بطال» ذاك الباطل المَحال وبه ٱصْتَطَل وٱسْتَطَال؟!

لأنَّ المُحدث العلاَّمة «أبا الحسن علي بن خلف بن بطال البكري القُرْطبي ثمَّ البَلَنْسي»، ويعرف كذلك بـ«ٱبن اللَّجَّام» أشعري في «الصفات» وفي «الإيمان» جَهْمي، فتولَّد ـ بسبب عقده ـ ذاك القول السُّمي الحُمي الجَهْمي، فهو علىٰ مُعتقد «الأشاعرة» الصَّرف! ـ أُعني: من مَخانيث الجَهمية في «الصّفات» وجهمي جلد في «الإيمان»! فهو حرَّر وما بَرَّر بما سَطَّر. ويا ما أكثر «ٱبن حجر» رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «فَتْح البَارِي» من الٱستدلال بأقواله في باب «الٱعتقاد» وباب «كفر تارك الصَّلاة» **فحوَّرَه وإلىٰ «البِدْعَة» دَفَرَه. فالتَّأشعر في «الأَعْتِقَاد» فلسفي عَقَّاد غير مُنْقَاد ومن الوَحل يَصطاد!! ومَن تبنَّاه بالشُّبْهة ينْبَهِر وفي الهجوم علىٰ الأعداء يَنْكَسِر!! وإذا ٱنكسر تقوْقع وفي الباطل تَموْقَع!**

والاصطلاح يا «الجَرادة» في كلام «العرب» هو الاستدفاء!! يدل عليه قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِأَهْلِهِۦٓ إِنِّىٓ ءَانَسْتُ نَارًا سَـَٔاتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ ءَاتِيكُم بِشِهَابٍ قَبَسٍ لَّعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ ۝٧﴾ [النمل]. قلنا لك ذلك حتَّىٰ لا تقول: «الحَسَنِي الجَزَائِري» يَسْتَفصح فيفتضح ثانية!!

رأيت يا «**الجَرَادَة**» كم هو الفرق واضح بين القراءة «**العُزَيْرِيَة الحَسَنِيَة الجَزَائِرِيَة**» وبين القراءة «**الأَزْدِيَة الحِمَارِيَة الوَحْشِيَة**»!!

ويُشركك في هذه القراءة «الحِمَارِيَة الوَحْشِيَة» كلّ مَن أعانك في هذا النَّصْب فجلبك النَّصَب!!

فهل علمت يا «**الجَرَادَة**»! ـ الآن ـ مَغْزىٰ قولي الذي ذكرته لك ـ من قبل ـ بما لفظه: «فمِن «التَّقعيد» و«التَّجديد» للأصول الاستدلالية في «التَّوحيد» والكفر بالنَّديد ـ الذي أدعو له ـ : **أَن لا يُسْتَدل ألبتة بـ«الجَهْمِيَة» أو «المُرْجئَة» أو «مُرجئة الفُقُهاء» أو مَن تبنَّىٰ أصلاً من أصول «المُرْجئَة» أو «الجَهْمِيَة»، في هذا «البَاب»** ـ خاصة دعامة الدّين ـ أعني: «مسألة الإيمان» ـ ولو وافقونا في بعض «المَسَائل» من هذا العلم الجليل والأصل الطَّويل.

فمَن سَبَقني في هذا «التَّحذير» و«المَنْع»، حتَّىٰ لا يُلحد في «النَّبْع» وينبسط البِدْع الصَّلع، ويقع «العَاطِفي» و«الإنْشَائي» فيه بالمِعّ»!!

فهل تُقرّ الآن ـ لمَن وَسَمَني ـ بالمُحقق المُدقّق أم تُصرّ علىٰ اتهامي بالأخرق الأحمق المُخرمِق، والمُسْتفصح المُفتضح وللرَّزية مُنْبطح؟! وهل صدقت في قولي وتَبَنّي: **التَّجْدِيد فِي الاسْتِدْلَال لِأُصُول التَّوْحِيد**؟!

رأيت ما فعل بك ٱستدلالك وكيف كشف حالك!! ألَا تخشىٰ اللَّه ـ الآن ـ مؤسَّسة «المَضْبَعَة» من تَسْميتك بالشَّيْخ وَأَنْت فُرَيْخ!! لكن نعذرها، فالضَّبع يُسمّي أخيه الضَّبع بٱسم «السَّبْع»!!

▪ أما قولك أيها البعَّار في وضح النَّهار: «قُلْتُ: فهذه طائفة من كلام أهل العلم تبين لك شُهرة هذا المسلك في تأويل قول ذلك الرَّجل «**لَئِن قَدَر اللَّهُ عَلَيَّ**»، بل لا تكاد تجد من تعرض للحديث وشَرَحَه إلَّا ويذكر هذا المسلك في جملة ما يذكره ولم أقف إلَّا علىٰ اليسير من شروح «الحديث»، ولا تطال يدي السَّاعة كثيرًا منها، وإلَّا لرأيت أكثر مما نقلته لك بكثير! وبين يديك أيها الناظر أسماء «ثمانية» من العلماء ٱختاروا هذا القول!! ولا يمكن أَن يُتصور أنَّ متكلمًا يتكلم علىٰ حديث الرَّجل الذي قال تلك «المقالة»، ويصل إلىٰ مرحلة ٱختيارِ جوابٍ علىٰ قوله «**لَئِن قَدَرَ اللَّهُ عَلَيَّ**»، إلَّا وقد وقف علىٰ كلام من نقلتُ كلامهم أو بعضه!!

فأترك بعد هذا الحُكم للقارىء على هذه الفَضيحة «العِلْمِيَة» من ذلك المُتَشَبّع بما لم يعط، الذي يزعم بلا حياء أنَّ أحدًا لم يسبقه إلىٰ ذلك القول!!!».

قُلْتُ: ما ذكرته من تلك الطَّائفة، هي الأقوال المُجحفة ـ بعينها ـ والبدع الصُّلع للباطل زاحفة، جنيت منها السُّم، وهرولت به وسمَّيته العلم! وعيَّرت بها «**أبا عُزَيْر عَبْدالإلٰه الحَسَنِي الجَزَائِرِي المَغْرِبي الأنْدَلُسِي**» وهي قولُ جهمي دني! فهل عرفت ـ الآن ـ لماذا ٱنقلبت ـ في عينك ـ **القَرِيحة الفَهْمِية فَضيحة عِلْمِية**؟!

بل مازلنا نفضحك ونثبت للقارىء الكريم المُنصف ـ يرعاه اللَّه ـ أنك بغلٌ في العِلْم وحِمارٌ وحشي في الفَهْم مُقمّش عن الخير مُنْكمش غير مُفَتّش بَالع للسُّم، فحوَّرك وإلىٰ البدعة دَفَرَك! فٱنظر ـ قطع اللَّه دابرك وسدَّ عن الأمَّة معايبك ـ إلىٰ قول «النَّووي» الثَّاني وما فيه من ٱعتقاد مُنْحط دَاني!!

٣ ـ **قال النَّووي** رَحِمَهُ اللَّهُ وهو يذكر مسالك أهل العلم في الحديث: «وقالت طائفة: اللَّفظ علىٰ ظاهره، **ولكن قاله هذا الرَّجل وهو غير ضابط لكلامه، ولا قاصد لحقيقة معناه ومعتقد لها**، بل قاله في حالة غلب عليه فيها الدَّهش والخوف وشدة الجزع، بحيث ذهب تيقظه وتدبر ما يقوله، فصار في معنىٰ الغافل والنَّاسي، وهذه الحالة لا يؤاخذ فيها. وهو نحو قول القائل الآخر الذي غلب عليه الفرح حين وجد راحلته: «**أَنْتَ عَبْدي وَأَنَا رَبّك**» فلم يكفر بذلك الدَّهش والغلبة والسَّهو، وقد جاء في هذا الحديث في غير مسلم: «**فَلَعَلّي أضل اللَّه**» أي: أغيب عنه، وهذا يدل علىٰ أنَّ قوله: «**لَئِن قَدَرَ اللَّهُ عَلَيَّ**» علىٰ ظاهره».

فهل لك يا «**الجَرَادَة**»! من فحولة وعلوم متأصّلة مصقولة، من مدرسة «**قُحّ السُّنَّة**» ـ «السَّلفية الشَّرعية» ـ مَسْلُولة، لتُخبرنا عن معنىٰ قول النَّووي: «**ولكن قاله هذا الرَّجل وهو غير ضابط لكلامه، ولا قاصد لحقيقة معناه ومعتقد لها**»!!

فَهْل يا «الجَرَادَة»! هذا قول صحيح فيه «العِلْم» و«الفَهْم» الفَسِيح السَّاد للباب أما الكلام الطَّريح الجَريح!!

فٱنظر إلىٰ نظر «أبي عُزَيْر عبدالإلٰه الحَسَني الجَزَائِري» المُتخرّج

من مدرسة «قُحّ السُّنَّة» ـ السَّلفية الشَّرعية ـ كيف يمسحه بلمحة البَصر فيرىٰ فيه ـ وبسُرعة ـ العَوَر!

فأقول وبما وهبني المولى أصول:

هذا قولٌ فاسد، مُنْكمِش ومُضعف لعقيدة العابد، بل مُضعف للتَّوحيد ومُسهّل للكلام النَّديد!!

فما قاله الرَّجل ـ أعني: القائل: «**لَئِن قَدَرَ اللَّهُ عَلَيَّ**» ـ **هو ضابط ـ فيه ـ لكلامه قاصد لحقيقة معناه ومُعْتَقد له حقيقة سليقة!!** لكن غُفِر له ـ لماذا ـ؟!

غُفِر له بسبب تعظيمه الشَّديد لجِنَاب اللَّه تَعَالَىٰ ـ وهو الخوف الشَّديد منه ـ لتقصيره في الحُقوق حَمله علىٰ ذلك القول: **المَضبوط المقصود ـ حقيقة ـ لمعناه والمُعتقد له! فلما غشىٰ عليه «الخَوْف» الشَّديد حمله علىٰ القول المُضاد المُنَاقض للتَّوحيد**، والسَّبب وضَّحت ـ من قبل ـ كيفيته التي أضحكتك بل عَيَّرتني بها **يا الفُرَيْخ**!!

وكفَّرنا المُستهزىء ـ بالقول ـ **وهو لا يعلم مَعْنَاه ولا ٱعتقد جوازه ولا ظنه كفرًا يكفر به لماذا؟!**

لأنه مسْتَخفٌ غير مُعظم لجناب اللَّه تَعَالَىٰ!! ولما يصدر هذا القول من إنسان يكون «التَّعظيم» مُنْتفٍ نهائيًا من عمل قلبه، وإذا ٱنتفىٰ هذا «التَّعظيم» **حلَّ مَحله الضّد يا القَبيح العنْد!!**

وهل تعرف لماذا قال ذلك «النَّووي»؟! قاله بسبب المُعْتَقد المسبوق، فهو مُفوّض في «الصّفات» وأحيانًا يشذّ ـ فيها ـ إلىٰ «التَّأشعر» المحض، وفي باب «الإيمان» هو مُرجىء كالحافظ «ٱبن حجَر».

▪ أما قولك أيها البعَّار في وضح النَّهار: «**وكتابات هذا الرَّجل مليئة بمثلِ هذه «الدَّعوىٰ»، فليكن منها النَّاظر علىٰ حذر، فهذه واحدة منها أمام عينيه تُعرِّفُ حال دعاويه حتَّىٰ لأعمىٰ البصر!!**».

قُلْتُ: لِمَ تُحذِّر النَّاس بالإبلاس؟! فالمُنذر من «الشُّبهة» مُدحر وللعلم والفهم مُزهر مُسطّر وللبَوح مُعطّر!! وهل فعلت أنت ذلك أم سلكت الجور والحور والمهالك؟!

فٱتهامي والجناية عليَّ بأنَّ لي كتابة خطِرَة، تُبْطلها التَّحريرات السَّابقة العَطرة، التي ظننتها العلم وهي من أنكىٰ السُّم، فصحَّحت لك بها العُلُوم وأخرجت لك منها قريح الفُهوم!!

فٱنظر ـ قطع اللَّه دابرك ـ منزلة كُتبي عند «العُلَمَاء» ومنزلة فهمي عند «الفُهَمَاء»! بل قال لي شيخٌ فاضلٌ: يا أبا عُزَيْر! لو ذكرت لي أنَّ عند «ٱبن قيم الجوزية» رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعض الخلط في مسائل «الٱعتقاد» لصدَّقتك قبل أَن أقرأ لك!!

غَدًا تُوفى النُّفُوس مَا كَسَبَتْ ... وَيَحْصُدُ الزَّارِعُونَ مَا زَرَعُوا

إِنْ أَحْسَنُوا أَحْسَنُوا لِأَنفُسِهِم ... وَإِنْ أَسَاءُوا فَبِئْسَ مَا صَنَعُوا

▪ أما قولك أيها البعَّار في وضح النَّهار: «**وما دمتُ عند هذا الموضع فسأتمم بنقل بقية كلام «عَبْدُالإِلٰه» الجزائري بعد الموضع الذي نقلتُه أولاً بأسطر قليلة، ففيه بلية أخرىٰ فاضحة!**

يقول ـ والكلام لازال حول حديث الرَّجل الذي أمر أهله بتحريقه بعد موته ـ : «**ثمَّ الرَّجل بقوله**: «**لَعَلَّ اللَّهَ يَتَجَاوَزَ عَنَّا**»، **وقوله**: «**لَئِن قَدَر اللَّهُ عَلَيَّ**»، **قد جمع الجمع السَّلفي المطلوب علىٰ كل أحد أَن يفعله**

غَرغَرة في ملاقات «البَارِي»، أَن يجمع بين «الرَّجاء» و«الخَوْف»، إلَّا أنَّ سلطان «الخَوْف» ـ لكثرة معاصيه ـ قهره حتَّىٰ ذاك القول، فهو لم يكن حروريًا ولا مرجئًا، بل تعبد بـ«الإِرْجَاء» و«الخَوْف» معًا، فقول ذاك الرَّجل لا يخرج عن هذا التَّحقيق».

والكلام كما ترىٰ فيه وهن في تركيب «الكَلِمَات» وتجميعها وقد نقلته لك كما هو! وليس هذا هو المقصود من إيراده».

قُلْتُ: ٱكتشافك لهذا الوهن من «الكلمات»، هو نفسه وذاته الذي ٱكتشفت به لنا ـ في القصة «الحَاطِبِيَة» ـ تلك «العُزَيْرِيَات» الزَّائفات!!

وآيْمُ اللَّه! لقد عرَّيت بهذا العلم نفسك وموَّت به حسّك، أخبرنا وأصدقنا! مَن دفعك لهذا التَّحرير ومَن زيَّن لك هذا التَّغْرير؟!

سهَّلوا عليك «الرَّد» ودفعوك ـ عريانًا ـ أمام صواعق الرَّعْد!!

فهل علمت ـ الآن ـ لِمَ فرح «أبو عُزَيْر الحَسَني» بجزئك «الثَّاني»؟!

ولا أستبعد ـ عنك ـ المُساعدة، من تلك الزُّمرة التي ذكرتها ـ من قبل ـ أصحاب «الدَّكْتَرة» المَهَرَة البَرَرَة.

▪ أما قولك أيها البعَّار في وضح النَّهار: «الأوَّل: قوله: «ثمَّ الرَّجل بقوله: «لَعَلَّ اللَّهَ يَتَجَاوَزَ عَنَّا»، وهذا تخليط عَجيب، فهذا «التَّرجي» لم يقله ذلك الرَّجل الذي أمر أهله بإحراقه علىٰ الإطلاق، ولم يرد في شيءٍ من «الأحاديث»، وإنما قائله رجل آخر في قصة أخرىٰ! وهو ذلك التَّاجر ـ وحديثه في الصحيحين وغيرهما ـ الذي كان يُداين الناس، فإذا رأىٰ معسرًا قال لغلمانه: «تَجَاوَزُوا عَنْهُ لَعَلَّ اللَّهَ يَتَجَاوَزَ عَنَّا»، فكيف أقحم كلام هذا في كلام ذاك؟!

وبالرُّجوع إلىٰ كلام الحافظ «ٱبن عبدالبر» وجدته قد أورد حديث «المُدَاين» في سياق شرحه لحديث الرَّجل الموصي بالإحراق، وظني بصاحب «التَّبْصِير» أنه ظن القصتين لرجل واحد لَمّا رأىٰ سياقة الحافظ لقصة «المُدَاين» في الشرح للحديث الآخر، فمرَّ علىٰ كلام الحافظ كما يمرُّ الماء علىٰ السَّطح المائل، فخرج بهذا الخلط، **فليَهْنَهُ هذا التَّحقيق والتَّدقيق!! وهذه العِلمية الواسعة!!**».

قُلْتُ: جمعتُ «القصتَّين» المُختلفتين لتشابه فيهما «العلَّة». فٱخترنا ـ في الكلام ـ القلَّة!! ولو كنت صاحب أصول، لنظرته ـ وبكثرة ـ عند الفُحول!

فلما كانت فيهما علَّة «الخَوْف» واحدة، جمعناها في سطرةٍ واحدة لتكون جلية في الفائدة!! فكيف أجهل «القِصَتين» المُختلفتين وهي مجموعة في الصَّحيحين!! بألفاظ مُختلفة فيها علَّة واحدة مُؤتلفة! هي: «الخَوْف» يا صاحب المَنْفُوش من الصُّوف!!

عن أبي هُريرة أنَّ رسول اللَّه ﷺ قال: «**قال رجل ـ لم يعمل خيرًا قطُّ ـ إذا مات فٱحرّقوه وٱذروا نصفَه في «البرّ» ونصفَه في «البحر» فواللَّه لئن قَدَرَ اللَّه عليه ليُعذّبَنَّه عذابًا لا يُعذّبه أحدًا من العالمين، فأمر اللَّه البحر فجمع ما فيه، وأمر البرَّ فجمع ما فيه، ثمَّ قال: لِمَ فَعَلْت؟ قال: خشيتك وأنت أعلم، فغفَر له.**» [البخاري رقم ٧٥٠٧].

أما القصَّة الثَّانية: أنَّ رسول اللَّه ﷺ قال: «**إنَّ رجلاً لم يعمل خيرًا قطُّ وكان يُداين النَّاس، فيقول لرسوله: خذ ما تيسَّر، وٱترك ما عَسُر وتجاوزْ لعلَّ اللَّه يتجاوز عنَّا، فلمَّا هلك قال اللَّه له: هل عملت خيرًا**

قطُّ؟ قل: لا! إلَّا أنه كان لي غلام وكنت أداين النَّاس، فإذا بعثتُه يتقاضىٰ قلت له: خُذ ما تيسَّر وٱترك وما عَسُر وتجاوزْ لعلَّ اللَّهَ يتجاوز عنَّا. قال اللَّه: قد تجازوتُ عنك.» [رواه البخاري ومسلم والنسائي وصحَّحه الألباني].

فإذا نظر «الفَحْل» وممنوع من ذلك «الأزْدِي» البَغْل، نظر رواية وفقه ودراية، وجد في القصَّتين المُختلفتين سببًا واحدًا مُستقلاً بالسَّببية تولَّدت ـ بسببه ـ علَّة واحدة، دلالتها في القصة الأولىٰ: «**قَالَ رَجُلٌ لَمْ يَعْمَل خَيْرًا قطُّ، إذا مات فٱحرّقوه...**»، ودلالتها في الثَّانية: «**إنَّ رَجُلاً لَمْ يَعْمَل خَيْرًا قطُّ وكان يُداين النَّاس،...**»، فالسَّبب المُستقل بإسبابه ـ في القصَّتين المُختلفتين ـ وهو: «**لَمْ يَعْمَل خَيْرًا قطُّ**»، تولَّدت منه العلَّة الواحدة وهي: «الخَوْف»! في القصَّة الأولىٰ: «**إذا مات فٱحرّقوه وٱذروا...**» وفي القصَّة الثَّاني: «**خذ ما تيسَّر، وٱترك ما عَسُر...**». فالأوَّل حمله «الخَوْف» علىٰ فعل ذلك، والثَّاني حمله «الخوف» كذلك علىٰ فعل ذلك، والسَّبب المُسبّب بٱستقلاله ـ فيهما جميعًا ـ هو: عدم وجود لهما الخير الكافي!!

▪ أما قولك أيها البعَّار في وضح النَّهار: «**الثَّانِي:** قوله أنَّ الرَّجل جمع بين «الرَّجاء» و«الخَوْف» مبنيٌّ علىٰ خلطه الموضح آنفًا! ثمَّ هو لا يستقيم مع ما ذهب إليه وزعم عدم أسبقية أحدٍ له فيه كذبًا وزورًا كما تبيَّن، أعني: الجواب عن قول الرَّجل «**لَئِن قَدَرَ اللَّهُ عَلَيَّ**»: بأنه إنما قالها لأستيلاء «الخوف» علىٰ قلبه، وحجْبِهِ عن إدراك معنىٰ قوله.

فهذا الجواب الذي ذهب إليه لا يستقيم مع قوله هنا، بل الجمع بينهما ضرب من ضروب «السَّفْسَطة»، وهل يصح عند عاقل أن يكون

الجمع السَّلفي ـ كما سمّاه ـ بين «الرَّجَاء» و«الخَوْف» مُتَأتيًا في مَن ٱستولىٰ عليه «الخَوْف» حدَّ التَّكلُّم بما هو كفرٌ وهو ذاهل عن معناه؟!!».

قُلْتُ: فلم أجمع من خلط ولم أتبنَّ السَّقط المُنْحط قطُّ! فها هي كتبي شاهدة وتحقيقاتي فيها الفوائد العزيزة قائدة!!

يا «**الجَرَادة**» كُلَّما أخوض زيادة في ٱستدراكك، يتوضَّح عندي أنَّ لك فهمًا حالك، أحمق به أَبْلَق. ويحك! ما حملك علىٰ هذا الٱستشراف! فواللَّه لقد أصبحت سوءتك سابرية بل عارية!!

أخبرنا يا «**الجَرَادة**»! بما يغفر اللَّه تَعَالَى لعبده عند الغَرْغَرة؟! بالخَوْف وحده أم بالإرجاء ـ عفوًا ـ «الرَّجاء» وحده!!

وهل ـ لما ذكرت القصَّة «الخَوْف» وحده ـ دلَّت علىٰ عدم وجود «الإرْجَاء» في قلبه؟!! فهل أصبحت يا «**الجَرَادة**» حروريًا تتعبَّد اللَّه تَعَالَى بالخَوْف وحْدَه؟!

ألَا تعلم ما قال السَّلف في هذه العبادة المُفردة!! قال: «مَنْ عبدَ اللَّه بالحب وحده فهو **زِنْدِيق**، ومن عبده بالخوف وحده فهو **حروريٌ** ـ أي خارجي ـ ومن عبده بالرَّجاء وحده فهو **مرجىء** ومن عبده بالخوف والحبّ والرَّجاء فهو مؤمن موحِّد»!!، فضلَّت «الخوارج» بسبب تغليب الخوف، وضلَّت «المُرجئة» بسبب تغليب الرَّجاء، وضلَّت «الصُّوفية» بسبب المحبَّة، ولهذا تزندقوا الزَّندقة القُحَّة!!

يقول العلاَّمة الفَحل ٱبن قيم الجوزية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «القلب في سيره إلىٰ اللَّه عَزَّ وَجَلَّ بمنزلة الطَّائر؛ فالمحبة رأسه، والخوف والرَّجاء جناحاه؛ فمتىٰ سلم «الرَّأس» و«الجناحان» فالطائر جيِّدُ الطيران.

ومتىٰ قطع «الرَّأس» مات الطَّائر، ومتىٰ فقد «الجناحان» فهو عرضة لكل صائدٍ وكاسر. ولكن السَّلف ٱستحبُوا أَن يقوىٰ في الصحَّة جناح **الخَوْف** علىٰ جناح الرَّجَاء، وعند الخروج من الدُّنيا يقوىٰ جناح **الرَّجَاء** علىٰ جناح الخَوْف» [مَدَارج السَّالكين ١/ ٥٥٤].

يقول شيخ الإسلام ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «**وَلِهَذَا وُجِدَ فِي الْمُسْتَأْخِرِينَ مَنْ ٱنْبَسَطَ فِي دَعْوَىٰ «الْمَحَبَّةِ» حَتَّىٰ أَخْرَجَهُ ذَلِكَ إِلَىٰ نَوْعٍ مِنْ الرُّعُونَةِ وَالدَّعْوَىٰ الَّتِي تُنَافِي «الْعُبُودِيَّةَ»، وَتُدْخِلُ الْعَبْدَ فِي نَوْعٍ مِنْ «الرُّبُوبِيَّةِ» الَّتِي لا تَصْلُحُ إِلَّا لِلَّهِ. ـ**إلىٰ أن قالَ ـ: **وَهَذَا بَابٌ وَقَعَ فِيهِ كَثِيرٌ مِنْ «الشُّيُوخِ». وَسَبَبُهُ ضَعْفُ تَحْقِيقِ «الْعُبُودِيَّةِ» الَّتِي بَيَّنَتْهَا الرُّسُلُ وَحَدَّدَهَا «الأَمْرُ» وَ«النَّهْيُ» الَّذِي جَاءُوا بِهِ، بَلْ ضَعْفُ الْعَقْلِ الَّذِي بِهِ يَعْرِفُ الْعَبْدُ حَقِيقَتَهُ! وَإِذَا ضَعُفَ الْعَقْلُ وَقَلَّ الْعِلْمُ بِالدِّينِ وَفِي النَّفْسِ مَحَبَّةٌ طَائِشَةٌ جَاهِلَةٌ ٱنْبَسَطَتْ النَّفْسُ بِحُمْقِهَا فِي ذَلِكَ، كَمَا يَنْبَسِطُ الإِنْسَانُ فِي مَحَبَّةِ الإِنْسَانِ مَعَ حُمْقِهِ وَجَهْلِهِ وَيَقُولُ: أَنَا مُحِبٌّ فَلا أُؤَاخَذُ بِمَا أَفْعَلُهُ مِنْ أَنْوَاعٍ يَكُونُ فِيهَا عُدْوَانٌ وَجَهْلٌ ؛ فَهَذَا عَيْنُ الضَّلالِ...**» [العُبُودِيَة ص ١٢٢].

فٱنظر يا «الجَرَادَة» كيف حدَّد شيخ الإسلام مَرَضك وَبقوله نَجلد ظهرك: «وَإِذَا ضَعُفَ الْعَقْلُ وَقَلَّ الْعِلْمُ بِالدِّينِ وَفِي النَّفْسِ مَحَبَّةٌ طَائِشَةٌ جَاهِلَةٌ ٱنْبَسَطَتْ النَّفْسُ بِحُمْقِهَا فِي ذَلِكَ، كَمَا يَنْبَسِطُ الإِنْسَانُ فِي مَحَبَّةِ الإِنْسَانِ مَعَ حُمْقِهِ وَجَهْلِهِ»!!

فمحبَّتك العَمْيَاء المُفْرطة في «أبي قَتَادَة»، وضُعف عقلك، وقلَّة علمك في الدّين، وٱنبساط نفسك بحُمقها وغيّها تولَّد منه هذا «النَّصْب» وكم يا ويلك فيه من عَطب!!

فاللَّه تَعَـالَىٰ لا يغفر بالخوف وحده ولا بالإرجاء وحده!! وخانك الفهم المُعوَّك وما في حوزتك من الباطل المُشوَّك، والكلام المُرْدي والقُبح المُبْدي حتَّىٰ ذهبت يا «**الجَرَادَة**» لتقول هذا الهَوْل: «**فهذا الجواب الذي ذهب إليه لا يستقيم مع قوله هنا، بل الجمع بينهما ضرب من ضروب «السَّفْسَطة»، وهل يصح عند عاقل أَن يكون الجمع السَّلفي ـ كما سمّاه ـ بين «الرَّجَاء» و«الخَوْف» مُتَأتيًا في مَن ٱستولىٰ عليه «الخَوْف» حدَّ التَّكلُّم بما هو كفرٌ وهو ذاهل عن معناه؟!!**»!!

ويحك ما دهاك وما أعماك! فهل هو هواك وغواك!! فأخبرنا كيف غَفَر اللَّه تَعَـالَىٰ له!!

يقول عليه الصلاة والسلام: «**لو يَعْلَم المُؤْمِن مَا عِنْد اللَّه من العُقُوبة ما طمَعَ بجنته أحد، ولو يَعْلَم الكافر ما عِنْد اللَّه مِن الرَّحمة، مَا قَنَط من جنته أحد**» [مسلم رقم ٢٧٥٥].

فلقد بوَّب علىٰ هذا «الحديث» الفُحُول باب: الجمع بين «الخوف» و«الرَّجاء»، وإذا ذكرت القصَّة «الخَوْف» فهذا لا يدل علىٰ ٱنتفاء «الإرجاء» من قلبه!! كيف وهما جناحان!!

▪ أما قولك أيها البعَّار في وضح النَّهار: «الثَّالِثُ: قوله: «**فهو لم يكن حروريًا ولا مرجئًا، بل تعبد بالإرجاء**» **تأمل هذا المستوىٰ العالي من العلم!! وهذه «العَرَبية» القحة التي لم يبلغها ولا عرب «الجاهلية»!! علاَّمة! ومدقق! ومحقق! ومجدد! ولا يعرف الفرق بين «الرَّجَاء» و«الإِرْجَاء»!! وبينهما كما بين الأرض والسَّماء!! أيُّ جناية يجنيها علىٰ دين اللَّه من كان هذا حاله؟! حسبنا اللَّه ونعم الوكيل!!**».

قُلْتُ: في هذا الموطن أحببت أَن أَنْدب عكس العَادَة، فوجدتها مُحرَّمة بشدَادَة، وعلىٰ قصَّة هذا «النَّدب»، أريد أَن أحكي للمُنْصف الكريم صاحب الأعتقاد المُستقيم ـ يرعاه اللَّه ـ قصَّته حصلت لي مع أمي «الحَسَنِيَة» كم فيها مِن حِكَم ذَهَب!!

فلقد كانت «الحَسَنِيَة» رَحِمَهَا اللهُ إذا رأتني ألعب مع «الرَّعَاع» ـ وأنا آبن عشر سنين ـ تزجرني بكلامٍ مُجرح وتُعيّرني وتقول لي: **إذا كان النَّاس يَنْدِبون من فوق إلىٰ تَحْت، فأنت آندب من تَحْت إلىٰ فَوْق!!**

فلقد كان قولها ذاك يولّد في قلبي الجِراح القِراح؛ لمَّا فقهت أنَّ عُقوبتي بذلك أنكىٰ!! فكانت تضرب «أخي» العَيْني الذي يكبرني و«أنا» تُعيّرني، فحازت بذلك الفقه في التَّربية، وعملت ـ فينا ـ مَن يستحق «المُجادَلَة» ومَن يستحق «المُجالَدَة»!! ولقد كُنت أتحرج من قولها ووصفها بعض النَّاس بالرَّعَاع، حتَّىٰ خطرَ ببالي: هل أمي «الحَسَنِيَة» قومية مُتَعَصبة لنسبها الشَّريف؟!!

لكن لمَّا منَّ اللَّه تَعَالَىٰ علينا بالطَّلب ودرك الأرب، وجدت الفطاحلة أصحاب العلوم المُتأصّلة يُحذّرون من تفقّه السَّفلة والرَّعَاع في الدّين!! فعلمت حينها أنَّ أمي كانت فقيهة في قولها.

عن الفريابي قال: «كان سفيان إذا رأىٰ هٰؤلاء النَّبَط يكتبون العلم يتغير وجهه. فقلت له: يا أبا عبداللَّه! نراك إذا رأيت هٰؤلاء يكتبون «العلم» يشتد عليك؟! فقال: كان العلم في «العَرَب» وسادات الناس فإذا خرج عنهم وصار إلىٰ هٰؤلاء ـ يعني: النَّبَط والسَّفَلَة ـ غُيّر الدّين»

[جامع بيان العلم وفضله رقم ٦٨٧].

وقصد الإمام «سفيان» رَحِمَهُ ٱللَّهُ واضح، حتَّىٰ لا يظن ظان أنه يقول: بحكر العلم علىٰ «العَرَب» وسادات الناس، لأنَّ هذا مذهب ٱستقراطي لا يؤمن به الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وإنما قصد التَّفقه لمَن ليس بأهل، **فدراسة العِلْم «الشَّرْعِي» ليست لكل مَن هبَّ ودبَّ، وإنما لها مؤهلات وَمَلَكة منها «العَقْل» و«النُّسُك» و«الحِكْمَة» و«الآناة» و«التَّبصُّر» وغيرها وهذه مفقودة عند «السَّفَلَة» و«الرَّعَاع»، والمُتَأمل لفتن اليوم، يرىٰ أنَّ كلّها من قبلِ هذا الصنف من النّاس المُنْحط، وتَزْدَاد الفتن تأجُّجًا إذا تَفَقَه «السَّفَلَة» و«الرَّعَاع» لمصلحة فلا تسأل حينها عن حَجْم المَقْبَحة!!**

عن عيسىٰ قال سمعت الشَّعبي يقول: «إنما كان يطلب هذا العلم من ٱجتمعت فيه خصلتان: «العقل» و«النُّسُك»، فإن كان ناسكًا، ولم يكن عاقلاً قال: هذا أمر لا يناله إلَّا «العُقَلاء» فلم يطلبه. وإن كان عاقلاً، ولم يكن ناسكًا قال: هذا أمر لا يناله إلَّا «النُّسَاك»، فلم يطلبه. فقال الشَّعبي: ولقد رَهبت أَن يكون يطلبه اليوم من ليست فيه واحدة منهما: لا عقل ولا نسك» [سنن الدارمي رقم ٣٨٣ وشعب الإيمان رقم ١٨٠١].

فإذا كان يُمْنَع التَّصريح بالعلم والفَهم أمام صاحب غَفْلَة، فكيف يكون المَنْع أمام صاحب قَفْلَة وعِلَّة وكلَّة ووَهْلَة!! كهذا «الجَرَادَة» النَّاصب للعَرَّادَة، «الأَزْدِي» صاحب القُبْح المُبْدي!!

عن سُحْنُون رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال ما لفظه: «كان «مالك بن أنس» و«عبدالعزيز بن أبي سلمة» و«محمد بن إبراهيم بن دينار» وغيرهم يختلفون إلىٰ «ٱبن هرمز»، وكان إذا سأله «مالك» و«عبدالعزيز» أجابهما، وإذا سأله «ٱبن دينار» **لَمْ يُجِبْه**. فتعرض له يومًا فقال له: يا أبا بكر! لِمَ تستحل مني

ما لا يحل لك؟! قال له: يا ٱبن أخي! وما ذاك؟! قال: يسألك «مالك» و«عبدالعزيز» فتجبهما وأسألك أنا وذوي فلا تجيبنا!! فقال: أوقع ذلك يا ٱبن أخي في قلبك؟ !قال: نعم!!

قال: **إني قَد كَبُر سِني وَرَق عَظمي، وَأَنا أَخَاف أَن يَكُون خَالَطني في عَقْلي مِثْل الذي خالطني في بَدَني،** و«**مَالِك**» و«**عَبْدالعَزِيز**» **عَالِمَان فَقِيهَان إذا سَمِعا مِني حقًا قَبِلاه وَإِذا سَمِعا مني خَطأ تركاه، وَأَنْت وَذَوُوك مَا أَجَبْتكم بِهِ قَبِلْتُمُوهُ.!!** قال محمد بن حارث: **هَذَا واللَّه هُوَ الدِّين الكَامِل وَالعَقْل الرَّاجح.**» [جامع بيان العلم وفضله ص ٣٩٣].

هذه معاملة من كان فيه غفلة وإن كان أورع الناس، فما بالك من كان فيه بدعة أو هوىٰ مُتَّبع كهذا «**الجَرَادَة**»!! فتلك قاصمة الظهر وحالقة الدّين، فـ«**الجَرَادَة**» **لا يُمْنَع، بَل عَلَىٰ هَذا الخَرْء بالعَصَا يُتْبَع!!** وغرضي من هذا المُعْتَرِض أَن أقول لهذا «البَغْل» لولا التَّحريم لقلت لك ما قالت لي أمي! فنُدمع العَيْن ونُصفّد الجبين ونقول ما يُرضي اللَّه ومنه: قطع اللَّه دابرك وأبعد عن المُجاهدين مثالبك. آمين! آمين!

فَلِنَقُول لِهَذَا المَهْبُول المَغْلُول:

أَوَّلاً: لماذا هذه الخيانة للأمانة؟! فالأمين، يأتي بالكلام بكامله ثمَّ إِن كان ـ بعد ذلك ـ فحلاً يقطع الوَتِين! فلِمَ حذَفت كلمة «الخَوْف» وكلمة «معًا»؟! فكلامي بتمامه هكذا لفظه: «**فَهُو لَم يَكُن «حَرُورِيًا» وَلَا «مُرْجِئًا» بَل تَعَبَّد بـ«الإِرْجَاء» و«الخَوْف» معًا.**» [قطع اللَّجاجة ص ٦٢].

ثَانِيًا: أخبرنا متىٰ كان «الإرجاء» مذمومًا!! فالإرجاء في لسان «العَرَب» هو التَّأخير والتَّفويض، يدل عليه قوله تَعَالَىٰ: ﴿وَءَاخَرُونَ

مُرۡجَوۡنَ لِأَمۡرِ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ١٠٦].

فالذي يخاف اللَّه تَعَالَىٰ ويُفوّض أمره إليه، فقد جمع الجمع المطلوب الغير مَعْيوب وفاز فوزًا عظيمًا إذا كان عند الغَرْغَرة، فيُرجىٰ له ـ بسببه ـ الكون مع الكرام البَرَرَة، ولا يُعدّ مذمومًا ـ لسانًا ـ إلَّا إذا كان ـ بسببه ـ يُخرج «الشَّرط» عن شرطه أو «الجُزء» عن جزئه أو «الأصل» عن أصله، و«**المُرْجِئَة**» سُمّيت وعيبت بسبب هذا الإخراج!!

فلقد ذكّرتني ـ بٱستهزائك ـ بتلك الزُّمرة من «الدَّكاترة» ـ حاملة السَّمَّاعة والقائلة: السَّلام عليكم يا شيخنا! لقد كتبت كيت! وكيت! فما رأيك!! لما أرادت أَن تُقمّش وما تُفتّش وتكتب في المسألة «الإيمانية» ـ أعني: دعامة الدّين ـ بدأت تجمع وللسُّم تَبْلع، فبحثت عمَّن تكلَّم الأوَّل بـ«الإرجاء» فوجدت طائفة علىٰ عهد الصَّحابة والتَّابعين ٱعتزلوا في فتنة «عثمان» و«علي» أطلق عليهم وصف «المُرجِئة». فظنَّت أنها مُرجئة في مسألة «الإيمان»!

يقول إمام المُفسّرين ٱبن جرير الطَّبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «قال ٱبن عيينة كان يقول حدَّثني عبداللَّه بن عمير الرَّازي قال: سمعت إبراهيم بن موسىٰ ـ يَعْني: الفراء الرَّازي ـ قال: سُئل ٱبن عيينة عن الإرجاء؟ فقال: الإرجاء علىٰ وجهين: **قوم أرجوا أمر «عَلِي» و«عُثْمَان»، فقد مضىٰ أولٰئك**. فأما المُرجئة اليوم فهم يقولون: الإيمان قول بلا عمل. فلا تجالسوهم ولا تؤاكلوهم ولا تشاربوهم ولا تصلوا معهم ولا تصلوا عليهم.» [تهذيب الآثار ٢/ ١٨١].

وروىٰ الحافظ ٱبن عساكر والمزي (واللَّفظ له) بسنديهما عن

عثمان بن إبراهيم بن حاطب قال: «أوَّل مَن تكلَّم في «الإرجاء» الأوَّل «الحسن بن محمد» ـ يعْني: ٱبن الحنفية بن علي بن أبي طالب ـ » [تهذيب الكمال ١/ ٢٧٩].

يقول الحافظ ٱبن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ مُعقّبًا علىٰ كلام «المزي» ـ بعد تهذيبه ـ ما لفظه: «قُلْتُ: المُراد بالإرجاء الذي تكلَّم «الحسن بن محمد» فيه، غير الإرجاء الذي يُعيبه «أهل السُّنَّة» المُتعلّق بالإيمان. وذلك أنه وقفت علىٰ كتاب «الحسن بن محمد» المذكور، أخرجه ٱبن أبي عمر العدني في كتاب «الإيمان» له في آخره قال: حدثنا إبراهيم بن عيينة عن عبدالواحد بن أيمن قال: كان «الحسن بن محمد» يأمرني أَن أقرأ هذا الكتاب علىٰ الناس: أما بعد:

فإنا نوصيكم بتقوىٰ اللَّه، فذكر كلامًا كثيرًا في الموعظة والوصية لكتاب اللَّه وٱتباع ما فيه ـ وذكر ٱعتقاده ثمَّ قال في آخره: نوالي «أبا بكر» و«عمر» ـ رضي اللَّه عنهما ـ ونجاهد فيهما، لأنهما لم تقتتل عليهما الأمَّة، ولم نشك في أمرهما ونرجىء من بعهدهما ممَّن دخل في الفتنة، فنكل أمرهم إلىٰ اللَّه... إلىٰ آخر الكلام.

فمعنىٰ الذي تكلم فيه «الحَسَن» أنه كان يرىٰ عدم القطع علىٰ إحدى الطَّائفتين المقتتلتين في الفتنة بكونه مُخطئًا أو مصيبًا، وكان يرىٰ أَن يرجىء أمرهما. وأما «الإرجاء» الذي يتعلَّق بالإيمان فلم يعرّج عليه، فلا يلحقه بذلك عاب واللَّه أعلم.» [تهذيب التَّهذيب ٢/ ٣٢١].

ويقول العلاَّمة الفَحْل الذَّهَبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ترجمة «هِشَام بن حَسَّان» مالفظه: «عن هُدْبة بن خالد ـ أحد رجال «البخاري» و«مسلم» ـ أنه

يقول عن شُعبة الإمام: **إنه يرىٰ الإِرْجَاء** » [الميزان ٤/ ٢٩٦].

ويقول العلاَّمة الفَحْل الذَّهَبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ترجمة «الفَضل بن دُكين» مالفظه: «عن ٱبن مَعين أنَّ «الفَضل» إذا قال في رجل: **كان مُرْجئًا. فٱعلم أنه صاحب سُنَّة لا بأس به**» [الميزان ٣/ ٣٥٠، ٣٥١].

يُعقّب علىٰ القولين العلاَّمة الفَحل محمد بن إبراهيم الوَزير الحَسَني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «ويحتمل أنَّ «يحيىٰ» يَعْني أنَّ «الفَضل» يُسمّي **الرَّجَاءَ إِرْجَاءً**» [العواصم والقواصم ٨/ ٣٧٩].

يا «الجَرَادَة»! هل تُعيب هٰؤلاء الأفاضل في فهمهم وعدم تفريقهم؟! الذي يتعبَّد بالإرجاء ـ يعْني: التَّفويض ـ ويجمع الخوف معه فقد حاز الخير وسهل عليه السَّير، وصدق الإمام أحمد بن حنبل لما قال: «**أكثر ما يؤتىٰ النَّاس منه التَّأويل والقِيَاس**»!!

فما عبتني به ـ مع الخِيَانَة ـ وٱدَّعيت أنَّ «العَرَب» لا تعرفه لا ألومك عليه لأنك «**جَرَادَة**» حقيقة لك خاصية القَفْز، فقفزت علىٰ ما سبق إلىٰ ذهنك؛ أنَّ الإرجاء لا يكون إلَّا مذمومًا لسانًا وٱعتقادًا مع أنه ينقسم ـ قصم اللَّه ظهرك ـ. **نصبت «العَرَّادَة» وأنت لك عَرْبَدَة بارزة مُقَرْمَدَة!!** فلتهنأ بهذا العلم وٱسعد بهذا الفَهْم فهذا زمان «الرُّوَيْبِضة» مثلك. قل لي ـ بربّك ـ هذا هو التَّعليم الذي كسبته من علاَّماتك وبحور فهَّاماتك «الشَّامية»!! **تَطنُز وأنت الطَّنْز بعينه!!** ألَا ترىٰ كيف تكون جناية صاحب مقالة: قال فُلان! وقال فُلان وقال فُلان!

إِذَا لَمْ يَكُن لِلْمَرْءِ عَيْنٌ صَحِيحَةٌ ... فَلَا غَرْوَ أَنْ يَرْتَابَ وَالصُّبْحُ مُسْفِرُ

القَطْعُ التَّاسِعُ

يقول الجَرَادَةُ النَّاصب للعرَّادَة ما لفظه: «**الصفَة الخَامِسَة: ٱزدراء النَّاس وٱحتقارهم، وغمطهم وٱستنقاصهم، بلا تفرقة بين كبير ولا صغير، ولا عالم ولا متعلم، ولا صاحب فضل وخيرٍ ممَّن هو دونه، فلا يكاد يسلم من ٱستنقاصه أحد**، وقد تقدمت إشارة إلىٰ هذا في الصفة «الأولىٰ»، إلَّا أنَّ هذه الصفة حقيقة بالإفراد والذِكر، لأنها إذا جامعت «العُجْب» فثمَّ الكِبْر بلا مرية، وويلٌ ثمَّ ويل لمن لقي اللَّه بهذه «الكبيرة» المقيته ـ إلىٰ أن قَالَ ـ «**الجَرَادَةُ**» ما لفظه:

قُلْتُ: نعوذ باللَّه من الكِبْر وأهله، وبعد الذي تقدم، فهذه أمثلة من كتاب «التَّبْصِير» علىٰ ذلك الوصف المُذمم، وسترىٰ في بعض ما أنقله ما يجمع غير صفة من صفات السُّوء، فتَنَبه.

١ ـ يقول: «**ومنهم من ٱعتمد في التَّحقيق لقبول العتيق، بالكتابة «العَاطِفِيَة» والتَّحريرات «الإِنْشَائِية»، فأدخل علىٰ الحقيقة البدعة النَّقيقة وفتح الباب للشبهات الخطَّافة، الغير وقَّافة ـ وإن كان هو لهذا الباطل يُنكره ويبغضه ـ فجاء تحريره مُهوّل غير مُسَرْول؛ قد بانت منه العَوْرَة وللباطل مُهرْول، سرقت الأفهام وخلخلت الأصول العظام جعلت يقبل الشيء بنقيضه ـ أعني به: التَّحقيق للسَّفيق بعبارات العَتِيق ـ**».

قُلْتُ: ومن قرأ شيئًا يسيرًا من كتابات هذا الرَّجل عَرَف من يقصد بأصحاب الكتابات «العَاطِفِيَة» والتَّحرِيرَات «الإِنْشَائِيَة»، وعلِم أنه قد

بلغ الغاية في ٱزدراء الناس وٱحتقارهم.

٢ - ويقول: «وهل ما نراه من جناية علىٰ «القُرْآن»، وٱجتراء علىٰ «السُّنَّة» بالبهتان والإلحاد في «اللّسَان»، والتَّحريف في كلام الأصحاب - في «المعنىٰ» أو «اللَّفظ» - وتَّبعُّر بالسَّفسطة والإطناب وكسر الحقائق والقول بالتَّخرص في الدَّقائق والتَّجنّي علىٰ الألفاظ والتَّشتيت للأبعاض والإجمال في المعاني وخلخلت الأصول والمَبَاني، إلَّا من «النِصْفيِّ» و«الرُّبْعيِّ» - طري العود في علمه والإنشائي العاطفي في تحصيله - ؟! هذا إذا كان مُخلصًا، لا مفلسًا، ولا مُلبسًا في ذلك؟!».

٣ - ويقول: «فما نشأت البدع وفُرّخت الأقوال الصُّيَّع - البلهاء في التَّحرير والرَخْواء في التَّزبير - وتسلَّط العدوّ الأصلع، إلَّا من سوء فهم مراد اللَّه ورسوله، ببلوتين شديدتين، التَّقصير في «الفَهْم» والتَّجرؤ علىٰ «العِلْم»، ولَّد بلوَىٰ، ظنّها «النّصفيون» و«الرُّبعيون» - في علمهم - والأطرياء - في عودهم - وأصحاب العاطفة والإنشاء حلْوَة، فيها سمٌّ مدسوس، وباطلٌ مغروس، مَن أكلها نفَّخَت له البَطن، وأَوَتْه إلىٰ العَطَن، يُبعّر الباطل، ويغوّط العاطل».

٤ - ويقول: «فيضحك لذلك ويُبرز صدره، وقد سبق ذلك بطنه بالطَّبع هو يناقش «النّصفيين» و«الرُّبْعيين» في علمهم وتحصيلهم مضافة لما معهم من عاطفية وإنشائية - وعلىٰ نصفهم ورُبعهم في علمهم أحسن منه حالاً وأيقظ بالاً؛ لحسن معتقدهم وصحيح سريرتهم، وصدق غضبهم علىٰ تنحية حكم اللَّه تَعَالَىٰ ورد وقدح ربوبيته وألوهيته».

٥ - ويقول: «والتَّأويل المُعتبر في «المُكَفِّر بِغَيْرِهِ»، هو التأويل

المُستساغ الذي له وجهٌ في «العَرَبِيَة» ولو كان ضعيفًا، وهذا من عوارضه أنه يهجم علىٰ الفَهْم ـ لورود شبهة معيَّنة ـ تصرف صاحبه عن الحقّ فيقع بذلك في المخالفة، وهو لا يقصد المخالفة ولا المعاندة للشريعة. ولا يُبرّأ منه إنسان مهما بلغ من العلم، فقد يقع فيه الجهبذ المحبّر و«النِصفيُّ» أو «الرُّبعيُّ» المُبَعّر، إلَّا أنَّ الأخير يرتع في الزَّريبة يجتر ويبعر، لأنه مُكثرٌ منه لقلَّة العلم وتفلُّت منه الفهم».

٦ ـ ويقول: «لكن لا تنسىٰ أيها السَّائل الكريم والقارىء ـ بفطانة ـ لِمَا هو صالح أو سقيم، أنَّ شيخ الإسلام الجهبذ «ٱبن تَيْمِيَة» رَحِمَهُ ٱللَّهُ أطلق «الوصف» ـ علىٰ ذاك التَّارك العالم ـ بالردَّة، ولم يحكم علىٰ «العَيْن» إلَّا بالشُّروط التي نؤصلها المُعَدَّة ـ بضبط الأصل وتحرير الفصل ـ لأنَّ ما ذكره «ٱبن تَيْمِيَة» رَحِمَهُ ٱللَّهُ مُكفِّرًا بِغَيْرِه؛ المَنَاط علىٰ ما حَررنا. فتنبه أيها «النِصْفيُّ» و«الرُّبعيُّ» ـ في الفَهم وتحصيل العِلْم ـ وإيَّاك! ثمَّ إيَّاك! ونزعتك المَيْلِيَّة وبضاعتك الشَّوِيَّة!!».

٧ ـ ويقول: «فٱنظروا ـ يرعاكم اللَّه ـ لما «النِصْفيُّ» و«الرُّبعيُّ» والكاتب «الإنشائيُّ» ـ في فهمه وعلمه ـ يتقَحَّم قبل أَن يتعلَّم، ولا يُميّز في «الحَقِيقَة المُطلَقَة» ومعانيها، بين الإطلاق والتَّقييد ـ في «النَّفي» و«الإثبات» ـ وأنَّ «الحَقِيقَة المُطلَقَة» تجمع جميع الأوصاف ـ من باب دخول «الأدْنَىٰ» في «الأعْلَىٰ» وشمول «الأعْلَىٰ» لجميع الأوصاف ـ وتتعدَّد فيها «الأحْكَام»، هذا إذا كان ذلك إلَّا في «الحَقِيقَة المُطلَقَة» فكيف بـ«الحَقِيقَة الوَافِدَة» متعدّدة المعاني والمفاهيم لما فيها من تعتيم وطرحٍ واجب التَّسليم!! كيف للأصل يُعَوِّر وفوقه يضرط ويُبَعِّر. وهل

ما هو واقع من فتنة بين الأمَّة؛ بتلك الغُمَّة، إلَّا بسبب هٰؤلاء الذين تزبَّبوا قبل أَن يَتَحصرموا، ودخلوا الباب من الجهة المنهيِّ عنها مع ما معهم من مُعاب، وأُلقي عليهم ألقاب هلَّالة وأسماءٍ صوَّالة كـ«فضيلة الشَّيْخ»، و«بَقِيَّة السَّلف» و«فَرِيد ومجدّد عصره» وغيرها، وما حوىٰ فهمهم وتحريرهم إلَّا العُفارة والزُّبالة!!».

٨ـ ويقول: «فالكفر بالطَّاغوت الأصل «الثَّاني» من أصول الإيمان ولا يتحقَّق إلَّا به، وإيَّاك! ثمَّ إيَّاك! أَن تُقلّد ذاك «النّصفي» أو «الرُّبْعي» ـ في علمه وفهمه ـ وتقول: بل الكفر بالطَّاغوت يا هذا هو الأصل «الأوَّل» من أصليْ الإيمان ـ لوروده كذلك».

٩ ـ ويقول: «فالغرب ليس دينًا وإنما جهة ومن الأمور النّسبية فلكلّ جهة «شَرْق» و«غَرْب» وليس الصراع صراع «شَرْق» و«غَرْب» وإنما كفر وإيمان، وهذا تمَّ بسطه في مواضع عدَّة، وإنما أردنا أَن ننبه «النّصفيّ» و«الرُّبعيّ» ـ في علمه وتحصيله ـ والكاتب «الإنشائي» أَن يجتنبه فهو مطفّف، فلنعود ـ كذا ـ للمأمول وتزبيره بالأصول!!».

١٠ـ ويقول: «قلتُ: ألا ترىٰ تلك الكتابات والمصنفات «النّصفِيَة» و«الرُّبْعِيَة» المملوءة بالعاطفة والإنشائية، البعيدة عن التَّحرير والتَّحبير بأصول «قُحّ أَهْل السُّنَّة» تُكَفِّر بمحض الدُّخول للبرلمان فقط؟! وتعدّه من «المُكَفِّر لِذَاته» وتجعل المَنَاط علىٰ الولوج فقط؟!

بل قد ترىٰ أصحابها محررين كبار في علم «التَّوْحِيد» وقد قصَّروا في «التَّحْدِيد» والنَّظرة الثَّاقبة بالقراءة العائبة، والاغترار بالفهم وتفَلُّت أصل العلم، وعلم «الإسم» لابدَّ له جمع أصول وفصول الرَّسم، ليكون

صحيح «الحكم».

فلما فقدوا ذلك جاء تحريرهم معوَّر وتأصيلهم غير مصوَّر، فنتج عنه الطَّرح المعوَّك والباطل المشوَّك، وأنَّىٰ يكون لهم وقد ٱصطبحوا وتغدُّوا عند «الأزارقة»، و«الصفرية» وأصابهم بول الشَّيطان فطففوا في الميزان!!».

١١ ـ ويقول: «فما ذكرت في السُّؤال من المَحال أَن يتجنَّب «النّصفيُّ» أو «الرُّبعيُّ» سُمَّه وتأثير همّه، بل يدخلان فيه ويلجان ديوانه ويتناولان قتَّاله، يظنَّان أنه عسلٌ وحلوة وإن هو إلَّا غمّ وهمّ وبلوىٰ ويسرحان ويمرحان ويظنَّان أنهم محقّقان مُجليان، من بقية «السَّلف» التي تهدي «الخَلَف»، وإنما هما يدعوان إلىٰ النَّار والعَار ومسلك البوار ويظنَّان ـ بما كتبا وحقَّقا ـ يدعوان لدار الأبرار. فيضربان النُّصوص بعضها ببعض لقلَّة ما معهم من حظّ ـ في «الفَهْم» و«العِلْم» ـ ثمَّ يتفق مع ذلك ما معهم من ميل لويلٍ، سبق إلىٰ العقد ـ من شُبهة قتَّالة ومرجوحة بل طريحةٍ زبَّالة ـ وبَولٍ شيطاني حرَّف لهم معاني «السُّنَّة» و«اللَّفْظ» القرآني، فأنَّىٰ يُفلح وفي الٱختبار ينجح مَن كان هذا حاله؟!!».

١٢ ـ ويقول: «فلك أَن تختار بأَن تقول: بيّن لنا منهج «السَّلَف» ـ «قحّ أَهْل السُّنَّة» ـ في هذا السُّؤال وجنبنا باطل «الخلف»؛ خاصة قراءة الثَّلاثة ـ «النّصفي» و«الرُّبعي» و«الإنشائي» ـ وٱسكب عليه العذَب الزُّلال».

١٣ ـ ويقول: «فلقد رأيت الرَّجل أوتي فيها من ميله النّفسي والبُعد الحسّي للحقائق والمسائل الدَّقائق وأُخذ من المُتَشابه من الكلام وفقده

لوسيلة الإحكام، وضلَّله المُشتبه في «المَعْنىٰ» وأبعده عن درك «المَنَىٰ» ونزوحه إلىٰ الشّدَّة ـ والتي ظنَّها شدَّة محمودة ـ مع ما سبق له من «نصفية عِلْمِيَة» أخذها من بطون الكُتُب...».

١٤ ـ ويقول: «وسُرق ذهنه ـ لميله النَّفسي وقلَّة المُحصّلة العلمية ـ في هذا الباب بالذَّات، باب دعامة الدّين ـ أعني: «مسألة الإيمان» ـ فتعبّد بظاهر طاهر وولَّىٰ دبره للظَّاهر الذي يفسره أو يقيّده أو يخصص فخلّط وعلىٰ الألفاظ الصحاح تسلّط..».

وهو في هذين «الموضعين» بكلماته هذه الخارجة من لا عقل والهائمة بلا حَكَمَة في مَهَامِهِ الهلكة، يصف الشيخ «أبا قَتَادَة» ـ فك اللَّه أسره ـ وجعله قتادةً في حلوقِ مرضىٰ النُّفوس وكل صريعِ عُجب وكبرٍ مهووس!!

١٥ ـ ويقول: «ولما كان بعض الناس يتقحمون قبل أَن ترسخ أقدامهم ويتعلمون ـ وكانوا رُبعْيين في علمهم ونصفيين كذلك في فهمهم ولم يفقهوا كلام الأئمة والمسائل المُهمَّة ـ خانتهم أفهامهم وجارت بهم أهواؤهم وتعسفوا وأجحفوا وٱعتمدوا علىٰ ذلك بربعية فهمهم لكلام مَن سلفو..».

١٦ ـ ويقول: «وقد تجد أيها القارىء المُتفحّص ـ يرعاك اللَّه ـ مَن يقول بها ـ ممَّن يدَّعي منهجنا ويتبنَّاه في «العِلْم» و«العَمَل» ـ وأعني به: الجمع بين «العِلْم» و«الجِهَاد» ـ السَّبيل الشَّرعي «التَّوْقِيفِي» الوحيد في التَّغيير؛ لملزومات ٱدعوها لا يقوم لها اللاَّزم ألبتة، وقد تجده من المُحقّقين الكبار، لكن بالكتابة العاطفية والتَّحقيقات الإنشائية، وطراوة

عوده العلمي وإن أكثروا من الجمع والتَّأليف والتَّزيين والتَّحيف والكتابة في هذا «البَاب» بهذا الشَّكل لا تأتي بالفأل، فليس كلّ مَن جمع أسفارًا في مكتبة يستطيع أن يُهدم مَكذبة، أو يؤصّل لقاعدة لتكون قائدة إلىٰ فائدة!!».

١٧ ـ ويقول: وقد تقدم: «وردنا مَن ٱعتمد علىٰ قصة «حاطب ٱبن أبي بلتعة» في عدم تكفير الجاسوس المُعين ـ إذا كان العدو طالبًا غير مطلوبٍ ـ بتحقيق حبير وجلاء كبير لم أُسبق إليه سميناه: «دَحْرُ المُعْتَضِد بِقِصَة حَاطب فِي عَدَم تَكْفِير الجَاسُوس المُخَاطِب»، فليرجع إليه مَن يُريد فهم هذه الحقائق والغوص في الدَّقائق، ولا يصلح «الكِتَاب» للمبتدىء أو المُتَوسط في العلم، وإنما لمَن قطع شوطًا كبيرًا في تحقيق الفَهْم».

١٨ ـ ويقول: في «الجنايات العونية»: «ومع هذا لم يرد عليه ـ أي علىٰ «العوني» ـ في تجهمه الصريح؛ إلَّا برد عاطفي من قبل الدُّكتور «عَبْدالعَزِيز بن مُحَمَّد آل عَبْداللَّطيف»، فهذه الردود العاطفية والإنشائية غير محصلة وللشبهات غير لازمة أو مفصلة حتَّىٰ يبعد عن دعواها وتلجم فحواها».

قُلْتُ: أختم بما قاله الإمام الذَّهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه الكبائر: «وأشرُّ الكبر من تَكَبُّر علىٰ العباد بعلمه، وتعاظم في نفسه بفضيلته، فإنَّ هذا لم ينفعه علمه!! فإنَّ من طلب العلم للآخرة كسره علمه، وخشع قلبه وٱستكانت نفسه، وكان علىٰ نفسه بالمرصاد، فلم يفتر عنها بل يحاسبها كل وقت ويثقفها، فإن غفل عنها جمحت عن الطريق المستقيم وأهلكته

ومن طلب العلم للفخر والرّياسة ونظر إلىٰ المسلمين شزرًا وتحامق عليهم وٱزدرىٰ بهم، فهذا من أكبر «الكبر» ولا يدخل الجنَّة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر فلا حول ولا قوة إلَّا باللَّه العلي العظيم.» [نَصب العَرَّادَة ٢/ ١٣ ـ ٢١].

القَطْعُ:

▪ **قَالَ أبو عُزَيْر عَبْدُالإِلَه الحَسَنِي ـ عفا الله عنه ـ :** الحمد للَّه الذي جعل «التَّحسين» و«التَّقْبيح» يدور علىٰ ما جاءت به «الشَّريعة» وٱعتمدته في التَّصحيح أو قبَّحته وجعلته من الباطل الطَّريح.

ومُنعت من ذلك الخليقة لأنَّ لها أهواء، والأهواء في أصلها مُختلفة غير مُؤتلفة، تنزع دائمًا إلى الأباطيل المُجحفة، وفساد هذا معلوم بالٱعتبار قبل ورود الدَّليل المُشار، لهذا قال تَعَالَىٰ: ﴿وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾ [المؤمنون: ٧١].

ومَن تدبَّر «الآية» الكريمة وكانت له عِقْدة وفِطرة مُسْتقيمة علم أنَّ «الهوىٰ» مُسبّب لفسادين خطيرين، فساد «مَحلّ» وفساد «عَقْل»! فساد المَحلّ دلالته: «لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ» وفساد العَقْل دلالته: «وَمَن فِيهِنَّ».

ومن هذا التَّقسيم يعلم المُحقّق المُدقّق لماذا جاءت «الشَّريعة» المُنزَّهة المُتمّمة توجّه الفِطرة «المُكمَّلة»؛ في تحصيل المصالح وتكميلها ودحر المفاسد وتعطيلها؛ لمَّا كان الإفساد لا يطول العباد فقط وإنما يطول كذلك البلاد!!

وما كان مَظنة لفساد خفي غير مُنضبط عُلّق «الحُكْم» به وأدير «التَّحريم» عليه، والتَّحريم ـ المُعلَّق بحُكمه ـ سببه دفع الفسادين المُعْتَبرين ـ فساد «**المَحَلّ**» وفساد «**العَقْل**» ـ وكل ما كان سببًا إلىٰ مثل هذا الفساد فإنَّ الشَّارع يحرمه، كما دلت عليه« الأصول» المقرَّرة عند «**قُحّ أَهْل السُّنَّة**» البَرَرَة.

والإنسان ـ من حيث كونه إنسانًا ـ يميل إلىٰ أهواءٍ من غير معرفته أنها أهواء لا أدواء، وغالبًا ما يكون الميل بسبب الرَّأس «المُحبِّ» دون النَّظر لسبب الميل ـ ممَّا يكون عند الرَّأس ـ هل هو مُحبٌّ أو خبّ!! والسَّبب لما تكون «المصلحة» مأخوذة بالأعتبار يحدث هذا المُشار ـ في «الخَيْر» و«الشَّر» ـ.

يقول شيخ الإسلام ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «**ولهذا تجد قومًا كثيرين يحبون قومًا ويبغضون قومًا لأجل أهواء لا يعرفون معناها ولا دليلها، بل يوالون علىٰ إطلاقها أو يعادون، من غير أَن تكون منقولة نقلاً صحيحًا عن النَّبيء ﷺ وسلف الأمة، ومن غير أَن يكونوا هم يعقلون معناها، ولا يعرفون لا زمها ومقتضاها، وسبب هذا إطلاق أقوال ليست منصوصة، وجعلها مَذَاهب يدعىٰ إليها ويوالي ويعادي عليها.**» [الدرء ١/ ١٥٨ ومجموع الفتاوىٰ ٢٠/ ٩١].

والمَنْصوص مألوف يوحّد الصُّفوف ويُرتّب الرُّفوف، والمصلحة ـ المرجوة ـ تُحْجِب النَّظر في الشَّر وتُصحّح وتُؤهّل وتوجّه في البِرّ. فينتُج من «الأولىٰ» التَّقبيح للصَّحيح ويَنْتُج من «الثَّانية» قبول الصَّحيح والنُّفران من الطَّريح، **وبهذا السّر يقع من «المُنَدّدة» التَّقبيح والتَّعييب**

والتَّعيير والشَّنآن للمُوحّدة!! لهذا كانت «المَصلَحَة» إما تُوجّه وتُصحّح وإما تُقبّح وتُجرح!

ولهذا السَّبب ـ المُستقل بسببه ـ جعل اللَّه مصلحة ورود النَّعيم «الأخروي» مُقدَّمًا علىٰ النّعيم الزَّائل «الدُّنيوي» بل أمر العبد أَن يكون أمام عينه مُهدَّمًا!! والسّر هو الثَّبات ـ به ـ حتَّىٰ الممات، فالكُل له غاية والكُل أظهر لها الرَّاية!!

ومَن تدبَّر ما ذكرناه آنفًا وجد «الشَّريعة» سدَّت أبواب هذا الميل الدَّاعية إلىٰ الوَيل! لأنَّ منشأ الضلال والإضلال يدور عليه، فالفساد لذاته حدَّدت الشريعة مآلته، ولم تجعل للنَّاس فيه قولة لما لهم من أهواء هولة، فالكبر ـ الذي وسمني به «الجَرَادَة» ـ **هو ركنٌ من أركان «الكُفْر» يمنع الٱنقياد ويكون به الٱزدراء للعباد!!** لهذا قال قومُ نوحٍ لنوحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ ١١١﴾ [الشُّعَرَاءِ].

فلما غلب عليهم الهوىٰ وحجزهم داء الكبر ـ بسبب الأتباع الضُّعفاء ـ قالوا ذاك الوباء، فقبَّحوا ما لا يتقبَّح وصحَّحوا ما لا يتصحَّح!! ومَن منَّ اللَّه تَعَالَىٰ عليه بإبصار وأخذ بالآية في الٱعتبار يجد «الجَرَادَة» **قبَّح ما لا يَتقبَّح وصحَّح ما لا يَتصحَّح!**

فسبق الهوىٰ فيه ـ لطائفته ـ والولاء لها ـ وهذا هو الميل الذي جاءت «الشَّريعة» بتقبيحه ـ أبت إلَّا وتُعوّج له البَصارة وتُشيّن له العِبَارة وتُحوّر له القراءة في الطَّهارة، بل جعلته يخون الأمانة «العِلْمِيَة» ويُظنّن في القراحة «الفَهْمِيَة» ويستهزأ بالمَهَارة «التَّحْرِيرِيَة»، لهذا قلتُ ـ في كثير من المواطن ـ أنَّ الهوىٰ يَمنع تمكُن الٱستقباح في «القَلْب».

وإذا كان ذلك كذلك ٱنقلب عند صاحبه ـ كحال «الجَرَادَة» ـ القول الصَّلب هو الجور بعينه والثَّلب، ومن هذا الباب كان سبب ٱستدلاله بتلك «الفَقَرات» أنها شرور تدل علىٰ «الكبر» و«الأزدراءات» بل «الحَمَاقَات»!! اللَّهم غُفْرًا!

▪ أما قولك أيها البَعَّار في وضح النَّهار: «١ـ يقول: «**ومنهم من ٱعتمد في التَّحقيق لقبول العتيق، بالكتابة «العَاطِفِيَة» والتَّحريرات «الإِنْشَائِية»، فأدخل علىٰ الحقيقة البدعة النَّقيقة وفتح الباب للشبهات الخطَّافة، الغير وقَّافة ـ وإن كان هو لهذا الباطل يُنكره ويبغضه ـ فجاء تحريره مُهوّل غير مُسَرْول؛ قد بانت منه العَوْرَة وللباطل مُهرْول، سرقت الأفهام وخلخلت الأصول العظام جعلت يقبل الشيء بنقيضه ـ أعني به: التَّحقيق للسَّفيق بعبارات العَتِيق ـ**».

قُلْتُ: ـ القائل هو «الأَزْدِي» صاحب القُبح المُبدي ـ **ومن قرأ شيئًا يسيرًا من كتابات هذا الرَّجل عَرَف من يقصد بأصحاب الكتابات «العَاطِفِيَة» والتَّحرِيرَات «الإِنْشَائِيَة»، وعلِم أنه قد بلغ الغاية في ٱزدراء الناس وٱحتقارهم**».

قُلْتُ: ألم أقل لك أنَّ الهوىٰ حوَّرك والغِوىٰ كوَّرك وإلىٰ الشَّرّ دَفَرَك وبالبدعة ظفَّرك!

فلو كُنت فحلاً لا بغْلاً لصرَّحت بمَن أعني ولا بالظَّن تُكنّي! فهذا القول قطع لك ولأمثالك البُلْعوم وجلب عليك الهُموم وحملك لتنتحر بهذه الأقوال السُّمُوم السَّمُوم.

فلو كُنت خاليًا من الهوىٰ لحمدت هذا القول ورأيته مِطرقة

مُطرقة للغوىٰ، وطالما ضرَّك فقد بيَّنا به ضُرّك، ومَن كانت كتاباته تفعل ذلك بالمُبتدع والضَّال والحمق الجاهل، فليعلم أنَّ اللَّه تَعَالَىٰ قد منَّ عليه في التَّسطير للعقل التَّحرير ولأرجل البدعة التَّكسير، ومن المنّة إنَّا نفعل بك هذا المطلب لندحر فيك وفي غيرك المَثلب، ونسدّ عليك الباب ونقرع رأسك إن تكلمت بالمُعَاب! **وما أعظمه من جهاد في نفع العِبَاد وصون البلاد!!**

▪ أما قولك أيها البَعَّار في وضح النَّهار: «٢ـ ويقول: «**وهل ما نراه من جناية علىٰ «القُرْآن»، وآجتراء علىٰ «السُّنَّة» بالبهتان والإلحاد في «اللّسَان»، والتَّحريف في كلام الأصحاب ـ في «المَعْنَىٰ» أو «اللَّفْظ» ـ وتَّبعُّر بالسَّفسطة والإطناب وكسر الحقائق والقول بالتَّخرص في الدَّقائق والتَّجنّي علىٰ الألفاظ والتَّشتيت للأبعاض والإجمال في المعاني وخلخلت الأصول والمَبَاني، إلَّا من «النِصْفيِّ» و«الرُّبْعيِّ» ـ طري العود في علمه والإنشائي العاطفي في تحصيله ـ ؟! هذا إذا كان مُخلصًا، لا مفلسًا، ولا مُلبسًا في ذلك؟!**»».

قُلْتُ: وآيّم اللَّه! لمَن يغضب من هذه «الفَقْرة» لهو أحقر عند «**قُحّ أَهْل السُّنَّة**» من البَعْرَة، فكيف بعد ذلك يقول إنها من الكِبْر والآزدراء!! أليس ـ بهذه ـ كفاية أنَّ «**الجَرَادَة**» يخرءُ الهُراء ويسلك المسالك الضَّراء وللَّه الحمد أنَّ العلم وقريح الفَهم منك بُراء!!

▪ أما قولك أيها البَعَّار في وضح النَّهار: «٣ـ ويقول: «**فما نشأت البدع وفُرّخت الأقوال الصُّيَّع ـ البلهاء في التَّحرير والرَخْواء في التَّزبير ـ وتسلَّط العدوّ الأصلع، إلَّا من سوء فهم مراد اللَّه ورسوله.**

ببلوتين شديدتين، التَّقصير في «الفَهْم» والتَّجرؤ علىٰ «العِلْم»، ولَّد بلوَىٰ، ظنّها «النّصفيون» و«الرُّبعيون» ـ في علمهم ـ والأطرياء ـ في عودهم ـ وأصحاب العاطفة والإنشاء حلْوَة، فيها سمٌّ مدسوس، وباطلٌ مغروس، مَن أكلها نفَّخَت له البَطن، وأَوَتْه إلىٰ العَطَن، يُبعّر الباطل ويغوّط العاطل».

قُلْتُ: هذه «الفَقْرة» تحكي الواقع المرير بسبب جناية «الشرّير» الذي تجنَّىٰ علىٰ «الشَّريعة» وحوَّر فهم «الخليقة»، فالفرقة «الغَالِيَة» رؤساءها سفهاء الأحلام جُنَّاة علىٰ صحيح الكلام، والفرقة «التَّالِيَة» رؤساءها أراذل الأنام جُنَّاة علىٰ الإسلام دُعاة إلىٰ أقبح المَنام! والحمد للَّه يا «**الجَرَادَة**» أنك رأيتها ٱزدراءًا وكِبرًا فبها عرفناك سَبْرًا وبها وَارَيْناك قبْرًا!!

▪ أما قولك أيها البَعَّار في وضح النَّهار: «٤ـ ويقول: **«فيضحك لذلك ويُبرز صدره، وقد سبق ذلك بطنه بالطَّبع هو يناقش «النّصفيين» و«الرُّبْعيين» في علمهم وتحصيلهم مضافة لما معهم من عاطفية وإنشائية ـ وعلىٰ نصفهم ورُبعهم في علمهم أحسن منه حالاً وأيقظ بالاً؛ لحسن معتقدهم وصحيح سريرتهم، وصدق غضبهم علىٰ تنحية حكم اللَّه تَعَالَىٰ ورد وقدح ربوبيته وألوهيته».**

قُلْتُ: هذا هو الواقع لمَّا ينتدب للدّفاع عن هذا الدّين صاحب الحيْف والمَيْن، ألَا ترىٰ «الجَهْمِيَة» ظلوا في التَّعْمية إلَّا بسبب ٱنتداب أمثالك لكيّهم بالمَيْسَمِيَة، فكوَوهم بالشُّبهات وفتحوا عليهم البَهَّتات فتحوَّروا وإلىٰ البدعة ٱندَفَروا. فهذه نفثة مصدُورٍ!!

▪ أما قولك أيها البَعَّار في وضح النَّهار: «٥ـ ويقول: «والتَّأويل المُعتبر في «المُكَفِّر بِغَيْرِه»، هو التأويل المُستساغ الذي له وجهٌ في «العَرَبِيَة» ولو كان ضعيفًا، وهذا من عوارضه أنه يهجم على الفَهْم ـ لورود شبهة معيَّنة ـ تصرف صاحبه عن الحقّ فيقع بذلك في المخالفة، وهو لا يقصد المخالفة ولا المعاندة للشريعة. ولا يُبرّأ منه إنسان مهما بلغ من العلم، فقد يقع فيه الجهبذ المحبّر و«النِصفيُّ» أو «الرُّبعيُّ» المُبَعّر، إلَّا أنَّ الأخير يرتع في الزَّريبة يجتر ويبعر، لأنه مُكثرٌ منه لقلَّة العلم وتفلُّت منه الفهم».

قُلْتُ: فهل ضرَّك دفعي للنّصفي والرُّبْعي وكسر أرجلهما كي لا يجنون على «الشَّريعة»؟! فإذا ضرّك فهذا دليل أنَّ النَّبْل أصابك!!

▪ أما قولك أيها البَعَّار في وضح النَّهار: «٦ـ ويقول: «لكن لا تنسى أيها السَّائل الكريم والقارىء ـ بفطانة ـ لِمَا هو صالح أو سقيم، أنَّ شيخ الإسلام الجهبذ «ٱبن تَيْمِيَة» رَحِمَهُ ٱللَّهُ أطلق «الوصف» ـ على ذاك التَّارك العالم ـ بالردَّة، ولم يحكم على «العَيْن» إلَّا بالشُّروط التي نؤصلها المُعَدَّة ـ بضبط الأصل وتحرير الفصل ـ لأنَّ ما ذكره «ٱبن تَيْمِيَة» رَحِمَهُ ٱللَّهُ مُكفِّرًا بِغَيْرِه؛ المَنَاط على ما حَررنا. فتنبه أيها «النِصْفيُّ» و«الرُّبعيُّ» ـ في الفَهم وتحصيل العِلْم ـ وإيَّاك! ثمَّ إيَّاك! ونزعتك المَيْلِيَّة وبضاعتك الشَّوِيَّة!!».

قُلْتُ: فهذه «الفقرة» مُعطَّرة ومُحبَّرة ومُلجمة، ووراء «البدعي» المُصيّح مُشمّرة مُغبّرة!! فمت بغيضك كمدًا ورددًا، فالأشياء تتميَّز بأضدادها والبدع تظهر بأغوالها ـ في «الغُلُوّ» و«التُّلُوّ»!!

▪ أما قولك أيها البَعَّار في وضح النَّهار: «٧ـ ويقول: «فأنظروا ـ يرعاكم اللَّه ـ لما «النِصْفيُّ» و«الرُّبعيُّ» والكاتب «الإنشائيُّ» ـ في فهمه وعلمه ـ يتقَحَّم قبل أَن يتعلَّم، ولا يُميّز في «الحَقِيقَة المُطلَقَة» ومعانيها بين الإطلاق والتَّقييد ـ في «النَّفي» و«الإثبات» ـ وأَنَّ «الحَقيقَة المُطلَقَة» تجمع جميع الأوصاف ـ من باب دخول «الأَدْنَىٰ» في «الأَعْلَىٰ» وشمول «الأَعْلَىٰ» لجميع الأوصاف ـ وتتعدَّد فيها «الأَحْكَام»، هذا إذا كان ذلك إلَّا في «الحَقِيقَة المُطلَقَة» فكيف بـ«الحَقِيقَة الوَافِدَة» متعدّدة المعاني والمفاهيم لما فيها من تعتيم وطرحِ واجب التَّسليم!! كيف للأصل يُعَوِّر وفوقه يضرط ويُبَعِّر. وهل ما هو واقِع من فتنة بين الأمَّة؛ بتلك الغُمَّة، إلَّا بسبب هٰؤلاء الذين تزبَّبوا قبل أَن يَتَحصرموا، ودخلوا الباب من الجهة المنهيِّ عنها مع ما معهم من مُعاب، وأُلقي عليهم ألقاب هلَّالة وأسماءٍ صوَّالة كـ«فضيلة الشَّيْخ»، و«بَقِيَّة السَّلف» و«فَرِيد ومجدّد عصره» وغيرها، وما حوىٰ فهمهم وتحريرهم إلَّا العُفارة والزُّبالة!!».

قُلْتُ: هذه «الفَقْرة» عظيمة في التَّأصيل ومُلهمة في التَّفصيل يفأل بها «الفَحْل» ويشنأها «البَغْل»، ويُدخلها في الأزدراء والكِبْر المُصاب بالسُّل، وهذا المرض يُنحّف الجسم ويطيّر الفهم ويُفقد المناعة يا عديم الباعة والصناعة!! وآيّم اللَّه! كفىٰ بهذه عيبًا لك علىٰ فهمك!! فلقد أوجعتك ورأيتها كبرًا وٱزدراءًا، لِمَ لك من جهل تَخْرءُ به هُراءًا!!

▪ أما قولك أيها البَعَّار في وضح النَّهار: «٨ـ ويقول: «فالكفر بالطَّاغوت الأصل «الثَّاني» من أصول الإيمان ولا يتحقَّق إلَّا به، وإيَّاك! ثمَّ إيَّاك! أَن تُقلّد ذاك «النّصفي» أو «الرُّبْعي» ـ في علمه وفهمه ـ وتقول:

بل الكفر بالطَّاغوت يا هذا هو الأصل «الأوَّل» من أصليْ الإيمان ـ لوروده كذلك».

قُلْتُ: ما ذكرته أنا في هذه «الفَقْرة» المُطهّرة حقيقة سليقة تجدها في كتابات أمثالك فسدينا بها وبالك. ألَا ترىٰ ما ٱستدركته به علينا ـ من قبل ـ وظننته العلم كان من أنكىٰ السُّم! ويحك يا «الجَرَادَة» ما دهاك وما هو الذي أعماك حتَّىٰ ٱستشرفت هذا الٱستشراف فجلبت به لنفسك الٱستضعاف!!

وواللَّه! إنّي لأستبشر وأرجو بهذا القطع ـ بعون اللَّه تَعَـٰلَى ـ أَن لا تقوم لك بعده قائمة، وتَسْقط في أعين أصحابك ولا يُؤمِّنوك بعدها علىٰ كلمة سَالِمَة، أمَّا عند «المُنْصفَة» فقد أدخلوك ـ من قبل ـ في خانة المُقلّدة المُجْحفة المُرفّسة.

▪ أما قولك أيها البَعَّار في وضح النَّهار: «٩ ـ ويقول: «فالغرب ليس دينًا وإنما جهة ومن الأمور النّسبية فلكلّ جهة «شَرْق» و«غَرْب» وليس الصراع صراع «شَرق» و«غَرْب» وإنما كفر وإيمان، وهذا تمَّ بسطه في مواضع عدَّة، وإنما أردنا أَن ننبه «النّصفيّ» و«الرُّبعيّ» ـ في علمه وتحصيله ـ والكاتب «الإنشائي» أَن يجتنبه فهو مطفّف، فلنعود ـ كذا ـ للمأمول وتزبيره بالأصول!!».

قُلْتُ: فهذه «الفَقْرة» بها نبَّهنا ونصحنا ومازلنا نرىٰ من أمثالك «النّصفِيَة» و«الرُّبْعِيَة» و«الجُزئية» يُصرُّون علىٰ لغة أحلاس «المقاهي» ويتبنَّوها في الكتابات «الشَّرعية» وإن دلَّ هذا علىٰ شيء إنما يدل علىٰ أنَّ هٰؤلاء لا يتَّعضون وبلغة أحلاس «المقاهي» مازالوا يمهرون، وإنما

ينتفع بها النَّاظر للبُعْد وعلىٰ البدعة مُسدّ!!

فهل ضرَّك يا «الجَرَادَة» هذا التَّنْبيه والتَّحذير ودخولها في التَّحرير؟! وهل في هذه «الفَقْرَة» كبر وٱزدراء؟! نحمد اللَّه علىٰ نعمة العَقْل.

▪ أما قولك أيها البَعَّار في وضح النَّهار: «١٠ - ويقول: «قلتُ: ألا ترىٰ تلك الكتابات والمصنفات «النّصفِيَة» و«الرُّبْعِيَة» المملوءة بالعاطفة والإنشائية، البعيدة عن التَّحرير والتَّحبير بأصول «قُحّ أَهْل السُّنَّة» تُكَفِّر بمحض الدُّخول للبرلمان فقط؟! وتعدّه من «المُكَفِّر لِذَاته» وتجعل المَنَاط علىٰ الولوج فقط؟!

بل قد ترىٰ أصحابها محررين كبار في علم «التَّوْحِيد» وقد قصَّروا في «التَّحْدِيد» والنَّظرة الثَّاقبة بالقراءة العائبة، والٱغترار بالفهم وتفَلُّت أصل العلم، وعلم «الإسم» لابدَّ له جمع أصول وفصول الرَّسم، ليكون صحيح «الحكم».

فلما فقدوا ذلك جاء تحريرهم معوَّر وتأصيلهم غير مصوَّر، فنتج عنه الطَّرح المعوَّك والباطل المشوَّك، وأنَّىٰ يكون لهم وقد ٱصطبحوا وتغدُّوا عند «الأزارقة»، و«الصفرية» وأصابهم بول الشَّيطان فطففوا في الميزان!!».

قُلْتُ: ما ذكرته أنا في هذه «الفَقْرة» حقيقة ساطعة لا يُنكرها إلَّا المُتنطّعة، والمُقلّدة العِنْدة، فلقد فعلت الكتابة «الإنشائية» و«العاطفية» - بسبب «النّصفية» و«الرُّبعية» في العلم بالدّين - وأسّه «دعامة الدّين» - في الأمَّة الأفاعيل، لِما حوته من الأباطيل والأغلوطات والأطروحات

السَّقطات، وتزيين الشَّين وتقبيح الزَّين، وقد ظهرت دلالة ذلك وسمته فيك بهذا النَّصب بما ظهر منه من عَطب.

ٱدعيت علينا الأدّعاءات ولم تقم عليها البيّنات! وسوَّدت فبعَّدت وضحكت فأضحكت، وتعجَّبت وعجّبت، أليس هذا دلالة خُذلان بسبب الهوىٰ الذي ولَّد لك الشَّنآن؟!

▪ أما قولك أيها البَعَّار في وضح النَّهار: «١١ـ ويقول: «فما ذكرت في السُّؤال من المَحال أَن يتجنَّب «النّصفيُّ» أو «الرُّبعيُّ» سُمَّه وتأثير همّه، بل يدخلان فيه ويلجان ديوانه ويتناولان قتَّاله، يظنَّان أنه عسلٌ وحلوة وإِن هو إلَّا غمّ وهمّ وبلوىٰ ويسرحان ويمرحان ويظنَّان أنهم محقّقان مُجليان، من بقية «السَّلف» التي تهدي «الخَلَف»، وإنما هما يدعوان إلىٰ النَّار والعَار ومسلك البوار ويظنَّان ـ بما كتبا وحقَّقا ـ يدعوان لدار الأبرار. فيضربان النُّصوص ببعضها بعض لقلَّة ما معهم من حظّ ـ في «الفَهْم» و«العِلْم» ـ ثمَّ يتفق مع ذلك ما معهم من ميل لويلٍ، سبق إلىٰ العقد ـ من شُبهة قتَّالة ومرجوحة بل طريحةٍ زبَّالة ـ وبَولٍ شيطاني حرَّف لهم معاني «السُّنَّة» و«اللَّفْظ» القرآني، فأنَّىٰ يُفلح وفي الأختبار ينجح مَن كان هذا حاله؟!!».

قُلْتُ: هذه «الفَقرة» مُبيّنة لأمثالك ـ في سبب ـ تبنّيهم للظلام الحالك، والجناية علىٰ الألفاظ والتَّشتيت للأبعاض، وتهديم «الأصول» ثمَّ ٱتخاذ «الفُصول» سُلَّمًا في الوصول، وفساد مَن يفعل ذلك، يظهر من البَعيد فيه الشَّائك!! فٱنظر ـ قطع اللَّه دابرك وسدَّ عن الأمَّة معايبك ـ بما سال الدَّم المعصوم! أليس بهذه الفُهوم السَّموم!!

▪ أما قولك أيها البَعَّار في وضح النَّهار: «١٢ـ ويقول: «فلك أَن تختار بأَن تقول: بيّن لنا منهج «السَّلَف» ـ «قحّ أَهْل السُّنَّة» ـ في هذا السُّؤال وجنبنا باطل «الخلف»؛ خاصة قراءة الثَّلاثة ـ «النّصفي» و«الرُّبعي» و«الإنشائي» ـ وأسكب عليه العذَب الزُّلال».

قُلْتُ: الذي يُريد الفلاح يطلب المُنشرح ويتبع الصّحاح، واللَّمْلَمَة مُحَمْحَمة ومسمّمة، والتَّوحيد هو التَّحقيق للعبيد القريب السَّديد وحجزهم عن مُتابعة البعيد، فالإسلام يسير علىٰ الأنام يعتمد علىٰ التَّوضيح في الكلام. فالعبادة لابدَّ أَن تكون سادَّة!!

▪ أما قولك أيها البَعَّار في وضح النَّهار: «١٣ـ ويقول: «فلقد رأيت الرَّجل أوتي فيها من ميله النّفسي والبُعد الحسّي للحقائق والمسائل الدَّقائق وأُخذ من المُتَشابه من الكلام وفقده لوسيلة الإحكام، وضلَّله المُشتبه في «المَعْنىٰ» وأبعده عن درك «المَنَىٰ» ونزوحه إلىٰ الشّدَّة ـ والتي ظنَّها شدَّة محمودة ـ مع ما سبق له من «نصفية عِلْمِيَة» أخذها من بطون الكُتُب...».

قُلْتُ: من هنا كان الدَّاء العُضال والسُّم القَتَّال الذي أوتي منه الكَثِير الكَثِير، فإذا كان فيهم فلا داعي للتَّبرير لأنه باب التَّغرير، والذي أخطأ يقول أخطأت ولا يَتَزَعْنَف ـ بالدَّواران واللَّف ـ ويقول ـ بعد ذلك ـ : أصبت وصحَّحت!! فذاك هو الإبلاس الإبليسي بعينه.

▪ أما قولك أيها البَعَّار في وضح النَّهار: «١٤ـ ويقول: «وسُرق ذهنه ـ لميله النَّفسي وقلَّة المُحصّلة العلمية ـ في هذا الباب بالذَّات. باب دعامة الدّين ـ أعني: «مسألة الإيمان» ـ فتعبّد بظاهر طاهر وولّىٰ دبره

للظَّاهر الذي يفسره أو يقيّده أو يخصص فخلّط وعلىٰ الألفاظ الصحاح تسلّط..».

وهو في هذين «الموضعين» بكلماته هذه الخارجة من لا عقل والهائمة بلا حَكَمَة في مَهَامِهِ الهلكة، يصف الشيخ «أبا قَتَادَة» ـ فك اللَّه أسره ـ وجعله قتادةً في حلوقِ مرضىٰ النُّفوس وكل صريعِ عُجب وكبرٍ مهووس!!».

قُلْتُ: هذه حقيقة ساطعة، وإلَّا قل لي ـ بربّك ـ ما سبب حدوث ـ بسببه ـ تلك البدع القاطعة وذاك الويل في «المُعْتَقد» وظلام اللَّيل في «المَنْهج»، فكثُر اللَّجج وسلوك الفِجج!! فكم سال ـ بسببه ـ الدَّم وكم كثُر بتحريره النُّفور والهمّ والغمّ! **فلا قُدسية عندنا لمُقدَّس علىٰ حساب العَهْد القَبَس!! كيف ونحن اليوم عند مُفترق الطُّرق!!**

فهذا لا يُنكره إلَّا الجَبَان المُتطلّع للمصلحة ـ ليظهر بها ـ عند فُلان! وفُلان! والدّين أمانة وله قوَّة في الدّيانة تمنع الخَوْرَة والجَبانَة فكيف بالخيانة! **والعلم بالخير سبب إلىٰ فعله، والعلم بالشَّر سبب إلىٰ منعه**، ومما ينبغي أن يُعرف أنَّ كل تحريف أو تزييف في «الكتابة»، لابدَّ أَن يتحالف لها وبها أصحاب الإعابة، **وهنا تكون فِطنة« الكاتب»، بأَن يكون مقصده هو سدّ العائب عند «الإخْوَان» أو عند فاسدِ «الجَنَان» ـ المُنْغمس بذاك النَّجس ـ ولا يغتر أبدًا بتَحْسين زُمرته ولا يحفر بيده قَبْرته!! لأنَّ النَّفس لها ميل وأهواء وفيها أدواء لأواء!!**

يقول شيخ الإسلام الفَحْل ٱبن تَيْمِيَة رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «والمؤمن ينبغي له أَن يعرف الشُّرور الواقعة، ومراتبها في «الكتاب» و«السُّنَّة»

كما يعرف الخيرات الواقعة، ومراتبها في «الكتاب» و«السُّنَّة»، فيفرِّق بين أحكام الأمور الواقعة الكائنة، والتي يُراد إيقاعها في «الكتاب» و«السُّنَّة» **ليقدِّم ما هو أكثر خيرًا وأقلّ شرًّا علىٰ ما هو دونه، ويدفع أعظم «الشَّرَّيْن» بٱحتمال أدناهما، ويجتلب أعظم «الخَيْرَين» بفوات أدناهما، فإنَّ مَن لَم يَعْرف الوَاقع فِي «الخَلْق»، والواجب في «الدّين» لَم يَعْرف أحكام اللَّه في عِبَادِه، وإذا لم يَعْرف ذلك كان قوله وعمله بجهْل، ومَن عبَد اللَّه بغير علم كان ما يفسد أكثر ممَّا يصلح.**» [قاعدة في المحبَّة ص ١٩٢].

▪ أما قولك أيها البَعَّار في وضح النَّهار: «١٥ ـ ويقول: **«ولما كان بعض الناس يتقحمون قبل أَن ترسخ أقدامهم ويتعلمون ـ وكانوا رُبعْيين في علمهم ونصفيين كذلك في فهمهم ولم يفقهوا كلام الأئمة والمسائل المُهمَّة ـ خانتهم أفهامهم وجارت بهم أهواؤهم وتعسفوا وأجحفوا وٱعتمدوا علىٰ ذلك بربعية فهمهم لكلام مَن سلفو..»**.

قُلْتُ: إذا رأيت هذه «الفقْرة» كبرًا وٱزدراءًا نسأل المولىٰ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ أَن يُكبّر جُرحك ـ لينزف ـ ونقبرك به لتنفاد ضُرّك، أليست الجناية والخيانة ـ للدّيانة ـ كانت بسبب هذا!! ألم يتجرَّأ المُبْتَدع بسبب هذا؟! وأنت يا «**الجَرَادَة**»! ألم تستشرف للرَّد علينا بسبب هذا؟! فكان ماذا!!

وما تقول لجماعتك؟! هل أصاب «**الحَسَنِي**» في طحني أم كلامه كلّه ظني لا يُفيد العلم اليَقِيني؟! ولا أستبعد أَن تقول هذا! فلك من الأصول «اليَهُودِيَة» في النُّفران والشَّنآن! هو الجُحُود والصُّدُود!!

▪ أما قولك أيها البَعَّار في وضح النَّهار: «١٦ـ ويقوك: «وقد تجد أيها القارىء المُتفحّص ـ يرعاك اللَّه ـ مَن يقول بها ـ ممَّن يدَّعي منهجنا ويتبنَّاه في «العِلْم» و«العَمَل» ـ وأعني به: الجمع بين «العِلْم» و«الجِهَاد» ـ السَّبيل الشَّرعي «التَّوْقِيفِي» الوحيد في التَّغيير؛ لملزومات ٱدعوها لا يقوم لها اللاَّزم ألبتة، وقد تجده من المُحقّقين الكبار، لكن بالكتابة العاطفية والتَّحقيقات الإنشائية، وطراوة عوده العلمي وإِن أكثروا من الجمع والتَّأليف والتَّزيين والتَّحيف والكتابة في هذا «البَاب» بهذا الشَّكل لا تأتي بالفأل، فليس كلّ مَن جمع أسفارًا في مكتبة يستطيع أَن يُهدم مَكذبة، أَو يؤصّل لقاعدة لتكون قائدة إلىٰ فائدة!!».

قُلْتُ: فهذه «الفَقْرة» يا الجَفْرَة! حقيقة ساطعة عليها أدلة قاطعة، فتظن ـ وغيرك المُختبىء في الرُّكن ـ أنَّ جمع «الكُتُب» يُسهّل تقويض النُّصب؛ من غير رواية ودراية!! فيا ما ضلّ الكبار ـ اليوم ـ في كلام الأبرار!!

▪ أما قولك أيها البَعَّار في وضح النَّهار: «١٧ـ ويقوك: وقد تقدم: «وردنا مَن ٱعتمد علىٰ قصة «حاطب ٱبن أبي بلتعة» في عدم تكفير الجاسوس المُعين ـ إذا كان العدو طالبًا غير مطلوبٍ ـ بتحقيق حبير وجلاء كبير لم أُسبق إليه سميناه: «دَحْرُ المُعْتَضِد بِقِصَة حَاطب فِي عَدَم تَكْفِير الجَاسُوس المُخَاطِب»، فليرجع إليه مَن يُريد فهم هذه الحقائق والغوص في الدَّقائق، ولا يصلح «الكِتَاب» للمبتدىء أو المُتَوسط في العلم، وإنما لمَن قطع شوطًا كبيرًا في تحقيق الفَهْم».

قُلْتُ: فلِمَ تشتهي في الكلام؟! أَلَا تعلم أنك مُضعفٌ ـ لنفسك

- الإسلام!! مرّة تجعله في «العُجب» ومرّة في «الكبْر» ومرّة في عدم «الفهْم»، وكفىٰ بهذا دلالة أنَّ فيك سُمومًا قتَّالَة!!

▪ أما قولك أيها البَعَّار في وضح النَّهار: «١٨- ويقول: في «الجنايات العونية»: «ومع هذا لم يرد عليه - أي علىٰ «العَوْني» - في تجهمه الصريح إلَّا برد عاطفي من قبل الدُّكتور «عَبْدالعَزِيز بن مُحَمَّد آل عَبْداللَّطيف» فهذه الردود العاطفية والإنشائية غير محصلة وللشبهات غير لازمة أو مفصلة حتَّىٰ يبعد عن دعواها وتلجم فحواها».

قُلْتُ: أختم بما قاله الإمام الذَّهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه الكبائر: «وأشرُّ الكبر من تَكَبُّر علىٰ العباد بعلمه، وتعاظم في نفسه بفضيلته، فإنَّ هذا لم ينفعه علمه!! فإنَّ من طلب العلم للآخرة كسره علمه، وخشع قلبه وٱستكانت نفسه، وكان علىٰ نفسه بالمرصاد، فلم يفتر عنها بل يحاسبها كل وقت ويثقفها، فإن غفل عنها جمحت عن الطريق المستقيم وأهلكته ومن طلب العلم للفخر والرّياسة ونظر إلىٰ المسلمين شزرًا وتحامق عليهم وٱزدرىٰ بهم، فهذا من أكبر «الكبر» ولا يدخل الجنَّة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر فلا حول ولا قوة إلَّا باللَّه العلي العظيم.».

قُلْتُ: هذه حقيقة، فبسبب هذا الضُّعف في الرُّدُود كثُرت الخيانة للعُهُود!! ومازلنا نرى - في الجزيرة وغيرها - الخيانة للدّين من صاحب الحَيْف والمَيْن، والرَّد عليه عاطفي إنشائي الغير متين!! فهل تُنكر ذلك؟!

فلقد ٱتضح لك أيها الكريم صاحب المنهج السَّليم - يرعاك اللَّه - أنَّ الجَرَادَة أطلق لنفسه عنان الهَوىٰ في التَّصحيح والتَّقبيح، يقرأ للكلام

الواحد عدَّة قراءات، بل يخرء فيها عدَّة خراءات باطلات نتنات!!

مرة القول ـ الواحد ـ يستعمله في العُجب ومرَّة في التَّشبُّع ومرَّة في الكبر ومرَّة في الأزدراء وكلّ ذلك هراء في هراء!!

ولهذا السَّبب ـ المُستقل بالسَّببية ـ جاءت «الشَّريعة» المُنزَّهة تسدّ باب التَّصحيح والتَّقبيح وتجعلها مُناطًا بها فقط! لسبب الهوىٰ الغير مضبوط المُتناول لكل خيْر مبسوط!!

فلقد جنىٰ **«الجَرَادَة»** الجنايتين جناية «المحلّ» وجناية «العَقْل» وهذه هي خاصية البَغْل!! فهذه نفثة مصدُورٍ!!

❊ ❊ ❊ ❊

القَطْعُ العَاشِرُ

يقول الجَرَادَةُ النَّاصب للعرَّادَة ما لفظه: «الصفة السَّادِسَة: رميه الناسَ بما هو من صفاتِه، وحَطُّهُ عليهم بما هو من سيئاته! فيعيب منهم ما هو والغٌ فيه! بل لا تكاد تجد من يعيب في المُعابِ يدانيه، فضلاً عن أَن يوازيه!! - إلىٰ أن قَالَ - «الجَرَادَةُ» ما لفظه:

قُلْتُ: ومما وقفتُ عليه من كلام صاحب «التَّبْصِير» ويندرج تحت هذه الصفة المذمومة:

١ - قوله في كتابه «دحر المُعْتَضِد»، يصف من يرد عليه: «فسنتطرق لما ساء هذا الدُّكتور المَغْرور..».

٢ - ويقول في كتابه «الجنايات العونية»، يصف السَّابق أيضًا: «فالرَّجل في علمي - مما أخبرني عنه ثقة؛ له حظ وافر من العلم الذي ٱدعاه - أنه غلب علىٰ هذا الدُّكتور، الأعتداد بالنفس والغرور؛ مما جعله يغالط في أبحاثه ودراساته «الحَدِيثِيَة»؛ بتوجيه أقوال أئمة هذا الشأن توجيهًا يخدم به رأيه أو يخفي ما أوجبت الأمانة العلمية الشَّرعية إظهاره؛ لخدمة مذهب غروري مشين».

٣ - ويقول في كتابه «الكَاشِف»: «الرَّد البُرْهاني في الانتصار للإمام الألباني» من قرأه وجد فيه اللَّف والدوران وللنصوص الجلية الشنآن زيادة علىٰ سوقية الألفاظ المُتَدنية؛ التي قاموسها «مُعْجَم أحلاس المَقَاهي» والتَّشهير والتَّعيير لصاحب «حقيقة الإيمان عند

الشَّيخ الألباني»...».

٤ ـ ويقول في «التَّبْصِير»: «**بل قد ترىٰ أصحابها محررين كبار في علم** «**التَّوْحِيد**» **وقد قصَّروا في** «**التَّحْدِيد**» **والنَّظرة الثَّاقبة بالقراءة العائبة، والٱغترار بالفهم وتفَلُّت أصل العلم**».

٥ ـ ومن صور هذا الدَّاء رميه الشَّيخ «أبا قتادة» ـ فك اللَّه أسره ـ بالغلو، وسيتبيَّن من هو أحق به بإذن اللَّه. ـ إلىٰ أن قَالَ ـ «الجَرَادَةُ» ما لفظه:

وبعد، فهذه بعض صفات صاحب «التَّبْصِير»، ولم أستقصِ لا في ذكر «الصفات»، ولا في ذكر ما يدل عليها من كلامه، فلا زالت اليد مليئة! وفي الجُعْبة أُخريات خبيئة! وثمَّ ما أتحفَّظُ عن ذِكره حتَّىٰ يتيسر لي ٱستقراءُ كلامه ٱستقراءً كُليًا! وبعدها لي معه شأن.

أَلَا من ٱستخفَّ بالناس وٱستطال عليهم بغير حق، فليتصبَّر علىٰ ٱستخفافهم به بالحق!! وليتجلّد علىٰ حطِّهم عليه وإشاعةِ مساويه كما تجلّد بالباطل علىٰ الٱستنقاص لهم والتَّشويه!! فليستَحْلِ المُرَّ في الجزَاء كما ٱستحلاه في الٱبتداء!! وذا قدَرُ الحقِّ فيمن ٱستهان بالخلق فليُقِلَّ بعدُ أو ليستكثر..

وللمعجب بنفسه، أقول ما قاله ٱبن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ لمن أصابه ذلك الدَّاء: «هذا الدَّاء القبيح الذي يولد عليكَ الٱستخفاف بالناس، وفيهم بلا شك من هو خير منك، فإذا ٱستخففت بهم بغير حق ٱستخفوا بك بحق! لأن اللَّه تَعَالَى يقول: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ﴾، فتُوَلِّدُ علىٰ نفسكَ أن تكون أهلاً للٱستخفاف بك!

بل علىٰ الحقيقة مع مقت اللَّه عَزَّ وَجَلَّ!! وطمسِ ما فيك من

فضيلة!!». والحمد للَّه رب العالمين.» [نَصب العَرَّادَة ٢/ ٢٢ ـ ٢٧].

القَطْعُ:

▪ **قَالَ أبو عُزَيْر عَبْدُالإِلَه الحَسَنِي ـ عفا الله عنه ـ**: الحمد للَّه الذي عافانا من الٱنقلاب، والتَّجرُّأ علىٰ النُّصوص بالإثلاب، فحقيقة الإيمان ـ لمَّا يقترن العلم بالعمل ـ يتوضَّح به الصَّعب من السَّهل، ومن ثمرة هذا العلم المقرون بالعمل، **عِلْم العَدْل قَبْل فِعْل العَدْل!**

فالرُّسل عَلَيْهِمُ ٱلسَّلَامُ جاءت بالبيّنات وأنزل اللَّه تَعَالَىٰ معهم «الكِتَاب» و«الميزان» ليقوم النَّاس بالقسط، وإذا خلىٰ القلب منهما وقع العبد في «الجَهْل» و«الظُّلم» و«السَّقْط» وٱنزوىٰ إلىٰ المُنْحط. وهذه هي أصلية الإنسان؛ لما يفرغ الجَنَان ـ منهما ـ يندثر الإيمان وتميل نفسه إلىٰ الإشراك بحسب الإمكان.

فالنَّفَس الإنساني ـ لما له من أصلية في الظلم والجهل ـ يعتريه النَّزغ الشَّيطاني، يدفعه إلىٰ مضرَّة ويظن أنه مسرَّة، لهذا أوجب اللَّه تَعَالَىٰ حبّ الحقّ والسَّعي في طلبه، فقوَّة حُبّ الحقّ بعلم، تُولّد صحيح الفَهم فيُتجنَّب ـ بسببه ـ للهمّ والغمّ وينسد الباب أمام السُّم.

ولابدَّ ـ في ذلك ـ من الصَّبر علىٰ الصَّرّ، لأنَّ حبّ الحقّ بعلم وقصد، يولّد ٱصطدام مع كثير من الأنام، وينشأ منه إما الإلجام أو الجهر ـ فيه ـ بالكلام، ولهذا كان لابدَّ من الصَّبر والتَّصبُّر، لدفع ـ فيه ـ التَّقهقر، وهذا هو مغزىٰ قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ ۝٣﴾ [العَصر].

فلما قال المولىٰ سُبۡحَـٰنَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿بَلۡ نَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَى ٱلۡبَٰطِلِ فَيَدۡمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٞۚ﴾ [: ١٨]. عُلم أنَّ الحقّ فيه الإدماغ والإرغام المُولَّد للزَّهق. وهذه هي خاصية الحقّ، لأنَّ الباطل مُزيَّف ومن الدَّاخل مُجوَّف، سهل في الأندحار وسهل في الأنقبار، والعار والشَّنار يصعب الميل إليه لذاتيةٍ ـ فيه ـ من البوار، ومتىٰ جنح إليها القَلْب، عُلم أنه مُصاب بالرَّان الصَّلب، و«الجَرَادَة» صاحب النَّصب لهذه «العَرَّادَة» حطَّ علينا هذا الحطّ؛ لمَّا ضعُف قلبه في ذلك العلم المُصوَّر وأنبسط مع حمَاقَة نفسه، يهجم بهذا التَّهور؛ لنا يستقرأ وللباطل يَخْرء!!

▪ أما قولك أيها البَعَّار في وضح النَّهار: ««الصفة السَّادِسَة: رميه **الناسَ بما هو من صفاتِه، وحَطُّهُ عليهم بما هو من سيئاته! فيعيب منهم ما هو والغٌ فيه! بل لا تكاد تجد من يعيب في المُعابِ يدانيه، فضلاً عن أن يوازيه!!** ـ إلىٰ أن قَالَ ـ «الجَرَادَةُ» ما لفظه:

قُلْتُ: ـ القائل هو «الأزْدِي» صاحب القُبح المُبْدي ـ ومما وقفتُ عليه من كلام صاحب «التَّبْصِير» ويندرج تحت هذه الصفة المذمومة:

١ ـ قوله في كتابه «دحر المُعْتَضِد»، يصف من يرد عليه: «**فسنتطرق لما ساء هذا الدُّكتور المَغْرور..**».

قُلْتُ: **لقد عذَّبَتك كِتَابَاتي فأصرَرْت عَلَىٰ إِعَابَتِي**، وإن دلَّ هذا علىٰ شيء إنما يدل علىٰ أنَّ النَّبل أصاب لك ولأمثالك «القَلْب» لهذا تَقيَّأت هذا الثَّلْب، تُصرّ علىٰ تعييبنا وبالكذب علىٰ تَغْييبنا، أَوَ ما علمت أنَّ هذا الأنتداب كشفنا لك به المُعَاب، وفضحنا لك «القِرَاءَة»، وكيف تولَّد منها «الخَرَاءَة»!!

فالجهاد لايُنصر بأمثالك، بل يكون بخيرٍ إِن كُنت في مَعْزلٍ من ذلك، وأمثالك ولَّدوا لنا في «الجهاد» نُفور العِباد، وصَعُب علىٰ طالب العلم النُّصح بكلام الفُصح، لما كان أمثالك «القارءة» فيه طارئة.

فلابدَّ أَن يكون فيكم أوَّل التَّهطير حتَّىٰ يسهل علىٰ الناس ـ فيه ـ المَسِير، وإِنَّاواللَّه! لقد غلقنا فيه الباب أمام «التَّجَارب» وسدَّينا الباب أمام الثَّالب، ولن يقودنا أبدًا الجاهل أو صاحب الهوىٰ المَائِل، ومتىٰ كان لأمثالك فيه كلمة، فمِن الأنحراف ما سَلِم. ولقد وقفنا النَّفس وآنتدبنا لنسدّ عيبكم ونموّت فيكم الحسّ ـ قطع اللَّه دابرك ـ كم جنيتم علىٰ الأمَّة وكم بلوتموها بغُمَّة، وإِنَّا واللَّه صابرون مُحتسبون لرؤوسكم مقرّعون فحصّنوا أنفسكم فيما تَكْتبون!!

فالغُرور يا «الجَرَادَة»! لا يُولّد العلم المسرور ولا يدل علىٰ المسلك المبرور، بل يجني علىٰ المَسْطور ويُنفّر منه بنَتْن البُخور والذي يحكم ـ فينا ـ هل فعلنا ذلك، الدَّارك للأرب المُميّز بين صحيح وقَبيح المسالك، أما أنت فممنوع من ذلك لظلامك الحالك ـ في العِلْم والفَهْم ـ!! لأنَّ لك خاصية بَغْلِيَة تدفع لقراءة «النُّصوص» قراءة حمارية وحْشية؛ النُّفرة من المُعَطَّر والصَّك للصَّحيح المُسَطَّر!!

▪ أما قولك أيها البَعَّار في وضح النَّهار: «٢ ـ **ويقول** في كتابه «الجنايات العونية»، يصف السَّابق أيضًا: «**فالرَّجل في علمي ـ مما أخبرني عنه ثقة؛ له حظ وافر من العلم الذي آدعاه ـ أنه غلب علىٰ هذا الدُّكتور، الأعتداد بالنفس والغرور؛ مما جعله يغالط في أبحاثه ودراساته «الحَدِيثِيَة»؛ بتوجيه أقوال أئمة هذا الشأن توجيهًا يخدم به**

رأيه أو يخفي ما أوجبت الأمانة العلمية الشَّرعية إظهاره؛ لخدمة مذهب غروري مشين».

قُلْتُ: المُغالط، للنُّصوص الصَّحيحة والألفاظ الفَسِيحة والمَعَاني القَرِيحة لا يُخالط!! بل يسقي ممَّا سقيت أنت منه يا «**الجَرَادَة**»! الجَرْي وراء الكلمة، بدون معرفة هل هي جريحة أم سَلِمَة، ولقد بيَّنا فيك ذلك بصدق وقد علمه المتألّق المُحدق. وهل كذبنا بما ٱنتدابنا أم بكَّمْنا!!

▪ أما قولك أيها البَعَّار في وضح النَّهار: «٣ـ ويقول في كتابه «الكَاشِف»: «الرَّد البرهاني في الانْتصار للإمام الألباني» **من قرأه وجد فيه اللَّف والدوران وللنصوص الجلية الشنآن زيادة علىٰ سوقية الألفاظ المُتَدنية؛ التي قاموسها «معجم أحلاس المقاهي» والتَّشهير والتَّعيير لصاحب** «حقيقة الإيمان عند الشَّيخ الألباني»...».

قُلْتُ: هل لفَّينا ودُرنا أم لك ولأمثالك بعصا «الدَّلائل» و«المَسَائل» سُقْنا؟! فالأصل فيك وفي أمثالك أَن يكونوا محجوزين في «الحظيرة» ويُمْنَع ـ فيكم ـ الخروج في حرّ الظَّهيرة، حتَّىٰ لا يتولَّد لكم بضربة الشَّمس الإسْهَال، لأنكم بدون سِرْوال!!

▪ أما قولك أيها البَعَّار في وضح النَّهار: «٤ـ ويقول في «التَّبْصير»: «**بل قد ترىٰ أصحابها محررين كبار في علم** «التَّوْحِيد» **وقد قصَّروا في** «التَّحْدِيد» **والنَّظرة الثَّاقبة بالقراءة العائبة، والٱغترار بالفهم وتفَلُّت أصل العلم**».

قُلْتُ: الظَّاهر ـ ممَّا سوَّدت به هذا النَّصب ـ «التَّبْصير» لطائفة بصَّر ولظهرك وظهر أمثالك كَسَّر، فنحمد اللَّه علىٰ هذه النّعمة.

▪ أما قولك أيها البَعَّار في وضح النَّهار: «٥ـ ومن صور هذا الدَّاء رميه الشَّيخ «أبا قتادة» ـ فك اللَّه أسره ـ بالغلو، وسيتبيَّن من هو أحق به بإذن اللَّه. ـ إلىٰ أن قالَ ـ «**الجَرَادَةُ**» ما لفظه:

وبعد، فهذه بعض صفات صاحب «التَّبْصير»، ولم أستقصِ لا في ذكر «الصفات»، ولا في ذكر ما يدل عليها من كلامه، فلا زالت اليد مليئة! وفي الجُعْبَة أُخريات خبيئة! وثمَّ ما أتحفَّظُ عن ذِكره حتَّىٰ يتيسر لي ٱستقراءُ كلامه ٱستقراءً كُليًا! وبعدها لي معه شأن.

ألَا من ٱستخفَّ بالناس وٱستطال عليهم بغير حق، فليتصبَّر علىٰ ٱستخفافهم به بالحق!! وليتجلّد علىٰ حطِّهم عليه وإشاعةِ مساويه كما تجلّد بالباطل علىٰ الٱستنقاص لهم والتَّشويه!! فليستَحْلِ المُرَّ في الجزَاء كما ٱستحلاه في الأبتداء!! وذا قدَرُ الحقِّ فيمن ٱستهان بالخلق فليُقِلَّ بعدُ أو ليستكثر..».

قُلْتُ: الحمد للَّه! لقد ٱنتهيت من ذكر لنا الصّفات العائبات الزَّائفات، والمُنْصف المُتْحف والكريم المُستقيم ـ بعد هذه «القراءة» ـ يحكم هل كان فينا ذلك صراحة أم «**الجَرَادَة**» أصابته في البصر عَاهَة!!

أما ما ظننته من الأخطاء «**العِلْمِيَة**» والٱنحراف في «**المَنْهَجِيَة**» الويل لك ـ فيه ـ من «التَّعمية»، فالنَّظرة الدُّونية سبَّبتها لك من قبل البضاعة «**الجُزْئِيَة**»، **وَلُم مَن بَسَط لَك يد المُسَاعَدَة، وقُل له يَنْقُصك النَّظر بسَدَادَة، فقدّم للذَّبح «الوَرِيد»، حتَّىٰ لا تجني ثانية عَلَىٰ العَبِيد.**

القَطْعُ الحَادِيُّ عَشَر

يقول الجَرَادَةُ النَّاصب للعرَّادَة ما لفظه: «فصل: **في ذكر جملة من جَهَالات صاحب «التَّبْصِير»، وتجاوزاته، وأخطائه «العِلْمِيَة»!**

ٱعلم وفقني اللَّه وإياك لمرضاته، وأعاذنا من همزات الشَّيطان الرَّجيم ومن نزغاته، أنَّ الخطأ لا يسلم منه أحد، فهو لبني الإنسان مُلازم، وكل بني «آدم» خطاء، كما قال خير الأنبياء ـ عليه الصلاة والسلام ـ وهذه مُسَلَّمة قبليَّة، وحقيقة يقينية.

وتبيان أخطاء الناس ومكاشفتهم بها إنما يكون في غالب الحال بالنَّصيحة والتَّنبيه، وتَعْليمهم الصواب بالحسنىٰ، إلَّا أنَّ المَرْدود عليه قد أسْلَفَ من المكابرة، والترفُّعِ مُجاهرة، وقدَّم من دعاوىٰ السَّلامة من التَّحريراتِ الجائرة، ما سدَّ به منافذ التَّرفق واللِّين، وأشرع به أبواب التَّأنيب والتَّقريع، والتَّوبيخ والتَّشنيع! وأخرىٰ.. **أنه مَرَقَ من غثاثة أخطائه وجهالاتهِ إلىٰ الأجِلَّةِ تبديعًا، وجاوز حدَّ تجاوزاته إليهم تطاولاً وتجديعًا، فليس للرادِّ مع هذا الدَّاء الدوي من سبيل، إلَّا ما يُقطِّع نياطه ويقتلع جذره الأصيل، وإن لم يكن إلَّا بالتَّنكيل!**

فليذق مَن جنىٰ مِن حَشَفِهِ، فما هي إلَّا بضاعته رُدَّت إليه، وما هو إلَّا صاعه السُّوء ٱنقلب عليه!!

فإن ٱفترعها بباطل، فهي له به بالحق ـ إن شاء اللَّه ـ تُحار!! وما ظلم من رد البضاعة مع صاعها علىٰ صاحبها وما جار!! وما هي إلَّا

أمثلة من «التَّبْصِير» أذكرها للتَّدليل، ليعرف النَّاظر بها الفرقان بين العلم الأصيل والمزاحم الدَّخيل!

المَسْألَة الأولىٰ:

فساد تقسيم المكفرات إلىٰ «**مُكفّر لِذَاته**» و«**مُكَفّر بِغَيْره**» ـ إلىٰ أن قَالَ ـ «**الجَرَادَةُ**» ـ بعد ذكر قولي ـ ما لفظه: مقدمة لابدَّ منها:

صياغة علم ما وقولبته في «ٱصطلاحاتٍ» و«تقاسيمَ» تجمع جملةً من مفاريد جزئياته لتُسيَّجَ بقاعدةٍ تطَّرِد في تلك الجُزئيات ليس مما يُنكر في دين اللَّه إذا قام علىٰ سوق صحيحة، ولا يتأهل لهذا النَّوع من الفنون إلَّا من كان عالمًا بشعب العلم المُقسَّم وجزئياته وأفراده خبيرًا بأحكامها، إذ آلة تقسيم «العلوم» هي «**الٱسْتِقْرَاء الكُلِي**»، والفساد في «**التَّقَاسِيم**» إما أَن ينتج عن جهلٍ بأوصاف «الشعب» و«الأجزاء» وأحكامها، فتُضمُّ إلىٰ غير سياجاتها، ويُخرَجُ من تلك السياجات ما هو منها، وإما أَن ينتج عن محدودية الٱستقراء وضعفه بما لا يؤهل لبناء «قَاعِدَة» و«قَانُون» ويقينية «**النَتَائج**» لا تكون إلَّا مع يقينية «**المُقَدِمَات**» وأغلبية هذه تُنتج من تلك أغلبية، والظن يبقىٰ ظنًا.

ثمَّ لابدَّ أَن يكون لفظ «الٱصطلاح» دالاً في لغة «العَرَب» علىٰ موضوع الٱصطلاح، منطبقًا علىٰ معناه، والجهل بدلالات «الألفاظ» يوقع في الضلال والفَسَاد، ومنه عامة ضلال أهل البدع.

يقول العلاَّمة أبو قتادة ـ فك اللَّه أسره ـ: «قاعدة في المصطلحات والألفاظ: صياغة أيّ قاعدة تحتاج إلىٰ أمرين: ١ ـ دليل صدق موضوعها ٢ـ صواب بنيتها اللَّفظية في الدَّلالة علىٰ موضوعها ومعناها».

عندما قسّم «المتكلمون» مسائل الدّين إلىٰ «أصول» و«فروع» لم يعبِ «الأئمة» هذا التَّقسيم لكونه ٱصطلاحًا حادثًا لا يوجد في كلام الأوائل، فليس طروء التَّقسيم في خلفٍ دون سلف يكون بمجرده قادحًا فيه، بل القادح هو جعلُ تلك القوالب أوعية لمعاني باطلة، وإدخال جزئيات مباينة في سياج تلك التَّقاسيم، بينما يُخرج منها ما هو مندرج فيها، ثمَّ جعلهم من أخطأ أو جهل أو خالف تلك «الأصول» التي وضعوها ـ وليست هي من الأصول في شيء ـ كافرًا خارجًا من الملَّة.

قال شيخ الإسلام ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «طائفة من أهل الكلام يسمي ما وضعه «أصول الدّين»، وهذا ٱسم عظيم، والمسمىٰ به فيه من فساد الدّين ما اللَّه به عليم، فإذا أنكر أهل الحق والسُّنَّة ذلك قال المبطل قد أنكروا «أصول الدّين»، وهم لم ينكروا ما يستحق أَن يسمىٰ أصول الدّين، وإنما أنكروا ما سماه هذا «أصول الدّين»، وهي أسماء سموها هم وآباؤهم بأسماء ما أنزل اللَّه بها من سلطان، **فالدّين ما شرعه اللَّه ورسوله وقد بين أصوله وفروعه، ومن المحال أَن يكون الرَّسول قد بين فروع الدّين دون أصوله كما قد بينا هذا في غير هذا الموضع**».

وقال أيضًا: «وإنما الغرض التَّنبيه علىٰ أنَّ في «القرآن» والحكمة «النَّبوية» عامة «أصول الدّين» من المسائل والدَّلائل التي تستحق أَن تكون «أصول الدّين»، **وأما ما يدخله بعض الناس في هذا المسمىٰ من الباطل** فليس ذلك من «أصول الدّين»، وإِن أدخله فيه، مثل المسائل والدَّلائل الفاسدة، مثل نفي «الصفات» و«القدر» ونحو ذلك من

المسائل، ومثل الاستدلال علىٰ حدوث العالم بحدوث الأعراض التي هي صفات الأجسام القائمة بها..».

وقال أيضًا: «المسائل التي هن من «أصول الدّين» التي تستحق أَن تسمىٰ أصول الدّين ـ أعني الدّين الذي أرسل اللَّه به رسوله وأنزل به كتابه ـ **لا يجوز أَن يقال لم ينقل عن النَّبي ﷺ فيها كلام، بل هذا كلام متناقض في نفسه، إذ كونها من «أصول الدّين» يوجب أَن تكون من أهم أمور الدّين، وأنها مما يحتاج إليه الدّين،** ثَمَّ نفي نقل الكلام فيها عن الرَّسول يوجب أحد أمرين: إما أَنَّ الرَّسول أهمل الأمور المهمة التي يحتاج إليها الدّين فلم يبينها، أو أنه بينها فلم تنقلها الأمة وكلا هٰذين باطل قطعًا، وهو من أعظم مطاعن المنافقين في الدّين، وإنما يظن هذا وأمثاله من هو جاهل بحقائق ما جاء به الرَّسول، أو جاهل بما يعقله الناس بقلوبهم، أو جاهل بهما جميعًا، فإِنَّ جهله بالأول يوجب عدم علمه بما اشتمل عليه ذلك من أصول الدّين وفروعه، وجهله بالثَّاني يوجب أَن يدخل في الحقائق المعقولة ما يسميه هو وأشكاله عقليات وإنما هي جهليات، وجهله بالأمرين يوجب أَن يظن من أصول الدّين ما ليس منها من المسائل والوسائل الباطلة، وإِن يظن عدم بيان الرَّسول لما ينبغي أَن يعتقد في ذلك، كما هو الواقع لطوائف من أصناف الناس حذاقهم فضلاً عن عامتهم».

وهذه النُّقول وغيرها من كلامه توضح أَنَّ الدّين له «أصول» و«فروع»، وأنه لا مأخذ علىٰ هذا «التَّقسيم»، وإنما المأخذ علىٰ الطوائف التي أدخلت في أحد المسميين أو كليهما ما ليس منهما

وأخرجت من أحدهما أو كليهما ما هو منهما، **وهذا يعرفك بخطأ من أطلق القول ببطلان هذا** «**التَّقْسِيم**».

ومن هنا نَلِجُ إلىٰ بيان التَّفريق الصحيح لمسائل الدِّين، وبيان الضابط الذي يصح المَيز به بين مسائل «الأصول» ومسائل «الفروع»، ويصح بٱعتماده تفرقة الجزئيات والشُعب وإدخالها في زُمر تجمع المسائل مع أشباهها، ليطَّرِد علىٰ كل زمرة قاعدة وقانون صحيح في التَّكفير. علىٰ أن الأَولىٰ هو ترك الٱصطلاح بمسائل «أصول» ومسائل «فروع» لما فيهما من ٱشتراك وإيهام، والٱعتياط في الٱصطلاح بنفس الضابط الذي يصح به الفرقان بين مسائل «الأصول» ومسائل «الفروع».

ومن تتبع كلام أهل العلم يجد المَنَاط الصحيح للتَّفرقة هو «**الظهور**» و«**الخَفَاء**»، فللمسائل الظاهرة أحكام تباين به المسائل الخفية، والظهور ينتظم المسائل المُصطلح عليها بأصول الدِّين وينتظم المسائل المصطلح عليها بالفروع، وكذلك الخفاء، والمراد بالمسائل الظاهرة ما كان معلومًا من الدِّين بالضرورة، وهي قسمان:

الأوَّل: ما لا يمكن ٱجتماعه مع حقيقة الإسلام، فهو مضاد له من كل وجه، ووجوده ينقض عقد الٱلتزام ـ **لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ** ـ، وقبحه معلوم قبل الشرع، وهو مما توافقت عليه دعوة «الأنبياء»، فلا يرد عليه النَّسخ بحال، كإنكار وجود اللَّه، **وإنكار أصل قدرته**، وكالشرك باللَّه، وكسبِّ **اللَّه، ونَحْو ذلك**.

الثَّاني: ما كان علمه متوقفًا علىٰ بلوغ الشَّرع، لكنه من أحكام الإسلام المعلومة بالضرورة **لمن كَانَ في حواضر الإسلام**، كوجوب

أركان الإسلام «الخمس»، وكتحريم «الخمر» و«الزنا» و«الربا» ونحو ذلك، وهذان «القِسْمان» هما مما يصح الأصطلاح عليهما بمسائل «أصول الدّين»، كما سيأتي في كلام شيخ الإسلام وغيره.

فمَن وقع في شيء من مكفرات القسم «الأوَّل» **فهو كافر قبل الحجة وبعدها، إلَّا أنَّ كُفر التَّعْذيب ـ العقاب ـ لا يلحقه إلَّا بعد إقامة الحجة** إِن كان في مظنة عدم بلوغها، كالناشىء بالبوادي، أو في دار كفر، أوحديث العَهد بالإسلام، أو كان في زمان يشبه أزمنة «الفترات» أو مكان يُتصور فيه ذلك.

وأما من وقع في شيء من مكفرات القسم «الثَّاني» بمَعنىٰ أنه أنكر وجوب شيءٍ من الواجبات المتواترة الظاهرة، أو أنكر تحريم شيءٍ من المحرمات الظاهرة المُتَواترة، فلا يكفر قبل الحجة إِن كان في مظنة جهلٍ كما سبق، **لَكِن لَوْ ٱدَّعَىٰ «الجَهْل» وهو في حَوَاضر الإسْلَام فَلا يقْبَل مِنْه وَيَكُون كَافِرًا.**

وأما **المَسَائِل الخَفِيَة**: فهي ما لم يكن علمها ضروريا من دين المسلمين، بل هي مما يقع فيها الأشتباه لدقتها أو غموضها وخفاء مأخذها، والعلم بها إنما يكون بالشَّرع، كإنكار **سعة قدرة اللَّه** كما في حديث الرَّجل الذي أوصىٰ أهله بإحراقه علىٰ الصَّحيح من أقوال أهل العلم، وكإنكار «الصفات» لتوهم ٱستلزام الإثبات لتعدد القُدَماء **وكتأويل بعض «الصفات» فِرَارًا من «التَّشْبيه»**، وكنفي خلق اللَّه لأفعال العباد لتوهم ما في القول بذلك من نسبته إلىٰ النقائص والظلم، وَنَحْو ذَلِك ممَّا هو معلوم.

وهذه «المَسَائل» ونحوها **لا يكفر من وقع فيها أو في شيءٍ منها إلَّا ببلوغ الحُجَّة التي يقطع معها بٱنتفاء «الشُّبْهَة»، وَزَوَال الألتباس**، كما وضحه أهل العلم. وممَّا جاء في كلام أهل العلم يوضح ٱفتراق حكم التَّكفير بين المسائل «الظَّاهرة» والمسائل «الخفية».

قول شيخ الإسلام ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مسائل الدِّق في «الأصول» لا يكاد يتفق عليها طائفة، إذ لو كان كذلك لما تنازع في بعضها السَّلف من «الصحابة» و«التَّابعين»، وقد ينكر الشيء في حال دون حال، وعلىٰ شخص دون شخص، وأصل هذا ما قد ذكرته في غير هذا الموضع: أنَّ المسائل «الخبرية» قد تكون بمنزلة المسائل «العملية»، وإن سميت تلك مسائل «أصول» وهذه مسائل «فروع»، فإنَّ هذه تسمية محدثة قسمها طائفة من «الفقهاء» و«المُتَكلمين»، وهو علىٰ المتكلمين والأصوليين أغلب لاسيما إذا تكلموا في مسائل «التَّصويب» و«التخطئة»، وأما جمهور «الفقهاء» المحققين و«الصوفية» فعندهم أنَّ الأعمال أهم وآكد من مسائل الأقوال المتنازع فيها، فإنَّ الفقهاء كلامهم إنما هو فيها وكثيرًا ما يكرهون الكلام في كل مسألة ليس فيها عمل كما يقوله «مالك» وغيره من أهل «المدينة»، **بل الحق أنَّ الجليل من كل واحد من الصنفين مسائل أصول، والدقيق مسائل فروع**، فالعلم بوجوب الواجبات كمباني الإسلام «الخمس» وتحريم المحرمات الظاهرة المتواترة، كالعلم بأنَّ اللَّه علىٰ كل شيء قدير، وبكل شيء عليم، وأنه سميع بصير، وأنَّ القرآن كلام اللَّه، ونحو ذلك من القضايا الظاهرة المتواترة، ولهذا من جحد تلك الأحكام العملية المجمع عليها كفر

كما أنَّ من جحد هذه كفر، وقد يكون الإقرار بالأحكام «العملية» أوجب من الإقرار بالقضايا القولية، بل هذا هو الغالب فإنَّ القضايا «القولية» يكفي فيها الإقرار بالجمل، وهو الإيمان باللَّه وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت والإيمان بالقدر خيره وشره، وأما الأعمال الواجبة فلابدَّ من معرفتها علىٰ التَّفصيل، لأن العمل بها لا يمكن إلا بعد معرفتها مفصلة». ـ إلىٰ أن قال ـ «الجَرَادَةُ» ما لفظه:

وقال العلاَّمة عبداللَّه أبا بطين رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد إيراده لكلام «ٱبن تيمية» الذي أوردته: «فٱنظر إلىٰ تفريقه بين المقالات «الخفية» والأمور «الظَّاهرة»، فقال في المقالات «الخَفِيَة» التي هي كفر قد يقال إنه فيها مخطىء ضال لم تقم عليه الحجة التي يكفر صاحبها، ولم يقل ذلك في الأمور «الظَّاهرة»، بل قال: ثمَّ تجد كثيرًا من رؤوسهم وقعوا في هذه الأمور فكانوا مرتدين، فحكم بردتهم مطلقًا ولم يتوقف في الجاهل فكلامه ظاهر في التَّفرقة بين الأمور المكفرة الخفية، كالجهل ببعض «الصفات» ونحوها فلا يكفر بها الجاهل، كقوله للجهمية: أنتم عندي لا تكفرون لأنكم جُهَال، وقال فيمن ٱرتكب بعض أنواع الشرك جهلاً: لم يمكن تكفيرهم حتَّىٰ يبين لهم ما جاء به الرَّسول ﷺ، ولم يقل: لم يمكن تكفيرهم لأنهم جهال، كما قال في المنكر لبعض «الصفات» جهلاً، بل قال: لم يمكن تكفيرهم حتى يبين لهم ما جاء به الرَّسول ﷺ فلم ينتهوا، أو إِن كانوا جهالاَ، مع أنَّ قول الشَّيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، في عدم تكفير «الجهمية» ونحوهم، خلاف المشهور في المذهب..». إلىٰ غير ذلك من كلام أهل العلم.

تَنْبِيه: قد يُعَبر أئمة الدَّعوة «النَّجدية» وغيرهم عن المسائل «الظَّاهرة» في باب التَّكفير بلفظ «مسائل الأصول»، مثاله: قول الشَّيخ إسحاق آل الشَّيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالة تكفير المُعَيَّن: «**كلام أئمة الدّين أنَّ الأصل عند تكفير مَن أشرك باللَّه فإنه يُستتاب، فإن تاب وإلَّا قتل لا يذكرون التَّعريف في مسائل «الأصول»**، إنما يذكرون التَّعريف في المسائل «الخَفِيَة» التي قد يخفى دليلها علىٰ بعض المسلمين، كمسائل نازع فيها بعض أهل البدع كـ«القدرية» و«المرجئة» أو في مسألة خفية».

وقد عرفت صحة هذا الإطلاق، وأنَّ المسائل «الظَّاهرة» هي مسائل «الأصول»، والمسائل الخفية هي مسائل «الفروع»، وإن كان الٱصطلاح بالظهور والخفاء أولىٰ لما تقدم، وباللَّه تَعَالَىٰ التَّوفيق.

إذا ٱتضح هذا فأُجمِلُ الرَّد علىٰ تقسيم صاحب «التَّبْصِير» للمكفرات إلىٰ «**مُكَفّر لِذَاتِه**» و«**مُكَفّر بِغَيْرِه**» في وجوه:

الوَجْه الأَوَّل: عدم شمول التَّقْسيم في «**المُكَفّر بِذَاتِه**» لجميع الحالات التي يقع فيها المُعَين في «المكفرات لذاتها»، فأخبَرنا أنَّ «**المُكَفّر بِذَاتِه**» **يُنَاط بالوصف فَقَط، وأنه لا يَعْتَد فيه لا بِجَهْل وَلَا بِتَأْوِيل، فمَاذَا عن «الإكراه»؟! ومَاذَا عَن «الخَطأ»؟! فهل هي خارجية جَدِيدَة!! أَم جِنَايَة وَجَهَالَة أَكِيدَة!!**

الوَجْه الثَّاني: لم يُعرِّفنا بتعريف جامع مانع لتقسيمه «المُبْتَدَع» فقوله في «**المُكَفّر بِذَاتِه**»: «**وصفه قائم قبل التَّفهيم وتجلية التَّعتيم أو إقامة الحُجَّة وبيان المحجَّة، والمَنَاط فيه يدور علىٰ «الوَصف» فقط**» وقوله في المكفر بغيره: «و«المُكَفِّرُ بِغَيْرِهِ» **المَنَاط فيه عَلَىٰ؟ رفع**

«**الجَهل**»، وإبطال «**التَّأويل**» أوَّلاً، قبل نزول «**الحُكْم**» علىٰ؟ «**الوَصف**» كلاهما دعوىٰ لا تفيد شيئًا، **فأين الوصف الفارق ـ الضابط ـ الذي يمكن بتنزيله علىٰ مكفرٍ ما أَن يُعلم من أي «القِسْمَين» هو؟! لا شيء! عبارات عَائِمَة يستطيع أَن يدخل فيها كل واحد ما شاء.**» [نَصب العَرَّادَة ٢/ ٢٨ ـ ٣٧].

القَطْعُ:

▪ قَالَ أَبو عُزَيْر عَبْدُالإِلَه الحَسَنِي ـ عفا الله عنه ـ: قاتل اللَّه تَعَالَىٰ الأحمق الأخرق المُتبَلّد عند الحقّ والصّدق الأسْلَق، والجامع لسمّ الجَمْع، وبه ـ لنفسه ـ يلْسَع، والشَّارب للسُّم الظَّان أنه صحيح العلم وقريح الفهم. **والمُتَنَاقض في أَقْوَاله والبَارز صدره بأغواله. واللاَّزم للنَّاس ما يُلزمه بهَبَالِه.** آمين! آمين! آمين!

▪ أما قولك أيها البَعَّار في وضح النَّهار: «وتبيان أخطاء النَّاس ومكاشفتهم بها إنما يكون في غالب الحال بالنَّصيحة والتَّنبيه وتَعْليمهم الصواب بالحُسْنىٰ».

قُلْتُ: قولك هذا علىٰ إطلاقه غير صحيح فيه البَاطل الطَّريح، منه تكون البَرْزَخية وغضّ الطَّرف عن التَّعْمِيَة؛ لِما قدمتُ لك ـ من قبل ـ أنَّ **«المُخَالِف» يَنْقسم إلىٰ قسمين يا صاحب البَوْرَيْن!**

الأوَّل: مُخَالف مُحَالف، لا يتعمَّد المُخالفة وإنما لقصر باعه ٱنبهر بتلك الشُّبهة عند المُصادَفَة، ويُسمَّىٰ مُبتدعًا للمَنَاط المُحَاط.

والثَّاني: مُخالف شانِىء مُعَانف، للنُّصوص مُناكف، يُجيد المُراوغة بتلك الزَّعَانف، **وهذا الأخير لا حُرمة له، لأنَّ لا شُبْهَة لَه.** هو

فقط ٱعتضد بها وتوسَّد عليها ليجني علىٰ المَعَارف، ولقد كتبنا في ذلك سفرًا نفيسًا، وهذا لا يُعْتَمد معه «**الحُسْنَىٰ**» بل يلزم «**الخُشْنَىٰ**» ومن هذه البَابَة كانت المِطرَقة «العُزَيْرِيَة» علىٰ تلك الزُّمرة المُعَابة، «**حَاتِم العَوْني**» و«**عَلِي حَسَن حَلَبِي**» الجهمي، والجَهْمي «**بَنْدر المِحْيَانِي**»!! وها نحن نُتمم بها عليك يا «**الجَرَادَة**»، لنصبك ـ بجهل ـ تلك «**العَرَّادَة**»!!

▪ أما قولك أيها البَعَّار في وضح النَّهار: «صياغة علمٍ ما وقولبته في «ٱصطلاحاتٍ» و«تقاسيمَ» تجمع جملةً من مفاريد جزئياته لتُسيَّجَ بقاعدةٍ تطَّرِد في تلك الجُزئيات ليس مما يُنكر في دين اللَّه إذا قام علىٰ سوق صحيحة، ولا يتأهل لهذا النَّوع من الفنون إلَّا من كان عالمًا بشعب العلم المُقسَّم وجزئياته وأفراده خبيرًا بأحكامها، إذ آلة تقسيم «العلوم» هي «**الأسْتِقْرَاء الكُلِي**»، والفساد في «**التَّقَاسِيم**» إما أَن ينتج عن جهلٍ بأوصاف «الشعب» و«الأجزاء» وأحكامها، فتُضمُّ إلىٰ غير سياجاتها، ويُخرَجُ من تلك السياجات ما هو منها، وإما أَن ينتج عن محدودية الأستقراء وضعفه بما لا يؤهل لبناء «قَاعِدَة» و«قَانُون» ويقينية «**النَتَائج**» لا تكون إلَّا مع يقينية «**المُقَدِمَات**»، وأغلبية هذه تُنتج من تلك أغلبية، والظن يبقىٰ ظنًا».

قُلْتُ: هذا الكلام فاسد يُسهّل للوابد البَائِد التَّمكُّن، وللأصول العِلْمِيَة «الخَبَرِيَة» التَّظنُّن، فالأستقراء «**الكُلِي**» يكون في «الحوادث» و«الوقائع» و«التَّجارب» وبعض «العُلُوم» المُخْتَلفة، وليس في «التَّقْسيم» لأصل الدّين، لأنه لا يعصم من الحَيْف والمَين!! فعلم «**التَّوْحِيد**» المَتين غير علم «**الفِقْه**» الرَّزين!

والٱستقراء «**الكُّلِي**» صورة لنمط عقلي، يُساعد علىٰ حصر «الأقسام» ومنع ٱنتشارها، ولا ضيْر في ذلك **إلَّا أنه يُدخل الظَّلام الحالك،** لأنه قد يجعل للمُعْتَرِض طريقًا للٱعتراض فيعترض عليه بتجويز «العَقْل» قسمًا آخر الذي هو مفروض في «**الأسْتِقْرَائِي**» فيضطر إلىٰ بيان أنه ٱستقرائي جيء به في صورة «**العَقْلِي**» وهذا هو التَّقسيم المُنْتشر بكثرة في «**الشَّرْعِيَات**» إلَّا أنه جالبٌ بكثرة بل بالوَفْرة للإعْتِزَالِيات والأَشْعَرِيَات!! و«السَّبْر» و«التَّقْسِيم» مُهِمَّته هو «**الحَصْر**» في تعيين «**العِلَّة**» **إما ٱستقلالا أو ٱعتبارًا وهذا لا يتم بالٱسْتقراء!!**

فأعضم «السَّبْر» و«التَّقْسيم» فيه الفائدة ما كان بطريقة «**التَّعَانُد**» إذ أنَّ الإبطال فيه يتم تلقائيًا بمُجرَّد «**الحَصْر**»، كقولك: العدد إما «زوج» أو «فرْد»، فإن كان زوجًا، بطل كونه فردًا بدون إقامة دليل البُطلان والعكس كذلك. فطريقة «**الإبْطال**» طريقة الٱستدلال فيه سهلة؛ إذ أنها تقوم علىٰ عرض «الأقْسَام» المحتملة وحصرها، ثمَّ إبطال ما لا يمكن التَّمسك به في نظر المُستدل. وهذه الطَّريقة تدخل في جميع المجالات التي يُمكن أَن يستدل فيها!!

بل هي ـ أُعْني: طريقة «التَّقْسِيم» بطريقة «**التَّعَانُد**» ـ عظيمة وشهاب ثاقب صائب للباطل عاطب؛ عندما تُستعمل في الرَّد علىٰ المبطلين والمُنْحرفين ودعاة البدعة والضَّلالة أصحاب الوَبَالَة، في مجال «**العَقَائِد**». **وذلك لِمَا تتميز به من إحراج للخصم وقيامه علىٰ إبطال دعواه!!** إلَّا أنها تتطلَّب ـ في الأوَّل ـ حوز «البضاعة» والحِنْكَة في «الصِنَاعَة».

ولقد ذكر العلاَّمة المُفسّر الأصولي «الشنقيطي» رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ لهذه الطَّريقة ـ أُعْني: طريقة «التَّقْسِيم» بطريقة «التَّعَانُد» ـ أنَّ للدَّليل فيها آثارًا تاريخية عظيمة؛ وذكر منها أثره في فتنة «القَوْل بِخَلْق القُرْآن»، وأنه أوَّل سبب لضعف تلك «المِحْنَة»!!

فعلم «التَّقَاسِيم» من أكبر العُلوم الجانية الخيرات للفُهوم، وإن لم يحسن ٱستعماله كان هو الجالب الأكبر للسُّموم، فلقد تكلَّم فيه الأوائل وأدخل فيه المُتَأخرة الغَوَائل، وبحسب الكسب الأوَّل يكون تَسَرْوُل!

وَهَبْكَ نَقُولُ: أنَّ ما ذكرته صحيحًا وليس قبيحًا ـ يعْنِي: «الْاْسْتِقْرَاء الكُّلِي» ـ!! فأخبرنا يا «الجَرَادَة» صاحب الإفادة أين نَسْتَقرِىء؟! فهل نستقرىء عند «المُعْتَزِلَة» أم نستقرىء عند «الأَشَاعِرَة» أم نستقرىء عند «المناطِقَة» أم نستقرىء عند «المُرْجئة» أم نسقرىء عند «الحَرُورية» أم نستقرىء عند «المُتَمَذْهِبَة»؟! فالكلّ ـ ممَّن ذكرنا ـ مُختلف في «الطَّرح» و«الشَّرح»!!

والسَّبب ـ المُستقل بإسبابه ـ فالواحد ـ ممَّن ذكرنا ـ مُختلف علىٰ غيره فيما هو سابقٌ فيه من «العَقْد» ومُختلف علىٰ غيره في حُسْنه وقُبْحه ومُختلف في الفَهْم والتَّفهم، ومنهم كلّهم دخل الخلل ـ لمَن ساق منهم سَبْر «التَّقَاسِيم» ـ لحفظ المَفَاهِيم!!

يقول شيخ الإسلام الفَحْل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «**فالنَّبيء ﷺ كَان يُخَاطِب النَّاس عَلَىٰ مَنْبَرِه بِكَلَام وَاحِد يَسْمَعه كُل أَحَد، لَكِن النَّاس يَتَفَاضلون فِي فَهْم الكَلام بِحَسْب مَا يَخص اللَّهُ بِهِ كُل وَاحِد مِنْهُم مِن قُوَّة الفَهْم، وَحُسْن العَقِيدَة.**» [مجموعة الفتاوىٰ ١٨/ ١٩٢].

فتبيَّن أنَّ قوَّة «**الفَهْم**» وحُسن «**العَقِيدَة**» هما المؤثر الأوَّل في «الطَّرح» و«الشَّرْح»، فها هم الصَّحابة ـ وهم علىٰ ٱعتقاد سليم ـ يتفاوتون في درك الأرب من كلام المُرْسل من الرَّب!!

فكيف يكون درك الأرب إذا ٱختلفت «**العَقَائِد**» وتباينت «**الأفْهَام**»؟! **فحتمًا سيوجد مَن يصون الكلام ومَن هو يجني علىٰ الإسلام!!** فلهذا السَّبب كانت أصول «المُعْتَزِلَة» غير أصول «الأَشَاعِرَة» وأصول «المُرْجِئَة» غير أصول «الحَرُورِيَة»!!

يقول شيخ الإسلام الفَحْل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «فأهل البدع المخالفون للكتاب والسُّنَّة **يدّعون** «**العِلْم**» و«**العرْفَان**» و«**التَّحقيق**» **وهم من أجهل الناس بـ«السَّمْعِيَات» و«العَقْلِيَات»، وهم يجعلون ألفاظًا لهم مجملة متشابهة تتضمن حقًّا وباطلاً، يجعلونها هي الأصول «المُحْكَمَة»، ويجعلون ما عارضها من نصوص «الكِتَاب» و«السُّنَّة» من «المُتَشَابه»** الذي يعلم معناه عندهم إلَّا اللَّه، **وما يتأولونه بالٱحتمالات لا يفيد، فيجعلون البراهين شبهات والشبهات براهين.**» [مجموعة الفتاوىٰ ١٧/ ٢٢٥].

ويقول شيخ الإسلام الفَحْل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «طريق أهل البدع والضلال... **يجعلون** «**الألفاظ**» **التي أحدثوها ومعانيها هي** «**الأصل**» **ويجعلون ما قاله اللَّه ورسوله تبعًا لهم، فيردونها بـ«التَّأوِيل» و«التَّحْرِيف» إلىٰ معانيهم.**

ويقولون: **نحن نفسر** «**القُرْآن**» **بالعَقْل واللُّغة** ـ يعنون: **أنهم يعتقدون معنىٰ بعقلهم ورأيهم ـ ثمَّ يتأولون** «**القُرْآن**» **عليه بما يمكنهم**

من «**التَّأويلات**» و«**التَّفسيرات**» المتضمنة لتحريف الكلم عن مواضعه ولهذا قال الإمام أحمد: **أكثر ما يُخطىء الناس من جهة** «**التَّأويل**» و«**القِيَاس**.» [مجموعة الفتاوىٰ ١٧/ ١٩٣].

فتدبَّر يا «**الجَرَادَة**» ـ قطع اللَّه دابرك وسدَّ عن الأمَّة معايبك ـ قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وهم يجعلون ألفاظًا لهم مجملة متشابهة تتضمن حقًا وباطلاً يجعلونها هي الأصول** «**المُحْكَمَة**»، **ويجعلون ما عارضها من نصوص** «**الكتاب**» و«**السُّنَّة**» **من** «**المُتَشَابه**»**!!**

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ويقولون: **نحن نفسر** «**القرآن**» **بالعَقْل واللُّغَة ـ يعنون: أنهم يعتقدون معنىٰ بعقلهم ورأيهم ـ ثمَّ يتأولون** «**القُرْآن**» **عليه بما يمكنهم من** «**التَّأوِيلات**» و«**التَّفْسِيرَات**» **المتضمنة لتحريف الكلم عن مواضعه.**»**!!**

والسَّبب المُسبّب بٱستقلاله هو: «ولهذا قال الإمام أحمد: **أكثر ما يُخطىء النَّاس مِن جِهَة** «**التَّأْوِيل**» و«**القِيَاس**»**!!**

فطالما النَّاس الحذاق يُؤتون من هذا «الباب» فلابدَّ من سدّه حتَّىٰ لا يدخل المُعَاب ـ في «**التَّقَاسِيم**» و«**الأصطلاحَات**» ـ لتقريب فهم الدّين، وإذا علمنا أنَّ «الفِطرة» مُكمَّلة و«الشرعة» مُنزَّهة مُتمّمة. فالفطرة تقبل «السَّلَفي» وتنفر من «الخَلَفي»؛ إذا خلت من العَوَارض والأمور الفَوَارض! فخلقتها مبنية علىٰ ذلك! لهذا جاءت «الشَّريعة» تحميها وتصونها من الدَّخيل الموجه للويل!!

وإذا كان ذلك كذلك، يكون «**الإِذْن الشَّرْعِي**» هو الحاكم والفاصل في «**التَّقَاسِيم**» و«**الأصطلاحَات**»!!

و«**أبو عُزَيْر عَبْدالإِلَه الحَسَنِي**» ـ عفا اللَّه عنه ـ المُتَخرج من مدرسة «**قُحّ أَهْل السُّنَّة**» ـ السَّلَفِيَة الشَّرْعِيَة ـ لم يخرج عن هذا «**الإِذْن الشَّرْعِي**» في تقسيمه الذي بعثرك وكسَّرك ـ لِما لك ـ من شوائب مُختلفة في المفاهيم، وٱستقراء من مشارب مُختلفة مُتعدّدة غير سادَّة للمثاليم. مع البضاعة «**الجُزْئِيَة**» في «العلم» و«الفَهْم» فأنتجت لك هذا «الخَرْءُ» بهذا القَرْء!!

لقد أطلقتُ «القَوْل» وحكَّمت «الوَصْف» ـ في «**المُكَفّر لِذَاتِه**» ـ لأَنَّ طريقي ـ في مأخذ «**الإسْم**» و«**الحُكْم**» ـ «**الإِذْن الشَّرْعِي**» دون «**القِيَاس اللُّغَوِي**» أو «**الرَّأي العَقْلي**»، فأطلقت ذلك «الوَصْف» لأَنَّ «الشَّرع» أطلقه، ومنعت ذلك ـ في «**المُكفّر بِغَيْرِه**» ـ لأَنَّ «الشَّرع» مَنَعه ولو أطلقه «الشَّرع» لأطلقته!!

لأَنَّ المَنَاط وهو «العِلَّة» تلَبَّدت ـ في «**المُكَفّر لِذَاتِه**» ـ بحالة وصفية أثبتها وأذن فيها «الشَّرع» في «الشرك» و«السحر» وغيرهما المذكورة، ومن هذه «الحالة الوَصْفِيَة» ـ وهي «**الإِذْن الشَّرْعِي**» ـ وهو المُعتبر في «الإطلاق» و«التَّقييد» و«النَّفي» و«الإثبات» ـ قال جهبذ صاحب أصول الفَحلِيَة نفس قول القريحة «العُزَيْرِيَة»!!

يقول شيخ الإسلام الفَحْل ٱبن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ ما لفظه: «أخبر اللَّه تَعَالَى عن «هود» أنه قال لقومه: ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ۖ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا مُفْتَرُونَ ﴿٥٠﴾﴾ [هود]. **فجعلهم مفترين قبل «الرِسَالَة»، فإنه يشرك بربه ويعدل به ويجعل معه آلهة أخرىٰ، ويجعل له أندادًا قبل الرَّسول،.. وأما التَّعْذِيب فلَا.**» [مجموعة الفتاوىٰ ٢٠/ ٢٤].

فتَبيَّن من «الآية» وما قرَّره «الجهْبذ» رَحِمَهُ ٱللَّهُ من تلك الدّراية، أنَّ «**الإِذْن الشَّرْعِي**» في «الحالة الوَصْفِيَة» هو المأخذ «الأوَّل» لا «**القِيَاس اللُّغَوِي**» ولا «**الاْصْطِلَاح البِدْعِي**»، لأنهما غير مصانين من ورود عليهما الدَّخيل، والقصد الأوَّل في سَبْر «التَّقَاسِيم» و«الاْصطلاحات» أَن لا يورد عليهما الدَّخيل ويكون عن «**الإِذْن الشَّرْعِي**» هو البَدِيل!!

فهل فهمت يا «**الجَرَادَة**» صاحب «**العَرَّادَة**»؟!

فلقد أخبر المولىٰ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أنَّ أكثر النَّاس لا يعلمون من «الكتاب» إلَّا «الأماني» بقوله: ﴿**وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ** ﴿٧٨﴾﴾ [البقرة]. والأماني هي «التّلاوة» فقط بأحكامها! ومُقتضىٰ التَّعبُّد ليس بها، وإنما بمعرفة «الأصول» التي جاء بها الرَّسول ـ تحقيقًا وتقريرًا ـ ودلالة «الألفاظ» و«المَعَاني»، ليلتأم الجمع وتصحّ «المَبَاني»، وأصحاب «الأَمَاني» قد لا يعرفون ما جاء به الرَّسول إما عجزًا أو تفريطًا!! وبالعجز تكون «البدعة»، وبالتَّفريط تُغرَّر «السّلْعَة»!!

فمَن هو السَّعيد في هذه «**الدَّلَائِل**»، ومَن هو البعيد في هذه «**المَسَائِل**»؟! «**أبو عُزَيْر عبدالإلٰه الحَسَني**» ـ عفا اللَّه عنه ـ **المُحقّق وفي الغَامضات مُدقّق** أم «**الأَزْدِي**» **الجَرَادَة المُخَرْمق**؟!

فأنصفونا يا الأعداء قبل الأحبة والأصدقاء!! هذا إن كان لكم سمع يقود إلىٰ متع!!

يقول شيخ الإسلام الفَحْل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «فسلف الأمة وأئمتها يجعلون كلام اللَّه ورسوله هو «**الإمام**» و«**الفُرْقَان**» الذي يجب

ٱتباعه فيثبتون ما أثبته اللَّه ورسوله، وينفون ما نفاه اللَّه ورسوله **ويجعلون العبارات** «**المُحدَثة**» «**المُجمَلَة**» «**المُتَشَابهة**» **ممنوعًا من إطلاقها ـ نفيًا وإثباتًا ـ لا يطلقون اللَّفظ ولا ينفونه إلَّا بعد «الٱستفسار» و«التَّفصيل»** فإذا تبين المعنىٰ أثبت حقه ونفىٰ باطله، بخلاف كلام اللَّه ورسوله. فإنه حق يجب قبوله، وإن لم يفهم معناه، وكلام غير المعصوم لا يجب قبوله حتَّىٰ يفهم معناه.

وأما المختلفون في «**الكِتَاب**» المخالفون له المتفقون علىٰ مفارقته، **فتجعل كل طائفة ما أصّلته من أصول دينها الذي ٱبتدعته هو الإمام الذي يجب إتباعه، وتجعل ما خالف ذلك من نصوص** «**الكِتَاب**» و«**السُّنَّة**» **من** «**المُجْمَلات**» «**المُشْتَبِهَات**» **التي لا يجوز ٱتباعها، بل يتعين حملها علىٰ ما وافق أصلهم الذي ٱبتدعوه، أو الإعراض عنها وترك التَّدبر لها.**» [درء تعارض العقل والنقل ١/ ٤٤، ٤٥].

▪ أما قولك أيها البَحَّار في وضح النَّهار: «ثمَّ لابدَّ أَن يكون لفظ «الٱصطلاح» دالاً في لغة «العَرَب» علىٰ موضوع الٱصطلاح، منطبقًا علىٰ معناه، والجهل بدلالات «الألفاظ» يوقع في الضلال والفساد ومنه عامة ضلال أهل البدع.

يقول العلاَّمة أبو قتادة ـ فك اللَّه أسره ـ: «قاعدة في المصطلحات والألفاظ: صياغة أيّ قاعدة تحتاج إلىٰ أمرين: ١ـ دليل صدق موضوعها ٢ـ صواب بنيتها اللَّفظية في الدَّلالة علىٰ موضوعها ومعناها».

قُلْتُ: قول علاَّمتك وبحر فهَّامتك يدخل عليه الفَسَاد ويُسهّل الأنسياب للحقَّاد!! فكلام «العَرَب» مُطلق غير مُقيَّد، الكلمة «الواحدة»

ـ منه ـ لها مَعاني مُتعدّدة، ولها مأخذ واحد في الحماية منها ـ من التَّجْوير أو التَّحْوير ـ كي لا تهدم «**المَبَاني**».

فالمُعتزلي المُفسّر «الزَّمخشري» رَحِمَهُ اللَّهُ أوتِيَ من هذا لما أطلق لنفسه العَنَان في «الألفاظ» وٱتكأ علىٰ «المَجَاز» في تشتيت «الأبعاض» وٱدَّعىٰ في كلام «العَرب» ما يهواه، لأنَّ الكلمة منه مُتعدّدة «المَعَانِي» ولهذا تجنىٰ علىٰ «الصّفات» وجعلها من الأمور «المُشْتَبهات» غير الواضحات، فعطَّلها وأبطلها لما كان مأخذه «الأوَّل» ـ في تلك الأمور ـ «**القِيَاس اللُّغَوِي**» وليس «**الإِذْن الشَّرْعِي**»!! بل ٱنظر إلىٰ ما أوتِيَ منه علاَّمتك وبحر فهَّامتك في تلك «الوَبَالَة» التي طحنتها وأنت دهنتها لما ظننتها أنها مُساغة ولتلك الأمور مُساعة!!

وفوق هذا! العُلُوم مُختلفة لها فنون مُتشعّبة، فالٱصطلاح والتَّقسيم في «الفقه» غير الٱصطلاح والتَّقسيم في «التَّوْحيد»، فالأوَّل يُستفاد منه التَّقريب والتَّحييد، والثَّاني: يُستفاد منه التَّسديد وللشَّرّ التَّبعيد ليكون مقبولاً في التَّعْبيد!

لأنَّ «الٱصطلاح» وعاءٌ للفَهم إما أَن يجلي الغُيوم أو يُدخل الكثير من السُّموم، لهذا أبطلتُ تلك القولة المبتورة المسحورة «**لا مُشَاحَة في الٱصطلاح**» لما فيها من الباطل الصُّراح، وقيَّدتُ ذلك ـ في عدَّة مواطن من كُتبي ـ بقولي: «لابدَّ للٱصطلاح أَن يُحافظ علىٰ «**المَعْنَىٰ**» ويحْمي «**المَبْنَىٰ**» ويدرك «**المَنَىٰ**»! **فإِن كان «المُصطلَح» بهذا المحدود يُرْجىٰ منه الخير المعدود، حقّ له أَن يُستعمل في التَّحْدِيد أو التَّسْدِيد وللطَّريق التَّعْبيد.**

يقول شيخ الإسلام ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «**وأكثر ٱختلاف «العُقَلاء» من جهة ٱشتراك «الأسْمَاء»، وفي ذلك من فساد «العَقْل» و«الدّين» ما لا يعلمه إلّا اللّه**» [درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٣٥].

وإذا تبيَّن أنَّ أكثر «**العُقَلَاء**» يؤتون من باب ٱشتراك «**الأسْمَاء**» و«**التَّأْوِيل**» و«**القِيَاس**» ـ كما قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ من قبل ـ فحينها يتوجَّب علىٰ «المُتكلِّم» في الدِّين ـ ٱصطلاحًا وتقسيمًا أو شرحًا وطرحًا أو تعريفًا وتفهيمًا ـ أَن يعتمد علىٰ أصلين بارزين مُهمَّين في التَّدليل له: «**الإِذْن الشَّرْعِي**» و«**الحَصْر الصَّحابي المَرْعِي**»!!

الأوَّل: كلام اللَّه تَعَالَىٰ ورسوله ﷺ هو «الأصل» و«الفَصل»!!

يقول الجهبذ الإمام الرَّضي ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «**وليس لأحد أَن يحمل كلام اللَّه ورسوله علىٰ وفق مذهبه، إن لم يتبيّن من كلام اللَّه ورسوله ما يدل علىٰ مراد اللَّه ورسوله، وإلَّا فأقوال «العُلَمَاء» تابعة لقول اللَّه تَعَالَىٰ ورسوله ﷺ، ليس قول اللَّه ورسوله تابعًا لأقوالهم.**»

[مجموعة الفتاوىٰ ٧/ ٢٦، ٢٧ ط/ جـ ٣٥ ط/ ق].

الثَّانِي: مراعاة ما أراده اللَّه تَعَالَىٰ ورسوله ﷺ بتلك «الأَلْفَاظ» ـ في «الإطلاق» و«التَّقييد» و«النَّفي» و«الإثبات» ـ وما قاله فيها «الصَّحابة» وأَين حصروها لتكون الإصابة!!

يقول شيخ الإسلام ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «فمن البدع كثير جدًا يعبر بألفاظ «**الكِتَاب**» و«**السُّنَّة**» عن معانٍ مخالفة لما أراده اللَّه ورسوله بتلك «**الأَلْفَاظ**»، ولا يكون أصحاب تلك «**الأَقْوَال**» تلقوها ٱبتداء عن اللَّه عَزَّوَجَلَّ ورسوله ﷺ، **بل عن شبه حصلت لهم، وأئمة لهم وجعلوا**

التَّعبير عنها بألفاظ «الكِتَاب» و«السُّنَّة» حجة لهم، وعمدة لهم ليظهر بذلك أنهم متابعون للرَّسول ﷺ لا مخالفون له.

وكثير منهم لا يعرفون أنَّ ما ذكروه مخالف للرَّسول ﷺ، بل يظنوا أنَّ هذا المَعْنىٰ الذي أراده هو «المَعْنَىٰ» الذي أراده الرَّسول ﷺ وأصحابه؛ فلهذا يحتاج المسلمون إلىٰ شيئين:

أحدهما: معرفة ما أراد اللَّه ورسوله ﷺ بأَلْفَاظ «الكِتَاب» و«السُّنَّة»، بأَن يعرفوا لغة «القُرْآن» التي نزل بها، وما قاله «الصَّحابة» و«التَّابعون» لهم بإحسان، وسائر العلماء فِي مَعَاني تِلْك «الأَلْفَاظ».

فإِنَّ الرَّسُول لَمَّا خَاطبَهُم بِـ«الكِتَاب» وَ«السُّنَّة» عَرَّفَهُم مَا أَرَاد بِتِلْك الأَلْفَاظ.» [مجموعة الفتاوىٰ ١٧/ ١٩١، ١٩٢].

فمن هذا الباب بدَّعنا وبدُّرَّة ألسَعْنا ـ إذا ٱختلف «الصَّحَابَة» في قولين ـ وأحدث هو «الثَّالِثَ» العَابِث! لأنَّ الصواب في أحدهما حتمًا ومَن أحدث القول «الثَّالِث» فقد ٱبتدع وللدّين صلَّع!!

يقول شيخ الإسلام الفَحْل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «فإنَّ الصحابة والتَّابعين والأئمة إذا كان لهم في تفسير «الآية» قول، وجاء قوم فسروا «الآية» بقول آخر لأجل مذهب ٱعتقدوا ـ وذلك المذهب ليس من مذاهب الصحابة والتَّابعين لهم بإحسان ـ صاروا مشاركين للمعتزلة وغيرهم من أهل البدع في مثل هذا!

وفي الجملة، مَن عَدَل عَن مَذَاهب «الصحابة» و«التَّابعين» وتفسيرهم إلىٰ ما يخالف ذلك كان مخطئًا في ذلك. بل مبتدعًا وإِن كان مجتهدًا مغفورًا له خطأه.» [التَّفيسر الكبير ٢/ ٢٢٨، ٢٢٩].

ويقول شيخ الإسلام الفَحْل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «وهذا الأصل معروف لأهل البدع، أنهم يفسرون «**القُرْآن**» برأيهم «**العَقْلِي**»، وتأويل «**اللُّغَوِي**» فتفاسير «المعتزلة» مملوءة بتأويل النُّصوص المثبتة للصفات والقدر علىٰ غير ما أراده اللَّه ورسوله.» [مجموعة الفتاوىٰ ١٧/ ٢٢٢].

فٱنظر يا «الجَرَادَة» كيف ذَمَّ الفَحْل التَّأويل «اللُّغَوِي»!! والسَّبب لأنَّ كلمة الواحدة عند «العَرَب» مُختلفة ومُشْتَبكة، والمُبْتَدِعَة المُتَصلّعة أوتوا من باب «اللّسَان» وليس من باب «الإِيمَان» وإلَّا كانوا كُفَّارَ بذاك الإجهار!! فهم جَهَلوا فَجَهَّلوا، وأوَّلُوا فضَلُّوا وأضَّلُّوا، وضَلُّوا عن سواء السَّبيل وٱنحازوا إلىٰ ظلام اللَّيْل!!

فتوضَّح وَقَلْب «الفَحْل» لَه ٱنشرح، وَقَلْب «البَغْل» لَهُ ٱنقَرَح أنَّ «التَّقَاسِيم» و«الأصطلاحَات» لابدَّ أَن تُراعى فيها المَشْرُوعَات المَبْرُورَات: «الإِذْن الشَّرْعِي» و«الحَصْر الصَّحَابِي المَرْعِي»!!

ومَن ٱمتنع عن ذلك لزمه ـ بالطَّريقة الجَدَلِيَة التي عرضناها بطريقة «التَّعَانُد» ـ المُبْتَدَعَات المَمْنُوعات: «الرَّأي العَقْلي» و«التَّأوِيل اللُّغَوِي»!! فٱختر يا «الجَرَادَة» ما شئت لِمَا «أَنَا» بيَّنت!!

▪ أما قولك أيها البَعَّار في وضح النَّهار: «عندما قسّم «المتكلمون» مسائل الدّين إلىٰ «أصول» و«فروع» لم يعبِ «الأئمة» هذا التَّقسيم لكونه ٱصطلاحًا حادثًا لا يوجد في كلام الأوائل، فليس طروء التَّقسيم في خلفٍ دون سلف يكون بمجرده قادحًا فيه، بل القادح هو جعلُ تلك القوالب أوعية لمعاني باطلة، وإدخال جزئيات مباينة في سياج تلك التَّقاسيم، بينما يُخرج منها ما هو مندرج فيها، ثمَّ جعلهم من أخطأ

أو جهل أو خالف تلك «الأصول» التي وضعوها ـ وليست هي من الأصول في شيء ـ كافرًا خارجًا من الملَّة.

قال شيخ الإسلام ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «طائفة من أهل الكلام يسمي ما وضعه «أصول الدّين»، وهذا ٱسم عظيم، والمسمىٰ به فيه من فساد الدّين ما اللَّه به عليم، فإذا أنكر أهل الحق والسُّنَّة ذلك قال المبطل قد أنكروا «أصول الدّين»، وهم لم ينكروا ما يستحق أَن يسمىٰ أصول الدّين، وإنما أنكروا ما سماه هذا «أصول الدّين»، وهي أسماء سموها هم وآباؤهم بأسماء ما أنزل اللَّه بها من سلطان، **فالدّين ما شرعه اللَّه ورسوله وقد بين أصوله وفروعه، ومن المحال أَن يكون الرَّسول قد بين فروع الدّين دون أصوله كما قد بينا هذا في غير هذا الموضع**».

قُلْتُ: كلامك فاسد ٱعتبارًا غير مُنضبط ومُنطبق تحريرًا وتقريرًا مُقلّد فيه غيرك ترديدًا وتعبيرًا!! فما قسَّمه «المُتَكَلّمُون» هو صحيح في ذاته ٱعتبارًا دلَّ عليه «**الإِذْن الشَّرْعِي**»!!

الأوَّل: عن عمر بن الخطاب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: «بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّه ذاتَ يَوْمٍ، إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَياضِ الثِّيَاب، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعَرِ، لا يُرَىٰ عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ، وَلا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ، حَتَّىٰ جَلَسَ إِلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ. فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَىٰ رُكْبَتَيْهِ، وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى فَخِذَيْهِ وَقَالَ: **يَا مُحَمَّدُ أَخْبِرْنِي عَنِ «الإِسْلَامِ»**. فَقَالَ ﷺ: **الإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ وَتَصُومَ رَمَضَانَ وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنِ ٱسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلاً**. قَالَ: صَدَقْتَ. قَالَ: فَعَجِبْنَا لَهُ يَسْأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ. قَالَ: **فَأَخْبِرْنِي عَنِ «الإِيمَانِ»**. قَالَ: أَنْ

تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ. قَالَ: صَدَقْتَ. قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ «**الإِحْسَانِ**». قَالَ: أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنك تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ. قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ؟ قَالَ: مَا المَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ. قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَاتِهَا. قَالَ: أَنْ تَلِدَ الأَمَةُ رَبَّتَهَا، وَأَنْ تَرَىٰ الحُفَاةَ العُرَاةَ العَالَةَ رِعَاءَ الشَّاءِ يَتَطَاوَلُونَ فِي البُنْيَانِ. ثُمَّ ٱنْطَلَقَ. فَلَبِثْتُ مَلِيًّا ثُمَّ قَالَ لِي: يَا عُمَرُ أَتَدْرِي مَنِ السَّائِلُ؟ قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: **فَإِنَّهُ جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ**» [مسلم رقم ٩٣].

فتوضَّح ـ من «**الإِذْن الشَّرْعِي**» ـ أنَّ للدِّين «أصولاً» و«فروعًا» فأصل «**الإسْلام**» غير فرع «**الإحْسَان**»! فإذا ٱنتفىٰ «**الإسْلام**» ٱنتفت البقية ووقع الكُفْر، وإذا ٱنتفىٰ «**الإحسان**» بقت تلك البقية وتوجَّب الطُّهْر!!

الثَّانِي: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**الإيمان بضع وسبعون ـ أو بضع وستون ـ شعبة، أعلاها قول: «لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ» وأدناها إماطة الأذىٰ عَن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان**» [مُتَّفق عليه].

فتوضَّح ـ من «**الإِذْن الشَّرْعِي**» ـ أنَّ للإيمان «أصولاً» و«فروعًا» فشعبة «لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ» أصل، وشُعْبة «الحياء» وإماطة «الأذىٰ» من الطَّريق فرع، فإذا ٱنتفىٰ «الأصل» ٱنتفىٰ «الفَرع»، وإذا ثبت «الفَرْع» وٱنتفى «الأصل» لا ينفع «الفَرْع» وفي جهنَّم الصَّرع!!

وإنما دخول الفاسد علىٰ «المُتكلّمين» لتبنيهم في التَّقسيم «**الإِذْن اللُّغَوِي**» و«**الرَّأْي العَقْلِي**»؛ لمعاني فاسدة ٱعتبروها غير مُنطبقة ولا

مُنضبطة، وكفَّروا مَن خالفها ولم يُتدبَّروها، هل هي مأذون فيها شرعًا وجاءت فيها الحالة وصفًا!! وجعلوها تُكفّر في «الأصول» ولا تُكفّر في «الفُروع»، وجعلوها هي «الأصل» و«**الإِذْن الشَّرْعِي الوَصْفِي**» هو «الفَرْع» لما أوتوا من هذا «الباب» ـ أُعْني: باب «**الأسْتِقْرَاء الكُلِي**» ـ فكان به ذاك التَّبْعِير الوَيْلي الذي طلبته منَّا يا «**الجَرَادَة**» لنفعله في تقسيمنا ليُجلىٰ تفهيمنا!!

يقول شيخ الإسلام الفَحْل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «قد صار كل من أراد نفي شيء ـ مما أثبته اللَّه لنفسه من «**الأسماء**» و«**الصفات**» عَبَّر بها عن مقصوده ـ فيتوهم من لا يعرف مراده أنَّ المراد تنزيه «الرَّب» الذي ورد به «**القُرْآن**»، وهو إثبات أحديته وصمديته، ويكون أدخل في تلك «**الأَلْفَاظ**» **ما رآه هو منفيًا وعبر عنه بتلك** «**العِبَارَة**» **وضعًا له وٱصطلاحًا ٱصطلح هو عليه ومن وافقه علىٰ ذلك** «**المَذْهب**»، وليس ذلك من لغة «العَرَب» التي نزل بها «القُرْآن»، ولا من لغة أحد من الأمم. ثمَّ يجعل ذلك المعنىٰ هو المسمىٰ «الأحد» «الصمد» ـ ونحو ذلك من «الأسماء» الموجودة في «الكتاب» و«السُّنَّة» ـ ويجعل ما نفاه من المعاني التي أثبتها اللَّه ورسوله من تمام «التَّوحيد»...» [مجموعة الفتاوىٰ ١٧/ ١٩١].

ويقول شيخ الإسلام الفَحْل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «قد تقدم التَّنبيه علىٰ منشأ الضلال في هذا «السُّؤال» وأمثاله، وما في ذلك من العبارات «المُتَشابهات» المجملات المبتدعات، **سواء كان المحدث هو** «**اللَّفظ**» **ودلالته، أو كان المحدث هو ٱستعمال ذلك** «**اللَّفظ**»

في ذلك المعنىٰ كلفظ «**أصول الدّين**» حيث أدخل فيه كل قوم من «**المَسَائِل**» و«**الدَّلَائِل**» ما ظنوه هم من أصول دينهم، وإن لم يكن من أصول الدّين الذي بعث اللَّه به رسله، وأنزل به كتبه، كما ذكرنا، **وأنه إذا منع إطلاق هذه «المُجْمَلات» المحدثات ـ في «النَّفْي» و«الإِثْبَات» ـ ووقع «الاَسْتِفْسَار» و«التَّفْصيل» تبَيَّن سواء السَّبيل**» [درء تعارض العقل والنقل ١/ ٤٣].

ويقول شيخ الإسلام الفَحْل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «وٱسم «التَّوْحِيد» إسم معظم جاءت به الرُّسل ونزلت به «الكُتُب» **فَإذا جَعَل تِلْك المَعَاني التي نَفَاهَا مِنَ «التَّوْحِيد»، ظَنَّ مَن لَم يَعْرِف مُخَالَفة مُرَاده لِمُرَاد الرَّسُول ﷺ أنه يَقُول بِالتَّوْحِيد الذي جَاءَت بِهِ الرُّسُل، وَيُسَمّي طَائِفَتَه «المُوَحِدِينَ»**، كما يفعل ذلك «الجَهْمِيَة» و«المُعْتَزِلَة». ومن وافقهم علىٰ نفي شيء من «الصفات»، ويسمون ذلك توحيدًا.» [التَّفسير الكبير ٧/ ٤٢٩].

فقل لي ـ بربّك ـ يا «**الجَرَادَة**»! بما نفوا تلك «الصّفَات» وسموها تَوْحيدًا؟! أليس لما ٱعتمدوا علىٰ «**الإِذْن اللُّغَوِي**» و«**الرَّأْي العَقْلي**»!! وحتمًا هم في إذنهم «**اللُّغَوِي**» أوتوا من باب ٱشتراك «**الأَسْمَاء**» في «المَعْنىٰ» لكن لكل معنىً له مَبْنىً، وإذا عُرف المَعْنى «اللّساني» دلالته «اللَّفْظِيَة» وحمله «**الإِذْن الشَّرْعِي**» إلىٰ دلالة أخرىٰ وضعها له في «المَعْنىٰ» وحدَّد فيه «المَبْنَىٰ» فتُنسىٰ نهائيًا دلالة ذاك المَعْنَىٰ «اللّساني» إذا أردنا أَن نُقيم «الأصطلاحات» و«التَّقاسيم» لنحفظ «**المَبَانِي**» ولأدلل لك بدليل يثبت هذا «الأصل» الرَّاسخ الطَّويل!!

قُلْتُ: «**الإِيمَان**»، جاء «**الإِذْن اللُّغَوِي**» فيه هو «التَّصديق»، فجاء «**الإِذْن الشَّرْعِي**» وحمله علىٰ «القول والعمل» معًا، فأصبح من أوجب الواجب ـ علىٰ ذاك الحمل ـ ٱتباع «الإِذْن الشَّرْعِي» وعدم الٱلتفات إلىٰ «الإِذْن اللُّغَوِي»، والإصرار علىٰ أَن يكون «الإِذْن اللُّغَوِي» هو الأصل و«الإِذْن الشَّرْعِي» يتبعُه هو البدعة الصَّلْعَة التي أُوتِيَ منها المُبتدعة علىٰ ٱختلاف مشاربهم؛ «**التَّالِيَة**» و«**الغَالِيَة**» سواء!!

ثمَّ قل لي ـ بربّك ـ يا «**الجَرَادَة**»! تنقل «القول» ولا تعرف مغزاه وأين يكون مُنتهاه!! فما هو هذا ـ من القول ـ لٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فالدّين ما شرعه اللَّه ورسوله وقد بَيَّنَ أصوله وفروعه، ومن المحال أَن يكون الرَّسول قد بَيَّن فروع الدّين دون أصوله كما قد بينا هذا في غير هذا المَوْضع**»!!

فتوضَّح من قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه يقرّ ويُثبت أنَّ الدّين مبين ومقسَّم من قِبَل الرَّسول إلىٰ «**أُصول**» و«**فُرُوع**»، ولقد بيَّنْتُ لك ذلك آنفًا بالحديثين الكبيرين الجليلين. **وَهُنَا مَوْضع «المَعْرَكة» مَعَك فتجهَّز!!**

فلماذا شيخ الإسلام «ٱبن تيمية» رَحِمَهُ ٱللَّهُ يُثبته مرَّة ويُبيّن أنه مُقسَّم من قَبْل من قِبَل «**الرَّسُول**»، ومرَّة يُعيبه وينْفيه ويقول ليس هو سُلَّمًا في «**الوُصول**»؟! هلَا أخبرتنا إِن كنت فحلاً لا بغلاً؟!

وهو ليس يُعيبه بتلك المَعايب التي أدخلها فيه أصحاب «الإِذْن اللُّغَوِي» و«الرَّأي العَقْلِي» وإن كانت هي في نفسها مُعيبة مُريبة، بل بشيء أخطر بكثير من ذلك حلّ علىٰ إثرها في «المُعْتَقد» السَّواد الحَالك! **ولك حظٌّ فيه!!**

وهذا «الإثبات» تارة و«النَّفي» تارة في «التَّقسيم» ـ من كلامه ـ **ما غاب عن «أبي عُزَيْر عَبْدالإلٰه الحَسَنِي» ولا رآه ظنّي!! بل عرفه وبصره وٱعتبره ومع هذا أصرَّ علىٰ تجاهله في «التَّبْصِير» لغوائله!! تجهلنا أنت وغيرك كُلّيًا!!** ولمَّا كان فيك شدَّة الجَهل بتلك المَزَايَا، ضحكت وضرطت بما هو مُبْعدٌ عنَّا في الزَّوايا!!

وجاءت منك قراحة فيها بلادَة قحَّاحة مع وقاحة لتُشكّك فينا بما هو ليس فينا، وإنما أوتَيت ـ فيه ـ من نُقص «الفَهْم» و«العِلْم» بما قُلْتَ: «وهذه النُّقول وغيرها من كلامه توضح أنَّ الدّين له «**أُصول**» و«**فُرُوع**» وأنه لا مأخذ علىٰ هذا «التَّقسيم»، وإنما المأخذ علىٰ الطوائف التي أدخلت في أحد المسميين أو كليهما ما ليس منهما وأخرجت من أحدهما أو كليهما ما هو منهما **وَهَذَا يُعَرّفك بِخَطأ مَن أَطْلق القَوْل بِبُطلان هَذَا «التَّقْسِيم»**!!

فلو كانت لك بضاعة وحُزْت الباعة وكُنت فحلاً في الصناعة لعرفت أنَّ إنكاري «التَّقسيم» كان في قسم محدَّد، بتوفيقٍ من اللَّه تَعَالَىٰ ثمَّ توجيه مُسدَّد!!

فلقد قرأتُ للفَحْل «ٱبن تيمية» ـ لأنَّ الكلام يدور عليه ـ قراءة سالمة فمَنَحنِي اللَّه تَعَالَىٰ بها تحريرة غانمة، أرجو بها الأجر والوَسَاعَة في القبر!! فسأشرحها لك ـ مُباشرة ـ في الذي يلي هذا «الآتي».

فأرجوك لا تكن مَعي عَاتِي، وٱفتح البَصر ومن الحَمَاقَة تَطهَّر!!

▪ أما قولك أيها البَعَّار في وضح النَّهار: «وهذه النُّقول وغيرها من كلامه توضح أنَّ الدّين له «أصول» و«فروع»، وأنه لا مأخذ علىٰ

هذا «التَّقسيم»، وإنما المأخذ علىٰ الطوائف التي أدخلت في أحد المسميين أو كليهما ما ليس منهما وأخرجت من أحدهما أو كليهما ما هو منهما، **وهذا يعرفك بخطأ من أطلق القول ببطلان هذا «التَّقْسِيم»**.

ومن هنا نَلِجُ إلىٰ بيان التَّفريق الصحيح لمسائل الدّين، وبيان الضابط الذي يصح المَيز به بين مسائل «الأصول» ومسائل «الفروع»، ويصح بٱعتماده تفرقة الجزئيات والشُعب وإدخالها في زُمر تجمع المسائل مع أشباهها، ليطَّرِد علىٰ كل زمرة قاعدة وقانون صحيح في التَّكفير. علىٰ أن الأولىٰ هو ترك الٱصطلاح بمسائل «أصول» ومسائل «فروع» لما فيهما من ٱشتراك وإيهام، والٱعتياظ في الٱصطلاح بنفس الضابط الذي يصح به الفرقان بين مسائل «الأصول» ومسائل «الفروع».

ومن تتبع كلام أهل العلم يجد المَنَاط الصحيح للتَّفرقة هو «الظُّهُور» و«الخَفَاء»، فللمسائل الظاهرة أحكام تباين به المسائل الخفية، والظهور ينتظم المسائل المُصطلح عليها بأصول الدّين وينتظم المسائل المصطلح عليها بالفروع، وكذلك الخفاء، والمراد بالمسائل الظاهرة ما كان معلومًا من الدّين بالضرورة».

أَقُول وَبِمَا وَهَبَنِي المَوْلَى أَصُول:

هذا الكلام الذي قررته وظننت أنك ترد به علينا، بَنَيْته ـ أنت ـ علىٰ قاعدتين فاسدتين؛ بالتَّقليد وليس النَّظر السَّديد والتَّحديد، فليس ذلك من بضاعتك ولا من شيمتك، الثَّانية فيه تابعة للأولىٰ.

- الأولىٰ: القراءة المُحوَّرة غير المُسطّرة المُبعَّرة.
- الثَّانية: تبنّيك أنَّ مسألة «أصول الدّين» يكون فيها التَّفريق المُعْتَبر

هو «**الظُّهُور**» و«**الخَفَاء**»؛ بالتَّقليد وليس النَّظر السَّديد.

فالنَّظرة القاصرة الغير حاصرة ـ في العُلُوم والفُهُوم ـ ولَّدت لك يا «**الجَرَادَة**» الطَّرحة المتناقضة البائدة!! فالتَّقديم الفاسد دائمًا ينتج الطَّرح الوابد البائد!! والطَّرح الفاسد بل الخَرْءُ الكاسد نردّ عليه بأصلين ٱثنين:

▪ الأصل الأوَّل: لابدَّ للقارىء والباحث ـ مع المَلَكَة ـ في «العلم» و«الفهم»، أَن تكون قراءته «**تَفَحُّصيَّة**» غير «**تَصَفُّحِيَة**» ليُقتنىٰ الفوائد جامعة وتكون الشبُهات منه مانعة!!

▪ الأصل الثَّاني: لابدَّ للحاصر أَن يكون باصرَ غير قاصر في «التَّبَني» وإلَّا يكون حاله ٱدَّعىٰ دعوىٰ فقط للتَّغني! أوَّل ذلك أَن لا يكون في «**الحَصْر**» و«**التَّبَنِي**» التَّناقض والٱضطراب وإلَّا سبَّب المُعَاب!!

ففي الأصل «الأوَّل» ذكرتني بأخيك «بَنْدَر المِحْيَاني» صاحب «نَصْبِ المَنْجَنِيق»، لمَّا كان يأتي للفحل «ٱبن تيمية» بقول ويُولّي دُبُره لقول آخر!! إلَّا أنه هو يستعمله في مذهبه «**التَّالِي**» وأنت تستعمله في مذهبك الفاسد «**الغَالِي**»!! فأعرضه عليك يا «**الجَرَادَة**» وأريني فحلتك كيف يكون فيه التَّوفيق بين «القولين» المُختَلِفَين!! ولقد سبق وأثبت ـ أنتَ ـ أنَّ «ٱبن تيمية» رَحِمَهُ ٱللَّهُ يتبنَّىٰ تقسيم الدّين إلىٰ «**أُصُول**» و«**فُرُوع**» بنقولات متينة عنه هي صدق سَلْق!!

فلنعرض نحن «النُّقولات» المُغَرَّبَة لها تمامًا، لنرىٰ ـ فيما بيننا ـ مَن هو «فحلٌ» يُوفّق بينها ويُبْعد فيها الٱضطراب، ومَن هو بغلٌ ـ في أحدها ـ يَجْتَر للمُعَاب ويظنّه اللُّبَاب!!

يقول شيخ الإسلام الفَحْل ٱبن تيمية ما لفظه: «والذين فرَّقوا بين «**الأُصُول**» و«**الفُرُوع**» لم يذكروا ضابطًا يُميّز بين «النَّوعين»، بل تارة يقولون: هذا «**قَطعي**» وهذا «**ظَنّي**»، **وكثير من مسائل «الأحْكَام» قطعي وكثير من مسائل «الأُصُول» ظنّي عند بعض النَّاس، فإنَّ كون الشَّيء قطعيًا وظنيًا أمر إضافي**. وتارة يقولون: «الأصول» هي «**العِلْمِيَات الخَبَريات**» و«الفُروع» «**العَمَليات**» **وكثير من «العَمَلِيَات» مَن جحدها كفر**. كوجوب «الصَّلاة» و«الزَّكاة»، و«الصيام» و«الحجّ».

وتارة يقولون: هذه «**عَقْلِيَات**» وهذه «**سَمْعِيَات**»، **وإذا كانت عقليات لم يلزم تكفير «المُخطىء»، فإنَّ الكفر حُكم شرعي يتعلَّق بالشَّرع**، وقد بسط هذا في غير هذا الموضع. وإذا تدبَّر الإنسان تنازع النَّاس وجد عند كلّ طائفة من العلم ما ليس عند الأخرىٰ، كما في مسائل الأحكام» [التَّفسير الكَبير ١/ ٢٣١، ٢٣٢].

فتدبَّر أيها الكريم المُستقيم الباصر المُستبصر ـ يرعاك اللَّه ـ كيف يثبت رَحِمَهُ اللَّهُ «التَّناقض» و«الأضطراب» في كون المسألة هي «**قَطعِيَة**» أو «**ظَنّيَة**» أو كون المسألة هي «**أصلية**» أو «**فرعية**» أو كون المسألة هي «**عقلية**» أو «**سمعية**» ويدفع رَحِمَهُ اللَّهُ ذاك التَّناقض والأضطراب بوجه واحد فقط! هو «**الإِذْن الشَّرْعي**» بقوله الزَّكي النَّقي: «**فإنَّ الكُفْر حُكْم شَرْعِي يَتَعَلَّق بِالشَّرْع**»!!

وتدبَّر ـ يرعاك اللَّه ـ كيف هو رَحِمَهُ اللَّهُ يُنكر التَّقْسيم ـ في «الأصول» و«الفُرُوع» ـ في مسألة «**التَّكْفِير**» وليس في مسألة «**الشَّرْح**» و«**التَّحْرِير**»!!

وهذا لنا عودة إليه نوّفيه ونبسط له كلّ البَسْط.

ويقول شيخ الإسلام الفَحْل ٱبن تيمية ـ بعد ما ذلَّل في مسألة «الخطأ والصَّواب» في طلب الحقّ ـ ما لفظه: «هذا الذي عليه أصحاب النَّبي ﷺ وجماهير أئمة الإسلام، وما قسَّموا **«المَسَائِل»** إلىٰ **«أُصُول»** **يكفر بإنكارها ومسائل «فُرُوع» لا يكفر بإنكارها.**

فأما التَّفريق بين نوع وتسميته مسائل **«الأُصُول»** وبين نوع آخر وتسميته مسائل **«الفُرُوع»،** فهذا التَّقسيم ليس له أصل لا عن «الصَّحابة» ولا عن «التَّابعين» لهم بإحسان ولا أئمة الإسلام. **وإنما هو مأخوذ عن «المُعْتَزِلَة» وأمثالهم من أهل البدع، وعنهم مَن تلقاه مَن ذكره من «الفُقَهاء» في كتبهم، وهو تفريق مُتناقض،** فإنه يُقال لمَن فرَّق بين النَّوعين: **ما حد مسائل «الأُصُول» التي يكفر المُخطِىء فيها؟ وما الفاصل بينها وبين مسائل «الفُرُوع»؟**

فإن قال: مسائل «الأصول» هي مسائل **«الأعْتِقَاد»** ومسائل «الفُروع» هي مسائل **«العَمَل».** قيل له: فتنازع النَّاس في «محمد» ﷺ هل رأىٰ ربّه أم لا؟ وفي أنَّ «عُثمان» أفضل من «عَلي» أم «عَلي» أفضل؟ وفي كثير من معاني «القُرآن» وتصحيح بعض الأحاديث هي من المسائل **«الأعْتِقَادِيَة العِلْمِيَة» ولا كفر فيها بالأتفاق.** ووجوب «الصَّلاة» و«الزَّكاة» و«الصيام» و«الحجّ» وتحريم «الفواحش» و«الخمر» هي مسائل **«عَمَلِيَة» والمُنكر لها يكفر بالأتفاق.**

وإن قال الأصول: هي المسائل **«القَطعِيَة»،** قيل له: كثير من مسائل **«العَمَل» قطعية،** وكثير من مسائل **«العِلْم» ليست قطعية، وكون المسألة «قطعية»** أو **«ظنّية»،** هو من الأمور **«الإضافية»،** وقد تكون المسألة عند

رجل **قَطعية** لظهور الدَّليل القاطع له، كمَن سمع النَّص من الرَّسول ﷺ وتيقَّن مراده منه. وعند رجل تكون **ظنية**، فضلاً عن أَن تكون قطعية لعدم بلوغ النَّص إياه أو لعدم ثبوته عنده أو لعدم تمكّنه من العلم بدلالته.»

[مجموعة الفتاوىٰ ٢٣/ ١٩٦ ط/ جـ].

فتدبَّر أيها الكريم المُستقيم الباصر المُستبصر ـ يرعاك اللَّه ـ كيف هو يُثبت «التَّناقض» و«الأضطراب» ويُعيب الذين قسَّموا **«المَسَائِل»** إلىٰ **«أُصُول» يكفر بإنكارها ومسائل «فُرُوع» لا يكفر بإنكارها**. فهو ـ في هذا الموطن ـ **يُنكر ويُعيب تقسيم الدّين إلىٰ «أَصل» و«فَرْع» في باب «التَّكْفِير» وليس في باب «الشَّرْح» و«التَّحْرِير»!!**

فأنظر ـ يرعاك اللَّه ـ كيف رَحِمَهُ اللَّهُ يُعيبه ويقول هو تقسيم مُبتدع ما جاء عن «الصَّحابة» ولا عن تابعيهم بإحسان، لكن لا يُعيبه بل يتبنَّاه في «الشَّرْح» و«التَّحْرِير» ولقد مرَّ توضيح ذلك ـ في قوله الذين أفحمنا به **«الجَرَادَة»** ـ بل جاء حديث «جبريل» يُبيّن ذلك!!

ثمَّ يقول رَحِمَهُ اللَّهُ قولة عظيمة، لمَن كانت له ملكة سليمة لسَبْر تحريرة فهيمة بقوله: **«وإنما هو مأخوذ عن «المُعْتَزِلَة» وأمثالهم من أهل البِدَع»!!**

وهذا الدَّليل المُدلَّل يدل ـ وبوضوح تام ـ أنَّ إنكاره رَحِمَهُ اللَّهُ «التَّقْسِيم» علىٰ تلك الطَّوائف المُبتدعة وتبيين تناقضه، ليس لأجل ما أدخلوه فيه من ألفاظ مُبتدعة مُتنطّعة مُنْقطعة؛ وإن كانت هي مُعيبة بنفسها، وإنما **لمَّا كفَّروا بهذا «التَّقْسِيم» المُبتدع الغير مُنْضبط المُتَنَاقض الغير مُنْبَسط!!** لأنَّ التَّكفير لابدَّ أَن يحكم فيه **«الإِذْن الشَّرْعِي»** لا «الإِذْن

اللُّغَوِي» أو «الرَّأْي العَقْلي»!!

ثمَّ يقول رَحِمَهُ اللَّهُ قولة عظيمة لمَن كانت له ملكة سليمة لسَبْر تحريرة فهيمة تهز «**الجَرَادَة**» هزًّا، وتُمتّن قول «**أبي عُزَيْر الحَسَنِي**» في ذاك السَّابق من الإفادة وتؤُزّه أزًّا، بقوله: «**وعنهم مَن تلقاه مَن ذكره من «الفُقَهاء» في كتبهم وهو تفريق مُتَنَاقِض**»!!

فهذا شهاب علىٰ «**الٱسْتِقْرَاء الكُّلِي**» الذي أوجبه علينا «**الأَزْدِي**» ولقد أثْبَته ـ من قبل ـ أنه مُتناقض مُضطرب لأنه عقلي! فإذا ٱستقرأنا عندهم التَّقاسيم فحتمًا سنجني المساميم ونفتح المثاليم!! وإن دلَّ هذا علىٰ شيء إنما يدل علىٰ فِطنَة في ذاك المُذَلَّل من التَّحرير فيه قَطِنَة.

ثمَّ ٱنظر ـ يرعاك اللَّه ـ كيف يُنكر تسمية «الأصول» بمسائل «**الٱعتقاد**» وتسمية «الفروع» بتسمية «**العَمَل**». ويُثبت فيهما التَّناقض في التَّكفير، ثمَّ يُعرّج علىٰ إثبات التَّناقض والٱضراب بالكثرة والوفرة في كون المسألة «**قَطعِيَة**» أو «**ظَنّيَة**» ويجعلها من الأمور الإضافية النّسبية، وكلّ ذلك يتكلَّم فيه علىٰ «**التَّكْفِير**» وليس «**التَّحْرِير**»!!

فإذا توضَّح كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا المُذلَّل فنقول في المُسْتدل: يا «**الجَرَادَة**» إثباتك التَّقسيم والتَّفريق في «أصول الدّين» ـ بين «**الأُصُول**» و«**الفُرُوع**» ـ حق لا مرية فيه!! وما أثبته «**أبو عُزَيْر الحَسَنِي**» ـ من نكرانه التَّقسيم ـ في «أصل الدّين» ـ إلىٰ «**أُصُول**» و«**فُرُوع**» حق لا مرية فيه!!

فكيف يكون التَّوفيق بين «القولين» المُختلفين؟!

فأنت يا «**الجَرَادَة**» تبنَّيت لقولٍ وٱضطربت في قولٍ، فتعوَّرت وتحوَّرت وكان منك هذا القول: «**وهذا يعرفك بخطأ مَن أَطلق القَوْل**

بِبُطلان هَذَا «التَّقْسِيم»!!

وأنا وافقت بين «القولين» فأصبت وحَصَرت، وبالنَّفع ظفرت ـ لهذا ـ بذاك الكلام المُحبَّر في «التَّبْصِير» سطَّرت!!

فهنا لابدَّ من نظرة فحلية لا بغلية مسبوقة بعُنَّة علمية وفِطنة وقراحة فهمية ليكون التَّوفيق وإلَّا قبلنا قولاً وكفرنا بقولٍ وهنا منشأ الضلال والإضلال والسُّموم والتَّجني علىٰ أصحاب قرائح الفُهوم فالقارئَة «**الشَّامِيَة**» ٱنقسمت إلىٰ قسمين ٱثنين في أقوال «ٱبن تَيْمِيَة».

فرقة «**تَالِيَة**»: تتبنَّىٰ أقوال «ٱبن تيمية» لكن تقبل قولاً وتُولّي دُبرها لقولٍ!! وفرقة «**غَالِيَة**»: تتبنَّىٰ أقوال «ٱبن تيمية» لكن تقبل قولاً وتُولّي دُبرها لقولٍ!! فكلٌّ ـ من الفرقتين ـ يتبنَّىٰ أقوال ومذهب «ٱبن تيمية» لكن يُدخل عليها «التَّعْمِيَة» بسبب البضاعة «الجُزْئِيَة»!!

يقول شيخ الإسلام الفَحْل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «**فالنَّبيء** ﷺ **كَان يُخَاطِب النَّاس عَلَىٰ مِنْبَرِه بِكَلَام وَاحِد يَسْمَعه كُل أَحَد، لَكِن النَّاس يَتَفَاضلون فِي فَهْم الكَلام بِحَسْب مَا يَخُص اللَّهُ بِهِ كُل وَاحِد مِنْهُم مِن قُوَّة الفَهْم، وَحُسْن العَقِيدَة.**» [مجموعة الفتاوىٰ ١٨/ ١٩٢].

فإذا كان كلام خير الأنام الذي أوتِي فيه جوامع «الكَلم» يدخل ـ منه ـ علىٰ بعض النَّاس المُستمعين الوَهْم، وهم معه في تلك البُقْعة الطَّاهرة التي جاءت في ذكرها «السّيرة» العاطِرَة، فمِن الأولىٰ أَن يدخل الوهم بكثرة وبالوفرة علىٰ مَن لم يكن معه في تلك «الفَتْرة»!

وإذا كان ذلك كذلك؛ يقع بكثْرَة في كلام خير الأنام عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ الذي وضحَّ «أصول» و«فروع» الإسلام، فمِن الأولىٰ أَن يقع في كلام غيره

سواء كان عالِمَ فاهمَ أو شيخَ إسلام!!

ومن هنا يدخل علىٰ طلبة العلم مسألة «التَّفاضل» في إثبات الدَّلائل، والتَّقرير والتَّحرير لصحيح المسائل، وإبطال الأباطيل ودحر التَّضليل! وهم ـ في ذلك ـ يتفاوتون على حسب ما عند أحدهم من **قُوَّة «الفَهْم» وَحُسْن «العَقِيدَة»!! فكلمَّا ٱزداد الفَهْم وحسُن الٱعتقاد كثُر الكلام النَّقَّاد المُحلَّىٰ المُنْقَاد الجامع والمُمْتع!**

فٱنظر يا «**الجَرَادَة**» معي إلىٰ النَّظرة «العُزَيْرِيَة الحَسَنِيَة» في التَّوفيق في قَوْليْ «ٱبن تيمية»! وعليها تحكم ـ إن كان لك عدل وتعلَّمت بأصل وأتقنت الفَصل أنَّ «الحَسَنِي» مُختَلفٌ كُلّيًا عن «الأَزْدِي» ـ في جَنْي العُلوم وإغلاق الباب أمام السُّمُوم ـ وسترىٰ ـ بعينك ـ التَّفَاضل!!

أقول وبما وهبني المولى أصول:

فلقد توضَّح ـ من قبل ـ أنَّ الذي قسَّم الدّين إلىٰ «أصول» و«فروع» لا «المُتَكَلِمَة» ولا «ٱبن تيمية» بل «جبريل» عَلَيْهِ السَّلَامُ رسول ربّ البرية!! فالإسلام غير الإيمان والإيمان غير الإحسان! وهذا دليل واضح يُبَيّن قول «ٱبن تيمية» رَحِمَهُ اللَّهُ الذي بيَّن فيه أنَّ الدّين ينقسم إلىٰ «**أُصُول**» و«**فُرُوع**» الذي أثبته أنت يا «**الجَرَادَة**»!

فكيف نُوَفّق بين إقراره للتَّقسيم وبين إنكاره للتَّقسيم وما صرَّحتُ به أنا في «**التَّبْصِير**» من قولي؟! لأنَّ كلَّ من القولين حقّ سلق!

أقول: تقسيم الدّين إلىٰ «**أُصُول**» و«**فُرُوع**» في «الشَّرح» و«التَّفهيم» و«التَّعْليم» فعل **جَائِز**. وتقسيم الدّين إلىٰ «**أُصُول**» و«**فُرُوع**» في «التَّكفير» قول **ناشز عاجز**!! لا ينضبط ولا ينبسط! **فكما يكفر**

الإنسان بالأصول يكفر كذلك بالفُرُوع!!

يقول العلاَّمة محمد بن ابراهيم آل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «إنَّ الذين توقفوا في تكفير «المُعَيَّن»، في الأشياء التي قد يخفىٰ دليلها، فلا يكفر حتَّىٰ تقوم عليه «الحجة» الرسالية من حيث الثبوت والدَّلالة، فإذا أوضحت له «الحجة» بالبيان الكافي **كفر سواء فَهِمَ أو قال: ما فهمت!! أو فهم وأنكر، ليس كفر الكفار كلّه عن عنادٍ.**

وأما ما علم بالضرورة أنَّ رسول اللَّه جاء به وخالفه، فهذا يكفر بمجرد ذلك، ولا يحتاج إلىٰ تعريف سواء في «الأصول» أو «الفروع» ما لم يكن حديث عهد بالإسلام» [فتاوىٰ ورسائل محمد بن إبراهيم ١/ ٧٤].

فلقد بيَّن العلاَّمة الفهَّامة رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه يكفر بـ«الأصل» كما يكفر بـ«الفَرْع» ـ فيما علم أنَّ الرَّسول جاء به ـ وزاد فيه **أنه لا يحتاج فيها إلىٰ تَعْريف!!** وٱستثنىٰ من ذلك ما لم يكن حديث عهد بالإسلام!!

يقول العلاَّمة محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «ومسألة تكفير المُعَيَّن مسألة معروفة، إذا قال قولاً يكون القول به كفرًا، فيقال: من قال بهذا القول فهو كافر، **لكن الشخص «المُعَيَّن» إذا قال ذلك لا يحكم بكفره حتَّىٰ تقوم عليه «الحجة» التي يكفر تاركها. وهذا في المسائل «الخفية» التي قد يخفى دليلها علىٰ بعض الناس** كما في مسائل «القدر» و«الإرجاء» ونحو ذلك مما قاله أهل الأهواء، فإنَّ بعض أقوالهم تتضمن أمورًا كفرية، من رد أدلة «الكتاب» و«السُّنَّة» المتواترة، فيكون القول المتضمن لرد بعض النُّصوص كفرًا ولا يحكم علىٰ قائله بالكفر لٱحتمال وجود مانع كـ«الجهل»، وعدم العلم بنقض النَّص، أو بدلالته

فإنَّ الشَّرائع لا تلزم إلَّا بعد بلوغها... ـ إلىٰ أَن قال ـ : **وأما ما يقع منهم في المسائل «الظاهرة» الجلية، أو ما يعلم من الدّين بالضرورة فهذا لا يتوقف في كفر قائله»** [الدُّرر السَّنيَّة في الأجوبة النجدية ١٠/ ٤٣٢، ٤٣٣].

ومن هنا كان منشأ تقسيمي في **«المُكفّر لِذَاتِه»** المُعْتبر المُنَاط بالحالة «الوَصْفِيَة» فقط! لي فيه **«الإِذْن الشَّرْعِي»**، فلقد أطلقتُ فيه ما أطلقه. وفي **«المُكَفّر بِغَيْره»**؛ وهو المسائل التي يدخل عليها بالكثرة وبالوفرة «الجهل» و«التَّأويل»؛ وإن كانت هي كذلك تُكفّر، لأنَّ لا فرق في التَّكفير بين «الأصول» «الفُروع»، فكما يكفر بالإصول يكفر بالفروع ولقد دلَّل ـ من قبل ـ «ٱبن تيمية» علىٰ ذلك، جعلنا **المَنَاط** في التَّكْفير به **عَلَىٰ رَفْعِهِمَا** حتَّىٰ يتبيّن الأمر.

فتبيَّن ـ ممَّا طرحت ووضَّحت ـ أنَّ تقسيم الدّين إلىٰ **«أُصول»** و**«فُرُوع»** الذي أنا أنكرته ـ لأنه ٱعتزالي سُفْسْطائي عَقْلِي ـ هو التَّقسيم في **«التَّكفير»**، ولقد أنكره ونكَّره ـ من قبل ـ «ٱبن تيمية» الجهبذ الحبير وأثبتناه في «الشَّرح» و«التَّعْليم» و«التَّحرير» كما أثبته ـ من قبل ـ النَّبيء ﷺ الدَّال علىٰ صحيح المسير. بقوله: **«فَإِنَّهُ جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ»!!**

فأسألك يا **«الجَرَادَة»** ـ ليصح بعد ذلك النُّكْرَان والبُطلان ـ فهل كتاب **«التَّبْصِير»** كتاب **«شَرْح»** أم **«طَرْح»**؟! فإذا كان هو كتابَ شرح **فَصَحِيح بِمَا بِهِ عِبْتَنِي!!** وإن كان هو كتابَ تأصيل وطرح، **فَقَدْ ظَلَمْتَنِي** ومن دُونِيَة فهمك **عيَّرْتَنِي!! وظلمك ناتج، عن فهم محوَّر مُبعَّر مُقمّش مُنكمش لاجج فاجج!!**

▪ الأصل الثَّانِي:

لو كان أصل الدّين ينقسم كما علَّلت ـ بـ«**الظُّهُور**» و«**الخفَاء**» ـ وهذا قلَّدت فيه مشايخ الدَّعوة «النَّجْدِيَة»[(١)] فعلىٰ الدّين السَّلام ولا يصلح في ذلك الكلام!! لأنَّ المسألة لا تنضبط ولا تنبسط!! فهي متناقضة ومضطربة!

فإِن كُنتَ ـ تَعْني: بـ«**الظُّهُور**» و«**الخَفَاء**» ـ «الزَّمان» و«المَكان» فقد تكون هذه المسائل ظاهرة في «مكان» دون «مكان» و«زمان» دون «زمان»، وقد تكون مخفية في المكان والزَّمان الواحد وقد تكون ظاهرة لجماعة في «القَرْيَة» الواحدة ومختفية علىٰ غالب «القَرْية» في المكان نفسه والزَّمان نفسه.

فيُصبح ـ علىٰ إثر ذلك ـ التَّكفير مُنَاط بالإِذْن «الزَّمَاني» و«المَكَاني» وليس بـ«الإِذْن الشَّرْعِي»، نُكفّر في «الحَجَاز» ونعذر في «غَانَا»، بل نُكفّر في «الحِجَاز» ونعذر في «اليَمَن»! ولقد سقطّت أنت في هذه خُزَعْبَلَة فأنتجت لك مغْوَلَة مُهوَّلة ستراها بعينك في الآتي!

ومن هذه البابة ٱضطرب الشَّيْخ «ٱبن عُثيمين» رَحِمَهُ اللهُ في مسألة «العُذر بالجهل» التي فنَّدتها أنا لكَ من قبل!!

فقد تقول وبالتَّناقض تصول: ما أُعنيه في مسألة «**الظُّهُور**» و«**الخَفَاء**»؛ من حيث دلالة أصلها في إجلاء التَّعتيم وحصول بها التَّعليم؛ بما دلَّت عليه «الفِطرة» وبما لا يرد عليه النَّسخ بحال، كإنكار

---

(١) قُلتُ: تَقْلِيد «**الجَرَادَة**» تخلَّله سُوء الفَهْم الفَاحِش، فحوَّر مُرَادهم وبوَّر تأصيلهم!! وهذه هي جناية «**الجُزْئي**» ـ في علمه وفهمه ـ المُسْتَشْرف للمُتْحف كم هو فيه يُجْحف!!

وجود اللَّه، **وإنكار أصل قدرته**، وكالشرك باللَّه، وكسبِّ **اللَّه، ونَحْو ذلك**.

قُلْتُ: كل البشرية جمعاء ٱتفقت علىٰ وجود اللَّه ـ لدلالة الفِطرة ـ وإنما ٱختلفت في تعيينه، فحتَّىٰ «المجوس» القائلة بالنُّور والظُّلمة قالوا النُّور خير من الظُّلمة، والشّرك طرأ علىٰ البشرية من باب محبة غير اللَّه مع اللَّه ـ ليس قصدًا وإنما وسيلة ـ وهذا هو شرك «قُرَيش» وأصل الشّرك يكون في «المحبَّة» و«التَّعظيم» والباقي هي فروع عليهما! ومسألة «المحبة» و«التَّعظيم» الشّرك فيهما المسألة فيه خفية **بسبب تعظيم غير اللَّه مع اللَّه بنيَّة الوساطة!!**

قُلْتُ: أخبرنا عن قرية فيها عالم واحد يضبط أصول الدّين ضبطًا مع فروعه وكل قريته تنحر للقبور وتدعو غير اللَّه ـ ليس قصدًا بل وسيلة ـ كما علَّل من قبل «ٱبن عُثيمين» ـ ومع ذلك هم يقومون بالواجبات ولا يتخلَّفون عن صلاة ويُحرّمون المُحرَّمات! فهل يُكفّرهم كلّهم لأنَّ مسألة «**الظُّهُور**» ظاهرة له خافية علىٰ «القَرْية»؟!

فإِن قُلْتَ: نعم! طالما ظهرت له فهم كفار فجار فلقد نقضو «أصل الدّين»!! فجهلهم غير مُعتبر طالما ظهرت هو له!!

قُلْتُ: إذن! «الجهل» غير مُعتبر في مناقضة «التَّوحيد» للحالة «الوَصْفِيَة» التي هم فيها بالمقارفة له!!

وإِن قُلتَ: جهلهم مُعْتَبر!! ولا يُكفّرون!

قُلْتُ: إِذَن! لا نُكفّرهم للخفاء وهم قارفوا المناقضة للتَّوحيد والحالة «الوَصْفِيَة» في الشرك تحقَّقت فيهم! وعلىٰ هذا لا نكفّر الكفار

لأنَّ معظمهم لا يسمعون بالإسلام ولا عرفوا عنه، مع إثباتهم لوجود اللَّه وتعظيمه وتعظيم معه غيره بالوَسَاطة!!

قُلْتُ: إذا كان ذاك الرَّجل يعرف نصف «المسائل» ويخفىٰ عليه النصف الآخر في «الأصول»!! فهل يكفّر قريته بالنصف ويعذرهم بالنصف الآخر؟!

فإن قلتَ: نعم!!

قُلْتُ: أرأيت لو كان «النّصف» المخفي عليه هو من صلب «التَّوحيد» وأسّه؛ يُناقض به «الأصل» الذي عليه وقد تحقَّقت فيه الحالة «الوَصْفِيَة» الشركية ـ بالمُقارفة ـ أيُكفّر عند مَن يعرفها كلّها؟!

فإن قلتَ: نعم!!

قُلْتُ: إذن! بطل تقسيمك وٱدعائك بمسألة «**الظُّهُور**» و«**الخَفَاء**» ورجعت إلىٰ الحالة «الوَصْفِيَة» التي منَّطناها!!

وإن قلتَ: لا يُكفّر!!

قُلْتُ: إذن! لا نكفّر الكفَّار لأنَّ مُعظم الكفَّار كفرهم ناتج عن جهل للنصفين معًا!! وبهذا لا يتحقّق التَّكفير إلَّا في شخص شخص!!

وإن قلتَ: نكفّرهم مع جهلهم!!

قُلْتُ: إذن! التَّكفير في «أصل الدّين» غير مُرتبطٍ بمسألة «**الظُّهُور**» و«**الخَفَاء**» **ولا** «**الغَبَاء**» وإنما بالحالة «الوَصْفِيَة» المُناط عليها التَّكفير في «أصل الدّين»!!

قُلْتُ: هذه الحالة «**الوَصْفِيَة**» التي ٱعتبرها «**أبو عُزَيْر عَبْدالإِلٰه الحَسَنِي**» وبنىٰ عليها تقسيمه مأخوذة من «الإِذْن الشَّرْعِي» أم من التَّبني

لمسألة «**الظُّهُور**» و«**الخَفَاء**» العقلي!! فٱختار ولا تتركنا نحتار! وكفىٰ بهذا في الٱعتبار أنك بعَّار في وضح النَّهار! تقول القول وتُبطل لازمه وتثبت لازمه وتنفي ملزومه.

▪ أما قولك أيها البَعَّار في وضح النَّهار: «**الأوَّل**: ما لا يمكن ٱجتماعه مع حقيقة الإسلام، فهو مضاد له من كل وجه، ووجوده ينقض عقد الٱلتزام ـ **لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ** ـ، وقبحه معلوم قبل الشرع، وهو مما توافقت عليه دعوة «الأنبياء»، فلا يرد عليه النَّسخ بحال، كإنكار وجود اللَّه، **وإنكار أصل قدرته**، وكالشرك باللَّه، وكسبِّ **اللَّه**، **ونَحْو ذلك**.

الثَّاني: ما كان علمه متوقفًا علىٰ بلوغ الشَّرع، لكنه من أحكام الإسلام المعلومة بالضرورة **لمن كَانَ في حواضر الإسلام**، كوجوب أركان الإسلام «الخمس»، وكتحريم «الخمر» و«الزنا» و«الربا» ونحو ذلك، وهذان «القِسْمان» هما مما يصح الٱصطلاح عليهما بمسائل «أصول الدّين»، كما سيأتي في كلام شيخ الإسلام وغيره.

فمَن وقع في شيء من مكفرات القسم «الأوَّل» **فهو كافر قبل الحجة وبعدها، إلَّا أنَّ كُفر التَّعْذيب ـ العقاب ـ لا يلحقه إلَّا بعد إقامة الحجة** إِن كان في مظنة عدم بلوغها، كالناشىء بالبوادي، أو في دار كفر، أوحديث العَهد بالإسلام، أو كان في زمان يشبه أزمنة «الفترات» أو مكان يُتصور فيه ذلك.

وأما من وقع في شيء من مكفرات القسم «الثَّاني» بمَعنىٰ أنه أنكر وجوب شيءٍ من الواجبات المتواترة الظاهرة، أو أنكر تحريم شيءٍ من المحرمات الظاهرة المُتَواترة، فلا يكفر قبل الحجة إِن كان في مظنة

جهلٍ كما سبق، **لَكِن لَوْ ٱدَّعَىٰ «الجَهْل» وهو في حَوَاضر الإسْلَام فَلا يقْبَل مِنْه وَيَكُون كَافِرًا**».

قُلْتُ: ٱنظروا يا البُصراء الغير قُصراء ـ يرعاكم اللَّه ـ إلىٰ السَّفسطة بعينها التي ٱتهمني بها: «الأوَّل: ما لا يمكن ٱجتماعه مع حقيقة الإسلام فهو مضاد له من كل وجه ووجوده ينقض عقد الٱلتزام ـ «**لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ**» ـ، وقبحه معلوم قبل الشرع، وهو مما توافقت عليه دعوة الأنبياء، فلا يرد عليه النَّسخ بحال كإنكار وجود اللَّه، **وإنكار أصل قدرته**، وكالشرك باللَّه، وكسبِّ اللَّه ونحو ذلك».

قُلْتُ: لماذا أدخلت «السَّب» ـ فيما ينقض عقد الٱلتزام بـ«**لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ**» ـ ولم تُدخل «الحُكم بغير ما أنزل اللَّه» وقد جاء النَّص بالتَّكفير به كما جاء النَّص بالتَّكفير بـ«السَّب»؟! **وما هو نَحو ذلك**؟! ألَا تُخبرنا بذلك حتَّىٰ لا نعترض عليك ونَفْترض!!

وهل «السّحر» هو من نَحو ذلك؟! وهل «الموالاة» هي من نَحو ذلك؟! وهل «ترك الصَّلاة» هي من نَحو ذلك؟! فلقد فتحت «الباب» ولابدَّ أَن تسُدَّه!! فصون «التَّوحيد» والكفر بالنَّديد وصيانة جناب اللَّه لا يُقال فيها نَحو ذلك ألْبَتَّةَ!! وإنما بالتَّبيين لِسَد الحالك كي لا يرد علينا مُعوج المسالك!!

فهل ما زدته لك ـ علىٰ باب **نَحو ذَلِك** ـ يدخل في مناقضة عدم الٱلتزام بـ«**لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ**»؟!

فإِن قُلتَ: لا! قُلْنا: أرجع للكُتَّاب!!

وإِن قُلتَ: يدخل علىٰ ذلك لكن بشروط!!

قُلْتُ: علَّل لنا كأخيك «بَنْدَر» في «نَصْب المَنْجنيق» الشُّروط!!

فإِن قُلتَ: «الحُكْم بغير ما أنزل اللَّه» يدخل عليه عُذر «الإكراه»!!

فلقد سبق وطحنتنا بذلك ـ من قبل ـ لما سفسطتُ لك بقولي: «وَذَاك غَيْر ذَاك»!!

قُلْتُ: أصبت وما نصبت!!

قُلْتُ: وهل «سبّ اللَّه» لا يدخل عليه عُذر «الإكراه»؟!

فإِن قُلتَ: لا! قلنا: أرجع للكُتَّاب!!

وإِن قُلتَ: كيف أنكره وفعل «عمَّار»!!

قُلْتُ: صدقت وما نَصبت!!

قُلْتُ: وهل «الشّرك» يدخل عليه عُذر «الإكراه»؟!

فإِن قُلتَ: لا!

قُلْتُ: أرجع للكُتَّاب!!

قُلْتُ: وهل تَقْريب «القرابين» للآلهة والقبور يدخل عليها عُذر «الإكراه»؟!

فإِن قُلتَ: نعم! نعم!

قُلْتُ: أصحاب حديث «الذُّبابة» يقولون لك: أرجع للكُتَّاب!!

قُلْتُ: وهل «الموالاة» للكُفَّار يدخل عليها عُذر «الإكراه»؟!

فإِن قُلتَ: نعم! قلنا: أرجع للكُتَّاب!! وٱعكف علىٰ «الإِفْرَاك» جيدًا جدًا بمُساعد كبيرٍ وليس دُكْتُور حبير!!

وإِن قُلتَ: لا!

قُلْتُ: صدقت وما نَصبت!!

قُلْتُ: وهل «ترك الصَّلاة» أنيط التَّكفير فيها علىٰ التَّرك؟!

فإِن قُلْتَ: لا!

قُلْتُ: أرجع للكُتَّاب!!

وإِن قُلتَ: أُنيط عليه التَّكفير لكن قد يدخل عليه «عارض الجهل» و«الإكراه»!!

قُلْتُ: أصبت وما نَصبت!!

قُلْنَا: إِذَن!! يخرج قسمك «الأوَّل» كلّه شرطًا وٱعتبارًا!! ولا تُدخل فيه شيئًا يُناقض «لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ»!! طالما دخل علىٰ جلّها «الإكراه» وأسقط بعضها «العُذر بالجَهْل»!!

وإِن قُلْتَ: يدخل البعض ويخرج البعض!!

قُلْنَا: ما لزمك في «البَعْض» يُلزمك نظيره في «البعض» الآخر!! لأنَّ لكلّ منهما عُلّل بعلَّة منها!!

وإِن قُلتَ ـ بعد ما رجعت إِلىٰ رُشدك ـ: يدخل الكّل في القسم «الأوَّل» ـ يعْني: **«المُكفّر لِذَاته»** ـ وإِن لزمه «الإكراه»!! وفي بعضٍ منها «العُذْر بالجهل»!!

قُلْنَا: أصبت وما نَصبت!! لكن لماذا ذلك كذلك؟! هلَا أخبرتنا بذلك لنتجنَّب الحالك!!

فإِن قُلْتَ: لأنَّ «الإكراه» و«العُذر بالجَهل» مُستثنىٰ من قبل بالٱعتبار في **«الطَّرْح»**، فكثير من «السَّلف» يطرحون «المسألة» ويُحرّرون عليها التَّكفير كمسألة «السَّب» وغيرها من المسائل ولا يذكرون «الإكراه» و«العُذر بالجَهل» مُطلقًا، ويؤصّلون لهما ويفصّلون في **«الشَّرْح»**، فإذا

رأينا منهم ذلك فنعلم أنَّ «**الطَّرْحَ**» هو «العُمُوم المُطلَق» و«**الشَّرْحَ**» هو «التَّعْيين المُنسَّق»!!

فنطلق التَّكفير في «العُمُوم» للوَصف القَائِم المُنَاط وفِي وَضعِه عَلَىٰ «العَيْن» لابُدَّ أَن نَحْطَاط!!

فهذا نمط السَّلف «الأوَّل» في الكتابة وليس نمط «الدَّكاترة» الجُدُد، أصحاب رفع «السَّمَاعَة»!!

فها هو شيخ الإسلام «ابن تيمية» رَحِمَهُ اللَّهُ يفعل ذلك!! بما قاله في كتابه «الاخْتِيَارَات الفِقْهِيَّة ١/٦٠٦»: «**وَالْمُرْتَدُّ مَنْ أَشْرَكَ بِاللَّهِ تَعَالَى أَوْ كَانَ مبغضًا للرَّسول ﷺ وَلِمَا جَاءَ بِهِ أَوْ تَرَكَ إنْكَارَ مُنْكَرٍ بِقَلْبِهِ أَوْ تَوَهَّمَ أَنَّ أَحَدًا مِنْ «الصَّحَابَةِ» أَوْ «التَّابِعِينَ» أَوْ تَابِعِيهِمْ قَاتَلَ مَعَ الْكُفَّارِ أو جاز ذَلِكَ أَوْ أَنْكَرَ مُجْمَعًا عَلَيْهِ إجْمَاعًا قَطْعِيًّا أَوْ جَعَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ وَسَائِطَ يَتَوَكَّلُ عَلَيْهِمْ وَيَدْعُوهُمْ وَيَسْأَلُهُمْ، وَمَنْ شَكَّ فِي صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَمِثْلُهُ لَا يَجْهَلُهَا فَمُرْتَدٌّ وَإِنْ كَانَ مِثْلُهُ يَجْهَلُهَا فَلَيْسَ بِمُرْتَدٍّ وَلِهَذَا لَمْ يُكَفِّرِ النَّبِيُّ ﷺ الرَّجُلَ الشَّاكَّ فِي قُدْرَةِ اللَّهِ وَإِعَادَتِهِ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إلَّا بَعْدَ الرِّسَالَةِ، وَمِنْهُ قَوْلُ عَائِشَةَ ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ـ: مَهْمَا يَكْتُمْ النَّاسُ يَعْلَمْهُ اللَّهُ قَالَ: نَعَمْ!**».

فهو رَحِمَهُ اللَّهُ غير مُصرِّح بـ«الإِكْرَاه» و«العُذر بالجَهْل» و«حداثة العهد بالإسلام»، في تلك الأقوال «المُطلقة» لكن دخلت في كلامه بالمُستَثْنىٰ في الأعتبار!!

قُلْنَا: أنتَ مؤصّل ومفصّل ما كان ظنّي بك هكذا! لكن هل كتاب «**التَّبْصِير**» هو شرحٌ أم طرحٌ!!

فإِن قُلتَ: بالطَّبع هو شرحٌ!!

قُلْنَا: أرجع للكُتَّاب!!

وإِن قُلْتَ: لا! لا! هو طرحٌ! طرحٌ! طرحٌ!

قُلْنَا: صدقت وما نَصبت!

لكن لِمَ ٱعترضت علينا بالقول هذا: «**الوَجْه الأوَّل**: عدم شمول التَّقْسيم في «**المُكَفّر بِذَاتِه**» لجميع الحالات التي يقع فيها المُعَين في «المكفرات لذاتها»، فأخبَرنا أنَّ «**المُكَفّر بِذَاتِه**» **يُنَاط بالوصف فَقَط وأنه لا يَعْتَد فيه لا بِجَهْل وَلَا بِتَأْوِيل، فَمَاذَا عن** «**الإِكراه**»؟! ومَاذَا عَن «**الخَطأ**»؟! **فهل هي خارجية جَدِيدَة!! أَم جِنَايَة وَجَهَالَة أَكِيدَة!!**»!.

فمَن يقول: حسبنا اللَّه ونعم الوكيل!! حسبنا اللَّه ونعم الوكيل!!

«**الحَسَنِي**» أم «**الأَزْدِي**» صاحب القُبْح المُبْدي»؟!

ثمَّ أخبرنا عن هذا القول يا الكبير الحَبير: «الثَّاني: ما كان علمه متوقفًا علىٰ بلوغ الشَّرع، لكنه من أحكام الإسلام المعلومة بالضرورة لمن كان في حواضر الإسلام، كوجوب **أركان الإسلام الخَمْس**».

قُلْتُ: أركان الإسلام الخمس أسَّها هو «**لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ مُحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ**» وإذا أنكرها المُنكر هو كافر ـ من قبل ـ إعتبارًا ومُشركٌ إظهارًا!!

فلِمَ أدخلت يا الكبير الحَبير! هذه الدَّعامة «الكُبرىٰ» التي ينبني عليها الإسلام في القسم «الثَّاني»؟!

ثمَّ يا «**الجَرَادَة**» أخبرنا عن هذا القول: «إلَّا أنَّ كفر التَّعذيب ـ العِقَاب ـ » مَن أين أتيت بهذا «المُصطلح»!! نُمرّره لك لأنَّ لنا عودة إليه نلجمك به!!

ثمَّ يا «**الجَرَادَة**» أخبرنا عن هذا الهَوْل: «**لَكِن لَوْ ٱدعَىٰ الجَهْل وَهُو في حَوَاضر الإِسْلَام فَلَا يقْبل منه ويكون كَافرًا**».

قُلْنَا: ما تقول يا الكبير الحَبير في هذا القوْل؟!: «**وَمِنْهُ قَوْلُ عَائِشَةَ ـ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ـ: مَهْمَا يَكْتُمِ النَّاسُ يَعْلَمْهُ اللَّهُ قَالَ: نَعَمْ!**»!! فلقد كانت تشك في ذلك وهي عند مُعلّم الإسلام الأوّل ﷺ!!

يقول شيخ الإسلام الفَحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «فَهَذِهِ عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ: سَأَلَتْ النَّبِيَّ ﷺ هَلْ يَعْلَمُ اللَّهُ كُلَّ مَا يَكْتُمُ النَّاسُ؟ فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ نَعَمْ، **وَهَذَا يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ ذَلِكَ، وَلَمْ تَكُنْ قَبْلَ مَعْرِفَتِهَا بِأَنَّ اللَّهَ عَالِمٌ بِكُلِّ شَيْءٍ يَكْتُمُهُ النَّاسُ كَافِرَةً وَإِنْ كَانَ الْإِقْرَارُ بِذَلِكَ بَعْدَ قِيَامِ الْحُجَّةِ مِنْ أُصُولِ الْإِيمَانِ وَإِنْكَارِ عِلْمِهِ بِكُلِّ شَيْءٍ كَإِنْكَارِ قُدْرَتِهِ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ** هَذَا مَعَ أَنَّهَا كَانَتْ مِمَّنْ يَسْتَحِقُّ اللَّوْمَ عَلَىٰ الذَّنْب وَلِهَذَا لَهَزَهَا النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ: «**أَتَخَافِينَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْك وَرَسُولُهُ**» وَهَذَا الْأَصْلُ مَبْسُوطٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ. **فَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ كُفْرٌ وَلَكِنَّ تَكْفِيرَ قَائِلِهِ لَا يُحْكَمُ بِهِ حَتَّىٰ يَكُونَ قَدْ بَلَغَهُ مِنْ الْعِلْمِ مَا تَقُومُ بِهِ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ الَّتِي يَكْفُرُ تَارِكُهَا**» [مجموعة الفتاوىٰ ١١/ ٤١٢ ط/ جـ].

يا «**الجَرَادَة**»! فهي كانت لا تعلم أنَّ اللَّه تَعَالَىٰ يعلم ما في «القُلُوب»، **وهذا أكبر ناقض لٱعتقاد أنَّ اللَّه تَعَالَىٰ عَلَّام الغُيُوب!!** وهذه من العلوم الضَّرورية المُلازمة لمَعْنىٰ «الألوهية»!! وما تقول في هذا القول يا الكبير الحَبير؟!!

يقول شيخ الإسلام الفَحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «ولهذا لما ٱستحل طائفة من «الصَّحابة» و التَّابعين كـ«قُدَامة بن مظعون» و أصحابه

شرب الخمر، و ظنوا أنها تباح لمن عمل صالحًا، علىٰ ما فهموه من آية «المائدة»، ٱتفق علماء الصحابة كـ«عمرو» و «علي» و غيرهما علىٰ أنهم يستتابون فإن أصروا علىٰ الٱستحلال كفروا وإن أقروا جلدوا، **فلم يكفروهم بالٱستحلال ٱبتداء لأجل الشبْهَة التي عرضت لهم حتَّىٰ يتبين لهم الحق**، فإن أصروا علىٰ الجحود كفروا» [الرَّد علىٰ البكري ١/ ٣٨٠].

قُلْتُ: فهم ٱستحلوا «**الخَمْر**» وهم صحابة مع صحابة أصحاب إصابة، وفيه أكبر بقعة بل أصحّ بقعة ـ ٱبتداء وٱنتهاء ـ **من «حَوَاضر الإسْلَام» ولم يُكفّروهم!!**

فهل تُكفّرهم لأنهم في أكبر بقعة من **«حَوَاضر الإسْلَام»؟! ما** رأيك؟! لعلَّ «الصَّحابة» أصحاب الإصابة كانوا «**مُرْجِئَة**» ونحن لا نَدْري!! فإن قلتَ: لا أكفّرهم!!

قُلْتُ: كيف لا تُكفّرهم وهم في أكبر بقعة، من **حَوَاضر الإسْلَام** فيها «العُلُوم» و«الفُهُوم» مجلية وباصرة، فكيف تتورَّع فيهم بتلك؛ لو أقدمت عليها لكانت تلك هي **الفَاقِرَة**!! ألم تقل: «**لَكِن لَوْ ٱدعَىٰ الجَهْل وَهُو في حَوَاضر الإسْلَام فَلَا يَقْبل منه ويكون كَافرًا»؟!**

قُلْتُ: بالٱستقرائك «السُّفسطائي» وجب عليك تكفيرهم ولا تتورَّع وأقدم عليه كي تَتَصلَّع!!

فإن قلتَ: ٱتق اللّه يا «أبا عُزَيْر»! تريد منّي «التَّكفير» كي إليَّ يصير وألج السَّعير!!

قُلْتُ: اللَّهم ٱجعلنا من المُتقّين وجنبنا الحَيْف والمَين، وإنما نحن نُلزمك بالقول لنُريك كيف يرد الشَّيْن!! وبهذا الإلزام بطل الٱستقراء

الهُراء أنَّ مسألة «التَّكفير» فيه تدور علىٰ **«الظُّهور» و«الخَفَاء»**، لأنه غير مُنضبط ولا مُنبسط!! لأنَّ ما أقدموا عليه الصَّحابة **هو ظاهر وجلي!!** لكن ورد عليهم الجَهل ـ من القراءة ـ دفعة، فأوَّلوا بتلك العُسْفَة!!

فهل رأيت كيف أنا حصرت وضبْطت، وبما منَّ اللَّه تَعَـٰلَىٰ علينا وُفقت بقولي: «و**«المُكَفِّرُ بِغَيْرِه»** **المَنَاط فيه عَلَىٰ؟ رفع** **«الجَهل»** **وإبطال** **«التَّأويل»** **أوَّلاً، قبل نزول** **«الحُكْم»** **علىٰ؟** **«الوَصف»**»!!

فلم أُمنّطه علىٰ «التَّأْوِيل اللُّغَوِي» ولا علىٰ «الرَّأْي العَقْلِي» ولا علىٰ «الأسْتِقْرَاء الكُّلِي» ولا علىٰ **«حَوَاضر الإسلام»** **الوَيْلِي!!** وإنما علىٰ **«الإِذْن الشَّرْعِي»**، فلقد أَمَرَني وأخبرني أنَّ «عارض الجَهْل» قد يدخل علىٰ الأمر السَّهل، وعلىٰ الواضح الصَّارح، و«شبهة التَّأويل» قد تُعوّج الدَّليل!! فقيَّدني وألزَمني ـ قبل وضع «الحُكْم» ـ أَن أرفع «الجَهْل» وأُبْطل «التَّأويل» إذا أردت أَن أتجنَّب **الوَيْل!!**

ولمَّا فعلتُ ذلك، ضحك عليَّ **«الجَرَادَة»** وقال لي ولجت الحالك وتحوَّرت في الإفادة للعبادة!! وصوَّر علىٰ القول المُحرَّر ـ المأذون فيه بالشَّرع والمُبتعد عن الخَرِع ـ: **«عَلَىٰ؟»** **«عَلَىٰ؟»**، ولَامَني وعيّرني بقوله: **«كلاهما دعوىٰ لا تفيد شيئًا»!!** وأنا **«الحَسَنِي»** في تحريري قد تجنَّبت ويلاً وهولاً؛ **لمَّا ٱنقدت للإذن الشَّرْعِي ولم أنقاد للجَرَادَة الخُرَاعِي!!** وما تقول في هذا القول يا الحبير الكبير؟!!

يقول شيخ الإسلام الفَحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «وَمِنْ هَذَا الْبَابِ أَنَّ «عُثْمَانَ» قَالَ لِعُمَرَ لَمَّا شَاوَرَهُ فِي «الْمَرْأَةِ» الَّتِي أَقَرَّتْ بِالزِّنَا ـ: «**إِنِّي أُرَاهَا تَسْتَهِلُّ بِهِ ٱسْتِهْلَالَ مَنْ لَا يَعْرِفُ أَنَّهُ حَرَامٌ**» فَإِنَّهُ لَمَّا رَآهَا

تَجْهَرُ بِمَا فَعَلَتْهُ، وَتَحْكِيهِ مِنْ غَيْرِ ٱكْتِرَاثٍ، **تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهَا لَمْ تَعْتَقِدْ تَحْرِيمَهُ** وَأَنَّهُ يُذَمُّ، وَتُعَاقَبُ عَلَيْهِ، وَوَافَقَهُ «عُمَرُ» وَ«عَلِيٌّ» وَغَيْرُهُمَا عَلَىٰ ذَٰلِكَ»

[الجواب الصَّحيح لمَن بدَّل دين المسيح ٦/ ٤٨٩].

قُلْتُ: فهي كانت تَسْتَحله ولم تَعْتَقد تحريمه وهي في حاضرة كَبيرَة من «حواضر الإسلام» ـ يعْني: في حِجْر «الصَّحابة» ـ **فهل تُكفِّرها؟!** بهذا «**الجَهْل**» ولا تقبل منها يا «**الأَزْدِي**» الوَحْشي!!

فعلىٰ حسب تقريرك المُحوَّر المُصوَّر المُكوَّر المُبعّر هي كافرة فاجرة لٱستحلالها، لأنه لا يُقبل منها جهلها وهي في «**حواضر الإسلام**»!! بل في أكبر بُقعة منه وضُوحًا!! بل لا تأتي إلىٰ قيام السَّاعة بُقعة تشببها في الوضوح والصُّروح!!

فإذا كفَّرتها، فالصَّحابة كانوا «مُرْجئة» أخطأوا «الحُكْم» وأصابه «**الأَزْدِي**» المُحرّر الكبير، شيخ مُؤَسَّسة «**المَأْسَدَة**» الحَبير!! أسأل اللَّه تَعَلَىٰ أَن يَدُكَّك بواحدٍ مثل «**ثَبير**»!! ومن هذه البابة كفَّر «الخَوارج» الأعرابُ البَوَّالُون علىٰ عقبهم، الصَّحابة أصحاب الإصابة!!

وطالما كفَّرتها ولم تعتبر فيها حُكم «عارض الجَهْل» لأنك قلتَ: «**لَكِن لَوْ ٱدعَىٰ الجَهْل وَهُو في حَوَاضِر الإِسْلَام فَلَا يَقْبل منه ويكون كَافرًا**»!!

فلِمَ تلومُني بقولك الكبير والمُدقّق الحبير: «فأخبَرنا أنَّ «**المُكفّر بِذَاتِه**» **يُنَاط بالوصف فَقَط، وأنه لا يَعْتَد فيه لا بِجَهْل وَلَا بِتَأْوِيل، فمَاذَا عن** «**الإكراه**»؟! **ومَاذَا عَن** «**الخَطأ**»؟! **فهل هي خارجية جَدِيدَة!! أَم جِنَايَة وَجَهَالَة أَكِيدَة!!**»؟!

فقل لي ـ بربك ـ : **مَا بَالَ هذه «العِلَّة» العَلِيلَة مَقْصورَةٌ عَلَىٰ مَا وَافَق هَوَاك غَيْر مُتَعَدّية إِلَىٰ مَن عَدَاك؟!**

وعليها، فـ«**الحَسَني الجَزَائِري**» أقلّ خارجية من «**الأَزْدِي**»!!
فـ«**الحَسَنِي**» ٱعتبر «العُذر بالجهل» في «المُكفّر بغيره» كلّه و«**الأَزْدِي**» في قسمه «الثَّاني» **أبطله كلّه إذا كان صاحبه في حواضر الإسلام!!**

فَهَل هَذِه خَارِجيَة جَدِيدَة أَم جِنَايَة وَجَهَالَة أَكِيدَة!! وهذا أكبر دليل وأصل طويل لمَّا منَّطت ـ تقسيمك ـ في مسألة «أصل الدّين» بـ«**الظُّهور**» و«**الخَفَاء**» أدخل عليك «**الغَبَاء**»، فهو ـ الآن ـ يُبْطل طالما دخل فيه السَّابق المُلجم لك الهُرَاء، فتوضَّح أنه غير سديد وعن الحصر بعيد!!

وبمفهوم المُخالفة ـ أعني: سفسطتك التي سفسطتها في «العذر بالجهل» وتأصيلك فيه علىٰ ما يحلو لك ـ توضَّح للكريم المُستقيم صاحب المنَهج السَّليم ـ يرعاه اللَّه ـ أنَّ التَّقسيم «العُزَيْزِي الحَسَنِي» في «**المُكَفّر بِغَيْرِه**» صان «السُّنَّة» وكمَّم أنفاس «البدعة» وأصاب في «التَّقسيم» بتلك الصَّنعة، ورتَّبه علىٰ «الإِذْن الشَّرْعِي»، ولم يلتفت إلىٰ «الٱستقراء الكُّلِي» ولا إلىٰ التَّناقض «**الأَزْدِي**» البِدْعي!!

رأيت يا «الجَرَادَة»!! كيف حوّرتك القِرَاءَة!! تقول القول المُوَافق للسُّنَّة، وتنفي ما هو من لوازمه غير ظانٍ أنه من لَوَازِمه، وتقول ما يُنَافيه غير ظانٍ أنه ينافيه، وتقول بملزومات القول «المُنَافي» الذي ينافي ما أثبته ـ أنت ـ من «السُّنَّة»؛ تتبنَّىٰ العلل «السَّلَفِيَة» المَرْعِية وتُدخل عليها العلل «الخَلَفِيَة» البِدْعية!!

فَهَل عَلِمْت ـ الآن ـ لِمَاذَا قُلْت لَكَ قَدّم «الوَرِيد»، لَأَذْبَحك بالدَّلِيل الحَدِيد السَّدِيد وَأَقْطع مِنَك القَدِيد!!

▪ أما قولك أيها العَّار في وضح النَّهار: «وأما **المَسَائِل الخَفِيَة:** فهي ما لم يكن علمها ضروريا من دين المسلمين، بل هي مما يقع فيها الأشتباه لدقتها أو غموضها وخفاء مأخذها، والعلم بها إنما يكون بالشَّرع، **كإنكار سِعَة قُدْرَة اللَّه كما في حديث الرَّجل الذي أوصىٰ أهله بإحراقه علىٰ الصَّحيح من أقوال أهل العلم**، وكإنكار «الصفات» لتوهم ٱستلزام الإثبات لتعدد القُدَماء وكتأويل بعض **«الصفات» فِرَارًا من «التَّشْبيه»**، وكنفي خلق اللَّه لأفعال العباد لتوهم ما في القول بذلك من نسبته إلىٰ النقائص والظلم، وَنَحْو ذَلِك ممَّا هو معلوم.

وهذه «المَسَائل» ونحوها **لا يكفر من وقع فيها أو في شيءٍ منها إلَّا بِبُلُوغ الحُجَّة التي يقطع معها بٱنتفاء «الشُّبْهَة»، وَزَوَال الألتباس**، كما وضحه أهل العلم. وممَّا جاء في كلام أهل العلم يوضح ٱفتراق حكم التَّكفير بين المسائل «الظَّاهرة» والمسائل «الخفية».

قُلْتُ: فمازلنا ـ معك ـ في عرض الوَبَال والهَبَال الذي ٱستحسنته مُؤسَّسة «المَضْبعَة» وظنَّته **العَذْبَ الزُّلال!!**

فأخبرنا عن هذا الهَوْل والوَيْل كيف تُوجّهه وكيف تستقبله ـ في قولك ـ : «**كإنكار سِعَة قُدْرَة اللَّه كما في حديث الرَّجل الذي أوصىٰ أهله بإحراقه علىٰ الصَّحيح من أقوال أهل العلم**».

فلم يقل أحد من أهل العلم هذا القول: «**كإنكار سِعَة قُدْرَة اللَّه**» بل هذا قول «الأشاعرة» والتَّأويل الفاسد الفضّ لهم، ولقد سبق في

كلام «النَّووي» رَحِمَهُ ٱللَّهُ المؤوَّل، الذي عرّينا لك فيه السَّوءة فأضحت كلّها عارية! فهذا الكذب بعينه علىٰ أهل العلم من **«قُحّ أَهْل السُّنَّة»!**

فطالما أنك تبنَّيت قول «ٱبن تيمية» في الٱحتجاج علينا ـ لإلجامنا ـ فنقلب عليك السَّيل ويل! فكان ينبغي لك أَن تستعين بكلامه في هذه «المسألة» الجليلة الدَّقيقة، لتكون في معزلٍ عن البدعة النَّقيقة!!

فما أنكره الرَّجل ـ وقد سبق وقد ذَلْلت لك ذلك وبالصَّحيح دلَّلتُ ـ هو: **الشَّك الكامل في «قُدْرَة اللَّه» و«المِيعَاد»!!** وليس في «سعة قُدرة اللَّه» **بل ظنَّ أنه لا يَعُود!!**

يقول شيخ الإسلام الفَحْل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «وقد ثبت في الصحاح عن النَّبي ﷺ حديث الذي قال لأهله: **«إذا أنا مت، فأحرقوني ثمَّ ٱسحقوني، ثمَّ ذروني في اليمّ، فواللَّه! لئن قَدَر اللَّه عليَّ ليُعذّبني اللَّه عذابًا ما عذبه أحدًا من العالمين. فأمر اللَّه البر برد ما أخذ منه، والبَحر برد ما أخذ منه، وقال: ما حَمَلَك علىٰ ما صنعت؟ قال: خشيتك يا رب. فغفر اللَّه له»** [متفق عليه].

فَهَذَا شَكَّ فِي قُدْرَةِ اللَّهِ وَفِي المِيعَادِ، بَلْ ظنَّ أَنهُ لَا يَعُود، وَأَنه لَا يَقْدِر اللَّهُ عَلَيْه إِذَا فَعَل ذَلك، وَغَفَرَ اللَّه لَهُ. وهذه المسائل مبسوطة في غير هذا الموضع.» [مجموعة الفتاوىٰ ٣٢/ ٦٩١ ط/ جـ].

فَلِيَخْرج **«أبو عُزَيْر الحَسَني»** من هذا الصِّرَاع، وليترك **«الجَرَادَة»** عريانًا مع شيخ الإسلام «ٱبن تيمية» في هذا القِرَاع!!

قُلْتُ: فما زلنا نُذفف عليك لأنك في المُعتقد قبيح وفي التَّدليل للمسائل جريح!

فأخبرنا عن هذا الهَوْل المُسْتَغول المُغَوَّل ـ من قولك ـ: «وهذه «المَسَائل» ونحوها **لا يكفر من وقع فيها أو في شيءٍ منها إِلَّا بِبُلُوغ الحُجَّة التي يقطع معها بٱنتفاء «الشُّبْهَة» وَزَوَال الألتباس**»؟!

فهل تُكفّر مُخنَّث «الجَهْمِيَة» ـ أُعني: الأشعري ـ إذا قامت عليه الحُجَّة وأصرَّ بعد ذلك؟!! ولنقُل وضَّحها عالمٌ فاهمٌ وفي «المُعْتَقد» سالمٌ!!

فإِن قلتَ: نعم! ويا هَوْل لكلمة «نَعَم»! ويا ويل ـ في هذا الموطن ـ لكلمة «نَعْم»!!

قُلْتُ: لقد ناقش شيخ الإسلام «ٱبن تيمية» «الجهمي» الأصلي وهو رئيسٌ في العلم عند طائفته في هذا الباب ـ أعني: «الصّفات» ـ وهو له من العُلُوم والفُهُوم ما تُجلي الغُيُوم ولم يقتنعوا بقوله وقال لهم ما لفظه: «ولهذا كنت أقول للجهميّة ـ من «الحلوليّة» و«النّفاة» ـ الذّين نفوا أَن يكون اللّه تَعَالَىٰ فوق «العَرْش» لما وَقعت محنتهم: **أنا لو وافقتكم كنت كافرًا؛ لأني أعلم أنَّ قولكم كفر، وَأَنتُم عِنْدي لَا تَكْفُرون لأنكُم جُهَّالٌ. وَكَان هَذَا خِطابًا لِعُلَمائِهم وَقُضاتِهم وَشُيُوخِهم وَأُمَرَائِهم.**

وأصل جهلهم شبهات عَقْليّة حصلت لرؤوسهم، في قصورٍ من معرفة «المَنْقُول» الصّحيح و«المَعْقُول» الصّريح الموافق له، وكان هذا خطابنا.» [الرَّد علىٰ البَكْري ص ٢٥٥].!!

فإذا ٱقتنعت يا «**الجَرَادَة**» بهذا! فلِمَ أدخلت مسألة «الصّفات» في «المسائل الخَفِيَة» وكفَّرت بها ـ إذا بلغت فيها «الحجَّة» المُزيلة للألتباس ـ طالما فيها أنَّ «الشُّبهة» مُؤثّرة لا تُنزع لو كانت الحُجَّة أقوىٰ

ومن كلّ الأبواب مَحْمِيَة!!

فطالما «الصّفاتية» أوّلوا بعض الصّفات هَرَبًا من «التَّشبيه» ـ القصد فيه التَّعظيم ـ فلا يدخلون في «المَسَائِل الخَفِيَة» ولقد أجلىٰ ذلك «ٱبن تيمية» فَلِم أدخلتها القراحة القَحَّاحَة «**الأَزْدِيَة**»!!

ويحك!! فهل أصبحت حروريًا ويا ويلك!! تلوم «**الحَسَنِي**» علىٰ حرورية وأنت نصبت فيها «المَوْقِد» بلحمة مُتبَّلَة مَشوية!!

فلا ألومك لأني علمت ـ الآن ـ ممَّن أخذت صنعتك! رأيت ما جلب عليك «**التَّقْلِيد**» من ظلام بعيد!!

ثمَّ مازلنا معك ـ في هذا الهُراء ـ نُلزمك ما ٱدعيت ومن القُبْح ما أبديت ثمَّ علينا جهَلْت وجَهَّلْت وتعاليت!! أخبرنا عن هذا القَول!!

▪ أما قولك أيها البَعَّار في وضح النَّهار: «**الوَجْه الثَّاني**: لم يُعرِّفنا بتعريف جامع مانع لتقسيمه «المُبْتَدَع» فقوله في «**المُكَفَّر بِذَاتِه**»: «**وصفه قائم قبل التَّفهيم وتجلية التَّعتيم أو إقامة الحُجَّة وبيان المحجَّة والمَنَاط فيه يدور علىٰ** «**الوَصف**» **فقط**» وقوله في المكفر بغيره: «و«المُكَفِّرُ بِغَيْرِهِ» **المَنَاط فيه عَلَىٰ؟ رفع** «**الجَهل**»، **وإبطال** «**التَّأويل**» **أوَّلاً، قبل نزول** «**الحُكْم**» **علىٰ؟** «**الوَصف**» كلاهما دعوىٰ لا تفيد شيئًا **فأين الوصف الفارق ـ الضابط ـ الذي يمكن بتنزيله علىٰ مكفرٍ ما أَن يُعلم من أي** «القِسْمَين» **هو؟! لا شيء! عبارات عَائِمَة يستطيع أَن يدخل فيها كل واحد ما شاء**».

قُلْتُ: فلما كُنت بغلاً لا فحلاً في «الفُهُوم» و«العُلُوم» ٱستبشعته وأنت المُسْتَبْشع المُتَشبّع!!

فسنبيّن لك الوصف الفارق، يا مَن أنتَ عن الفَهْم مَارِق: «**وصفه قائم قبل التَّفهيم وتجلية التَّعتيم أو إقامة الحُجَّة وبيان المحجَّة والمَنَاط فيه يدور علىٰ «الوَصف» فقط**»!

فإذا ٱقترف الإنسان «الشّرك» تحقَّق فيه «الوَصْف» وأمر «**الإِذْن الشَّرْعِي**» أَن نضعه عليه قبل أَن نجلي له «الفَهْم» ونصحّح له «العِلْم»! ـ يعْنِي: بدون تَعْرِيف ـ و«**الحُكْم**» خاص بالحالة «**الدُّنْيَوِيَة**» وأما الحالة «**الأُخْرَوِيَة**» فأمرها إلىٰ اللَّه تَعَـٰلَىٰ، ولا ندخل بين اللَّه تَعَـٰلَىٰ وبين عباده فيها. **فمُقتضىٰ التَّعبُّد المَطلوب منّا فَعَلْنَاه**، وأمره إلىٰ اللَّه تَعَـٰلَىٰ وكلناه إِن شَاءَ عذَّبه وإِن شَاءَ غَفَر له!!

ألم تقل يا «**الجَرَادَة**» هذا القول: «**تَنْبِيه:** قد يُعَبر أئمة الدَّعوة «النَّجْدِيَة» وغيرهم عن المسائل «الظَّاهرة» في باب التَّكفير بلفظ «مسائل الأصول» مثاله: قول الشَّيخ إسحاق آل الشَّيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالة تكفير المُعَيَّن: «**كلام أئمة الدّين أنَّ الأصل عند تكفير مَن أشرك باللَّه فإنه يُستتاب، فإِن تاب وإلَّا قتل لا يذكرون التَّعْرِيف في مسائل «الأُصُول»** إنما يذكرون التَّعريف في المسائل «الخَفِيَة» التي قد يخفى دليلها علىٰ بعض المسلمين، كمسائل نازع فيها بعض أهل البدع كـ«القدرية» و«المرجئة» أو في مسألة خفية»!!

فنحن علىٰ منهج «الأوائل» وعقيدة «**قُحّ أَهْل السُّنَة**» في مسألة «الإسم» و«الحُكْم» و«الشَّرح» و«الطَّرح» و«التَّحْرير» و«التَّعْبير» ونبغض «**التَّقْلِيد**» ونُنفّر منه «**العَبِيد**» ونقل لهم: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ ٣﴾ [الأعراف].

يقول شيخ الإسلام الفَحْل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «فإنَّ نصوص «الوعيد» التي في «**الكِتَاب**» و«**السُّنَّة**»، ونصوص الأئمة بـ«التَّكفير» و«التَّفسيق» ونحو ذلك **لَا يَسْتَلْزم ثُبُوت مُوجِبها فِي حَق «المُعَيَّن» إلَّا إِذَا وُجِدَت الشرُوط وَٱنْتَفَت المَوَانع، لَا فَرْق فِي ذَلَك بَيْن «الأُصُول» و«الفُرُوع»** [مجموعة الفتاوىٰ ١٠/ ٢١٥].

يقول الإمام الأوزاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «عليك بآثار من سلف وإِن رفضك الناس، وإياك وآراء الرّجال، وإِن زخرفوا لك بالقول ـ **وفي رواية** ـ وإِن زخرفوه بالقول.» [جامع بيان العلم وفضله ص ٤٢٦، ٤٢٧].

وعن المنذر بن الرَّبيع بن خيثم أنه قال ما لفظه: «يا عبداللَّه! ما علمك اللَّه في كتابه من علم فٱحمد اللَّه وما ٱستأثر عليك به من علم **فكله إلىٰ عالمه ولا تتكلَّف**؛ فإنَّ اللَّه عَزَّ وَجَلَّ يقول لنبيه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ ﴿٨٦﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٧﴾ وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُۥ بَعْدَ حِينِۭ ﴿٨٨﴾﴾» [جامع بيان العلم وفضله رقم ١١٢٨].

ويقول شيخ الإسلام الفَحْل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «فإنَّ أهل الحق والسُّنَّة لا يكون متبوعه إلَّا رسول اللَّه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذي لا ينطق عن الهوىٰ، إِن هو إلَّا وحي يوحىٰ، فهو الذي يجب تصديقه في كل ما أخبر وطاعته في كل ما أمر، **وَلَيْسَت هَذِه المَنْزلة لِغَيْره مِن «الأئِمَة»، بَل كُل أَحَد مِن النَّاس يُؤْخَذ مِن قَوْله وَيُتْرَك إلَّا رَسُول اللَّه** صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.» [مجموعة الفتاوىٰ ٣/ ٢١٦].

فهذا هو مَنْهج «أَبِي عُزَيْر عَبْدالإِلٰه الحَسَنِي» في كلّ «العُلُوم» وهذا هو ميزانه في كلّ «الفُهُوم»! فما العَمَل معك يا «الجَرَادَة»!! ألم أقل لك

دفعوك عريانًا أمام الصَّواعق «العُزَيْرِيَة الحَسَنية الجَزَائرية»، **فمَن هو الذي سهَّل عليك «الرَّد» ومَن حَسَّن عليك هذا «العِنْد»؟! حتَّىٰ ثَمِلْتَ فَثَلَمْت السَّد وظننت أنك تسدّ!!**

فهل ـ بعد هذا المُلزم لك المُبيَّن عوارك ـ تقسمي ـ يعْنِي: «**المُكَفّر لِذَاتِه**» و«**المُكَفّر بِغَيْرِه**» ـ بُنِي علىٰ قولٍ صحيح فسيح، نَمَطه طرح السَّلف، صافي من بدع الخَلَف، حاضنته «**السَّلَفِيَة الشَّرْعِيَة**» مُراعي فيه العِلَل المَرْعِية أم علىٰ التَّناقض والٱضطراب والٱستشراف للمُعاب وبه الإطناب؟!

مَزْعَة من الحياء يا «**الجَرَادَة**» أحسبها لك ـ عندي ـ لعلَّها تُرطّب عليك قَلْبِي!! وعلىٰ هذا الفاسد من «التَّقْديم» بنَيْت كلّ فهمك علىٰ هذا الفَهْم و«التَّفهيم»، وهل ألزمتنا بحُجَّة وقوَّضت لنا مَحَجَّة؟! **فهل أخطانا علميًا وتحوَّرنا فهميًا، فهذه التي سمَّيتها أخطاءَ فكشفنا لك بها الغِطاءَ؟! والعُهْدَة علىٰ مَن في هذه الحَيْدَة؟!**

فبهذا التَّصعْلُك وٱجترار والتَّعلُّك والتَّجلُّد في التَّبلُّد، قرَّرنا أَن نوقف معك ما تبقَّىٰ من «المُنَاقَشَة» فيه، لأنها فرعٌ عن الطَّرح «الأصلي» الفاسد، بل فيه من التَّناقضات الأوَابِد، لا تقوم بالتَّفهيم ولا تجلي التَّعتيم!! تستدل فيه علينا بـ«المُرْجِئَة» و«الجَهْمِيَة» في إبطال الحقائق «العِلْمية»، مُقمّش غير مُفتّش، وقبَّح اللَّه مَن كان هذا حاله ثمَّ تصدَّر للمعارف «العِلْمِيَة»، وقد توضَّح ما أصَّله «**الجَرَادَة**» من تعمية!!

فهل تيقَّنت ـ الآن ـ أنَّ «أبا عُزَيْر» لا يَكْتُب لأمثالك؟! وبعد هذا الواضح المُفسّر المُحصر، هل تُصرّ مُؤسَّسة «**المَضْبَعَة**» علىٰ تسميتك

بـ«**الشَّيْخ**»!! فإن كانت قائمة **بالعَدْل**، عليها أن تترك هذا **البَهْدَل**!!

لَا تَخْدَعَنَّكَ اللِّحَى وَالصُّوَرُ تِسْعَةَ أَعْشَارِ مَن تَرَى بَقَرُ

فِي شَجَرِ السَّرْوِ مِنْهُم مَثَلٌ لَهَا رُوَاءٌ وَمَا لَهَا ثَمَرُ

وقبل أن أختم معك يا «**الجَرَادَة**» كلّ «**الأبواب**» أسوق لك ولمثلك فائدة، **لا يعلمها المُفتّش ويجهلها حتمًا المُقمّش المُنْكَمش**!!

فلا تقول ـ كغيرك ـ من «العاطفية» و«الإنشائية» و«الدَّكاترة» أصحاب رفع «السَّماعة» للعلاَّمة «**با بطين**» رَحِمَهُ اللَّهُ «**أبا بطين**»!!

فمَن أضاف «الألف» هم المُقمّشة الغير مُفتّشة! لمَّا وجدت «الألف» منقوصًا في «المخطوطات» ٱستشكلت ومن عقلها أُكِلَت!

فهو «حضرمي» والحضارمة تزيد «**البَاء**» بألفها علىٰ ألقابها، كما تزيد «العرب» الحضارمة في «المغرب» «**البَاء**» بواوها علىٰ ألقابها، ومنه «**با شميل**» «**با علي**»، «**بوزيد**»، «**بو علي**»، هذا فيما يخصّ «**الألقاب**» أما فيما يخص «الأسماء» و«الكُنىٰ» ففي «المغرب» يحذفون «الألف» تسهيلاً فيصبح «**أبو مَدْين**» «**بو مَدْيَن**»، والحذف ـ للتَّسهيل ـ لسان عربي أصيل، ومَن أراد أن يرىٰ هذا النَّمط ـ في حذف «الألف» للتَّسهيل ـ يقرأ «المُقدّمة» العظيمة للالكائي رَحِمَهُ اللَّهُ في أصوله «العَقَدية» يجد هذا النَّمط مُزهيَ!! ولقد أشرت إلىٰ هذه المسألة في كتابي «الإفراك».

أَطْرِف كَرًا أَطْرِف كَرًا إنَّ النَّعَام بالقُرَى

هَذا يُضرب للمُعجب بنفسه وللذي ليس عنده غناء ويتكلَّم.

فيقال: **ٱسكت! وتوقّ ٱنتشار ما تلفظ به كراهية ما يتعقّبه! فتأتيك** «النّعَام» **فَتَدوسك بِمَنَاسِمِها!!**

فليحكم العَادِل هَل دُسْنا «**الجَرَادَةَ**» **العَاذل** أمل لا**!!** والحمد للَّه حمدًا كثيرًا.

۞۞۞۞

قَبْلَ الخِتَامِ لِي مِسْك مِن الكَلَامِ، أُوَجّهه لِلمُقَارِعِين المُجَاهِدِين الذِين لَوْلَاهُم لَكُنَّا ذِمَّة لِأَهْلِ الكُفْر وَأُضحُوكَة عِنْد أَصحَاب العُهْر!!

أَقُولُ لَكُم: لقد خرجتم إلىٰ ميادين الهَول والنّزال، وألفتُم الجبال وفررتم من الهوان والذُّل ومُعتقد الأهْوَال، تريدون سُكنىٰ «**الجِنَان**» بما حُزمتم من «**الإيمَان**»، **وإن لَمْ تُحَافِظوا عَلَىٰ هَذِه الغَنِيمَة، فَدَلِيل قَاطِع أَنَّكُم لَسْتُم عَلَىٰ عَقِيدَة مُسْتَقِيمَة!!**

وأولىٰ المُحافظة أَن لا تغرّكم «الأَسْمَاء» الفَضفَاضة وَلَا يَخْدَعكُم لَقَب «الشَّيْخ»! حتَّىٰ تَتَأَكَّدُوا مِن مُعْتَقَده وَمَنْهَجه أَنه لَا يَحْمِل فِيهِمَا «القَيْح»! وَلَا تُمَكّنُوا أَسْمَاعكُم، لِمَن يَغْتَال أَفْهَامكُم!

فغايتكم «الخَيْرات» وطلبكم «المَبْرُورَات» ونهايتكم إدخال «المَسَرَّات»، والسَّماع ـ لمَن كان علىٰ شاكلة «**الجَرَادَة**» النَّاصب للعرَّادَة ـ **كَسْب العَرَّات وَالكَسْر لِلظَّهْر الفَقَرَات!!**

وإنّي أخوّفكم اللَّه تَعَالَىٰ **فِي أَنفُسِكُم قَبْل إِخْوَانِكُم**، فهو الأصل «الأوَّل» في النَّصر علىٰ أعدائنا وأعدائكم، وإنّي أخشىٰ عليكم ـ إِن سمعتم ـ لمثل هذا «**الفُرَيْخ**»! كان للهَوْل والوَيْل ـ فيكم ـ **الفَيْخ!**

وَكُلّ كَسْرٍ فَإِنَّ اللهَ يُجْبِرُه　　　وَمَا لِكَسْرِ قَنَاةِ الدِّين جبرَان

أتحبون أَن تكونوا من المُلَبّسين المُتْعِسين المُنفّرين ويوم القيامة من المُفْلسين؟! **تَأْتُون بِحَسَنَات كَالجِبَال، فَتَطِير ـ مِنْ أَمَام أَعْيُنِكم ـ بِمَا**

كسبتُم من هَبَال ووَبَال!!

فالسُّنَّة السُّنَّة! وتأكَّدُوا أنها هي الجسر الوحيد لدخول «الجَنَّة» ويْلكم، فقد ثكلتكم أمَّهاتكم إِن وليتموها «الظَّهر» وغضَّيتُم عنها «البَصَر»، فتلك هي الشَّقاوة بذاك «الشَّنآن» و«الأَحِنَّة»!!

فَلَا يَخْدعكُم خَادِع وَلَا يَغُرَنَّكم صادِع، وَتَحَقَّقُوا جَيِّدًا مِمَّن لَبسَ البَرَادِع!! وأسأل اللَّه تَعَالَىٰ لي لكم التَّوفيق والتَّمسك بالعَتِيق. آمين! آمين! آمين!

الخَاتِمَةُ

الحمد للَّه الذي تتمّ بنعمه الصَّالحات، وبلطفه يعصم من «البِدَع» الفاضحات، له المنّ في «الآخرة» و«الأولىٰ»، ولا تخفىٰ عليه خافية في «السَّابعة» ولا في «الأولىٰ». وله الحمد علىٰ هذا التَّوفيق في الملازمة للعَتِيق، والدَّعوة إلىٰ الجمع المُمتع، النَّافع وللأعداء مُلْسِع ـ أعني: الجمع بين «العِلْم» و«الجهاد» ـ وتطهير البلاد وإخضاع للشَّريعة العباد بالتَّوْحِيد والحَدِيد والقول السَّديد!!

لأنَّ اللَّه تَعَـالَىٰ يقول: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ وَمِنْهَا جَآئِرٌۚ﴾ [النحل: ٩]. والسَّبيل طريقة «السُّنَّة»، و«قَصْدُ ٱلسَّبِيلِ» ـ يعْنِي: المُقْتَصد منها بين «**الغُلُوّ**» و«**التُّلُوّ**»، وذلك يفيد أنَّ الجائر هو «**الغَالِي**» أو «**التَّالِي**» وكلاهما من أوصاف البدع.

لأنَّ البدعة لا تكون إلَّا بالزيادة في الدّين أو النُقص منه، وأوَّل بابها الفهم المُعوَّك المُنتج للباطل المُشوَّك، بسبب الجنَىٰ بالتَّأويل أو القياس والإبلاس، وعامة المُبتدعة أوتوا من هذا «الباب» بل «الصلحاء» و«النُّظراء». وهذا جورٌ وحورٌ، والجائر مصيره هذا! «وَمِنْهَا جَآئِرٌۚ» ـ يعْنِي: إلىٰ النار، وذلك الملل والبدع الشَّنَّار وهذا هو مصير أصحاب العار!!

فهذا الرَّد الأبلَق ليس للأحمق الأخرق!! وإنما هو لأصحاب السَّبيل والمُتعبّدة بالدَّليل والكارهة لظلام اللَّيل، حتَّىٰ لا يُصدّق أحد

شغبية عقله أنَّ «**الجَرَادَة**» بنصبه لتلك «**العَرَّادَة**» ردَّ علينا، وكشف الباطل العاطل الذي به عضَّينا، وليعرفوا منزلته «العِلْمِيَة» وقراحته «الفَهْمِيَة» أنه يرىٰ «**البَعْرَة**» «تَمْرَة»!!

فكلّ إنسان وحظه من فهم «العَالِم» بما سبق إليه من علم سالم ولهذا تجد «الفَقِيه» أو «العَالِم» يفهم من كلام شيخ الإسلام «الرُّبْع» فيدعو به إلىٰ المذهب الخَرِع، والآخر يفهم «الثُّلث»، فيدعو به وقد للباطل يحثّ، والآخر يفهم «النّصف»، فيدعو به إلىٰ الخير وقد يُجحف، والآخر له من الحظ العظيم ويفهم منه الكلّ، فيدعو وبه ينزع مرض السُّل، وحظ «**الجَرَادَة**» من علم وفهم «ٱبن تَيْمِيَة» كحظ «مرجئة» العصر، الفَصْم للأصل وللفَصل الكسر.

كما إني أريد أَن أهدي وصية للكرام البرَرَة، من «ٱبن تَيْمِيَة» فيها الفائدة مُسطَّرة عطرة ومُبخَّرة!!

يقول شيخ الإسلام الفحل ٱبن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «والواجب علىٰ كل مسلم يشهد: «أَن لا إلٰه إلَّا اللَّه وأَنَّ محمدًا رسول اللَّه». أَن يكون أصل قصده توحيد اللَّه بعبادته وحده لا شريك له، وطاعة رسوله يدور علىٰ ذلك، **ويتبعه أين وجده**، ويعلم أَنَّ أفضل الخلق بعد «الأنبياء» هم «الصحابة»، **فلا ينتصر لشخص ٱنتصارًا مطلقًا عامًا إلَّا لرسول اللَّه** ﷺ **ولا طائفة ٱنتصارًا مطلقًا عامًا إلَّا** «**الصَّحابة**» رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ **أجمعين. فإنَّ الهدىٰ يدور مع** «**الرَّسُول**» **حيث دار، ويدور مع أصحابه دون أصحاب غيره حيث داروا، فإذا أجمعوا لم يجمعوا علىٰ خطأ قطُّ بخلاف أصحاب عالم من** «**العُلَمَاء**»**، فإنهم قد يجمعون علىٰ خطأ**»

[منهاج السنَّة النبوية ٣/ ١٠٣].

كما أريد أَن أوصي ـ لمَن يُريد أَن يكتب ويُهذّب ويُسْهب ـ أَن لا يضغط علىٰ عَكَد «اللّسان» وأَن لا يميل مع هوىٰ «الجَنَان»، ولا يجعل سن القَلَم علىٰ «القرطاص»، إلَّا فيما يتسع له لسان الشَّرع، وأَن يبتعد عن أساليب المنابذة له بالتَّعَسُّف السَّفْسَف الخَرِع، ومَن فعل ذلك فقد سوَّد بقلم الرَّصاص، وٱتبع ـ في الجناية ـ طرق القَصَّاص!!

ولي وصية، فيها منفعة مجلية، ذكرها فحلٌ، يوصي بها في تتبعه الأمر السَّهل، والظَّفر بالدَّليل واللُّزوم في السَّبيل، أذكرها للنَّاظر الباصر وليولّيها الدُّبر ـ إن شاء ـ القاصر، فما يراه «الشَّيْن» هو «الزَّين»!!

يقول العَلاَّمة الفَحل الشُّوكَاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما لفظه: «وعندي أنَّ مَن ٱستكثر مِن تتبُّع الآيات «**القُرْآنِيَة**» والأحاديث «**النَّبَوِيَة**» وجعل كلَّ ذلك دَأبَه ووجَّه إليه همَّته وٱستعان باللَّه عَزَّ وَجَلَّ وٱستمدّ منه التَّوفيق وكان معظمُ همِّه قصْدِه الوقوفَ علىٰ الحقّ والعثور علىٰ الصواب من دون تعصُّبٍ لمذهب من «المَذَاهب» وجد فيهما ما يطلبُه **فَإِنَّهُما الكَثِير الطَّيِّبُ وَالبَحْرُ الذي لَا يَنْزَفُ وَالنَّهْرُ الذِي يشربُ مِنه كُلُّ وَارِدٍ عَلَيْه العَذْبَ الزُّلَال والمُعتَصَمَ الذي يَأْوِي إِلَيْه كُلُّ خَائِفِ**.

فٱشدد يدك علىٰ هذا فإنك إن قبلتَه بصدر منشرح وقلبٍ موفّقٍ **وعقلٍ قد حلَّت به الهداية** وجدتَ فيهما كلَّ ما تطلُبه من أدلَّة «**الأَحْكَام**» التي تريد الوقوفَ علىٰ دلائلها كائنًا ما كان!

فإن ٱستبعدتَ هذا «المَقَال» وٱستعظمتَ هذا «الكلام» وقلتَ كما قاله كثيرٌ من النَّاس: «إنَّ أدلة «الكتاب» و«السُّنَّة» لا تفي بجميع

الحوادث»، **فمِن نَفْسك أُتِيتَ وَمِن قِبَل تَقْصِيرك أُصبْتَ، وَعَلَىٰ نَفْسِها بَرَاقِشُ تَجْنِي، وَإِنَّمَا تَنْشَرِح بِمِثْل هَذَا الكَلَام صدُورُ قَوْمٍ وَقُلُوبُ رِجَالٍ مُسْتَعِدّين لِهَذِه المَرْتَبة العَلِيَّة.**» [إرشاد الفحول ص ٨٤٤].

فأسأل المولىٰ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أَن يجري «عَلَيَّ» أجر هذا «**القَطع**» للبدع الصَّلع، وعلىٰ الشَّيْخ الفَاضل «**أبي عَاصِم عَبْداللَّه بن الهمَّام الوَهَابي**» وعلىٰ الشَّيْخ الفَاضل «**أبي حَفْص سُفْيَان العَزْلي**»، في هذه «الدُّنيا» ويوم يقوم «الأَشْهَاد» للقضاء بين العباد. والحمد للَّه وحده والصلاة والسَّلام علىٰ مَن لَا نبيء بَعْدَه، وعلىٰ «الصَّحابة» الكرام البررة الذين أنجزوا وعدَه، ومَن ٱتبعهم بإحسان حتَّىٰ يلج لحدَه.

كما أسأله أَن يجعل هذا «العَمَل» صوابًا ولوجهه خالصًا وأَن لا يكون لأحد منه شيئًا أبدًا. آمين! آمين! آمين!

وكتب

أَبو عُزَيْر عَبْدالإِلَه يُوسُف اليُوبي

الحَسَنِي الجَزَائِري

يوم السَّبْت ٢٠ رجب ١٤٣٣هـ

الموافق لـ ٩ جوان ٢٠١٢م

على السَّاعة الثَّانية والنّصف ليلاً

أورهوس - الدنمارك.

الفِهْرِسُ